

المعجم العربي

نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصّار

أستاذ الأدب العربي - كلية الآداب - جامعة القاهرة

الجزء الأول

يطلب من

مكتبة مصر

٣ شارع كامل صدقي "الفجالة"

سعيد جوده السحار وشركاه

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header, which is mostly illegible due to fading and blurring.

Handwritten text in the middle of the page, appearing to be a list or a set of notes, also largely illegible.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a signature or a concluding note, which is difficult to decipher.

المعبر العلي

نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصار

مدرس بكلية الآداب - جامعة القاهرة

الجزء الأول

دار مصر للطباعة

٣٧ شارع كورنيش

سورة التوبة

إلى أبي

كلية الطب

من الواجب على وأنا أضع هذا الكتاب بين يدي القارىء ، أن أعترف بما أدين به للكثير من الأصدقاء والزملاء ، في سبيل إخراج هذه الصورة .
وأول من أدين له بالفضل ، أستاذى الذى أشرف على رسالتى اللتين تقدمت بهما إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة ، لئيل الماجستير والدكتوراه ، الأستاذ مصطفى السقا ، الذى رعانى منذ أمد طويل ، وسدّد خطواتى الأولى ، ووجهنى أحسن التوجيه .

وكثيرا ما تطوع بمساعدتى كثيرون من المشرفين والعاملين بدار الكتب المصرية ، ومكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وأمدونى بما أحتاج إليه ، ويشروا لى الإطلاع على ما أريد من مخطوطات وعلى رأسهم صديقى المرحوم الأستاذ فؤاد سيد .

أما صديقى الأستاذ محمد رشاد عبدالمطلب بالإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، فكان غيورا على هذه الرسالة غيرتى عليها ، لا يكاد يسمع منى التماسا حتى يُبادر إلى إجابته ، وهذا شأنه مع كل مرید للعلم .

وإن كان لى فضل فى تأليف هذا الكتاب ، فقد بقى مستورا فى الظلام ، إلى أن أتاج الله له سمحا جوادا ، أنفق على طبعته الأولى ، هو التاجر السعودى السيد حسن شربتلى ، فجزاه الله خيرا .

وجدير بالشكر الجزيل العلامة الأستاذ عبد الله كنون الذى كتب مقالا ضافيا عن الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى الجزء الأول من المجلد ٣٧ من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، منحنى فيه كثيرا من الإضافات القيمة التى أفدت منها فى طبعتى الحالية .

(٤)

وجدير بالشكر المشرفين على مكتبة مصر ، ودار مصر للطباعة ، والعامنين
بهما ، الذين أخرجوا الكتاب في طبعته الثانية ، على هذه الصورة التي يراها
القارى بين يديه .

وأرجو أن تحمّز رسالتي المهم إلى بحث هذا الميدان اللغويّ البكر ، فإنها
مجرد خطوة تحتاج إلى خطوات كثيرة ، وتمهيد يطلب التفصيل والتكامل والتقويم ،
والله الموفق إلى الصراط السوى ما

حسين نصار

كلمة المشرف

الأستاذ مصطفى السقا

لعلّ هذا البحث أول بحث من نوعه في اللغة العربية ، يتصدى لتأريخ «المعجم العربي» في «نشأته وتطوره» ، منذ بدأ المسلمون يضعون الخطوط الأولى لتأليفهم في «متن اللغة العربية» ، حتى يومنا الحاضر ؛ وإن كان كثير من الباحثين اللغويين ، في القديم والحديث ، من عرب ومستشرقين ، قد وصفوا المعاجم الكبيرة ، وتبعوا مناهجها وعيوبها ، مما يري القارى كثيرا منه مفصلا في تضاعيف هذا البحث الحديث ، بل قام عدد من العلماء الشرقيين والغربيين بتأليف معاجم عربية ، على مناهج حديثة غربية ؛ لكن لم يقم أحد فيما أعلم ، بتاريخ شامل للمعاجم العربية ، مجموعة في نسق تفصيلي ، على منهج علمي ، قبل صاحب هذا البحث .

يقوم عمل المؤلف ، على وصف المناهج العامة للمعاجم ، وتحليل مواد جزئية من كل معجم ، وإحصاء النتائج ، من خصائص وماخذ ، ثم المضاهاة بينها وبين نظائرها في معجم آخر ، وتنسيق الوحدات التي تلتزم نظاما معيناً مشتركاً بين أصحابها ، مما سماه الباحث «المدرسة اللغوية» ثم استخلاص الخصائص العامة لكل مدرسة ، والدلالة على مراحل التطور فيها ، متى بدأت ؟ وأين انتهت ؟ ومن صاحبها ؟ ومتى حدث تطور آخر جديد ؟ وعلى يد من ؟ وهكذا يتتبع الجزئيات ، ويترقى منها إلى الكلّيات ، ويؤلف بينها ، حتى يجعل من مجموعها نظاماً تأليفياً ذا طابع خاص ، يعرفه القراء للمعاجم في صورته الأخيرة ، ولكنهم يجهلون الأطوار التاريخية التي مهدت لظهوره ، والجهود المضنية التي أدت إليه .

ولا ريب في أن الأخذ بهذا المنهج العلمي الدقيق ، كلف صاحبه عناء وجهداً مَرَّين قطعاه عن كل ما حوله من وسائل الترفيه عن النفس ، قطعاً تاماً ، حولين

كاملين ، عكف فيهما على بحثه عكوف الراهب في صومعته ، وحين كنت أراه في القينة بعد القينة ، كنت أرى في ملاحظته أثر الإعياء والسكرال ، ناطقا بثقل ما يحمل من عبء العمل الدائب ، فكنت أشفق عليه أحيانا ، وأرثى له في قرارة نفسى حيناً ، ولكن سرعان ما كان حديثه إليّ في استمرار عمله ، وفرحه بما يوفق إليه من نتائج بحثه ، يبدل إحساسى نحوه من إشفاق ورثاء ، إلى ثقة واطمئنان قويين ، فقد كانت نفسه قوية ، لا يتسرب إليها الوهن ولا الضعف ، ولا تعرف التردد ولا الحيرة ، فكان ذلك مما يؤدع نفسى الطمأنينة التامة ، على أن هذا الطالب بالغ ولا شك أقصى الغرض ، مصيب أبعد الهدف ، لأن همته أقوى من جسمه ، وعزيمته أمضى من قلبه ، ومن كانت هذه حاله ، لم يعز عليه مطلب ، ولا ندّ عنه مأرب .

وانتهى الطالب من بحثه بعد حولين كاملين ، وهو لو بقي داباً عليه أربعة أحوال أو خمسة ، لما استبطأناه ولا استرثناه ، ولأعطيناه المزيد من الوقت ، لما يتطلبه البحث من الجهد ؛ ولكنه حمل على نفسه ، فأتمجز عمله الشاق في مدة يسيرة ، ورغب إلى الكلية في أن تحدد له يوماً للمناقشة ، ووقف الطالب يوم الامتحان يعرض عمله على أساتذته ، ويشرح منهجه ونتائجه ، فمنحته لجنة الامتحان درجة الدكتوراه ، بتقدير ممتاز ، مع الثناء على عمله واجتهاده .

أما بعد : فإن غرض الباحث من هذا البحث أمران جديران بالتقدير :

أولهما : تدوين تاريخ شامل للمعاجم العربية ، وقد تبين في خلال هذا البحث أن العربية من أغنى لغات البشر ثروة لفظية ، تستوعب حاجات الأمة الحسية والمعنوية ؛ على أن فيها قدراً كبيراً من الألفاظ التى لا تحتاج إليها حياتنا الحديثة ، لتطور الحضارات والمدنيات والثقافات التى نعيش فيها تطورا كبيرا ، باعد بين حياتنا وحياة القدماء من العرب أصحاب هذه اللغة . ولكن الباقى لنا من الألفاظ بعد تلك

الألفاظ المهجورة ، هو قدر كبير أيضا ، يتسع بمادته وصوره الكثيرة للتعبير عن حاجاتنا الحديثة المتطورة . كما وضح من البحث أيضا أن العربية ، وهي من أقدم اللغات تاريخيا ، هي كذلك من أقدمها حرصا على تأليف المعاجم اللغوية المختلفة ، أى منذ نحو اثني عشر قرنا ، وهي مَفْخَرَةٌ لا يسامها فيها إلا عدد قليل من اللغات القديمة ، كاللغتين الصينية واليونانية .

أما الفرض الثاني ، الذي يرمى إليه هذا البحث ، فهو وضع الضموم والأعلام في طريق اللغويين المحدثين من العرب ، الراغبين في تأليف المعاجم اللغوية الحديثة ، ليعرفوا مناهج أسلافهم القدماء ، بعد أن عرفوا في ثقافتهم الحديثة مناهج المحدثين من أساتذة الغرب ، في تأليف معاجمهم الحديثة ، ليلائموا بين عمل الفريقين ، ويؤلفوا منهما منهجا وسطا ، وطريقا أصمما .

ويقيني أن صاحب هذا البحث ، قد أصاب المَحَزَّ ، وطبق المَفْصِلَ ، وجرى إلى الغاية سريعا ، وأحرز قَصَبَ السَّبْقِ فريدا ، وأنا أدعو له بالتوفيق دائما .

مصطفى السقا

١٩٥٦/٣/١٥



تقدير

أعجب العرب بلقمتهم إعجابا جعلها موضع فخرهم ومباهاتهم ، حتى لقد أنزل الله على رسوله الكريم معجزته الكبرى « قرآنا عربيا » تحدى البلغاء ولم يستطيعوا أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من طرازه ، وحتى نخر الرسول بفصاحته .

وتناول العرب لغتهم بالدراسة منذ فجر حضارتهم ، فرويت عن الرسول وصحابه الأقوال والأحكام التي تتعلق بها ، ونسب إلى بعض الصحابة والتابعين كتب في نواح خاصة منها . ثم كثرت هذه الدراسات اللغوية كثرة رائعة حتى إننا « إذا استثنينا الصين لا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته ، وبشعوره المبكر بحاجة إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول وقواعد غير العرب^(١) » ويحكى عن صاحب بن عباد أن بعض الملوك أرسل إليه يسأله القدوم عليه ، فقال له في الجواب : أحتاج إلى ستين جملا أنقل عليها كتب اللغة التي عندي^(٢) .

وتنوعت هذه الكتب اللغوية كثيرا إذ كان منها الرسائل التي تعالج نواح خاصة أو موضوعات بعينها من اللغة العربية ، ومنها المعجمات الجامعة ، والدراسات التي دارت حول هذه المعجمات . وكثرت الأصناف تحت كل نوع من الأنواع الثلاثة ، فاشتمل الأول على موضوعات ربما لا يمكن إحصاؤها إلا بصعوبة ، واشتمل الثاني على معاجم تختلف في الهدف والمنهج والبيول وغيرها ، وحوى الثالث كتباً في نقد المعجمات والاستدراك عليها واختصارها وشرحها وشرح شواهدا وغير ذلك .

ولكننا لم نجد في هذه الكثرة الرائعة كتباً تدرس المعجمات دراسة متعمقة مستقلة ، تربط بين التشابه منها ، وتفرق بين المختلف ، وتبرز الصلات بين كل منها ، وتصف انعام العامة للتأليف في هذا اللون من الثقافة العربية ، وهو من أهم

(١) مقدمة معجم فيشر ص ٣ .

(٢) السيوطي : الزهر ١ : ٢ .

ألوانها ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، مما حفزني على اختيار هذه الدراسة ، وقوى من تصميمي على المضي فيها ، حتى أسد ثغرة في ثقافتنا .

حقاً عني كثير من القدماء وبعض المحدثين من المستشرقين والشرقيين ببعض هذا المعاجم كالعين ، ودرسوها دراسة جيدة ، ولكن من حاول منهم دراسة الموضوع كله أتى فيه بمجرد لمسات من بعد ، ومن أحسن أتى بتخفيضات عامة لا تفيد شيئاً .

وتتمثل الطائفة الأولى التي درست معجماً خاصاً واحداً في أكثر اللغويين القدماء الذين عنوا بنقد المعاجم المتقدمة على معاجمهم . وكان مهم الأول إبراز الأخطاء لا الدراسة وإعطاء صورة واضحة لهذه المعاجم . وتتمثل أيضاً في الأستاذ المستشرق برونش Braunlich الذي نشر في المجلد الثاني من مجلة إسلاميات Islmica, Vol. Secund مقالاً طويلاً قياً بعنوان الخليل وكتاب العين Ad-Halil und das Kitab Al-ain وهو من أحسن ما كتب عن الخليل والعين ، وأخذتُ منه ومن توجيهاته فائدة لا أستطيع تقديرها . وقد قسم الكاتب مقاله إلى قسمين : أولها في حياة الخليل ، وثانيهما في ثقافته وعلمه ، ويتناول النحو والعروض والموسيقى وأخيراً كتاب العين . وعالج في هذا القسم الأخير روايات الكتاب ، ووصف الجزء المطبوع وصفاً دقيقاً وما تشتمل عليه المقدمة من آراء لغوية ونحوية ، وشواهد ومشكلة مؤلفه . وأحسن كل الإحسان في كل هذه الموضوعات .

وكتب الأستاذ يوسف الماش مقالات بعنوان « أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروي عن الخليل بن أحمد » في الأجزاء ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ ، من المجلد ١٦ من سنة ١٩٤١ م من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق . وجعل في هذه المقالات عدة أقسام تبين عناوينها النواحي التي عني بها ، وهي أقوال العلماء في كتاب العين وتحريرها ، يريد مشكلة المؤلف ؛ وكيف أسس بناؤه ، يريد منهجه ؛ وأثر الخليل في التأليف على حروف المعجم ، نظر فيه سريعاً في مناهج العرب في التأليف ، وتقي

تأثر الخليل باليونان في منهجه ؛ وصورة إتمام الكتاب بعد تأسيسه ، يريد ما قام به الليث بن المظفر من جهود فيه وما فيه من أخطاء وما إلى ذلك . ويعتبر هذا المقال أحسن ما كتب بالعربية عن العين ، ولكنه لا يسامى مقال برونش .

وكتب غير هذين مقالات أقل إحاطة ونفوذاً ، مثل محمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية ، غير أنه تجب الإشارة إلى الرأي الذي طلع به محمد بن شنب على الدراسات العربية ، وذهب فيه إلى تأثر الخليل بالهنود في ترتيبه للمخارج .

وقدم الأستاذ المستشرق فلتن A. S. Fulton بين يدي مصورة كتاب البارع للقالى التى نشرها كلمة عن حياته وآثاره وترتيب بارعه وتقسيماته ووصف مخطوطاته وهى ذات قيمة فيما تناولته ، ولكنها قاصرة لم تعالج إلا نواحى قليلة ، ولم تحاول أن توازن بين البارع والعين مثلاً ، وهما من مدرسة واحدة .

وقدم الأستاذ عبد السلام محمد هارون مقدمة طويلة تشغل ٤٥ صفحة بين يدي نشرته لكتاب المقاييس جعلها أقساماً ، عالج فى أولها حياة المؤلف وتعليمه ، وفى الثانى الجانب الأدبى منه ، وفى الثالث الجانب اللغوى ، وفى الرابع مؤلفاته ، وفى الأخير المقاييس . وعنى هذا الفصل بشرح معنى المقاييس ، ووصف النسخ التى اعتمد عليها فى التحقيق ، ووازن بينه وبين الحمل ، ووصف نظامها ، وطريقة تحقيقه المقاييس ، وما ألحقه من فهارس ، وهى دراسة لها قيمتها لحياة ابن فارس ، ولكنها تنقصها عدة أمور من ناحية كتاب المقاييس نفسه . فأمم ما عنى به تقسيمه ونظامه أما شرحه للمقاييس فهو جزأ قاصر ، ولم يعن بغير هذين الجانبين من الكتاب .

ودرس أحمد فارس الشدياق كتاب القاموس المحيط للفيروز آبادى دراسة متعمقة ، وجمع كثيراً من الكتب التى دارت حوله : شارحة ومحشية وناقدة . . . الخ ، وكانت ثمرة هذه الدراسات كتابه الجاسوس على القاموس ، الذى يعتبر من أحسن الكتب التى تقدمت القاموس والمعجمات العربية عامة . وذكر عدة إشارات إلى كثير من الكتب وللعاجم والمؤلفين .

أما الفئة الثانية التي تناولت المعجمات عامة بالوصف ، فأقدمهم السيوطي الذي خصص المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من مزهره للتصنيف في المعجم ، غير ما أورده في مواضع أخرى منه . ولعل حجم هذه المسألة يبين مقدار أهميتها ، فهي تشتمل على ما لا يزيد على ١٤ صفحة ، ونصف المعجم منذ العين حتى القاموس المحيط . والحق أن السيوطي اكتفى بذكر بعض الإشارات إلى كل معجم ، وأحيانا اسمه مجردا ، إلا كتاب العين ، الذي عني به عناية كبيرة . شملت ٨ صفحات بأكلها من الصفحات المذكورة . وكان لبعض هذه الإشارات أهميتها ، بالإضافة إلى عقده فصلين خاصين بتصنيف العين والمعجم ، وإلى ما جاء في فصوله الأخرى من أقوال لما أهميتها الكبيرة .

ووصف لين Lane في مقدمة مجده كثيرا من المعجم القديمة ، معتمدا في وصفه على الزهر في الغالب ، ومضيفا إليه أشياء كثيرة . والحق أن وصف لين قيم دقيق ، لكنه جدموجز لا يأخذ أكثر المعجم منه إلا حوالي خمسة أسطر أو ستة . وألف محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهوبال كتاب البلغة في أصول اللغة المطبوع عام ١٢٩٦ هـ ، وعالج في الباب الأول منه بعض المسائل اللغوية التي اختصرها من مزهر السيوطي ، وخصص الباب الثاني للكتب المؤلفة في علوم اللغة العربية والفارسية والتركية والمهندية على ترتيب حروف المعجم من الألف إلى الياء ، ويشغل حوالي ٧٥ صفحة منه . وأهم مزايا هذا الكتاب الجمع ، أعني جمع أسماء الكتب اللغوية والمعجمات ، وقد اعتد فيها كثيرا على كشف الظنون لحاجي خليفة . ولكنه لا يفتد عليه في وصف هذه الكتب ، فكثيرا ما يخلط بينها ، ويخطئ فيها ، أو يكتفي بذكر عنوانها ، وربما لم يذكر اسم المؤلف ، أو يصفها بإشارات جد موجزة . فما هو ذا يقول مثلا^(١) : « البارح في اللغة للشيخ أبي طالب الفضل بن سلمة بن عليم النوري الأندلسي من ابن السكيت وطلب . قال أبو الوفا

الهوريني : لما قدحوا في مختصر العين بأنه أخل بكتاب العين لحذفه الشواهد النافعة ، صنف أبو علي القالي البغدادي المتخرج على ابن دريد كتابه البارع أتى فيه بما في العين وزاد عليه « وتمتلى هذه العبارة بالأخطاء ، فقد خاط بين بارع الفضل ، وبارع القالي ، وموعب ابن التبانى . فالأخير هو الذى ألف كتابه لما وجدته من إخلال في مختصر أبي بكر الزبيدي ، أما القالي فأستاذ الزبيدي ولم يعش بعده .

ونشر الأستاذ كرنكو Krenkow في الملحق الثوى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية ١٩٢٤ . 1924. Centenary Supplement of J. R. A. S. مقالا بعنوان « بواكير المعاجم العربية حتى عصر الجوهري ، مع الاهتمام بمعجم ابن دريد Beginnings of Arabic Lexicography till the time of al-jauhari with special reference to the work of Ibn Duraid.

تناول فيه العين والجيم والجمهرة والتهديب والمجمل وديوان الأدب للفارابي والصحاح ، وعنى بالعين والجمهرة منها ، أما بقيتها فأشار إلى ترتيبها بإيجاز ، ثم تعرض للدراسات اللغوية قبل الخليل تعرضا عاما ، وبعض الرسائل الصغيرة التى ألفت بعد الخليل فى الموضوعات المختلفة من اللغة ، وعالج فى كلامه عن العين حياة الخليل ، وترتيب كلامه ومساوئه ، وما تسرب إليه من أقوال المتأخرين ، ومزاياه فى التفسير والاستشهاد ، ومختصره . وعالج فى كلامه عن ابن دريد حياته ، وشيوخه ، وتقسيم الجمهرة بإيجاز ، ومزاياه فى شواهد وموقفه من هاء التأنيث والأعلام والمغرب واللغة اليمنية ، وأطال فى وصف المخطوطات التى اعتمدها فى تحقيق الجمهرة .

وقد يكون لهذا النقال قيمته المحدودة فى وصف العين والجمهرة ، ولكنه خال من القيمة تماما فيما عدا ذلك ، بل قد يؤدي إلى الخطأ . فقد ذهب بكل جرأة إلى أن الجوهري سرق فى صحاحه مواد ديوان الأدب للفارابي ، ولم يزد عليها شيئا ، وإلى أن الفائق والأساس للزمخشري وغريب الحديث لأبي عبيد الهروي تسير على نظام الواحد ، وإلى أن الأخير كان تلميذا للأزهري . وكل ذلك خاطئ . فالفارابي موجز لكل الإيجاز فى ديوانه مثل بقية كتب الأبنية أو أقل قليلا ، وليس كذلك الصحاح ،

وان اقتصر على ما اختاره من اللغة ، واعتبره صحيحا . ويتضح ذلك تماما فيما كتبت
عنها بعد . وكل من الفائق والأساس وغريب الحديث له ترتيبه الخاص به ، فهي تتبع
ثلاثة نظم مختلفة . وأبو عبيد ليس تلميذا للأزهري بل عاش قبله بأكثر من قرن ،
إذ توفي عام ٢٢٣ أو ٢٢٤ أو ٢٣٠ على حين ولد الأزهري عام ٢٨٢ وتوفي عام ٣٧٠ ،
بل روى الأزهري بعض كتب أبي عبيد عن ابن هاجك عن ابن جبلة عنه ، أو عن
أبي بكر الإيادي عن شمر عنه ، وعن غير ذلك من الطرق ^(١) .

يضاف إلى ذلك كتب الطبقات والرجال والفهارس التي كثيرا ما أشارت إلى
المعجمات والكتب اللغوية ، ووصفتها في أحيان قليلة ، في أثناء الكلام عن مؤلفيها .
نخص بالذكر منها معجم الأدباء لياقوت ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ونزهة الألبا
لابن الأنباري ، والبغية للسيوطي ، وإنباه الرواة للقفطي ، وطبقات الزبيدي ، وفهرست
ابن النديم ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ، وفهرسة ما رواه ابن خير ، وغيرها من
كتب الشرقيين ، وكتاب تاريخ الأدب العربي لبروكلمن Brockelmann : Geschichte
der Arabischen litteratur من المستشرقين .

كل هذه الكتب رجعتُ إليه ، وأفدت فائدة كبيرة منه ، وخاصة في الفصول
التي تكلمت فيها عن الكتب التي دارت حول المعاجم الكبيرة ، وفي باب الرسائل
اللغوية الخاصة بالموضوعات ، إذ كانت تمدني بكثير من الأسماء والعناوين ، وبعض
المعلومات عما لا يزال ضائعا منها .

أما الكتب الباقية فاعتمدت فيها أول ما اعتمدت وأكثره على دزاستي .
الشخصية لمخطوطاتها أو مطبوعاتها . ولم أفد من هذه المراجع إلا في تأكيد استنتاجاتي ،
أو في أخذ بعض الآثار التي وجهتني وجهة خاصة في البحث .

ولم تقيد هذه الرسالة بزمن ما في تتبع حركة التأليف في المعاجم العربية ، بل
بدأت بالدراسات اللغوية الأولى ، واستمرت تسايرها حتى اليوم ، ووضعت لها بعض .

(١) تهذيب اللغة : ١ ، ١٣ ، ١٤ .

الطرق التي ترى أنها سائرة فيها غدا . وهي لا تدعى الإحاطة بجميع ما أنتجه الفكر الإسلامي من معجزات في هذه العصور الطوال ، فهذا ادعاء ربما لا يستطيعه بشر . فما أكثر المعجزات التي ليس لدينا في الوقت الحاضر منها غير العنوان وإشارات غاية في الإيجاز ، والمعجزات التي ليس لدينا منها إلا العنوان واسم المؤلف ، والمعجزات التي لدينا اسم مؤلفها وليس لدينا عنوانها ، والمعجزات التي لم نصل إليها ولا إلى عنوانها . ولكننا حين نسمى هذه الكتب المفقودة «معجزات» نتسامح كثيرا ، إذ أن كثيرا منها كتب ورسائل لغوية في شرح بعض المعجزات الكبيرة ، أو اختصارها ، أو الاستدراك عليها ، أو نقدها ، وما إلى ذلك . أما المعجزات الكبيرة التي غيرت من اتجاه حركة التأليف اللغوي ، وجذبتها إليها عصرا يختلف طولاً وقصراً ، حتى إننا نطلق عليها الأعلام (Epoch Making) فلم تغادر هذه الرسالة ناحية من نواحيها متصل بهذا التطور ، بل لم تغادر هذه الرسالة المعجزات الكبار التي دارت في فلك هذه «الأعلام» .

منهجى في البحث :

رأيت أن أخط في البحث منهجا يقوم على دراسة المدارس . فقسمت المعجزات العربية الكبيرة إلى مدارس بحسب منهج كل منها في تقسيماته وأبوابه ، وحاولت الربط بين هذه المدارس باستخراج آثار الأولى منها في الأخيرة . وتتبع كل مدرسة تبعا تاريخيا ، فعالجت المعجم الأول منها في الظهور ، فالثاني ، فالثالث . . . إلى الأخير منها ظهورا ، لأستطيع أن أستجلي معالم تطورها والرابطة المشتركة بينها جميعا ، والخصائص التي تطورت بالامحاء أو بالبروز ، أو الضالة أو التلون بلون جديد . بل حاولت كذلك أن أتبين الآثار التي تلقفها أحد أفراد مدرسة متقدمة من آخر في مدرسة متأخرة ، إن كان تأخر عنه في الزمن وتأثر به ، لأن هذه المدارس لم تختلف كل منها بظهور تاليتها ، بل عاشت معا زمنا طويلا .

وعنيت في كل معجم أن أبين هدفه ، ومنهجه في الوصول إلى هذا الهدف ،

ووصفه ، والظواهر التي غلبت عليه وتم عن ميول مؤلفه ، وما أخذ عليه ، وما قام حوله من دراسات : تكمله ، أو تستدرك عليه ، أو تنقده ، أو تختصره ، أو تشرحه ، أو تعنى بناحية خاصة منه .

وكان همي الأول تبين المعالم العامة في جميع هذه الأمور ليتضح الطريق الذي سلكه التطور ، إلى جانب بدلي شيئاً من العناية بالمعالم الخاصة . ولم يكن في استطاعتي — بطبيعة الحال — أن أشتغل بهذا النوع من المعالم الخاصة في هذا القدر من المعجمات التي تناولتها ، ولو فعلت ذلك لأخلت بمنهجي وهدفي ، في تبين نشأة المعجم العربي وتطوره . فالمعالم الخاصة للرسائل المتخصصة في معجم واحد .

واهتمت في المآخذ بأقوال القدماء خاصة لأستطيع أن أتبين منها ما عابوه في المعاجم وحاولوا تلافيه في معاجمهم ، ويؤدي بنا كل هذا إلى جمع الخطوط المتناثرة لتصورهم للمعجم . فلم أذكر ما أخذه أنا إلا في النادر ، وفي المآخذ التي جمعتها في الفصل الأخير من كل مدرسة لعيوب معاجمها مجتمعة ، وفي الفصل الأخير لعيوب المعاجم العربية كلها ، لأستطيع أن أعتمد عليه في إبراز تصوري أنا للمعجم الذي نحتاج إليه . وكان أثر ذلك أن ظهر بعض المعجمات التي لم تقم دراسات كثيرة حولها كأنها لا مأخذ عليها ، كالعباب مثلاً ، ولكن هذا استنتاج فيه كثير من الخطأ . فإن عليها مأخذ ربما لا تقل عن نظائرها من المعجمات الأخرى ، ولكني تركتها لذكرها مجتمعة كما قلت .

ومن الطبيعي أنني لم أطبق هذا المنهج الذي وضعته تطبيقاً أعمى في كل معجم ، إذ أن منها معجمات لها طبيعتها الخاصة التي تحتاج إلى بحث خاص يلائمها . وقد فعلت ذلك في العين ، والقاميس ، والمدرسة الحديثة خاصة .

واخترت من هذه المعجمات مادتين تتبعتهما ما أمكنني في جميع ما عثرت عليا منها ، إلا إذا كنا لم نعثر إلا على قطعة ليس فيها المادتان كالبارع والعباب ، ومحيط ابن عباد ، فاخترت مواد أخرى . وأفادني هذا في كشف مقدار ما أخذه كل منهم

من سابقه أو زاده عليه ، أو ما غير فيه كيلا يظهر تأثيره به . ومن البديهي أنتى لم أقتصر فى الدراسة على تحليل مادتين ، بل حلت كثيرا منها ، ولكن ما كان يمكن تدوين كل ما حلتته من مواد إلا يجعل الرسالة تشغل أضعاف حجمها الراهن . تلك هى الخطة التى اتبعتها فى دراسة المعاجم ، وحاولت أن أصل بها إلى ما أهدف إليه من تصوير نشأة المعجم العربى وتطوره تصويراً واضحاً شاملاً . ولكنى أصل إلى المعاجم كان على أن أصور الدراسات اللغوية التى اضطلع بها العرب قبل أن يؤلفوا المعجم الأول . فدرست كثيرا من الرسائل اللغوية ، وخصصت بالبحث الموضوعات التى نشأت قبل كتاب العين أو فى زمن معاصر له . وتتبع كل موضوع منها تبعا تاريخيا إلى أن انتهى التأليف فيه ، أو إلى العصر الحديث ، لأتبين ما طرأ عليه من تطورات ، وآثاره فى مناهج المعجمات وموادها . ومن الطبيعى أن الموضوعات التى بدأ التأليف فيها بعد كتاب العين أثرت فى المعجمات ، ولكن هذه الموضوعات من الكثرة والاتساع بحيث يستحق كل منها رسالة خاصة به .

المعجم :

لا ندرى على وجه اليقين متى أطلقت كلمة « معجم » فى اللغة العربية على هذه الكتب التى ترمى إلى جمع اللغة . وأحاول هنا أن أدرس هذه الكلمة لعل أستطيع أن أصل فيها إلى ما ياتى أضواء على هذا الزمن ، وعلى مدلولها الحقيقى . قال ابن جنى^(١) : « اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت فى كلام العرب للإبهام والإخفاء ، وضد البيان والإفصاح » فالعجمة الحبة فى اللسان ، ومن ذلك رجل أعجم وامرأة عجماء إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما . والأعجم الأخرس أيضاً ، والعجم والعجمى غير العرب ، لعدم إباتهم أصلاً ، ثم أطلق عليهم هذا اللقب ولو أفصحوا وأبانوا . واستعجم القراءة لم يقدر عليها لغلبة الناس . والعجماء البهيمة

(١) سز الصناعة ١ : ٤٠ ، وقاج العروس ، مادة عجم .

لأنها لا توضح عما في نفسها . ولحل أعجم يهدر في شقشقة لا تقب لها فهي في شدقه ولا يخرج الصوت منها .

واتصل بهذا معنى الصمت لما فيه من عدم الإبانة ، فقبل استعجم الرجل سكت ، واستعجت الدار عن جواب سائلها ، قال امرؤ القيس :

صَمَّ صَدَاها وَعَفَا رَثْمُها واستعجت عن منطق السائل

عدى الفعل بالحرف (عن) لأن معناه سكتت . وصلاة النهار عَجَاء لأنه لا يُجَهَّر فيها بالقراءة ، ويمكن أن تكون من المعنى الأول لأن المصلي برغم صمته فيها يُسَمِع له صوت خافت في قراءته . والموج الأعجم الذي لا يتنفس فلا ينضح ماء ولا يسمع له صوت . وانهى هذا الاتجاه بقولهم باب مُعْجَم مُقْفَل .

ومن الإبهام والخفاء قيل لنوى كل شيء من تمر ونبق وغيرها العَجَم والعُجَام لاستتاره في ثني ما فيه . ولما في النوى من صلابة ارتبطت هذه الدلالة بما أُطلق عليه من ألفاظ ، فأصبحت المَجْمَة الصخرة الصلبة تنبت في الوادي ، والعَجُومَة الناقة الشديدة القوية على السير ، وكذلك العَجُوم والمَجْمَجَة ، وناقة ذات مَجْمَة وهي التي اختبرت فوجدت قوية على قطع القلاة .

ومع الصلابة والقوة يأتي الابتلاء والاحتمال ، فَعَجَم فلان نارازه ، وعجمت العود : عضضته لتعرف صلابته من رخاوته ، والقواجم الأسنان (وهي أداة العجم) ، والمُجَامَة ما عجمته ، وعجمته الأمور دَرَبْتَهُ ، وما إلى ذلك .

ومن الدلالة الأولى أخذوا قولهم : « حروف المعجم » . وناقش ابن جنى تعليلاً للنحوى ومعناها مناقشة جميلة ، قال فيها^(١) : « إن سأل سائل فقال : ما معنى قولنا حروف المعجم ؟ هل المعجم صفة لحروف هذه أو غير وصف لها ؟ فالجواب : أن « المعجم » من قولنا حروف المعجم لا يجوز أن تكون صفة لحروف هذه من وجهين : أحدهما أن « حروفاً » هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم ،

لكانت نكرة ، والمعجم كما ترى معرفة ومحال وصف النكرة بالمعرفة . والآخر
أن الحروف مضافة إلى المعجم ، ومحال أيضا إضافة الموصوف إلى صفة . والعلّة
في امتناع ذلك أن الصفة هي الموصوف ، على قول النحويين ، في المعنى ، وإضافة
الشيء إلى نفسه غير جائزة ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت أخاك الظريف ، فالأخ
هو الموصوف ، والظريف هو الصفة ، والأخ هو الظريف في المعنى . . . وإذا كانت
الصفة هي الموصوف عندنا في المعنى ، لم يجوز إضافة الحروف إلى المعجم ، لأنه غير
مستقيم إضافة الشيء إلى نفسه ، وإنما امتنع ذلك من قبل أن الغرض في الإضافة
إتاما هو التخصيص والتعريف ، والشيء لا تعرفه نفسه ، لأنه لو كان معرفة بنفسه
لما احتيج إلى إضافة ، وإنما يضاف إلى غيره ليعرفه . . . وأيضا لو كان المعجم صفة
لحروف ، لقلت : المعجمة ، كما تقول : تعلمت الحروف المعجمة .

والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد البرد رحمه
الله تعالى من أن المعجم مصدر بمنزلة الإعجام ، كما تقول : أدخلته مَدْخَلًا ، وأخرجته
مُخْرَجًا ، أي إدخالا وإخراجا . . . فكانهم قالوا : هذه حروف الإعجام . فهذا أسد
وأصوب من أن يذهب إلى أن قولهم : حروف المعجم ، بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد
الجامع ، لأن معنى ذلك صلاة الساعة الأولى أو الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم
الجامع . فالأولى غير الصلاة في المعنى ، والجامع غير المسجد في المعنى أيضا ، وإنما هما
صفتان حذف موصوفاهما ، وأقيمتا مقامهما . وليس كذلك في حروف المعجم ، لأنه
ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، وإنما المعنى أن الحروف
هي المعجمة . فصار قولنا حروف المعجم من باب إضافة المفعول إلى المصدر ، كقولهم
هذه مطية رُكوبٍ ، أي من شأنها أن تركب ، وهذا سهم نضالٍ ، أي من شأنه أن
يُناضل به . وكذلك حروف المعجم ، أي من شأنها أن تُعجم . . .

فإن قال قائل فيما بعد : إن جميع ما قدمته يدل على أن تعريف (ع ج م)
في كلامهم موضوع للإيهام وخلاف الإيضاح ، وأنت إذا قلت : أعجمت الكلام ،

فإنما معناه أو ختمته وبينته ، فقد ترى هذا الفصل مخالفا لجميع ما ذكرته ، فمن أين لك الجمع بينه وبين ما قدمته ؟

فالجواب أن قولهم : أعجمت ، وزنه أفعلت ، وأفعلت هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب ، نحو أكرمت زيدا ، أى أوجبت له الكرامة . فقد تأتي أفعلت أيضا يراد بها السلب والنفي ، وذلك نحو أشكيت زيدا إذا زلت له عما يشكوه . . . فكذلك أيضا قولنا « أعجمت الكتاب » أى أزلت عنه استعجابه . . . ونظيره أيضا أشكلت الكتاب أى أزلت إشكاله . وقالوا أيضا : عجمت الكتاب ، فجاءت « فعلت » للسلب أيضا . . .

فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليس معجما ، إنما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والحاء والذال ونحوها ليس معجما ، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم ؟ قيل : إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته ، فأعجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد علم أن هذا المتروك بغير إعجام ، هو غير ذلك الذى من عادته أن يعجم . فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنها جميعا ، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه ، أو بما يقوم مقام الإعجام فى الإيضاح والبيان . ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بوحدة من أسفل ، والحاء بوحدة من فوق ، وتركت الحاء غفلا ، فقد علم بإغفالها أنها ليست واحدة من الحرفين الآخرين ، أعنى الجيم والحاء . وكذلك الدال والذال ، والصاد والضاد ، وسائر الحروف نحوها ، فلما استمر البيان فى جميعها جازت تسميته بحروف المعجم .

وروى تاج العروس أن أبا العباس ثعلبا سئل عنها فقال : أما أبو عمرو الشيبانى فيقول : أعجمت أبهت ، وأما الفراء فيقول : هو من أعجمت الحروف . فالفراء إذن من الذين ذهبوا إلى رأى الذى نادى به بعده ووضحه ابن جنى . وروى أيضا أن الليث قال : سميت لأنها أعجمية .

ووصفت الكتب التى راعت فى ترتيبها حروف الهجاء أى مراعاة : فى الحرف

الأول وحده أو في الحرفين الأولين ، أو في حروفها جميعا ، وعلى ترتيب ألف باء ،
أو ترتيب الخارج ، أو ترتيب الأبجدية ، بأنها تيسر على حروف المعجم . نسب
ابن النديم لبزرج بن محمد العروضي^(١) « كتاب معاني العروض على حروف المعجم » ،
ونسب ياقوت^(٢) لحبيش بن موسى الضبي « كتاب الأغانى على حروف المعجم »
ألفه للتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧) وغيرها . ولاندرى أصدرت تلك العبارة من
المؤلفين أنفسهم فترجع إذن إلى القرن الثالث الهجرى الذى عاش فيه بزرج والضبي ،
أم من كتبوا عنهم فترجع إلى القرن الرابع أو أواخره بالدقة ، وهو الوقت الذى
عاش فيه ابن النديم .

ويبدو أن الناس استعملوا عبارة « كتاب كذا على حروف المعجم لفلان »
فاختصروها وساروا في طريقين : قالوا كتب كذا على الحروف لفلان ، بحذف
كلمة المعجم ، وقالوا: معجم كذا لفلان ، بحذف كلمة حروف وتغيير ترتيب الكلمة .
فقد نسب ابن النديم كتاب صناعة الغناء وأخبار اللغنين وذكر الأصوات التى غنى
فيها على الحروف لقريبس المغنى^(٣) (٣٢٤ هـ) وغيرها .

ولكن متى جاءت كلمة «معجم» في هذا الاستعمال الأخير للمرة الأولى ؟ ذلك
أمر لا يستطيع لضياع كثير من كتبنا وآثارنا . وأول ما عثرنا عليه عند أبى القاسم
عبدالله بن محمد البغوى المعروف بابن بنت منيع ، مؤلف المعجمين الكبير والصغير ،
وقد ولد عام ٢١٤ هـ . ثم أطلقت في القرن الرابع على كثير من الكتب ، وأشهرها
المعجم الكبير والصغير والأوسط في قراءات القرآن وأسمائه لأبى بكر محمد بن الحسن
القفاش الموصلى (ت ٣٥١ هـ) ومعجم الشيوخ لأبى الحسين عبدالباقى بن قانع بن مرزوق
البغدادى (٣٥١ هـ) والمعجم الكبير والأوسط والصغير لأبى القاسم سليمان بن أحمد
الطبرانى (٣٦٠ هـ) ومعجم الشيوخ لأبى بكر أحمد بن إبراهيم الإجمالى (٣٧١ هـ)

(١) فهرست ٢٢ .

(٢) معجم الأديب ٧ : ٢٢٠ ، ٢٢١ . وسمى ابن النديم ١٤٥ الرجل حسين بن موسى

الضبي ، والكتاب الأغانى على الحروف هـ . (٣) فهرست ١٥٦ .

ومعجم الشيوخ لعمر بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين (٣٨٥ هـ) ومعجم الصحابة لأحمد بن علي المهداني المعروف بابن لال (٣٩٨ هـ).

أما متى أطلق هذا الوصف على المعجمات اللغوية ، فأمر لم أجد له أثرا في المراجع القديمة ، وليس يبعد أن يطلق عليها في الوقت السابق نفسه ، لاشتراكها مع الكتب السابقة في الترتيب على حروف المعجم . فالدلالة الملاحظة في الاسم هي الترتيب لا الجمع .

وسميت المعاجم باسم آخر لاشك ولا غموض فيه ، هو القواميس (مفردتها قاموس) . وأتابها هذا الاسم من تسمية معجم الفيروز آبادي بالقاموس المحيط ، ومعناه البحر المحيط ، أي الواسع الشامل . فلما كثر تداول هذا المعجم في أيدي المتأخرين ، وقصروا جهودهم عليه ، اكتفوا بتسميته بالقاموس . ثم اشتهر هذا الاستعمال حتى أصبح مرادفا لكلمة معجم لغوي ، وأطلق على جميع المعاجم اللغوية الأخرى للمتقدمة والتأخرة .

مقدمة

العرب والعربية

ارتقت اللغة العربية في أواخر العصر الجاهلي رقيا كبيرا ، وتطورت جميع لهجاتها التي تتكلم بها القبائل المختلفة . ونشأت لهجة أدبية راقية ، تأخذ من هذه اللهجات جميعا ، وينظم بها الشعراء ، ويخطب الخطباء ، لتشيح آثارهم الفنية ويكتب لها الخلود . وحين انتشرت هذه اللهجة الأدبية اعتبرت اللغة الفصحى ، وبقية اللهجات غير فصيحة وتفاوتت في الرداءة بمقدار قربها أو بعدها من هذه اللهجة الأدبية . «قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ واخروف .. كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ ، وأسبغها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما في النفس . والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، هم قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ؛ ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم^(١) .»

وأحسن العرب جمال لغتهم ورقبها ، فحاولوا السيطرة عليها ليتخذوا منها سلاحا بتارا في عداواتهم وخصوماتهم ، فكانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر أتت القبائل فيناتبها بذلك ، وصنعت الأطعمة ، واجتمع النساء ياعين بالمزاهر كما يصنعن في الأعراس ، وتتباشر الرجال والولدان ، لأنه حماية لأعراضهم وذب عن أحسابهم ، وتخيلد لماثرهم ، وإشادة لذكورهم^(٢) . وأقيمت — في وقت السلم —

(١) السيوطي : الاقتراح ٢٢ ، ٢٩ ، ٩٨ ، والزمر ١ : ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ .

(٢) السيوطي : الزمر ٢ : ٢٣٦ .

— المباريات والمنافرات الأدبية ، في أسواق التجارة ، بين كبار الشعراء والخطباء ،

ليظهر كل منهم قدرته الأدبية ، وتفوقه في اللغة ، ويذيع ذلك عنه بين القبائل .

واعترف القرآن للعرب بهذه القدرة اللغوية ، قال تعالى ^(١) : ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ

إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ وقال ^(٢) : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَا بِهِ لِسَانَكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ

الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا ﴾ بل القرآن نفسه الدليل على هذا التفوق اللغوي .

فهو معجزة الرسول العربي الكبرى تحدى بها العرب جميعا في ميدان فخرهم :

البلاغة ، وأعجزهم .

ولما كانت هذه نظرة العرب إلى لغتهم ، ومحاولتهم التفوق فيها ، عنوا

بتهيئة الظروف لأبنائهم ، كي تتيسر لهم السيطرة على اللغة والامتياز فيها . وكان

من مظاهر هذه الغاية بعث الأطفال إلى مواطن اللهجات الفصيحة ، لتصير الفصاحة

طبيعة لهم . ومثال ذلك الرسول العربي الكريم صلى الله عليه وسلم ، إذ أرسل

إلى البادية في طفولته ، لهذا السبب ، إلى جانب النشأة البدوية والهواء الطلق .

وقد بقي يذكر ذلك ، فكان يقول بصدد تعليل فصاحته ^(٣) : « أنا أفصح العرب ،

بيد أنى من قريش ، وأناى نشأت فى بنى سعد بن بكر » . ويتضح من خبر هذه

الرضاعة أنها لم تكن خاصة بالرسول ، وإنما عامة فى أبناء كبراء مكة .

ومن مظاهر هذه العناية أيضا ، أنهم كانوا يدفعون صبيتهم إلى أدبائهم وشعرائهم

ليعيشوا معهم ، وينشئوا على تفوقهم اللغوي . مثال ذلك زهير بن أبى سلمى الذى

عاش مع خاله بشامة بن الفدير الشاعر ، فخرّجه شاعرا . ومثال ذلك ما نسمعه عن

الرواة الذين ينضوون إلى البارزين من الشعراء ، يحفظون أشعارهم ويدرسونها

ويتخللونها نمطاً لهم يحتدون فى آثارهم . وكان ذلك من أسباب ظهور المدارس والبيوت

الشعرية ، فهذا بيت زهير يضمه هو وأبناءه وأحفاده ، وكلهم شعراء ، وهذه مدرسة

عبيد الشعر تضم أوس بن حجر وزهيراً وابنه كعباً والحطيئة وغيرهم .

(٢) صميم : الآية ٩٧ .

(١) الزخرف : الآية ٥٨ .

(٣) السيوطى : الزمهرى ١ : ١٠٤ .

واستمرت عناية العرب بلغتهم بعد ظهور الإسلام ، وقيام «تهم الترامية الأطراف ، بل زادت زيادة كبيرة إذ أحسوا بتفوقهم على الأمم الأجنبية ، نتيجة تغليبهم عليهم ، فمَنُوا بجميع مظاهر هذا التفوق كل عناية ، وميزوا كل ما يتصل بهم عما يتصل بهذه الأمم .

فقد تحول العرب منذ عهد عمر إلى جيش كبير ، تُدوّن أسماء أفرادهِ في ديوان العطاء ، ويهاجر شبانه إلى المدينة ، ومنها إلى ميادين الحرب المختلفة في الشرق والشمال والغرب ، فتدقق عليهم الفنائم والفتية . وكان النظام السائد حربيا في أغلبه ، فالقائد الذي يفتح بلدا من البلاد ، يكون أول «عامل» عليه . وكان خَلْهُ في أغلب الأحيان قوادا أيضا . وكان الجيش هو «الأمة» ، والمقاتل هو «المواطن» الحق لهذه الأمة ، يتمتع بكل الحقوق والامتيازات ، وكان أمير الجيش إمامه ، فكان معظمهم على «الحرب والصلاة» .

في ظل هذا النظام ، وبفضل الفتوح الفسيحة ، والانتصارات المتصلة ، وُجِدَت طبقة عربية عسكرية أرستقراطية في البلدان المفتوحة ، وعلى سيوف هذه الطبقة أقام معاوية — والأمويون بعده — ملكه ، وثبت دعائمه ، إذ جمع حوله هؤلاء الأمراء العرب ، وكانوا رؤساء لقبائلهم أيضا ، واتخذ منهم حاشية له ، وموضعا لاستشارته ، وواسطة إلى تنفيذ أوامره وسلطته ، وقصر ولاية الأمصار والوظائف الكبرى عليهم . وصبغت الدولة الأموية بصيغة عربية ظاهرة الوضوح ، مما حدا بالمؤرخين إلى تسمية هذا العصر «بالدولة العربية» .

وانقسم رعايا الدولة إلى طبقتين كبيرتين : طبقة السادة من العرب ، وطبقة الموالي ، وهي دون سابقتها في السياسة والاقتصاد والاجتماع ، بالرغم من دعوة القرآن الصريحة إلى التسوية بين جميع المسلمين ، مهما كانت أصولهم .

فالمولى لا يلحق بديوان العطاء إذا التحق بالجند ، وإنما يأخذ مكافأة غير ثابتة ،

أقل من عطاء العربي^(١)، ولا يكون من الفُرسان بل من المشاة^(٢)، ولا يعنى من الجزية حتى بعد إسلامه^(٣)، ولا يسمح له بسكنى الأمصار، كي لا ينقطع الخراج، ولأن الموالى أهل قرى في نظر الأمويين^(٤)، ولا يتقدم العربي في المواكب، بل يمشى معه في الصف، ولا يكنى، لأن الكنية دليل الاحترام والتبجيل، وإنما يدعى باسمه أو لقبه^(٥)، وبعض الفنون مثل الموسيقى مباح للمولى ولكنه يشين العربي ويخذش كرامته^(٦). وإذا أراد المولى أن يتزوج فأمامه النساء من الموالى، وعليه أن يخاطب المرأة إلى مواليتها (من العرب)، فإن رضى زوجها وإلا رُدَّ، أما إذا تزوج امرأة برأى أبيها أو أخيها، بدون استشارة مواليتهم (من العرب) فيفسخ النكاح، وإن كان قد دخل بها كان سفاحاً غير نكاح. أما زواج المولى من العربية فهذا المحال، وإن حدث كان الطامة الكبرى: يفرق بينه وبينها، ويجلد مثنى سوطاً أو نحوها، ويحلق رأسه ولحيته وحاجباه^(٨). بل كره الحزب الديمقراطي نفسه، أعنى حزب الخوارج، هذا الزواج، وفضل بعض أنصاره قتل العربية على أن يبنى بها مولى أو يصير سيدياً لها^(٩). فخلال للعرب أن يسترقوا غيرهم، ولكن العربي لا يسترق^(١٠). والدعوة إلى المساواة الدينية نفسها، وأن لا فضل لعربي على عجمي، أصابها ما أصاب الحياة عامة، فالمولى لا يؤمُّ العربي^(١١)، ولا يصلى على الجنائز إذا حضر أحد من العرب^(١٢).

-
- (١) الطبرى : التاريخ ٢ : ١٣٥٤ .
(٢) المبرد : الكامل ٢٦٤ ، والطبرى : التاريخ ٢ : ١٩٢٠ .
(٣) نفس المرجع .
(٤) أحمد أمين : فجر الإسلام ١٠٩ ، فلهوزن : الدولة العربية وسقوطها ٢٨٠ ، ٤٩٨ .
(٥) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، كتاب القيمة في النسب وفضائل العرب ٢ : ٢٦٠ .
(٦) أبو الفرج : الأغاني ٥ : ١١٣ ، ٦ : ٣٠٣ .
(٧) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .
(٨) أبو الفرج : الأغاني ١٤ : ١٤٤ .
(٩) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦١ .
(١٠) أبو الفرج : الأغاني ١٥ : ١٠٦ .
(١١) الدكتور أحمد أمين : ضحى الإسلام ١ : ٢٤ . وابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .
(١٢) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .

هو أعظم من ذلك أن دم المولى مباح ، أما العربي فلا^(١) . والدم العربي يجب أن يبقى
نقيا خالصا من كل شائبة . وقد جرتهم نظريتهم هذه إلى كراهية الزواج من الموالى
في أول الأمر . يقول الأصمعي عن ابن أبي الزناد : « كان أهل المدينة بكرهون اتخاذ
أمهات الأولاد ، حتى نشأ فيهم القراء السادة : علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ،
والقاسم بن محمد [بن أبي بكر] ، وسالم بن عبد الله [بن عمر] ، ففاقوا أهل المدينة
علما وتقى وعبادة وورعا . فرغب الناس حينئذ في السراري^(٢) » . وقد احتقروا
عطافة المولدين ، أي أبناء الجوارى وسموهم « المهجناء » وعيروهم ذلك . يروي المسعودي
أن زيد بن علي دخل على هشام بن عبد الملك بالرصافة ، فقال له هشام : أنت الذي
تنازعتك نفسك في الخلافة ، وأنت ابن أمة^(٣) . والأمويون يتشددون كل التشدد
في المحافظة على نقاء دماهم ، فلا يصحرون إلا إلى العرب الخالص . يقول ابن
عبد ربه : كان عقيل بن عنترة المري أشد الناس حمية في العرب ، وكان ساكنا في
البادية ، وكان يصبر إليه الخلفاء . وقال لعبد الملك بن مروان ، وخطب إليه ابنته
الجزباء : « جنبني هُجَنَاءَ وِلْدِكَ^(٤) » . وظهر هذا في الخلفاء الأمويين أنفسهم ،
إذ كانوا من أصل عربي خالص عدا الثلاثة الأخيرين ، فقد كانوا أولاد أمهات .
وتعليل ذلك أن الدولة كانت آخذة في الانهيار ، وأن الحزب الأموي كان يوشك أن
يتحطم . يقول أبو هلال العسكري : « وكان بنو أمية لا يستخلفون أولاد الإمام ،
وهو الذي قَصَّرَ بمسلة بن عبد الملك عن ولاية العهد مع رجاحته وكال آله^(٥) » .
فالدم العربي عندهم دم طاهر متميز ينفرد من الاختلاط بغيره . قال أبو بكر
الشيباني : « كنت أسير مع بني عم لي من بني شيبان — وفينا من موالينا جماعة —

(١) الطبري : تاريخ ٤ : ٦٢٣ .

(٢) ابن حجر : التهذيب ٣ : ٤٣٧ . وانظر الجاحظ : البيان والتبيين ١ : ٣١٠ .

المسعودي : مروج الذهب ٢ : ١٨١ .

(٣) الطبري : التاريخ ٣ : ٢١٠ .

(٤) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٤ .

(٥) جهرة الأمثال ص : ١٥ .

في أيدي التغالبة . فضربوا أعناق الموالى ، على وَهْدَةٍ من الأرض ، فكنت ، والذي لا إله إلا هو ، أرى دم العربي ينماز من دم المولى ، حتى أرى بياض الأرض بينهما ، فإذا كان هجينا قام فوقه ولم يعتزل عنه^(١) . ولذلك يجب ألا يخلطه العرب بدماء أخرى .

وإذن يجب أن يسود العرب ، وأن تسيطر العروبة ، وأن يحافظ على نقاء كل ما يتصل بالعرب من أمور ، وأن ينقى كل ما ينتسب إليهم من أشياء ، وأن تقام حوله الأسوار والحصون ، تمنع عنه الأذناس غير العربية .

في ظل هذه النظرة ، بدأ الاهتمام باللغة العربية ، وتنقيتها وتخليصها من شوائب اللحن ، وإقامة القواعد لفصاحتها وإعرابها وتصاريفها . فإنه إذا كان لكل أمة ميزة أشتهرت بها ، فميزة العرب وشهرتهم في لغتهم ، كما يقول الجاحظ : « فإما سكان الصين فهم أصحاب السبك والصيافة . . . واليونانيون يعرفون العلل . . . وكذلك العرب لم يكونوا تجارا ، ولا صناعا ، ولا أطباء ، ولا حنّابا . . . فحين وجهوا قواهم إلى قول الشعر ، وبلاغة المنطق ، وتشقيق اللغة ، وتصاريف الكلام . . . بلغوا في ذلك الغاية^(٢) » ؛ ونظرة واحدة إلى كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، ترينا مدى فخر العرب بلغتهم .

ولكن هذه الميزة التي كان يفخر بها العرب ، كانت تحدى بها الأخطار ، إذ أن الاختلاط الشديد المتسع المدى بين العرب وغيرهم هددتها في الصميم . ولم يكن من الممكن إقامة حاجز فاصل بين العرب الفاتحين والمغلوبين من غير العرب على الدوام ؛ لأن تعاليم الإسلام نفسه تنافى ذلك . فالإسلام يوجب على المسلمين — إذا أرادوا أن يفتروا بلدا — أن يدعوا أهله أولا إلى الدخول في الإسلام ، فإن أسلموا

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ٣ : ٦٠ .

(٢) الجاحظ : مناقب الترك ٢ ؛ والبيان والتبيين ٣ : ٢٨ و ٢٩ .

كانوا هم وسائر المسلمين سواء . وإن لم يسلوا دعومهم إلى تسليم بلادهم ، والبقاء على دينهم ، منع دفع الجزية ، فإن قبلوا كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، وإن لم يقبلوا أحد هذين الشرطين ، كانت الحرب ، التي لا تنتهي إلا بأحد أمرين : هذنة أو انتصار . فالهذنة تنفذ شروطها أيا كانت ، أما الانتصار فكان يستتبع في بعض الأحيان استرقاق الأسرى أو أهل المدن المفتوحة . وكان هؤلاء الرقيق حتى بعد عتقهم يعيشون بين العرب^(١) .

فتسرب الرقيق إلى بيوت كبراء العرب وأشرفهم ، وسرعان ما ازدحمت بهم البيوت . وكان من حق السيد العربي أن يعاشر إماءه معاشرة الأزواج ، مهما بلغ عددهن . فسرعان ما نشأ في بيوت كبراء العرب جيل من الأبناء ، أمهاتهم غير عربيات ، ولكن القانون لا يفرق بينهم وبين أبناء الحرائر في شيء . كذلك تدفق هؤلاء على الأمصار والمدن العربية هربا من خراج الأراضي ، وإجابة لطالب الطبقة العسكرية العربية ، التي كانت تحقر الصناعة ، فاشتغلوا بالصناعة والتجارة ، وكونوا الطبقات الدنيا والوسطى من المجتمع الإسلامي . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تسرب الموالى إلى طبقة الجند ، لا خدما وتجارا وطهاة فحسب ، بل مقاتلين أيضا ، فقد بلغت قوتهم في جيش خراسان عشرين ألفاً^(٢) ، وفي الكوفة نزل أربعة آلاف فارس من جنود شاهنشاه الذين قاتلوا تحت قيادة رستم في القادسية ، وكانوا قد عقدوا أمانا مع سعد بن أبي وقاص يخولهم حق النزول حيث أحبوا ، ومحالفة من أحبوا من العرب ، ويفرض لهم في العطاء ، وسموا حمراء ديلم ، باسم نقيبهم ديلم^(٣) . أما البصرة فساق زياد جماعة من جند شاهنشاه إليها ، ونظامهم في صفوف الأساورة . وجمع عبد الله بن زياد سنة ٥٤ هـ فرقة من الرماة من ألفي رجل من بخارى ، وجعلها مقرا

(١) الدكتور أحمد أمين : فجر الإسلام ١٠٠ .

(٢) الطبري : التاريخ ٢ : ١٣٥٤ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ٢٨٠ .

لهم^(١). كما كانت فيها جالية أصهبانية يرجع أولها إلى صدر الإسلام^(٢). وسورية نفسها ساق زياد جماعة من الفرس إليها بأمر من معاوية^(٣). وقد قدر بعض المحدثين الموالى فى الكوفة والبصرة بنصف سكانهما^(٤). يضاف إلى ذلك أن السياسة التى وضعها عمر بن الخطاب بمنع العرب من امتلاك الضياع فى الأقاليم الجديدة، أو اتخاذها لهم وطنا، لحفظهم من التفرق بين السكان الأصليين، لم تستمر طويلا، فقد وجدت فى جميع الأقاليم مناطق زراعية لم يكن لأحد من السكان الأصليين حق قانونى عايبها، تلك هى الضياع الملكية للأسر المبعدة من الحكم، والأملاك التى انقضت ملاكها، والتركات التى هرب أصحابها أو نُقُوا إلى غير ذلك. فوضع الملاك الجدد من العرب أيديهم عليها، واضطروهم عملهم هذا إلى الاتصال بالسكان الأصليين.

وكانت لغة هذه الجماعة هى اللغات المحلية، وكان على العرب أن يتفاهموا معهم بحكم صلاتهم. فنشأت بالضرورة لغة للتفاهم بينهم، لا هى عربية خالصة، ولا أعجمية خالصة. بل تعلم بعض العرب أنفسهم الفارسية^(٥)، ونظموا بها شعراء، وتشبهوا بالفرس فى أزيائهم واحتفالاتهم. نفهم ذلك من خبر الشاعر العربى يزيد بن ربيعة بن مفرغ مع عبيد الله بن زياد^(٦). واستعار جرير والفرزدق وغيرهما^(٧) ألفاظا منها، وأدخلوها فى أشعارهم. ولم ترد الألفاظ الفارسية على ألسنة العراقيين وحدهم، بل دخلت بعيدا فى شبه جزيرة العرب، فظهرت آثارها على ألسنة أهل الحجاز^(٨). وكان كثير من أحياء البصرة وقنواتها تصاغ أسماؤه صياغة فارسية فيختتم بالمقطع

(١) ياقوت : معجم البلدان ١ : ٢٥٠ ، وابن قتيبة : عيون الأخبار ١ : ١٣٢ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ٣٦٦ .

(٣) يوهان فك : العربية ١٨ .

(٤) الدكتور شوقى ضيف : التطور والتجديد فى الشعر الأنوى ٨٤ .

(٥) الطبرى : التاريخ ٣ : ١٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٦٥ .

(٦) أبو الفرج : الأغانى ١٧ : ٥٦ وابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢١٠ .

والطبرى : التاريخ ٣ : ١٩٢ .

(٧) أبو عبيدة : القائض ٧٨٧ ، ٨٤٥ والملاحظ : البيان ١ : ٦٤٤ .

(٨) الملاحظ : البيان ١ : ١٤١ ، ١٤٤ .

الفارسي . « ان » الدال على النسبة مثل « مُهَلَّبَان ، أُمَيَّتَان ، جَعْفَرَان ، عَبْد الرَّحْمَانَان ، خالِدَان ، طَلْحَتَان ، رِبَاطَ عِبَادَان ^(١) » . وأخيرا أطلقوا الألقاب الفارسية على بعض العرب مثل علي بن خليل الضبي الشاعر الذي لقب البرذخت ^(٢) ، أي الفارغ من العمل ، ويزيد بن أبي يزيد الذي لقب بالرُّشك ، أي الفيور ^(٣) .

وكانت لغة التفاهم هذه التي نشأت من اتصال العرب بغيرهم ، هي التي هددت العربية ، لأن هذه اللغة استعانت بأبسط وسائل التعبير اللغوي ، فبسّطت المحصول الصوتي ، وصوغت القوالب اللغوية ، ونظام تركيب الجملة ، ومحيط المفردات ، وتنازلت عن الإعراب . وتلك هي الأمور التي أطلق عليها الفصحاء من العرب اسم اللحن ، ونستطيع أن نصنّفه في ثلاثة أنواع : لحن في مخارج الحروف ، ولحن في تركيب الجمل ، ولحن في الإعراب .

وقد وجد لحن مخارج الحروف في الجاهلية بين الرقيق من الزوج الذين كانوا يسمون أغربة العرب ^(٤) ، وبين بعض الصحابة غير العرب مثل بلال الحبشي وسلمان الفارسي وصهيب الرومي الذي ربي بين الروم . ولكنه كان قليلا ضئيل الأثر . ثم انتشر بعد الإسلام بين شعوب الأمم المغلوبة ، لعدم قدرتهم على إخراج بعض الحروف العربية من مخارجها الصحيحة ^(٥) ؛ وأشهر مثال لذلك الشاعران زياد الأعجم ، وأبو العطاء السندي ^(٦) ، والمحدثان مكحول ونافع ^(٧) . ولكن هذا اللحن

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، الباب الخاص بتصوير البصرة ٣٤٦ - ٣٧٢ . ياقوت : معجم البلدان ١ : ٦٤٤ .

(٢) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ٤٧ : .

(٣) ابن حجر : التهذيب ١١ : ٣٧٢ ، وأنساب السعدي ٢٥٣ .

(٤) أبو عبيدة : القفاص ٣٧٢١ . للبرد : الكامل ٢٩٨ ، ٣٦٦ السبوطي :

الزهر ٢ : ٢١٧ .

(٥) الجاحظ : البيان ١ : ٧ ، ٢ : ٢١٠ وما بعدها . ابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٥٩ .

(٦) الجاحظ : البيان ١ : ٧١ وللبرد : الكامل ٣٦٦ وابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢٥٩ ،

٤٨٢ وأبو الفرج : الأغاني ١١ : ١٦٥ و ١٤ : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٦ : ٨١ . الوفيات ٢ : ١٦٠

(٧) ابن قتيبة : المعارف ١٥٧ ، وابن حجر : التهذيب ١٠ : ٤١٤ وابن خلكان : الوفيات

٢ : ١٦٠ والذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٨٨ ، ٩٦ .

لم يقتصر على الأجانب بل تسرب إلى السنة بعض العرب ، الذين اتصلوا بهم اتصالا شديدا ، مثل عبيد الله بن زياد ، فقد كان يرتضخ لسكنه فارسية ، أتته من قبل زوج أمه شيرويه الأسواري . وقد قال يوما لهاني بن قبيصة إذ ظنه خازجيا : « أهروري سائر اليوم ؟ » يريد : أحروري^(١) .

وانتشر اللحن التركيبي بين الطبقة الوسطى من الشعب ، كما في قصة التاجر الذي باع جنود المسلمين دواب رديئة ، فاستجوبه الحجاج ، فأجابه : « شريكاتنا في هوازها وشريكاتنا في مداينها ، وكما تجيء تكون » أي شركاؤنا بالأهواز والمدائن يعيشون إلينا بها ، فنحن نبيعها على وجوهها^(٢) . ثم انتقل إلى الطبقات العليا ، من أمثال خالد بن عبد الله القسري ، وعبيد الله بن زياد والحجاج^(٣) . فقد قال أولهم في فزعه : « أطعموني ماء » ، وقال ثانيهما : « افتحوا سيوفكم » [أي سلوها] وقال لسويد بن منجوف : « اجلس على است الأرض » ، وكان ثالثهم « يلحن لحنا خفيا : يزيد حرفا وينقص حرفا ، ويجعل إن في موضع أن ، وأن في موضع إن » . وذاع اللحن الإعرابي ذيوعا كبيرا هدد كبراء العرب ، بل خلفاءهم أيضا ، من أمثال الغيرة بن عبد الرحمن القرشي وبشر بن مروان ، والحجاج ، والوليد ابن عبد الملك ، وأخيه محمد ، وغيرهم^(٤) . وكل من وفد على المدن ، تعرض لسانه الفصيح للحن ، حتى الأعراب ، يقول الجاحظ : « ثم اعلم أن أقبح اللحن لحن أصحاب التعير والتعيب .. وأقبح من ذلك لحن الأعراب النازلين على طرق السابلة ، وتقرب مجامع الأسواق^(٥) » .

-
- (١) الجاحظ: البيان والتبيين ١ : ٧٣ ، ٢ : ٢١٠ ، وابن قتيبة : المعارف ١١٨ .
كامل البرد ٣٦٦ .
- (٢) الجاحظ : البيان ١ : ١٦١ وما بعدها ، وابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٦٠ .
- (٣) الجاحظ : البيان ١ : ٧٣ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٣٠ ، والبرد : الكامل ٢٠ وابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٦٠ .
- (٤) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٣ - ٨٧ ، ٢٠ : ٤٧ الجمعي : طبقات للشعراء ٦ .
ابن الأثير : نزهة الألباء ١٦ . الجاحظ : البيان ٢ : ٢١٧ . ابن خلكان : الوفيات ٢ : ٣٠٠ .
الرزباني : اللوح ٢١٧ . البرد الكامل ١٨٩ . اليعقوبي : المحاسن ٤٥٤ .
- (٥) الجاحظ : البيان ١ : ١٤٦ وابن الطقطقي : النخعي ١٧٣ .

في ظل الظروف الاجتماعية التي وصفناها، وتحت تهديد هذه الأخطار، حاول العرب أن يحافظوا على لقتهم نقية خالصة من الشوائب، وأن يقيموا حولها الأسوار. وكان عبد الملك بن مروان يحذر أبناءه اللحن، لأن اللحن في منطق الشريف أقبح من آثار الجدري في الوجه، وأقبح من الشق في ثوب نفيس^(١)، بل كان اللحن عندهم من أخش عيوب الملك، ويرون أنه لا يلي العرب إلا من يحسن كلامهم^(٢). وكان الخلفاء والأشراف يتحفظون من اللحن كل التحفظ ويكرهونه ويتعدون عن قائله، فقد قيل لعبد الملك: «لقد أسرع إليك الشيب؟» قال: «شيبني صعود المتابر، والخوف من اللحن^(٣)»، بل لم يكن عبد الملك يلحن حتى في مزاحه^(٤)، كما كان الحجاج يسأل البلغاء هل سمعوا منه لحنًا. ومسلمة بن عبد الملك يكره عمر بن مسلم أخا قتيبة للحنه^(٥)، ويمقت السائلين اللاحنين^(٦)، وعمر بن عبد العزيز يؤذيه اللحن^(٧). أما كثير بن أبي كثير البصري فلم يتخلص من الحجاج إلا باللحن، حين أراد إكراهه على أن يتولى عماله^(٨)، كما تهرب إياس بن معاوية المزني، لما أراده عمر بن هبيرة على القضاء، بالتظاهر بالحن^(٩). وكانوا يحبون أن يكون الرجل مبينا أيضا، إلى جانب عدم اللحن، حتى إن معاوية بن أبي سفيان لم يتكلم على منبر جماعة، مذ سقطت ثنياه^(١٠). وأبو رمادة من الأعراب طلق امرأته حين وجدها لثفاء، وخاف أن تجيئه بولد ألتغ^(١١).

-
- (١) البلاذري: فتوح البلدان ٢٢٠. الجاحظ: البيان ٢: ٢١٦. وابن قتيبة: العيون ٢: ١٥٨.
- (٢) ابن الطاطق: الفخرى ٢٣، ١٧٣.
- (٣) نفس المرجع ١٧٠.
- (٤) الزجاجي: الأمالي ١٤، فا بعدها.
- (٥) الجاحظ: البيان ٢: ٢١٩. (٦) الخفاجي: طراز المجالس ٦٧.
- (٧) ياقوت: معجم الأدباء ١: ٨٨. والجاحظ: البيان ٢: ٢١١، ٢٤٠: ٣.
- والجاحظ: المحاسن ٦.
- (٨) ياقوت: معجم الأدباء ١: ٨٧.
- (٩) الجاحظ: البيان ١: ٩٩.
- (١٠) ياقوت: معجم الأدباء ١: ٦٠.
- (١١) نفس المرجع ١: ٥٧.

وكان من أثر هذا أن وجدت ظاهرة جديدة عند الشعراء ، هي أن يصفوا
ممدوحهم بالفصاحة والإعراب ، وأن يذموا مهجورهم باللحن والأخطاء اللغوية .
فروية يمدح بلال بن أبي بردة بن موسى الأشعري قاضي البصرة ، بأنه يصحح
الإعراب ، ولا يقع في الخطأ فيقول^(١) :

إذا الدواهي وامتراسُ الألسنِ ناجوك أو جالوا بأمر مُعلن
فُزَّتْ بِمِدْحِي مُعَرِّبٍ لَمْ يَلْحَنِ مُسْتَلْحِمِ الْقَضْدِ مُبِينِ الْأَبِينِ

ويفتخر بأنه ترك من يعارضه من الشعراء ورائه كالألثغ الذي ينطق لكنته
أعجمية ، ولا يعرف الصحيح من الخطأ في العربية^(٢) :

قد أترك الشاعر مثل الألتغ أعجم لا يعرف زيغ الزئغ
كما يفتخر بأن النحوى الضايغ في علمه ، ليس له يُعد نظره في اللغة^(٣) :

كيف تراني أنتجى في الدفترِ على قضيب الداهيات الشبرِ
لا ينظر النحوى فيها نظرى وإن لوى لحينه بالتحكركِ
وهو دهمي العلم والتعبرِ

ويهجو يحيى بن نوفل الحميري خالد بن عبد الله القسري ، فيقول^(٤) :

بلّ السرلويل من خوفٍ ومن وهَلٍ واستطعم الماء لما جد في الهرب
وألحنُ الناس كل الناس قاطبة وكان يولع بالتشديق في الخطب

كما وجدت ظاهرة أخرى لها خطرهما في تاريخ اللغة العربية ، تلك هي أن
مذهب تنقية اللغة والمحافظة على فصاحتها هذا ، تعدى العرب ، إلى طبقة الموالي ،
فاحتضنه بعض الطامحين منهم ، وحاولوا جهدهم محاكاة الطبقة العربية السائدة ، في
امتلاك أزمة اللغة ، والتضلع فيها . وأكبر مثال لهذا الحسن البصري ، الذي كثرت

(١) آلورد : مجموع أشعار العرب ٣ : ١٦٤ . (٢) قس للمرجع ٣ : ٩٨ .

(٣) آلورد : مجموع أشعار العرب ٣ : ٦١ .

(٤) الجاحظ : البيان ١ : ١٢٢ ، ٢ : ٢١٦ . للبرد : الكامل ٢ . ونسب إلى شاعر آخر .

الروايات والأخبار التي تطلب في وصف دقة إحصائه باللحن ، والذي كان تلاميذه يدونون كلامه ، لا لعانيه وحدها ، بل لفصاحتها وجمالها ، حتى إن أبا عمرو بن العلاء ورؤية رفعاها إلى مرتبة الحجاج^(١) في الفصاحة . وهناك أمثلة أخرى تؤخذ من أشعار الموالى ، بل من حياة علماء اللغة والأدب من الموالى .

واستتبع هذا المذهب الذي يرى أن العربية الفصحى ، هي العربية النقية من الشوائب التي لم تخالطها لغة أخرى ، أنهم رأوا أن أفصح اللغات هي لغات البدو ، البعيدين عن الاختلاط في أواسط البيداء ، وإذن فالطريق إلى الحكم على سلامة اللغة وفصاحتها ونقاؤها هو قياسها على لغة هؤلاء البدو ، والطريق إلى تعلم الفصحى هو معاشرتهم ، وهذا هو ما حدث فعلا . بل اعتُبر البدوى وكل ما يصدر منه طرفة . فهو مثل أعلى في الفصاحة والذكاء وسرعة الفهم والصرامة وما إلى ذلك ، ويجرى العلماء والأدباء والأشراف وراء قصصه ونوادره ، وهي مُلحة العصر .

وطبيعي أن الخلفاء والكبراء واصلوا ما اعتادوا في الجاهلية من تنشئة أبنائهم في البادية . فعل ذلك معاوية مع ابنه يزيد ، وعبد الملك بن مروان مع سليمان ، ولم يفعله مع الوليد ، فشب لحانا ، فقال فيه أبوه^(٢) : « أضربنا حبنا للوليد ، فلم نرسله للبادية » . وواصل الصبية والشبان الاتصال بالشعراء ، ورواية شعرهم ، والدربة عاياه . واستمرت المذاهب والبيوت الشعرية ، التي أشهرها بيت جرير .

ولم يكن كل الناس قادرين على إيفاد أبنائهم إلى البادية ، فظهرت فئة من المربين الفصحاء يتولون تنشئتهم ، منهم من اختص بأبناء شريف معين ، ومنهم من فتح كتابا أو مدرسة للتعليم . وأشهر هؤلاء المربين الضحاك بن مزاحم وعامر الشعبي قريبا . أولاد عبد الملك بن مروان ، ومحمد بن مسلم الزهرى مربي أبناء هشام

(١) الجاحظ : البيان ١ : ١٦٣ ، ٢ : ٢١٦ . القالي : الأمل ٣ : ١٤١ . البرد : الكامل ،

١٢٠ . السبأقي : أخبار النحويين البصريين ٨٠ . ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ .

(٢) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ١٩٢ ، الدكتور أحمد طهلي : تاريخ التربية

ابن عبد الملك ، وعبد الرحمن بن عبد الأعلى ، ويزيد بن مسحق الشلبي مرييا
الوليد بن يزيد ، والجعد بن درهم مربي مروان بن محمد ، والحجاج بن يوسف الثقفي
وعبد الحميد بن يحيى والكميت والطرماح^(١) . وكان يعجبهم من المعلم أن يكون
فصيحا ذا ثقافة لغوية واسعة ، مما حدا كثيرا من هؤلاء المعلمين إلى التعمق
والتوسع ، حتى اشتهر أكثرهم بالإغراب^(٢) . ومن الباحثين من يرى أنهم قصدوا
إلى هذا الإغراب قصدا لغاية تعليمية^(٣) .

ولكن حب الغريب والنادر من الألفاظ لم يقتصر على المعلمين . بل يتعداهم
إلى بقية الأدباء ، لأن العصر كله مهتم أشد الاهتمام بلغته . ولا شك أن هذا الاهتمام
يؤدي حين يشتد بهذه الصورة إلى ما حدث فعلا في العصر الأموي ، إذ يكثر الغريب
في الشعر ، عند الطرماح والكميت وذو الرمة وشعراء النقائض عامة^(٤) ، وفي الرجز
عند رؤبة والعجاج^(٥) ، وفي الخطابة عند الحجاج وزياد والحزب الأموي عامة^(٦) ،
وفي الكتابة عند يحيى بن يعمر^(٧) ، أي نستطيع أن نقول في معظم فروع الأدب
الأموي ، عدا الفزل الحجازي . بل ربما كان من الأدلة الساطعة على ذلك ازدهار
الرجز ازدهارا لم يره من قبل ، وربما من بعد ، وهو الفن الذي يعتمد - فيما يعتمد -
على الإغراب^(٨) . وقد قال صاحب التطور والتجديد في الرجاز : فمن يتعقب أخبارهم
في كتب الأدب يلاحظ أن من أهم غاياتهم في شعرهم خدمة اللغة والمؤدبين

-
- (١) الدكتور أحمد شلبي : تاريخ التربية الإسلامية ٢٠٨ .
(٢) الدكتور سهير القلماوي : أدب الحوار في العصر الأموي ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .
(٣) الدكتور شوقي ضيف : التطور والتجديد ٥٨ .
(٤) الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ . الدكتور سهير القلماوي : أدب الحوار في العصر
الأموي ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .
(٥) الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ . الدكتور شوقي ضيف : التطور والتجديد ٣٧٥ - ٣٨٧ .
(٦) الدكتور شوقي ضيف : الفن ومناخه في النثر العربي ٢٥ - ٢٧ .
(٧) اللرد : الكامل ١ : ١٣٣ . الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٧ - ٣٧٨ . حسين نصار :
بؤات الكتابة الفنية في الأدب العربي ٧٤ .
(٨) الدكتور شوقي ضيف : التطور والتجديد ٢٧٥ - ٢٨٧ .

أو اللغويين القائلين عليها ، بما يُمدونهم من الشواذ والشوارد ، بحيث أصبحت أراجيزهم كأنها متون لغوية للحفظ والتسميع^(١) .

وربما يرتبط بهذه النتيجة ويكملها ، أن يحتضن الدعوة إلى السهولة اللفظية ويحققها الفرس ، أو التهمون بالتعصب منهم ، مثل ابن المقفع^(٢) ، كأنما أحس أن الإغراب إنما هو ظاهرة عربية متعصبة ، أو عربية واعية لنفسها ، فيجب محاربتها بالسهولة ؛ يقول : « إياك والتتبع لوحش الكلام طمعاً في نيل البلاغة ، فإن ذلك هو المعنى الأكبر » .

وظهرت فئة أخرى من العلماء ، لم يكن همها الأول التدريس بل العلم ، من أمثال أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه . وأراد هؤلاء العلماء الاتصال باللغة في أنقى صورها ، فارتحلوا إلى البوادي التي تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، التي لم تختلط بالأجانب ، وأخذوا عنها معارفهم ، ودونوا ما سمعوا ، وحاول بعضهم الاستقصاء . وأشهر هؤلاء العلماء الرحالة أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، والكسائي وتلاميذهم .

ولما رأى بعض الأعراب هذا التعلق من العلماء والتربيتين بأهل البادية ومدى حاجتهم إليهم ، هاجروا إليهم في مدنهم ، واتصلوا بهم في حلقاتهم الدراسية ، ليفتروا منهم ما يريدون من معلومات ، واتخذوا ذلك وسيلة للعيش . ومن أشهر هؤلاء الأعراب الوافدين على المدن أبو مالك عمرو بن كزكرة ، وأبو ثروان المكلى وأبو هندام كلاب بن حمزة ، وأبو البيداء الرياحي ، وأبو الجاموس ثور بن يزيد . وقد أفاد العلماء من هؤلاء الأعراب كل فائدة ، ودونوا أقوالهم وألفاظهم ، وجعلوا بعض هذه المدونات على هيئة الكتب ، ونسبوها إلى هؤلاء الأعراب . ولذلك نسمع عن بعض الكتب اللغوية ، التي يقال إن بعض الأعراب ألفوها ، وهي في حقيقة الأمر من تدوين من روى عنهم .

(١) ص ٥٨ .

(٢) للرتضى : الأمل ١ : ٩٥ .

ولم تنهر اللغة العربية بانزياح الطبقة العربية الأرستقراطية مع دولتها الأموية ،
بفضل القرآن ، الذي أحاط العربية بهالة من القداسة والجلال ، غمرت كل مسلم ،
مهما كان جنسه وميما كانت لغته ، فاستمرت حية تتوارثها ألسنة جيل بعد جيل ،
واستمر العباسيون الأولون يمدحون من تشبه لغته لغة البدو ، من أمثال أبي سعيد
المعلم^(١) (توفي سنة ١٦٩ هـ) وخالد بن الحارث^(٢) (توفي سنة ١٨٦ هـ) وكثير بن
المفضل^(٣) (توفي سنة ١٨٦ هـ) ، وجريز بن حزم^(٤) (توفي سنة ١٧٠ هـ) ،
وأبي زيد الأنصاري^(٥) (توفي سنة ٢١٥ هـ) ، ولكن اللحن انتشر انتشاراً
كبيراً وأصبحت اللغة تُحَصَّل بالدراسة لا بالممارسة .

يضاف إلى ما سبق ظاهرة أدبية أثرت تأثيراً كبيراً في الدراسات اللغوية ،
إذ عُرف عن بني أمية حبه الشديد للأدب ، وخاصة معاوية وعبد الملك بن مروان ،
فقرَّبوا إليهم الأدباء والعلماء ، وعقدوا لهم المجالس الخاصة ، يعرضون للأمر الأدبية ،
ويتبادلون فيها الآراء ، شارحين ناقدين . وحاول العلماء أن يهينوا أنفسهم لإرضاء
رغبات الخلفاء ، فجمعوا شعراء الفحول والقبائل ، ودونوها . وقد روى عن حماد الراوية
أنه تأهب لمقابلة الخليفة الوليد بالنظر في « كتابي قریش وثقیف » لأنه كان يعتقد
أن الخليفة سألته عن أشعار القبائل التي هو على صلة بها^(٦) . وكان الخلفاء يتوقفون في
معاني بعض الألفاظ أو الأبيات ، فيرسلون إلى العلماء يسألونهم عنها . قال
السيوطي^(٧) : « أخبرنا عامر بن عبد الملك قال : كان الرجلان من بني مروان مختلفان
في الشعر فيرسلان راكبا فينيخ ببابه [باب قتادة بن دعامة السدوسي] فيسأله عنه ثم

(١) الجاحظ : البيان ٣ : ٢٣١ . ابن قتيبة : المعارف ١٨٥ وما بعدها . الخطيب : تاريخ بغداد ٣ : ٢٥٣ .

(٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٢٨٢ . ابن حجر : التهذيب ٣ : ٨٢ .

(٣) ابن حجر : التهذيب ١ : ٥٨ وما بعدها .

(٤) قس المرجع ٢ : ٧٠ .

(٥) الجاحظ : البيان ٢ : ٢٣١ .

(٦) جولد تسير : دواوين القبائل ، مجلة الثقافة ، العدد ٦٢٣ .

(٧) الزهر ٢ : ١٧١ ، ٢٤٠ .

يشخص « . ولم يكن تأليف دواوين الشعراء أو القبائل مجرد جمع للشعر حسب ، بل كان جمعا وشرحا . وسار هذا الشرح في طريقين الأول جمع القصيدة وتفسيرها بعد إيراد أبياتها بأجمعها ، وبقى هذا متبعا إلى أن جاء أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (وهو من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء) فابتدع طريقة جديدة في الشرح ، ففسر الشعر تحت كل بيت . بقول السيوطي ^(١) : وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله ، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها . وقد دفعهم ظهور هذه الدواوين إلى العناية باقتها ، واستخراج الشواهد منها ، والاستقاء منها فيما بعد في المعاجم .

وكان السبب المباشر الذي أظهر الدراسات اللغوية ارتباطها بالدراسات الدينية أو اتحادها في نشأتها . فقد أنزل القرآن ، كتاب العربية الأعظم ، على الرسول العربي الكريم ، ليدعو قومه إلى سبيل الرشاد . فكان بلغتهم وعلى أساليب كلامهم ، ليلم التفاهم والتجاوب بينه وبينهم . ومن الطبيعي أنه لم يتساو القوم في فهمهم له ، مثله في ذلك مثل كل أمر من أمور الحياة والكتب خاصة ، وفضل بعضهم في ذلك بعضا . وكان أحسنهم له فهمها نبي الهدى الذي أنزل الكتاب على قلبه ، وكان معجزته العظمى . فكان مرجعهم في تفسير ما غمض عليهم ، ولم تصل إليه أفهامهم من دقائق . وأصبح الصحابة — بعد أن لحق بالرفيق الأعلى — المرجع في التفسير ؛ منهم من اشتهر بذلك ، ومنهم من لم يفسر إلا قليلا ، ومن أشهرهم في هذا عبد الله بن العباس .

وكانت هذه الحركة التي ترمى إلى توضيح آيات القرآن ، هي الحركة العلمية الأولى عند المسلمين . بدأت متضائلة خجلة مقصورة على محاولة فهم القرآن ، ثم أخذت تفقد الخجل ، ويقوى ساعدها ، ويتسع ميدانها ، حتى شملت في مدة وجيزة جميع العلوم التي عرفها العالم القديم . فما اتصل بالقرآن من علوم كان أولها ظهورا ، وما ابتعد عنه

(١) نفس المرجع ٢ : ٢٠١ . البنية ٢٩٦ .

كان من آخرها . وليس - فيما أحسب - من شيء أكثر صلة به من محاولة فهمه ،
يبدرك غريبه ومشكله . فتفسير غريب القرآن ومشكله أولى الحركات العلمية التي
رآها العرب . ورأى بعض من فسر الغريب أن كثيرا منه غريب عن الأفهام ؛ لأنه
ليس من لغة قريش ، وإنما جاء في القرآن من لغات القبائل الأخرى ، فأشار إلى
ذلك . وسمع بعضهم الآخر ممن اختلط بهم من أهل الكتاب ، ومن أهل البلاد
القريبة من الحجاز ، ومن أهل الأقطار المتاخمة لبلاد العرب ، والتي دخلت تحت
سيطرة الإسلام ، أن بعض هذه الألفاظ موجود في لغات أخرى ، فأشاروا إلى ذلك .
فكأنما جمعت هذه المحاولات الأولى بين تفسير الغريب والمشكل ، والإشارة إلى أصله
في اللغات القبلية والأجنبية ، وكانت هذه المحاولات العين التي استقى منها اللغويون
بعد ، وسبحوا فيما خرج منها من جداول ، أصبحت أنهارا .

وكان للحديث الشريف نصيبه في إظهار الدراسات اللغوية . فقد اتجهت هذه
الدراسات إلى العناية بغريب الحديث ، كما عنت بغريب القرآن . ولعل أهم من ذلك
أن الدراسات القرآنية - أو تفسير القرآن وغريبه - كانت تعتبر من الحديث
في نشأتها الأولى ؛ لأن المفسر الأول هو الرسول الكريم ، والحديث حديثه عليه
الصلاة والسلام ، فمفسر القرآن منه لا يخرج عن كونه حديثا نبويا في الأصل .
ولذلك كانت كتب التفسير الأولى جزءا من كتب الحديث ، ثم انفصلت عنها ،
ولكنها بقيت مصطبغة بمنهج الحديث ، وسميت التفسير بالمأثور ، حتى ظهر نوع
جديد من التفسير يعتمد على شخصية المفسر واجتهاده .

وآخر الظواهر الجديدة بالتسجيل لمعاصرتها تيار الدراسات اللغوية ، ومدتها إياه
بالروافد ، ظاهرة التدوين العلمي . ففي هذه الحقبة التي شملت أواخر العصر الأموي
وأوائل العباسي ، وضعت أسس معظم العلوم العربية : نغلية علوم القرآن والحديث
والفقه والأصول والنحو ، وعقلية كالرياضة والمنطق والكلام والفلسفة . وقل أن نرى
علما إسلاميا نشأ بعد ، ولم يكن قد وجدت جذوره في هذه الفترة . وكان نشاط

المسلمين في ذلك يسترعى الأنظار ، ويستخرج العجب . وليس هناك من نشاط يشبهه إلا نشاط العرب في فتوح البلدان . فقد نظم العلماء أنفسهم فرقاً كفرق الجيش ، كل فرقة تغزو الجهل أو الفوضى في ناحيتها حتى تخضعها لنظامها ، فرقة للغة ، وفرقة للحديث ، وفرقة للنحو ، وفرقة للكلام . وهم يتسابقون في الغزو والانتصار وتدوين العلوم وتنظيمها ، تسابق قبائل العرب في الفتوح والغزوات^(١) .

اجتمعت هذه العوامل جميعاً ، فأثمرت الدراسات اللغوية التي نحاول أن نتتبع تطور أحد أوجهها ، وهي حركة المعاجم العربية . وكان للدراسات اللغوية وجوه أخرى ، أبرزها وأشهرها ما يسمى «علم النحو» وكان في مبدئه يسمى «علم العربية» ، ويعنى بطريقة الربط بين المفردات العربية المختلفة في التعبير ؛ ومن الوجوه أيضاً الشروح المختلفة التي ظهرت في هذا العصر الأول على دواوين الشعراء والقبائل ، وتعدت الدواوين فيما بعد إلى كثير من العلوم . ونستطيع أن نعد منها شروح القرآن المسماة بالتفسير ، وشروح الحديث . ومنها أيضاً الجهود التي قام بها العلماء الأولون لضبط اللغة العربية أندونة ، من حيث الشكل والإعجام . وقد ظهرت هذه الوجوه كلها في هذه المدة ، وسأيرت حركة المعاجم ، بل سبقتها في الوجود ، ولكننا لا نغنى بها لخروجها عن ميدان بحثنا .

ومن الطبيعي أن نشأت الدراسات اللغوية الخالصة ضعيفة ، لا تستطيع أن تعتمد على نفسها ، أو تنفرد بوجودها ، ثم أخذ المهتمون بها يغذونها بأقوالهم وأبحاثهم ، فقويت ونمت ، إلى أن استطاعت الوقوف على رجليها ، فالاستقلال بنفسها ، ثم بلغت مرحلة الفتوة والنضج . وفي هذه المرحلة الأخيرة ظهرت المعاجم . أما ما قبلها من مراحل فلم تترك المعاجم ، وإنما رأت رسائل لغوية صغيرة ذات اتجاهات مختلفة .

وقد ذهب أحد الباحثين الحديثين^(٢) إلى أن هذه الدراسات سارت في مراحل

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام ٢ : ١٣ .

(٢) نفس المرجع : ٢ : ٢٦٣ .

ثلاث « المرحلة الأولى : جمع الكلمات حينما اتفق ، فالعالم يرحل إلى البادية يسمع كلمة في المطر ، ويسمع كلمة في اسم السيف ، وأخرى في الزرع والنبات ، وغيرها في وصف الفتي أو الشيخ ، إلى غير ذلك . فيدون ذلك كله حسبما سمع ، من غير ترتيب إلا ترتيب السماع .

المرحلة الثانية : جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضع واحد ... والذي دعا إلى هذا في اللغة - على ما يظهر - أنهم رأوا كلمات متقاربة المعنى ، فأرادوا تحديد معانيها ، فدعاهم ذلك إلى جمعها في موضع واحد ... وتوجت هذه المرحلة بكتب تؤلف في الموضوع الواحد ، فألف أبو زيد كتاباً في المطر ، وكتاباً في اللبن . وألف الأصمعي كتاباً كثيرة صغيرة ، كل كتاب في موضوع .

« المرحلة الثالثة : وضع معجم يشمل كل الكلمات العربية على نمط خاص ، ليرجع إليه من أراد البحث عن معنى كلمة » .

وچار هذا الباحث حين أراد أن يطبق هذه المراحل تطبيقاً عملياً ، وذهب إلى تأويل بعض الظواهر التي خالفته ، فقال ^(١) « هذه هي المراحل الثلاث الطبيعية لجمع اللغة ... وكانت كل مرحلة من هذه المراحل تسلم إلى ما بعدها . ولا يعكس على هذه الفكرة إلا أن الخليل واضع الفكرة الثالثة ، كان أسبق زمناً من أبي زيد والأصمعي واضعي الفكرة الثانية ؛ ولكن نجيب عن هذا بأن الثلاثة تعاصروا زمناً طويلاً ، فالخليل عاش من (١٠٠ - ١٧٥) والأصمعي من (١٢٢ - ٢١٣) وأبو زيد (توفي سنة ٢١٥) عن بضعة وتسعين عاماً . فقد عاشوا زمناً طويلاً ، وربما سبق الأصمعي وأبو زيد بالتأليف في الفردات ؛ وبأن الخليل على ما عليه أكثر المحققين وضع الفكرة فقط ، ولم يستطع أن يملأها وينفذها من قاربه في الزمن مثل الأصمعي وأبي زيد ، لأن فكرة الخليل كانت طفرة في التفكير ، وكانت قبل زمانها ، فلم يستطع أن يملأها وينفذها إلا من أتى بعده وبعد الأصمعي وأبي زيد . لهذا لا تزال فكرة التسلسل معقولة صحيحة » .

(١) أحد أمين - ضى الإسلام ٢ : ٢٧٠ .

وأفق مع الأستاذ الباحث في كون فكرة التسلسل معقولة صحيحة ، مع شرط واحد هو أن تنشأ هذه الأبحاث اللغوية منفردة غير متصلة بأي نشاط آخر . لكن الآثار الباقية تنكر هذا الانفراد ، فقد كان أول الأبحاث اللغوية يدور حول الألفاظ القرآنية ، أو ما عرف بعد باسم غريب القرآن ولغاته ، وما شابه ذلك . نضيف إلى ذلك أن بلوغ الخليل إلى فكرة وضع معجم ، كاف للقول بأن الأبحاث اللغوية وصلت إلى مرحلة المعاجم ، حتى في حالة عدم استطاعته تنفيذ الفكرة ، وتركها لأحد تلاميذه . كذلك يخالف الأستاذ الباحث في كون الأسمى وأبي زيد واضعي الفكرة الثانية ، فقد سبقهما إليها كثيرون ، أهمهم أبو خيرة الأعرابي ، أستاذ الخليل وصاحب كتاب الحشرات . وربما شاركه في هذا الشرف معاصرون له ، أو سابقون عليه ، ولم تصل إلينا بعد أخبار عنهم . وإذن تكون فكرة التسلسل معقولة صحيحة نظرياً لا عملياً ، أما المراحل التي قطعتها الدراسات اللغوية فعلا فتختلف عن ذلك في المرحلة الأولى ، وتقر بوجود المرحلتين الثانية والثالثة . أما المرحلة الأولى فاختلطت فيها عدة دراسات ، رسائل حول القرآن والحديث ، ورسائل أخرى ينطبق عليها وصف هذا الباحث ، وهي كتب النوادر والأمالى . وكان أكثر اللغويين القدماء يملون على تلاميذهم من معارفهم بلا نظام معين . كما كانوا يميلون ما يسمونه من الأعراب في دفاتر بغير نظام معين أيضاً . ولن نغنى بكتب الأمالى ، لقلة تأثيرها في المعاجم أو عدم تأثيرها البتة . أما كتب النوادر فقد عزي بعضها إلى معاصرين للخليل وأساتيد له مثل أبي عمرو بن العلاء ، وأبي مالك عمرو بن كركرة الأعرابي . وإذن فإنى — على الرغم من عدم موافقتي على كثير من عبارات هذا الباحث — أوافق في وجود هذه المراحل ، مع مراعاة هذا الخلط في المرحلة الأولى ، وعدم وجود فواصل كبيرة بين مرحلة وأخرى ، وعدم تميز كل مرحلة تماماً ، لضياح هذه الكتب الأولى ، وعدم انقضاء كل مرحلة بظهور تاليتها ، إذ بقي المؤلفون يخرجون من الكتب الأولى ، وعدم انقضاء كل مرحلة بظهور تاليتها ، عهود متأخرة ، ربما تمتد إلى عهدنا الحاضر .

ولما كانت هذه الرسائل الصغيرة هي الخطوات الأولى التي مهدت السبيل
لظهور المعاجم ، وكان لها أثرها فيها ، فإني أخصص لها الفصول الآتية ، مع محاولة
الاختصار الشديد والاقترار على العالم الكبرى في حركة تطورها - دون
الاستقصاء الدقيق للجزئيات والتفاصيل - لئرى العلاقة بينها وبين اللعجم ، وتأثير
كل منها في الآخر . هذه الرسائل تتناول موضوعات مختلفة ، اقتصرت منها على
الموضوعات التي ظهرت رسائلها الأولى قبل المعجم الأول ، كتاب العين ، أو في زمن
معاصر له ، وتدرجت بهذه الموضوعات وما ظهر من رسائلها حتى العصر الحديث ،
مع العناية بالكتب ذات الخطر فيها . أما الموضوعات التي ظهرت بعد ذلك فلم
أغنَ بها ، على الرغم من تأثيرها في المعاجم ، ودخولها في مادتها ؛ لأنها في الغالب
تسير على الأسس نفسها التي سارت عليها بقية الرسائل ، ولأن العناية بجميع هذه
الرسائل والموضوعات تخرجنا عن موضوعنا ، وتطوح بنا بعيداً عنه ، فهي كثيرة
ومتنوعة وجديرة بوصفها في أبحاث مستقلة . ورتبت تناولي للموضوعات بحسب
تواريخ ظهورها واتفاق مناهجها ، فقدمت الأول في الظهور ، فالثاني . . . الخ ،
وجمعت الموضوعات التي تشابهت مناهج الرسائل التي بحثتها ، ولو تأخر ظهور
بعضها . ولكنني لم أراع هذا الشرط في نوع واحد ، هو كتب الصفات والغريب ؛
لأنها تشتمل على أكثر من موضوع ، ولا يتضح منهجها تماماً إلا بمقابلتها بمناهج
الموضوعات المختلفة . فقدمت الرسائل الخاصة بموضوع واحد ، وأخرت هذه الرسائل
والكتب الجامعة . يضاف إلى ذلك أن الترتيب النظري لتاريخ ظهورها يؤيد هذا
الترتيب ، فالرسائل الخاصة بموضوع واحد ظهرت قبل هذه الكتب التي تجمع
دفتها أكثر من موضوع ، لأنها اعتمدت على الكتب الخاصة ، كما سيظهر
ع أثناء البحث .

الكتاب الأول
رسائل لغوية على الموضوعات

الباب الأول

كُتُبُ الْغَرِيبِينَ وَالْيَقِظَةِ

١ - غريب القرآن

أول من يُعزَى إليه كتاب في غريب القرآن هو عبد الله بن عباس (المتوفى سنة ٦٨ هـ) ، وكانت من كتابه نسخة في برلين قبل الحرب العالمية الثانية^(١) ، وأظن أن هذا الكتاب كان يضم بعض الأقوال التي أدلى بها ابن عباس في تفسير الغريب من ألفاظ القرآن ، وأنه لم يكن هو الذي دونها في كتاب ، وإنما بعض رواة هذه الأقوال ، فإن أحداً من مترجمي ابن عباس لم ينسب إليه مثل هذا الكتاب ، وإنما نسبوا إليه الأقوال الكثيرة في التفسير وحده ، مروية لا مدونة . وسنلاحظ الأمر نفسه في الكلام عن اللغات في القرآن ، كما لوحظ في تفسير القرآن كله . وقد فعل مثل هذا الأمر السيوطي في الإتيان^(٢) ، حين دون في عدة صفحات ، أقوال ابن عباس ، من رواية ابن جرير عن المثني ، عن عبد الله بن صالح ، عن علي بن طلحة . وليس في مقتبسات السيوطي إلا الألفاظ وتفسيرها مجرداً قصيراً موجزاً ، حتى يكاد يكون بلفظ مرادف مفرد . وربما كان ذلك في أصل الكتاب الذي نقل منه السيوطي ، أو تغييراً من السيوطي نفسه ، أو من نهج ابن عباس ، وإن كنا سمعنا كثيراً عن ميله إلى الاعتماد على الشعر في تفسير ألفاظ القرآن .

فإذا كنا لسنا على يقين من تاريخ تدوين أقوال ابن عباس ، فإن اليقين يستقر في نفوسنا في الكلام عن المؤلف الثاني الذي صرح مترجموه أنه دون كتاباً في غريب القرآن ، وهو أبو سعيد أبان بن تغلب بن وباح البكري (المتوفى سنة ١٤١ هـ) ، فإن

هذا يجعلنا نوقن أن التدوين في هذا الفرع من العلوم لم يتأخر عن النصف الأول من القرن الثاني للهجرة . وذكر ياقوت كتاب أبان ، وبعض معلومات عنه ، في قوله^(١) : « صنف [أبان] كتاب الغريب في القرآن ، وذكر شواهد من الشعر . فجاء فيما بعد عبد الرحمن بن محمد الأزدي الكوفي ، فجمع من كتاب أبان ومحمد بن السائب وأبي روق عطية بن الحارث ، فجعله كتابا فيما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه . فتارة يجيء كتاب أبان مفردا ، وتارة يجيء مشتركا ، على ما عمله عبد الرحمن » .

ثم ألف في غريب القرآن من اللغويين أبو فيد مؤرّج السدوسي المتوفى عام ١٩٥ هـ أو ١٧٤ هـ . ولم يصل إلينا كتابه ، ولا كتاب أبي سعيد البكري . ثم تعاقبت بعدها الكتب في هذا الميدان . فذكرت توألف فيه للغويين التالية أسماؤهم من المتوفين في القرن الثالث : لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (توفي ٢٠٢ هـ) ، والنضر بن الشميل (٢٠٣) ، وأبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠) ، والأصمعي (٢١٣) ، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥ أو ٢٢١) ، وأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤) ، ومحمد بن سلام الجمحي (٢٣١) ، وأبي عبد الرحمن عبد الله بن محمد العدوي المعروف بابن اليزيدي (تلميذ الفراء) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) ومحمد بن الحسن بن دينار الأحول ، وأبي جعفر أحمد بن محمد بن يزداد الطبري . ولا يعني هذا الترتيب أن الأول منهم ألف كتابه قبل الثاني ، وربما تقدم الثاني منهم الأول على الرغم من تواريخ الوفاة ، لأن المدة بين وفيات كثير منهم قليلة جدا . ولم ينسب للأصمعي كتابا في الغريب ، غير السيوطي . ولكن هذه النسبة يشك في صحتها ، إذ اشتهر عن الأصمعي أنه لم يكن يحب التعرض لتفسير ألفاظ القرآن تورعا وتدينا^(٢) .

وقد فقدت هذه الكتب جميعا سوى غريب ابن قتيبة ، ولم يصل إلينا

(٢) أبو الطيب : مراتب اللغويين : ٤٨ .

(١) معجم الأدباء : ١٠٨/١ .

ما يصفها غير كتابين . روى ياقوت في معجم الأدباء^(١) أن كتاب أبي غبيدة
« في غريب القرآن منتزح من كتاب أبي عبيدة » . ووصف ابن النديم^(٢) كتاب
ثعلب بأنه « لطيف » : أي صغير .

أما « غريب القرآن » لابن قتيبة ، فقد طبعته دار إحياء الكتب العربية
بالقاهرة في سنة ١٩٥٨ م بتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر . وقد وضع غرضه
ومنهجه في مقدمته ، فقال^(٣) : « وغرضنا الذي امتثلناه في كتابنا هذا أن نختصر
ونكمل ، وأن نوضح ونجمل ، وأن لانتشهد على اللفظ المتبدل ، ولا نكثر الدلالة
على الحرف المستعمل ، وألا نحشو كتابنا بالنحو والحديث والأسانيد . فإننا لو فعلنا
ذلك في نقل الحديث ، لاحتجنا إلى أن نأتي بتفسير السلف رحمة الله عليهم بعينه .
ولو أتينا بتلك الألفاظ ، كان كتابنا كسائر الكتب التي ألفها نقلة الحديث ،
ولو تكلفنا بعد اقتصاص اختلافهم ، وتبيين معانيهم ، وفق جملهم بالفاظنا ،
وموضع الاختيار من ذلك الاختلاف ، وإقامة الدلائل عليه ، والإخبار عن العلة
فيه ؛ لأسهبنا في القول ، وأطلنا الكتاب ، وقطعنا منه طمع المتحفظ ، وباعدناه
من بغية المتأدب ، وتكلفنا من نقل الحديث ما قد وقينا وكفينا » .

وقصر فيها أيضاً ميدان بحثه على « غريب القرآن دون تأويل مشكله ،
إذ كنا قد أفردنا للمشكل كتاباً جامعاً كافياً بحمد الله » .

وأشار إلى مراجعته وخطته بإزائها في قوله^(٤) : « وكتابنا هذا مستنبط من
كتب المفسرين ، وكتب أصحاب اللغة العالمين ، لم نخرج فيه عن مذهبهم ،
ولا تكلفنا في شيء منه بآرائنا غير معانيهم ، بعد اختيارنا في الحرف أولى الأوابل
في اللغة ، وأشبهها بقصة الآية ، ونبذنا منكر التأويل ، ومنحول التفسير » .

ويتضح تقسيم ابن قتيبة كتابه ، من قوله : « نفتح كتابنا هذا بذكر أسمائه
الحسنى ، وصفاته الملية ، فنخبر بتأويلهما واشتقاقهما . وتبع ذلك ألفاظاً أكثر ترددها

(٢) الفهرست ٧٤ .

(٤) ٤ .

(١) معجم الأدباء ١٦ / ٢٦٠ .

(٣) ٣ .

في الكتاب ، لم تر بعض السور أولى بها من بعض . ثم ابتدئ في تفسير غريب القرآن « فهو إذن ثلاثة أقسام : أولها يشغل ما بين صفحتي ٦ ، ٢٠ ، وثانيها ما بين صفحتي ٢١ ، ٣٧ والبقية للغريب .

ولم يرع المؤلف أي ترتيب في القسمين الأولين ، فقد ذكر في أولها الرحمن ، فالرحيم ، فالسلام ، فالقيوم ، فالقيام ، فالشُّجُوح . . . وفي الثاني الجن والناس ، فإبليس ، فالأنفس ، فالشُّرك . . الخ . أما القسم الثالث فجعله أقساماً وفقاً للسور ، وسار فيه على ترتيبها في المصحف .

ومنهج كتاب ابن قتيبة خايط من منهجي كتب اللغة وكتب التفسير ، فهو يضم ظواهرهما معا . فبينما يفسر الألفاظ لغويا ، ويستشهد عليها كثيرا بالأشعار والأحاديث وأقوال العرب ، ويبين وزنها أحيانا ، يفسرها قرآنيا ، فيبين في السور المدني من المكي أحيانا ، ويقتبس أقوال مشهورى المفسرين ، وكثيرا ما أحال على كتابه في المشكل .

وقضى إلى بعض من توفى في القرن الرابع كتب في غريب القرآن أيضاً ، وأشهرهم أبو طالب المفضل بن سلمة (٣٠٨) ، وابن دُرَيْد (٢٢٣ - ٣٢١) ، ولم يبق كتابه ، وأبو زيد أحمد بن سهل البلخي (٣٢٢) ومحمد بن عثمان الجعد (نحو ٣٢٢) ، ونقطويه (٣٢٣) ، ومحمد بن عزيز الحجستاني (٣٣٠) ، وأبو عمرو محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥) ، وأبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة (٢٦٠ - ٣٥٠) ، وأبو بكر محمد بن الحسن الأنصاري النقاش (٣٥١) ، وأبو الحسن إبراهيم بن عبد الرحيم العروضي من طبقة ابن درستويه ، وعلى ابن سليمان الأحمش .

ووصل إلينا من كتب هذا القرن كتاب ابن عزيز ، الذي روى أبو البركات الأنباري^(١) أنه صنفه في خمس عشرة سنة ، وكان يقرؤه على شيخه

أبي بكر بن الأنباري ، فكان يصلح له فيه مواضع . وقد طبع هذا الكتاب الأستاذ مصطفى عناني عام ١٩٣٦ م وعنوانه « تزهة القلوب » . ويختلف هذا الكتاب عن غريب ابن قتيبة كل الاختلاف ، فلا مقدمة له يشرح فيها منهجه ، ولا أقسام به ، وإنما الألفاظ الغريبة ترتب وفقاً للحرف الأول منها وحده . وكان ابن عزيز يقسم الحرف الواحد في ترتيبه إلى ثلاثة أبواب ، فيقدم المفتوح ، ثم المضموم ، ثم المكسور . ولا يعتبر الحرف الثاني وما بعده ، فيورد الألفاظ المبدوءة بالحرف الواحد مختلطة في غير نظام . والتفسير لغوي يكاد يكون خالصاً ، فالزهة مختصرة ، تقع في ٢٣٠ صفحة من القطع الصغير (مثل كتب الجيب) والألفاظ تفسر تفسيراً سريعاً مختصراً ، لا ترد فيه أسماء اللغويين ولا المفسرين ولا الشواهد . وقد أعجب به الباحثون ، واعتبروا مؤلفه « أجاد فيه » فنظمه مالك بن المرحل المالقي (٦٩٩ هـ) وألف أبو العباس أحمد بن عبد الجليل التدميري (٥٥٥ هـ) كتاباً في شرح شواهد .

ومن مؤلفي غريب القرآن الذين توفوا في القرن الخامس : أبو القاسم الحسين ابن محمد الراغب الأصفهاني (كان حياً في أوائل القرن الخامس) وأحمد بن محمد المرزوقي (٤٣١) ، ومكي بن محمد القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧) ، ومحمد بن يوسف الكفرطابي (٤٥٣) ، وعبد الواحد بن أحمد المليحي (٤٦٣) .

وذكر ياقوت وابن خلكان أن كتاب القيسي المسمى « مشكل غريب القرآن » كان في ثلاثة أجزاء . وبقى كتاب الراغب المسمى « المفردات في غريب القرآن » وطبع بالمطبعة البيئية عام ١٣٢٤ هـ ، ثم أعيد طبعه . وقد قدم الراغب بين يدي كتابه مقدمة طويلة ، ذكر فيها بعض رسائله عن القرآن ، وأهمية معرفة ألفاظه ، وتعرض لمنهجه في كتابه ، قال : « وقد استخرت الله تعالى في إملاء كتاب مستوفي فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجى ، فتقدم ما أوله الألف ثم الباء ، على ترتيب حروف المعجم ، معتبراً فيه أوائل حروفه الأصلية دون

الزوائد ، والإشارة فيه إلى المناسبات التي بين الألفاظ المستعارات منها والمشتقات ،
حسبما يحتمل التوسع في هذا الكتاب . وإذن قد حاول فيه الاستيفاء والتوسع ،
والترتيب بحسب الحروف الأصلية للألفاظ ، بالترتيب من أولها إلى آخرها . وكان
هذا الترتيب أيسر ترتيب وصل إليه العرب ، وأعجبوا به كل إعجاب . ولكن
اختلف عند المؤلف بعض الأبنية ، وهي الثنائي المقصور « أب » ، والمضاعف الثلاثي ،
والمهموز ، والمعتل . فكان يقدم الثنائي المقصور في أول « فصوله » أياً كان
الأصل الثالث الذي يدعيه له الصرفيون . وحرار في المضاعف الثلاثي ، فقدمه على
جميع المواد في أغلب الأحيان ، وأخره في بعضها على الجميع . وتخلص من المهموز
الحرف الثاني أو الثالث . . . بوضعه مع المعتل . ولم يراع في المعتل التفرقة بين
الواوي واليائي .

أما علاجه للألفاظ ، فكان لغويا ، راعي فيه التفسير الواضح ، والالتفات
إلى بعض المشتقات ، ودوران اللفظ في الآيات المختلفة ، والإتيان بالشواهد من
الحديث والشعر ، والتزم إيراد ما يؤخذ من اللفظ من مجاز وتشبيه . ولم يورد
في أقواله أسماء لغويين ولا مفسرين إلا نادرا على الرغم من إطالته في الشرح .
وقد أصبح هذا الكتاب علما بارزا في هذا الفرع من العلوم ، بفضل ترتيبه وعلاجه
الاستعمال المجازي ، ومحاولته تتبع دوران اللفظ في القرآن . وإنه لجدير بمكانته
هذه على الرغم من قصور محاولاته ، فهو الرائد الذي لم يجد من يسير خلفه ، ويكمل
عمله ؛ فكتابه أشبه ما يكون بمعجم كامل للألفاظ القرآنية .

وألف في الغريب من أهل القرن السادس ابن الجوزي (٥٠٨ - ٥٦٨)
وسماه « الأريب » . ولم يصل إلينا شيء عن هذا الكتاب .

ومن توفي في القرن السابع ونسب إليهم كتب في الغريب : عمر بن محمد
المعروف بابن الشحنة (٦٠٦) وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد المنعم الخزرجي (٦٦٣) ،
ومحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ألف كتابه عام ٦٦٨) . وذكر حاجي

خليفة كتاب الرازي فقال^(١) : « ذكر فيه أن طلبه العلم وحملته القرآن سألوه أن يجمع لهم تفسير غريب القرآن فأجاب ، ورتبه ترتيب الجوهري ، ضم فيه متنا من الإعراب والمعاني ، وفرغ من تعليقه في سنة ٦٦٨ » .

وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من كتاب ابن الشحنة (١٦٨ تفسير) ولكنها ناقصة من أولها . وهو أقرب إلى كتب التفسير منه إلى كتب اللغة ، بخلاف الكتب السابقة ، فالمؤلف يعني بأقوال المفسرين واختلافاتهم ولذلك تظهر أسماؤهم بكثرة عنده . أما أسماء اللغويين وأصحاب الغريب قليلة نادرة . والعلاج مختصر ترد فيه شواهد شعرية . وقد سار المؤلف في ترتيبه بحسب ترتيب السور في المصحف .

أما أهل القرن الثامن فآلف منهم أبو حيان النحوي (٦٥٤ - ٧٤٥) . وعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الحنفي (٧٥٠) وابن السمين الحلبي^(٢) . وقال حاجي خليفة عن الثالث منهم^(٣) : « ولا ابن السمين الحلبي أيضا مفردات القرآن ، وهو أحسن الكتب المؤلفة في هذا الشأن » . وبقي من هذه الكتب كتابا المارديني وأبي حيان ، أما الأول فقد فرغ من تأليف كتابه ، المسمى « بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله من الغريب » في صبيحة يوم الجمعة الرابع والعشرين من ربيع الأول عام ٧٣٦ ، كما نرى في المخطوط المحفوظ في دار الكتب المصرية تحت رقم ٥٤٩ تفسير . ووضح المؤلف غرضه ومنهجه ومراجعته في المقدمة في قوله : « جمعت في غريب القرآن كتابا غريبا مسلكه ، قريبا مدركه ، صغيرا حجمه ، عزيزا علمه ، يبهج الخاطر ، ويروق الناظر . ألفته من غريب أبي بكر العزيزي [السجستاني] وأبي محمد بن قتيبة وأبي عبيد الهروي وتفسير جار الله الزمخشري

(١) كشف الظنون ٤ : ٣٣١ .

(٢) ذكر ابن حجر (الدرر الكامنة ١ : ٣٤٠) والسيوطي (البنية ١٧٥) أحد ابن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي شهاب الدين المعروف بالسمين التوفي عام ٧٥٦ ، عن الدراسات القرآنية ، ولعله هو ابن السمين الذي ذكره حاجي خليفة ، أو لعل هذا انه

مورأيت ترتيبه على السور مقللاً لألفاظه ، ومسهلاً له على حفظه . . إذن فقد كان يرمى إلى الاختصار والإحاطة والترتيب على السور . وقد كان كتابه كذلك ، فإهم ظواهره الإيجاز ، وغلبة الناحية اللغوية عليه أكثر من التفسير ، وقلة الاستشهاد ، وندرة أسماء التفسيرين . والكتاب في ٤٩ ورقة من الحجم الكبير .

وأما كتاب أبي حيان المسمى « تحفة الأريب ، بما في القرآن من الغريب » فقد أشرف على طبعه في عام ١٩٣٦ محمد سعيد بن مصطفى الوردى النعسانى ، وذيل عليه فى هوامشه بما فى الألفاظ التى ذكرها من قراءات وبما أغفله المصنف من غريب . وقد لجأ المؤلف إلى ترتيبه وفقاً لنظام تعريب يأخذ من نظام الجوهري فى المعاجم بعض الشيء . فقد رتب الألفاظ وفقاً لحرفها الأول فالأخير ، ثم لم يراع ترتيب الحشو ، وأتى به سهلاً . ففى حرف لطاء مثلاً نجد الألفاظ على النحو التالى خساً ، خياً ، ثم خطب ، ثم خبت ، ثم خرج ، ثم خلد ، خدد ، حمد ، خضد ... الخ ، ولم يدخل فى اعتباره سوى الحروف الأصلية وحدها . أما العلاج فغاية فى الاختصار ، مقصور على الشرح اللغوى السريع للفظ ، ولا يبين فيه الآية التى ورد فيها ، ولا أثر فيه لأسماء لغويين ولا مفسرين ولا شواهد ولا ما إلى ذلك . وقد يسر ذلك لطابعه أن يضعه فى جداول ، صَفَّ منها للفظ ، والثانى للشرح . فشغل ١٣٨ صفحة من القطع الصغير (كتب الجيب) لا خطر لها .

ولما رأى الشيخ قاسم الحنفى ذلك الترتيب ، أحب أن يهذبه لييسره ، وأن يزيد عليه بعض ألفاظ قليلة ، فألف كتابه « مختصر كتاب التحفة فى غريب القرآن » . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه (٢٣٤ تفسير) ، وقد بين فى مقدمته القصيرة ما دعاه إلى اختصاره فقال : « لما رأيت كتاب التحفة فى غريب القرآن عقداً تناثرت درره ، أحببت أن أنظمه فى أقرب سلك ، وهو الحرق الأول والثانى من الحروف الأصلية مميزاً ما زدت بقلت » . ولم يغير الحنفى شيئاً من عبارة أبي حيان ، فيما عدا الترتيب ، والقليل الذى زاده .

ومن المتوفين في القرن التاسع ألف زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي
في عام ٨١٦ هـ « ألفية في غريب القرآن » وأحمد بن محمد الهائم المصري في
عام ٨١٥ هـ « التبيان في غريب القرآن » ، والمقريزي المتوفى عام ٨٤٥ هـ « غريب
القرآن » وما عثر عليه .

أما العراقي فقد التزم في « ألفيته » أن يرتب ألفاظها وفقاً لحروفها الأصول
بالتدرج من أولها إلى آخرها ، وأن يذكر الألفاظ بصورتها التي هي عليها في القرآن
ما أمكنه ذلك . وكان يقتصر على ذكر الكلمة وشرحها بكل اختصار ، ويحيل
إلى أنه استقى شرحه من تحفة أبي حيان .

وقد نثر هذه الألفية الأستاذ مصطفى بن حنفي بن حسن الذهبي المصري
(١٢٨٠ هـ) في رسالة تفسير « غريب القرآن العظيم » أتمها في غرة ربيع الأول
سنة ١٢٧١ هـ وطبعت في مطبعة السيد محمد شعراوي في ٢٩ صفحة . وسار فيها
على ترتيب الألفية ، غير أنه اختصرها فحذف بعض ما أوردت من ألفاظ ، وبعض
ما قالت في التفسيرات . . ولا قيمة تذكر لهذه الرسالة .

وأما ابن الهائم المصري فاعتمد صراحة على كتاب محمد بن عزيز السجستاني ،
ولكنه هذب ورتبه واختصره قليلا وزاد عليه ، قال في مقدمته : « من أنفس
ما صنف في تفسير غريب القرآن مصنف الإمام أبي بكر محمد بن عزيز المنسوب إلى
سجستان ، إلا أنه يحوج المستغرب لكلمات سورة إلى كشف حروف وأوراق
كثيرة ، لاسيما في السور الطوال . . . قرأت أن أجمع ما تفرق من غريب كل
سورة فيما هو كالتصل ، مع زيادة أشياء في بعض المواضع على الأصل ، لتسهيل مطالعته
وتتم فائدته ؛ فشرحت فيه متوخيا للتسهيل ، محتجبا للإكثار والتطويل . . . حريصا
على أن آتى بعبارة في الأكثر ، وألا أدخل منه بشيء إلا ما تكرر . والمزيد [أي
بالذي زاده هو] وإن ارتبط بالأصل في العبارة ، فيكفيه للتمييز بينهما زاي ودارة . .

وهذا الكتاب قريب الشبه بكتاب الماردني السابق ذكره، في ترتيبها وفقا للسور واختصارها ، وقلة تعرضها للشواهد وإيرادها لأسماء المفسرين واللغويين ، وغلبة الناحية اللغوية . ولكنه يختلف عنه في ظهور الزاى والدارة إشارة إلى زياداته عما في كتاب العزيزى ، وفي كونه أقل اختصارا من سابقه ، حتى وقع في ٧٦ ورقة من الحجم الكبير ، وفي ميله إلى إيراد أكثر معانى اللفظ الذى يفسره ، سواء ارتبطت هذه المعانى بالآية التى وقع فيها اللفظ أو لم ترتبط .

وصفة القول في هذه الحركة : أنها الحركة العلمية الأولى في الإسلام ، بدأت في عصر مبكر لا يعدو النصف الأول من القرن الأول للهجرة ، ودونت بعد هذا التاريخ بقليل ، وسارت في طريقين للانتظام : الترتيب وفقا للسور في المصحف ، وهو أقدمها ، والترتيب الألف بائى . واستمرافى الوجود في حياة الحركة كلها . وكانت الألفاظ ترتب في داخل هذه السور بحسب ورودها في الآيات أيضا . أما الترتيب الألف بائى ، فابتدأ معقدا عند العزيزى في القرن الرابع من جهة ، ومبسطا من أخرى ، معقد من حيث فصله بين المفتوح والمضموم والمكسور ، ومبسطا من حيث إدخاله الحروف الأصلية والمزيدة في اعتباره . وكان من آثار هذا التعقيد أن لم يتبعه أحد من المؤلفين غير صاحبه ، وأن الذين اعتمدوا على كتابه غيروا هذا الترتيب إلى الترتيب بحسب السور ، مثل الماردني وابن الهائم . ولكن هذا الترتيب ارتقى سريعا ، فتخلص من كل تعقيداته وقيوده ، وخب إلى قمة الانتظام في القرن الخامس ، على يد الراغب الأصفهاني ، الذى اعتبر الحروف الأصلية وحدها ونظر إلى الألفاظ من أولها إلى آخرها . وقد غفل عن بعض آثار الضعف المتخلفة في ترتيبه في الثنائى والمضاعف والمعتل والمهموز ، ولكنها لا تشوه عمله لقلتها . ولم يرض من جاء بعد الراغب عن الحياة معه بين القم ، فعدل الرازى في القرن السابع عن ترتيبه ، واصطنع ترتيب الجوهري ، وجمع أبو حيان بين ترتيبى الراغب والجوهري ، وأسقط الحشو ، فكان ترتيبه غاية في التعقيد ، ثم رجع العراقى في القرن التاسع إلى ترتيب الراغب .

ووجدت في علاج الألفاظ نفسها مذاهب ، فكان من المؤلفين من جمع في كتابه من كل شيء ، مثل ابن قتيبة ؛ ومنهم من مال إلى الاختصار ، مثل الآخرين ولا سيما أبو حيان ؛ ومنهم من كان يأخذ من المفسرين ، كابن قتيبة وابن السُّجَّنة ، ومنهم من غلبت عليه النظرة اللغوية كسائرهم ، فاخفت من كتبهم أسماء مجاهد وعكرمة والحسن وغيرهم . واعتمدوا جميعا على الشعر في الاستشهاد منذ أولهم أبان البكري ، ثم اعتمد ابن قتيبة على الحديث أيضا ، وانتقل ذلك منهما إلى غيرها . وحاول بعضهم أن يتبع دوران الألفاظ في السور المختلفة . فظهر ذلك بصورة أولية بادية عند العزري ، واشتد إلى درجة لا بأس بها عند الراغب . واختلف عنهم هذا في عنايته بالصور المجازية المستمدة من الألفاظ القرآنية . ويدل هذا على أن الراغب هو القمة التي وصلت إليها حركة التأليف في غريب القرآن ، في الترتيب والعلاج .

وقامت حول القرآن دراسات أخرى باسم : « معاني القرآن ، وتفسير القرآن ، وبشكل القرآن » . ولكن « المعاني » هي النواة الأولى للتفسير ، فهي أقرب إلى كتب الشروح ، منها إلى الكتب اللغوية الخالصة ، ولذلك لا ندخلها في دراستنا هنا ، مثلها في ذلك مثل كتب التفسير . والفرق بينهما أن كتب المعاني كانت تختار من الآيات ، أما كتب التفسير ، فكانت تحاول ألا تترك شيئا بغير شرح ، وأن كتب المعاني هي الصورة الأولى لكتب التفسير . وكذلك لن ندرس كتب « المشكل » ، لأنها تنسج بناحية دينية تفسيرية ، إذ تحاول إزالة التخالف أو التعارض بين الآيات المختلفة بالتأويل وكشف الستار عن ظروف كل آية ، وما شابه ذلك . ومن الطبيعي أن هذه الكتب جميعها تتصل باللغة بصلات كبيرة ، ولكنها ليست في شدة صلة كتب غريب القرآن بها . ويعنيها هنا أن بعض المؤلفين جمع بين بعض كتب الغريب والمشكل ، مثل محمد بن أحمد بن مطرف الكناني الأندلسي (٣٨٧ - ٤٥٤) فقد جمع في كتابه « القرطين » بين كتابي مشكل

القرآن وغريبه لابن قتيبة. ولم يتصرف المؤلف في أيّ من الكتابين بزيادة ولا نقص، وجمع بين أقوالهما في كل مسألة، مع تمييز ما في الغريب بحرف « غ » وما في المشكل بحرف « ش ». وأظننا بكلامنا عن غريب ابن قتيبة من قبل، استغنيا عن إعادة الكلام ثانية هنا.

٢ - غريب الحديث

لم يبدأ التدوين في هذا الفرع من اللغة مع نظير « غريب القرآن » بل تأخر كثيرا، وإن كان من المحتمل أن الكلام فيها بدأ في وقت واحد. فقد رأينا كتابا في غريب القرآن ينسب إلى عبد الله بن عباس، ولكننا لم نجد كتابا في غريب الحديث تنسب إلى هذا الخبر، أو أحد من معاصريه، أو تلاميذه المباشرين. وإنما عزا أكثر الباحثين الكتاب الأول في غريب الحديث إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠ هـ) تبعاً لابن الأثير. ولكن هذا القول يجب ألا يؤخذ قضية مسلمة، فقد نسب ابن النديم^(١) الكتاب الأول من هذا النوع إلى أبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى، إذ قال: « وله... كتاب غريب الحديث، وترجمته: « ما جاء من الحديث المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم مفسرا »، وعلى أثره « ما فسر العلماء من السلف ». وكان أبو عدنان راوية « لأبي البيداء الرياحي، وهو معاصر ليونس بن حبيب، أستاذ أبي عبيدة ». فأبو عدنان إذن وأبو عبيدة متعاصران، ومن المحتمل أن يسبق أحدهما الآخر في التأليف في غريب الحديث. ولكن إذا كان لنا أن نعتمد على مؤرخ، فالأجدد بالترجيح ابن النديم، لأنه أقدمهم وأقربهم إلى عصر هؤلاء المؤرخين؛ فنقدم بذلك أبا عدنان علي أبي عبيدة. ولم يصل إلينا كتاب أبي عدنان، ولكن وصفه

(١) الخطيب: تاريخ بغداد ١٢/٤٠٤.

ما بن درسته في قوله^(١) : « ذكر فيه الأسانيد ، وصفه على أبواب الثمن والفقه ، إلا أنه ليس بالكبير » .

ولم يصل إلينا كتاب أبي عبيدة أيضا ، ولسكنه دخل في كتب الغريب التي ألقت بعده . ووصفه ابن الأثير في مقدمته بقوله : « قيل إن أول من جمع في هذا الفن شيئا وألف أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي . فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتابا صغيرا ، ذا أوراق معدودات . ولم تكن قلته لجهله بغيره من غريب الحديث ، وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما : أن كل مبتدئ لشيء لم يسبق إليه ، ومبتدئ لأمر لم يتقدم فيه عليه ، فإنه يكون قليلا ثم يكبر ، وصغيرا ثم يكبر . والثاني : أن الناس يومئذ كان فيهم بقية ، وعندهم معرفة ، فلم يكن الجهل قد عم ، ولا الخطب قد طم » . وقد نقد إبراهيم الحزبي كتاب أبي عبيد ، باحتوائه على عدة أحاديث لا أصل لها ، أخذها من كتاب أبي عبيدة ، مما يدل على أن الحزبي كان لا يثق بأحاديث أبي عبيدة المذكورة في كتابه ، وإن كان غيره وثق أبا عبيدة ، كما يظهر من تهذيب ابن حجر . وقد صنف أبو سعيد أحمد بن أبي خالد الضرير الكندي (٢١٤ هـ) وعبد الواحد بن أحمد المليحي (٤٦٢ هـ) وموفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي (٥٥٧ - ٦٢٩) كتابا في الرد عليه . ولم أراع في وضع كتاب أبي عبيدة تاريخ وفاته ، لما اشتهر عنه من أنه المؤلف الأول في ذلك النوع ، ولكنني سأتابع هذه التواريخ في الكتب التالية .

ذهب ابن الأثير في مقدمته إلى أن النضر بن شميل (٢٠٣ هـ) أتلا أبا عبيدة في التأليف ، قال : « ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازني بعده كتابا في غريب الحديث أكبر من كتاب أبي عبيدة . وشرح فيه وبسط ، على صغر حجمه ولطفه » .

ثم ألف أيضا من اللغويين المتوفون في القرن الثالث : أبو عمرو الشيباني

(٢٠٦ هـ) وقُطرب (٢٠٦ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) الذي وصف ابن الأثير كتابه بقوله: « ثم جمع عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي - وكان في عصر أبي عبيدة وتأخر عنه - كتابا أحسن فيه الصنع وأجاد ، وتيف على كتابه وزاد » . ثم ألف منهم أيضا أبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) والحسن بن محبوب السراذ (حوالي ٢٢٤ هـ) وسلمة بن عاصم الكوفي (أخذ عن الفراء) . وكانت هذه الكتب جميعها صغيرة لا تعرف الترتيب ، ولعلها ألفت في القرن الثاني ، لا الثالث ، كما قد يستفاد من قول ابن الأثير : « وكذلك [ألف] محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، وغيره من أئمة اللغة والفقهاء ، جمعوا أحاديث تكلموا على لقتها ومعناها في أوراق ذوات عدد ، ولم يكن أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر . واستمرت الحال إلى زمن أبي عبيد القاسم بن سلام ، وذلك بعد المئتين » .

وألف أبو عبيد (٢٢٤ هـ) كتابه المشهور « غريب الحديث » فأطال ونظم ، وانتزع إعجاب الباحثين . قال الخطّابي في مقدمة « غريبه ^(١) » : باغنى أن أبا عبيد مكث في كتابه أربعين سنة ، يسأل العلماء عما أودعه من تفسير « الحديث والأثر » وقد جمع فيه ما في كتب المؤلفين السابقين عليه .

ونهج فيه أبو عبيد نهج كتب المسانيد ، فأفرد أحاديث الرسول ، وأحاديث كل رجل من الصحابة والتابعين على حدته ، وأورد الأحاديث في كل مسند بدون أي ترتيب . وتقدم النسخة التي في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠٥١ حديث) بعبارة « وقال أبو عبيد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم . . . » في مسند النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يذكر الحديث ، ثم سنده ، ثم يشرح لفظه المعقود له الباب ، ثم ينتقل إلى حديث آخر . وراعى في شرح الغريب تفسير اللفظ ، وإيراد بعض المشتقات القليلة ، مثل الفعل ، والمصدر ، والاستشهاد على المعنى من القرآن والشعر ، وبعض الأحاديث الأخرى التي قد ترفع إلى الراوي نفسه المفرد له المسند ، أو غيره .

(١) ابن الأثير : النهاية : ١ : ٦ .

وقد أعجب الناس به منذ ظهوره ، من لغويين وقهلاء وغيرهم . قال ابن جرستويه^(١) « رغب فيه أهل الحديث والفقهاء واللغة ، لإجتاع ما يحتاجون إليه فيه » . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٢) : « عرضت كتاب الحديث على أبي فاستحسنه وقال : جزاه الله تعالى خيراً » ونقده آخرون ، وبينوا الصلة بينه وبين كتاب الأصمعي وأبي عبيدة ، قال أبو الطيب اللغوي^(٣) : « وأما كتابه في غريب الحديث ، فإنه اعتمد فيه على كتاب أبي عبيدة في غريب الحديث » . وهو قول لا يمكن تصديقه ، لضخامة كتاب أبي عبيد ، ووصف المؤرخين كتاب أبي عبيدة بالقلّة المفرطة . وقال إبراهيم الحربي^(٤) : « وكتاب غريب الحديث فيه أقل من مئتي حرف (سمعت) والباقي (قال الأصمعي) و (قال أبو عمر) . وفيه خمسة وأربعون حديثاً لا أصل لها ، أتت فيها أبو عبيد من أبي عبيدة معمر بن المثنى » . وقال مرة أخرى^(٥) : « إن في كتاب غريب الحديث الذي صنفه أبو عبيد ، ثلاثة وخمسين حديثاً ليس لها أصل » .

وقد ألف ابن قتيبة وعلی بن حمزة البصری (٢٧٥ هـ) وحسن بن عبد الله المعروف بلكذه أو لفته ، وصعودا ، كتباً في الرد عليه . وألف أبو الحسن علي ابن عبد الله بن محمد بن أبي جرادة (٥٤٨ هـ) كتاباً ، قال عنه ياقوت^(٦) : « رتب غريب الحديث لأبي عبيد على حروف المعجم ، رأيت بخطه ، وشرع في شرح أبياته شروعا لم يتصرف فيه ، ظفرت منه بكراريس من مسوداته ، لأنه لم يتم » .

وألف أيضاً ابن الأعرابي (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) وعلی بن المغيرة الأثرم (٢٣٢ هـ) وعبد الملك بن حبيب الإلبيري (٢٣٩ هـ) ومحمد بن حبيب (٣٤٥ هـ) في غريب الحديث ، وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ٤٠٥/١٢ . (٤) الخطيب : تاريخ بغداد ٤١٣/١٢ .

(٢) ابن الأنباري : التمهيد ١٩١ . (٥) ياقوت : معجم الأدباء ١٢١/١ .

(٣) ياقوت : معجم الأدباء ١٦٣/٢ . (٦) معجم الأدباء ١٠/١٦ .

(٢٥١ هـ) وثابت بن عبد العزيز وراق أبي عبيد بن سلام . وكل هذه الكتب مفقودة .
لم نشر على شيء منها بعد .

ولا زال كتاب ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) بعيداً عن أيدينا ، ولكن ابن الأثير وصفه وصفاً جميلاً . قال : « وبقى على ذلك كتابه [يريد كتاب أبي عبيد] في أيدي الناس ، يرجعون إليه ، ويعتمدون في غريب الحديث عليه ، إلى عصر أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري رحمه الله . فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار ، حذا فيه حذو أبي عبيد ، ولم يودعه شيئاً من الأحاديث المودعة كتاب أبي عبيدة ، إلا مادعت إليه حاجة ، من زيادة شرح وبيان ، أو استدراك أو اعتراض . فجاء كتابه مثل كتاب أبي عبيد ، أو أكبر منه » .

وقال ابن قتيبة في مقدمة كتابه : « وقد كنت زماناً أرى أن كتاب أبي عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث ، وأن الناظر فيه مستغن به . ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة ، فوجدت ما ترك نحواً مما ذكر . فتبعت ما أغفل ، وفسرته على نحو مما فسر ، وأرجو ألا يكون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال » .

وامتاز كتاب ابن قتيبة بالوضوح ، وتتبع الألفاظ في الأحاديث المختلفة ، والميل إلى الميدان اللغوي ، على حين امتاز كتاب أبي عبيد بالميل إلى الميدان الفقهي . قال الخطابي في مقدمة غريبه^(١) وهو يذكر كتب غريب الحديث : « ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيء منها على منهاج كتاب أبي عبيد ، في بيان اللفظ وصحة المعنى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه ، ولا أن يكون من جنس كتاب ابن قتيبة في إشباع التفسير ، وإيراد الحجة ، وذكر النظائر ، وتخليص المعاني » . وقد أدخل أبو عبيد وابن قتيبة كل الكتب السابقة في كتابيهما ، قال الخطابي :

« وفي الكتابين غنى ومندوحة عن كل كتاب ذكرناه قبل ، إذ كانا قد أتيا على جماع ما تضمنت الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل ، وزادا عليه ، فصارا أحق به ، وأملك له . ولعل الشيء بعد الشيء منها قد يفوتها » . وألف لكذة كتابا في الرد على ابن قتيبة .

ووصل إلينا أيضاً وصف « غريب الحديث » لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربى (١٩٨ - ٢٨٥) . وقد سار المؤلف فيه على منهج أبي عبيد وابن قتيبة في التقسيم ، إلا أنه فاتهما في الإطالة جدا ، فجمع فيه ٢١ مسندا ذكرها ابن النديم ومحمد بن شاكر الكتبي^(١) . وقال ابن الأثير عنه : « وهو كتاب كبير ذو مجلدات عدة ، جمع فيه وبسط القول ، واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدھا ، وأطاله بذكر متونها وألفاظها ، وإن لم يكن فيه إلا كلمة واحدة غريبة . فطال لذلك كتابه ، وبسبب طوله ترك وهجر ، وإن كان كثير الفوائد ، جم المنافع ، فإن الرجل كان إماماً حافظاً متقناً عارفاً بالفقه والحديث واللغة والأدب » واختلف كتابه عن كتاب أبي عبيد وابن قتيبة ، في كونه مرتبا ، وإن ضيع طوله هذه الميزة ، قال ابن الأثير : « الكتب المصنفة التي ذكرناها لم يكن فيها كتاب صنف مرتبا ومقتنى يرجع الإنسان عند طلبه الحديث فيه إليه إلا كتاب الحربى ، وهو على طوله وعسر ترتيبه لا يوجد الحديث فيه إلا بعد تعب وعناء » .

وألف فيه المبرد (٢١٠ - ٢٨٦) ومحمد بن عبد السلام الخشنى (٢٨٦ هـ) وثلثب (٢٩١ هـ) وابن كيسان (٢٩٩ هـ) ، وكتابه نحو ٤٠٠ ورقة . ووصف محمد بن خير كتاب الخشنى فقال^(٢) : « نيف على عشرين جزءا ، شرح حديث النبي عليه الصلاة والسلام في أحد عشر جزءا ، وحديث الصحابة في ستة أجزاء ، والتابعين في خمسة أجزاء » . وربما نستنتج من هذا الوصف أنه يمار فيه على المساند .

(١) الفهرست ٢٣١ ، وفوات الوفيات ٤١/١ .

(٢) فهرسة مارواه عن شيوخه ١٩٥ .

ومن توفي في القرن الرابع وألف في غريب الحديث قاسم بن ثابت السَّرَقَطِيُّ
(٥٣٠٢) قال ياقوت^(١): « وهو كتاب حسن مشهور ، وذكره أبو محمد علي بن أحمد
وأثنى عليه وقال ما شاء أبو عبيد إلا بتقديم العصر » . وأبو محمد قاسم بن محمد الأنباري
(٥٣٠٤) وأبو موسى الحامض (٥٣٠٥) وابن دريد (٥٣٢١) ومحمد بن عثمان الجعد
(نحو ٥٣٢٢) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٥٣٢٨) قال ابن خلكان في وصف
كتابه^(٢): « قيل إنه خمسة وأربعون ألف ورقة » . وقال ابن النديم^(٣): « لم يتمه » .
وأبو الحسين عمر بن محمد بن القاضي (٥٣٢٨) ووصف السيوطي^(٤) كتابه بأنه
« كبير لم يتم » . وابن درستويه (٢٥٨ - ٥٣٤٧) والحضرمي (تلميذ الزاهد
الطرزي) الذي ألف كتاباً في غريب مسند أحمد بن حنبل وحمد بن محمد الخطابي
البيستي (٣١٩ - ٥٣٨٨) .

وقد تدت هذه الكتب ، ولكن حفظ ابن الأثير في مقدمته جزءاً كبيراً من
مقدمة كتاب الخطابي ، فوضح لنا كثيراً من أوجهه . فقد جمع في كتابه ما فات
أبا عبيد وابن قتيبة وسار على نهجهما ، فبلغ في الحجم مبلغ كل منهما . ووصف
الخطابي في مقدمته الكتب السابقة على كتابه في الغريب ، كما يظهر مما اقتبسناه منه .
وقد شرح في كتابين آخرين ، صحيح البخاري وسنن أبي داود ، مما يدل على تخصصه
في شرح الحديث .

وقال ابن الأثير في الكتب الثلاثة: « فكانت هذه الكتب الثلاثة في غريب
الحديث والأثر أمهات الكتب ، وهي الدائرة في أيدي الناس ، والتي يعول عليها
علماء الأمصار » .

وألف جماعة ممن مات في القرن الخامس ، مثل إسماعيل بن الحسن البيهقي

(١) معجم الأدباء ١٦ / ٣٣٨ .

(٢) وفيات الأعيان ١ / ٥٠٤ .

(٣) الفهرست ١٥ .

(٤) البنية ٣٦٤ .

(٥٤٠٢) وأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي (٥٤٤٧) وإسماعيل بن عبد الغافر راوي صحيح مسلم (٥٤٤٩) . وتقتني دار الكتب المصرية نسخة من كتاب الرازي باسم «تقريب الغريبين» (١٠١٧ تفسير) ويقول كاتبها إن أصلها مكتوب عام ٤٢٤ هـ ، فهو إذن العام الذي ألفت فيه . ويقصد المؤلف بالغريبين غربي أبي عبيد وابن قتيبة في الحديث . فقد اختصرهما في كتاب ولم يزد عليهما إلا أشياء قليلة ، ولم يخرج عن المنهج الذي ارتضياه . فجعل كتابه مسانداً ، ولم يرتب الأحاديث فيها . وكان يقدم ما اختصره من كتاب أبي عبيد في كل مسند ، ثم يعقبه بما اختصره من أبي قتيبة . ولجأ في اختصاره إلى حذف الأسانيد ، واختصار بعض الشروح ، فكان يورد الحديث ، ثم يفسر الغريب تفسير مفردات ، فلا يأتي بالشواهد إلا نادراً ، وقد يتعرض لبعض المشتقات .

ووصف حاجي خليفة كتاب إسماعيل بن عبد الغافر بأنه^(١) « جليل الفائدة ، مجلد ، مرتب على الحروف » ولا تعرف عنه شيئاً آخر ، ولكن انظر كتاب عبد الغافر بن إسماعيل في القرن التالي .

وفي القرن السادس ألف في غريب الحديث إبراهيم بن محمد النسوي (٥١٩ هـ) وأبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (٤٥١ - ٥٢٩ هـ) . والزنجشري (٤٦٧ - ٥٤٨ هـ) . وأبو شجاع محمد بن علي بن الدهان (٥٩٠ هـ) . وابن الجوزي (٥٩٧ هـ) .

ووصف السيوطي^(٢) كتاب النسوي بأنه تصنيف مفيد . أما كتاب الفارسي المسمى « مجمع الغرائب » في غريب الحديث « فتقتني دار الكتب المصرية الجزء الأخير منه تحت رقم (٥٠٦ حديث) . وقد ألحق المؤلف بكتابه خاتمة بينت أنه حونه في ٥٢٦ هـ ، ورجع فيه إلى غريب أبي عبيد القاسم بن سلام وأبي محمد

(١) كشف الظنون ٤/٣٧٦ .

(٢) البنية ١٨٦ .

ابن قتيبة ، وأبي سليمان الخطابي ، وإبراهيم الحربي ، والفريبيين لأبي عبيد الهروي ،
ولم يخرج شيء من ذلك عن هذه الكتب المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة ، إلا « زوائد
يسيرة قليلة سمح بها الخاطر » وذكر سنده في رواية هذه الكتب .

وشرح في الخاتمة منهجه فقال : « قد يسر الله تعالى إتمام هذا الكتاب المشتمل
على تفسير غرائب الأحاديث ، مرتباً على حروف المعجم ، في ثمانية وعشرين باباً ،
كل باب يشتمل على فصول . نبدأ في الفصل الأول بالهمزة مع سائر الحروف ،
ثم في الثاني بالياء مع سائر الحروف ، وكذلك في كل فصل على الترتيب إلى فصل
الياء مع سائر الحروف ، إلا ما هو من المهمل أو غير موجود ، ولا منقول في
الأحاديث » . واعتبر في ترتيبه الحروف الأصول وحدها . وبدل هذا على أنه شبيه
بالكتاب الذي نسه حاجي خليفة إلى أبيه إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي ، إلا أن
هذا أكثر من مجلد . وربما أخطأ حاجي خليفة ، لأن ابن خلكان^(١) نسب مجمع
الغرائب إلى الابن لا إلى الأب أيضاً ، وربما كان للأب كتاب صغير ، وللابن
كتاب كبير سار فيه على نهج أبيه ، وزاد عليه في المواد .

وكان المؤلف يعقد المادة ويصدرها بحديث فيه اللفظ المراد تفسير ، ثم يفسره ،
وقد يورد بعض مشتقاته ، ويذكر أحاديث أخرى فيها اللفظ نفسه ، ويعلق عليها
بالشرح الإجمالي . ولا عناية عنده بالأسانيد ، وربما ذكر الراوي الذي يرفع إليه
الحديث ، ولا ترد عنده أسماء لغويين ولا شواهد شعرية .

أما كتاب الزمخشري المسمى « الفائق في غريب الحديث » فقد طبع مرتين :
أولاهما في حيدرآباد سنة ١٣٢٤ هـ والثانية في مصر ١٣٦٤ = ١٩٤٥ ، وعليها
نتمد في الوصف . وقسم الزمخشري غريبه إلى كتب ، وجعل كل كتاب خاصاً بحرف
من حروف العربية ، يضع فيه الألفاظ التي أولها ذلك الحرف . ثم رتب هذه الألفاظ

(١) وفیات الأعيان ١/٣٠٦ .

في فصول وفقاً للحرف الثاني . ولكنه أهمل الحرف الثالث ، فلم يراع ترتيبه . ونهج على أن يذكر في المادة الحديث الذي يحتوي عايبها ، ثم يشرح المادة ، ويستشهد عليها بأحاديث أخرى ، وقرآن وشعر في بعض الأحيان ، ثم يشرح كل ما في الحديث من غريب ، ويطلب فيه ، سواء تعاق بالمادة أو لم يتعاق . واستمر على هذه الطريقة في كتابه كله ، فصار مجلدين كبيرين ، يخفلان بالفاظ الحديث .

والفائق أغزر كتب غريب الحديث مادة لغوية ، حتى عصره ، ولذلك أعجب به الباحثون ، وقال عنه ابن الأثير : « وسماه «الفائق» ولقد صادف هذا الاسم نسي . » وكشف من غريب الحديث كل معنى . ولكن تناوله كل ما في الحديث من غريب في موضع واحد استطراداً ، كلف الباحثين مؤونة ومشقة ، فقيل عنه : « ولكن في العثور على طلب الحديث منه كلفة ، ومشقة ، وإن كانت دون غيره من متقدم الكتب ، لأنه جمع من التقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعه أو أكثره أو أقله ، ثم شرح ما فيه من غريب ، فيجىء شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد من حروف المعجم ، فتزد الكلمة في غير حرفها . وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها » .

وقدم الزمخشري لكتابه بمقدمة قصيرة ، يظهر منها أنه أراد فيه أن يكشف النقاب عن بلاغة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون له في ذلك الصنف من التأليف أثر يذكره له الناس ، ولكنه أخذ ما فيه من كتب المتقدمين ، لأنه « لم يدع للمتأخر خصاصة يستظهر به على سدها ، ولا أنشودة يستنهضه لشدها » . فكتابه يقترب بعض الشيء من معجمه المسمى « أساس البلاغة » ، ولكنه لا يدانيه ، إذ يبين فيه أوجه البلاغة ، ولا يعرض للجواز وما إليه ، مما يبنى عليه الأساس . ولعل سبب ذلك أنه ألف الأساس بعد الفائق .

ووصف السيوطي^(١) كتاب الدهان ، بأنه « كبير في ستة عشر مجداً » ،

مولى يصل إلينا شيء آخر عنه . أما أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، فقد صرح ابن الأثير بأنه رتب كتابه وفقا لحروف الهجاء ، اعتبارا من الحرف الأول اللفظ ، فالثاني ، فالثالث ، مثله في ذلك مثل كتاب الغريبين لأبي عبيد الهروي ، وأخذ مادته منه أيضا بعد تجريدتها من غريب القرآن ، ولم يزد عليه إلا القليل .

ومات في القرن السابع من مؤلفي غريب الحديث ابن الأثير (٥٦٠٦) ، وابن الحاجب (٥٦٤٦) ، وصفي الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (٥٧٢٣) . وليست لدينا معلومات عن كتابي الأخيرين ، غير أن كتاب ابن الحاجب كان في عشر مجلدات ، وكتاب الأرموي كان تكملة لكتاب ابن الأثير .

وسمى مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير كتابه : « النهاية في غريب الحديث والأثر » ، وقد طبع في المطبعة الأميرية ببولاق وفي دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة . ويعتبر هذا الكتاب « النهاية » التي وصل إليها « غريب الحديث » مادة وترتبا . أما المادة فأخذها المؤلف من أكبر كتابين في غريب القرآن والحديث ، بعد تجريدتهما من غريب القرآن ، والزيادة عليهما من الكتب الأخرى ؛ وهذان الكتابان لأبي عبيد الهروي ، ولأبي موسى محمد بن أبي بكر للديني الأصفهاني . وقد أشار بهاء لما أخذه من الهروي ، وسين لما أخذه من أبي موسى ، وأهل الإشارة إلى إضافاته ، ليميز كل نوع .

واتبع طريقتهما في الترتيب أيضا ، قال : « سلكت طريق الكتابين في الترتيب الذي اشتملا عليه ، والوضع الذي حوياه من التقفية على حروف المعجم ، بالتزام الحرف الأول والثاني من كل كلمة ، وإتباعهما بالحرف الثالث منها ، على سياق الحروف . إلا أنني وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها حروف زائدة ، قد بنيت الكلمة عليها ، حتى صارت كأنها من نفسها ، وكان يلبس موضعها الأصلي على طالبها ، لاسيما وأكثر طلبه غريب الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلي والزائد فخرأيت أن أثبتتها في باب الحرف الذي هو في أولها ، وإن لم يكن أصليا ونهيت عند

ذكره على زيادته ، لئلا يراها أحد في بابها ، فيظن أنني وضعتها فيه للجهل بها ، فلا أنسب إلى ذلك .

ونهج في علاج مواده على أن يصدر المادة بحديث ، ثم يفسر اللفظ الغريب المقوود له المادة ، ثم يذكر بعض أحاديث أخرى ورد اللفظ فيها ، وكان يعاق عليها بشرح موجز جدا . وبعض الأحاديث يستند إلى روايته أو من ذكروا فيه وبعضها الآخر يورده مهملًا ، قال في المقدمة : « وجميع ما في هذا الكتاب من غريب الحديث والآثار ينقسم قسمين : أحدهما مضاف إلى مسمى ، والآخر غير مضاف . فما كان غير مضاف ، فإن أكثره والغالب عليه أنه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا الشيء القليل الذي لا تعرف حقيقته : هل هو من حديثه أو من حديث غيره ، وقد نبهنا عليه في مواضعه . وأما ما كان مضافا إلى مسمى ، فلا يخلو إما أن يكون راوياً للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو غيره ، وإما أن يكون سببا في ذكر ذلك الحديث أضيف إليه ، وإما أن يكون له فيه ذكر عرف الحديث به ، واشتهر بالنسبة إليه . »

ولم يكن يطيل في تفسير الألفاظ ، بل يوجز جدا ، ولكنه بوضوح . كذلك لم يكن يورد شواهد عليه ، فلا نجد عنده أبياتا من الشعر ، إلا ما ورد في كلام الصحابة ، مما يعتبر من الأحاديث ، ولا نجد عنده أسماء لغويين أو غيرهم . أما مشتقات الألفاظ التي قد يفتقنها فهي قليلة جدا قاصرة ، ولذلك يزخر الكتاب بالأحاديث التي شغلت منه المحل الأعظم . وتبين كثرة ما احتوى عليه من أحاديث ، حين نعرف أنه أربعة مجلدات كبار ، يقع الواحد منها في أكثر من ثلاثمائة صفحة . وقد أفاد ابن الأثير من دراساته الطويلة هذه حول الأحاديث ، فالف شرحا لمسند الشافعي أبداع في تصنيفه وسماه « الشافعي » .

وقد أراد السيوطي (٥٩١١) أن ينتفع الناس بما في النهاية من لغويات ، فحذف أحاديثها جملة ، واقتصر على ما فيها من تفسير ألفاظ ، وسمى هذا المختصر

« الدر النثير » ، ولم يحدث تغييراً آخر في النهاية إلا زيادته بعض التفسيرات القليلة ، واستثناءه بعض الأحاديث القليلة أيضاً من الحذف ، وذكرها مختصرة ولو لکن من الجلي أن ميزة « النهاية » فيما حوته من أحاديث ، ولذلك فقد « الدر » هذه الميزة .
وأراد للسيوطي أيضاً أن يفرد زياداته التي أوردتها على النهاية في « الدر » بالتأليف ، ليظهرها ويستغنى بها من عنده النهاية عن « الدر » فجعلها في رسالة صغيرة سماها « التذيل والتذيب ، على نهاية الغريب » ومن الطبيعي أنه سار فيها على ترتيب النهاية وعلاج الدر النثير في الاختصار . والرسالة محفوظة في دار الكتب المصرية في ١٣ صفحة من القطع الكبير تحت رقم ٢٠٩٤ حديث . واختصر النهاية أيضاً على بن حسام الدين الهندي الشهير بالمتقي (٨٩٧٥) .

وصفة القول في هذا الصنف من التأليف : أنه يختلف كثيراً عن التأليف في غريب القرآن . فقد بدأ متأخراً عنه ، ووصل إلى قمته متأخراً في القرن السادس . واختلفت القمتان في مفردات الراغب ، ونهاية ابن الأثير . واتجهت كتب غريب القرآن وجهة لغوية في أغلبها ، وحافظت هذه الكتب على مظهرها الحديثي في أغلبها ، حتى لم تتخلص من الأسانيد إلا في القرن السادس . وكان الترتيب عند أبي عدنان على الأبواب ، ثم صار في القرن الثالث والرابع والخامس على المساند . ولم يصل إلى الترتيب الألف بآئي إلا في القرن السادس . ولم يعتبر المؤلفون في ترتيبهم إلا الحروف الأصول ، بعكس الحال في كثير من كتب غريب القرآن ، إلا في المواد القليلة المشككة . وقد ساعد غريب القرآن ، حين اتصل بغريب الحديث في غريب أبي عبيد الهروي ، على تنظيم غريب الحديث ، فأخذت كتبه تتجه إلى ذلك النظام الألف بآئي . ولكن المواد كانت تحتوي على كثير من الأحاديث ، وقليل جداً من اللغة ، فيما عدا الدر النثير للسيوطي ، وغريب ابن قتيبة وفائق الزمخشري إلى درجة ما . فكانت الشواهد الشعرية فيها قليلة جداً . وكان مؤلفو غريب الحديث لا يتداولون مادة محدودة ، بل مادة متزايدة ، لذلك تضاخت كتبهم ، وانفرد كثير منهم بموادهم .

فما عند أبي عبيد غير ما عند ابن قتيبة ، وما عندهما غير ما عند الخطّابي ، حتى اعتبرت الكتب الثلاثة أصولاً . وكان كل مؤلف يحاول الابتعاد عما عند سابقه ، ثم ابتداء الجمع بين المؤلفات السابقة في القرن الخامس ، فجمع أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي بين غريبي أبي عبيد وابن قتيبة ، مع فصل كل منهما عن الآخر . ثم جمع عبدالغفار الفارسي بين أمهات كتب الغريب الخمسة السابقة عليه مع مزجها . واستمر الحال على ذلك . وأخذت الذبول والمختصرات في الظهور في أواخر القرن السابع وبعده . أما كتب نقد الغريب فظهرت مبكرة منذ القرن الثالث . وقد آثر بعض المؤلفين كتباً خاصة من الحديث ، مثل صحيح البخاري ، وموطأ مالك ، فالف في غريبها ، ولكنني اعتبرت هذه التأليف من الشروح ، ولم أعرض لها .

* * *

وقد أراد بعض المؤلفين أن يجمع بين الحسينين ، بضم غريب القرآن إلى الحديث ، وأول من فعل ذلك أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١) في « كتاب الغريبين » وتقتنى دار الكتب المصرية عدة نسخ منه . ورتب كتابه على الحروف الأصول ، قال في مقدمته : « وهو موضوع على نسق الحروف المعجمة ، تبدأ بالهمزة ، فنفيض بها على سائر الحروف حرفاً حرفاً ، ونعمل لكل حرف باباً . ونفتح كل باب بالحرف الذي يكون أوله الهمزة ، ثم الباء ثم التاء إلى آخر الحروف إلا أن لا نجد فنتعداه إلى ما بعده ، على الترتيب فيه . ثم نأخذ في كتاب الباء على هذا العمل ، إلى أن تنتهي بالحروف كلها إلى آخرها ، ليصير المفتش عن الحرف إلى إصابته من الكتاب بأهون يسرى ، وأبحث طاب » . ولم يكن غريب الحديث شاهد مثل هذا الترتيب من قبل ، فتأثر خطاه ، واحتضنه في ميدانه الخاص .

واستمد الهروي مادته كلها من الكتب السابقة عليه في القرآن والحديث ، مع الاختصار ، قال في مقدمته : « وشرطي فيه الاختصار إلا إذا اختلف الكلام دونه ، وترك الاستظهار بالشواهد الكثيرة ، إلا إذا لم يستغن عنها . وليس لي فيه إلا الترتيب

والنقل من كتب الأثبات ، طلبا للتخفيف ، وحذفا للتطويل وخصر الإفادة .
أما قول ابن الأثير التالى فمجانب بعضه للصواب ، قال فى وصفه^(١) : « ثم إنه جمع
فيه من غريب الحديث ما فى كتاب أبى عبيد وابن قتيبة وغيرهما من تقدمه فى عصره
من مصنفى الغريب ، مع ما أضاف إليه مما تتبعه من كلمات لم تكن فى واحد من
الكتب المصنفة قبله » .

وراعى — من أجل الاختصار — تقليل الشواهد ، كما قال ، وحذف أسانيد
الأحاديث « إذ كان الغرض والمقصد من هذا التصنيف معرفة الكلمة الغريبة لغة
وإعراباً ومعنى ، لا معرفة متون الأحاديث والآثار وطرق أسانيدها وأسماء
رواتها ، فإن ذلك علم مستقل بنفسه ، مشهور بين أهله » ، كما يقول ابن الأثير .

ونهج فى علاجه أن يقدم المادة ، ويصدرها بمشتقاتها الواردة فى القرآن
وتفسيرها ، ثم الواردة فى الأحاديث . وكان يستقصى المشتقات الواردة فى القرآن
والحديث ، ويفسر ألفاظ المادة . ويضيف إلى ذلك أحيانا الشرح الإجمالى للآية
أو الحديث . ولكنه لا إعراب فيه ، كما قال ابن الأثير . وقد أجبره هذا المنهج
على تفريق الحديث الواحد فى عدة مواد متباعدة . ولكن — يقول ابن الأثير —
« جاء كتابه جامعا بين الإحاطة والوضوح . فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها
فى حرفها بغير تعب . . . فانتشر كتابه — بهذا التسهيل والتيسير — فى البلاد
والأمصار ، وصار هو العمدة فى غريب الحديث والآثار . وما زال الناس بعده
يقتفون هديه ، ويتبعون أثره ، ويشكرون له سعيه ، ويستدركون ما فاتته من
غريب الحديث والآثار ، ويجمعون فيه مجاميع » .

فاختصره الوزير أبو المكارم على بن محمد النحوى (٥٦١ هـ) . ونقده الحافظ
أبو موسى محمد بن أبى عيسى المدينى الأصفهانى (٥٨١) فى كتابه « هفوات
الغريبين » ، وأبو الفضل محمد بن أبى منصور الناصر بن محمد الفارسى الأصل السلامى

الدار (٤٦٧ - ٥٥٠) في كتابه «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف، وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف، في كتاب الغريبين» وراعى السلامى في كتابه - الذى تفتنى دار الكتب المصرية نسخة منه (٥٦ لفة تيمور) أن يسير على ترتيب الأصل، فيعقد المادة، ويصدرها بقول أبي عبيد، ثم يبين ما فيه من الخطأ مع الشرح، ثم يورد الحديث بكمله، ثم أسانيد الرواية الصحيحة منه. وكان يطيل في شرح الأخطاء، ولكن أهمية الكتاب اللغوية متواضعة، وهو فى ١٤٣ صفحة من القطع المتوسط، تحتوى على ٨٢ ومهما.

واستدرك ما فات الحافظ أبو موسى المدينى السابق ذكره فى كتابه «المغيث»، ثم محمد بن على الفسائى الملقب المعروف بابن عسكر (٥٦٣٦) فى كتابه «شرح الروى»، فى الزيادة على غريب الهروى «ولم يبق الكتابان، ولكن ابن الأثير وصف أولهما، وكان أحد أساسين أقام عليهما كتابه، كما سبق أن قلنا، واتبع المدينى فى كتابه نهج أبي عبيد الهروى، وكان كتابه فى حجم كتابه، قال ابن الأثير: «صنف [المدينى] كتابا جمع فيه ما فات الهروى من غريب القرآن والحديث، يناسبه قدرا وفائدة، ويمثله حجما وعائدة، وسلك فى وضعه مسلكه، وذهب فيه، ورتبه كما رتبه...». وقال أيضا: «لم يذكر فى كتابه مما ذكره الهروى إلا كلمة اضطر إلى ذكرها، إما لخلل فيها، أو زيادة فى شرحه أو وجه آخر فى معناها... وهو فى غاية من الحسن والكمال».

٣ - معاجم الفقه

لم يكن العرب في الجاهلية أمة علوم ، وإنما كانت أمة أمية في أغلبها . فلما عرفت العلوم بعد الإسلام ، اضطرت إلى أن تضمن بعض الألفاظ القديمة معاني جديدة علمية ، وإلى أن تتكرر من ألفاظها القديمة بعض المشتقات التي أسبغت عليها معاني اصطلاحية ، وإلى أن تعرب بعض الألفاظ الأعجمية ، وخاصة في العلوم الدخيلة عليها .

وقد كانت العلوم الدينية أسبق العلوم ظهورا ، وأكثرها سيادة على المجتمع العربي في أكثر عصوره . وكان للفقهاء من هذه العلوم منزلة خاصة ، عرفها له أهله واللغويون . ومن الطبيعي أن يتبع هذا الازدهار والانتشار اصطلاحات خاصة يستعملها أهل الفقه ، وتختلف عن المعاني اللغوية الخالصة اختلافا قريبا أحيانا ، وبعيدا في أحيان أخرى . فعنى الفقهاء وأهل اللغة بشرحها . وبلغ من ضخامة بعض هذه الكتب أن ضارح بعض المعاجم اللغوية ، بل دخل في عدادها . فجعلنا نفرد هذه الكلمة لهذا النوع من التأليف ، ولا نتناول فيها إلا خمسة كتب ، هي أشهر كتب هذا النوع ، وهي التي بينها أيدينا .

هذه الكتب هي : الزاهر في غرائب ألقاظ الإمام الشافعي ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٢٨٢ - ٣٧٠) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ٣٥١ لغة ؛ وللغرب في ترتيب العرب ، لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد الطارزى الخوارزمى (٥٣٨ - ٦١٦) ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ، لأبي زكريا يحيى الدين ابن شرف النووي (٦٣١ - ٦٧٦) وهما مطبوعان ؛ ولغات مختصر ابن الحاجب ، ل محمد بن عبد السلام الأموى المكي (من أهل القرن السابع) ، وهو مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٤٧ لغة ؛ والمصباح المنير لأحمد المقرئ الفيومى (٨٧٧٠) . وتشارك هذه الكتب جميعها في أنها اتخذت كتباً فقهية أساساً لها ، وقامت

بشرحها في مواردنا . فعماد الأزهري جامع إسماعيل بن يحيى المزني ، الذي
اختصره من مؤلفات الشافعي ؛ وعماد الطرزي كتابه المغرب ، الذي اعتمد فيه
على كتاب الفريبن للهروي ، والجامع لشرح الرازي ، والزيادات بكشف الحلواني ،
ومختصر الكرخي وغيرها ؛ وعماد النووي مختصر المزني والمهذب والتنبيه
والوسيط والوجيز والروضة ؛ وعماد الأموي مختصر ابن الحاجب ؛ وعماد الفيومي
شرح الإمام الرافعي على الوجيز . ويتضح من هذا أن اثنين منهم شرحا معتمدا
النقهي على النمط المألوف أولا ، ثم رتبنا هذه الشروح في معاجم ، وهما النووي
والفيومي . ونضيف إليهما المبرز الذي سار في كتابه على نمط كتب الشروح ،
قسمه بحسب كتب الفقه وأبوابها ، ولم يرق به إلى الترتيب المعجمي . وقد أثر
هذا التطور في بعض هذه الكتب ، فأشارت إلى الباب الذي ورد فيه اللفظ الذي
تشرحه . فمثل ذلك النووي في الألفاظ التي لا يكثر دورانها في الأبواب المختلفة ،
وتعدى ذلك إلى إبانة موضعه من الباب : أوله ، أو وسطه ، أو آخره ؛ وتأثر به
إلى حد ما الأموي .

ويشترك أكثرها في الإكثار من الاستشهاد بالحديث ، والإقلال من الشعر ،
حتى أشبه كتابا الطرزي والنووي خاصة كتب غريب الحديث ، وقد تبعا
الروايات المختلفة للحديث الواحد . ولكن الأموي قلل من الأحاديث والشعر
معا . وأكثر الأزهري من الشواهد جميعها : من قرآن وحديث وشعر وأخبار .
ويشترك أكثرها أيضا في العناية بأسماء الفقهاء والمحدثين ، والأماكن الواردة
في الأحاديث ، وتكرر من إيرادها ، حتى عقد لها المبرز مواد خاصة بها .
واختط النووي أن يجعل أسماء الأماكن في فصول خاصة بها ، يلحقها في آخر
كل حرف من حروف الهجاء ، كما تناول أسماء الأعلام في الجزء الأول من كتابه
المخلص بالتراجم . ولكن الأزهري قلل منها ، والفيومي حذف أسماء الأشخاص ،
وأبقى كثيرا من أسماء الأماكن .

وتشترك أيضاً في العناية باللفظ ذي المعنى الفقهية وعدم إيراد شيء من مشتقاته إلا ما يوضح معناه ، أو يتصل به اتصالاً شديداً ، أو ما ورد في أحاديث أخرى ، أو كان له معنى فقهي أيضاً . فاشتدت الصلة بينها — من ثمة — بكتب غريب الحديث . ولا يخالفها إلا القيوم الذي عني في مصباحه بالمشتقات كثيراً ، والتزم الإشارة إلى أبواب الأفعال ، وأكثر من الإشارة إلى جموع الأسماء والصفات ، ومن التفصيل في المسائل اللغوية والصرفية والنحوية ، حتى خالفها في مظهره ، وقارب معاجم اللغة المختصرة . وهناك آثار من ذلك في كتاب المطرزي ولكنها قليلة جداً . فهي جميعها تغلب عليها الصفة الفقهية . ومن الطبيعي أن تعني في تفسير الألفاظ بالمعاني الفقهية ، إلى جانب المعاني اللغوية ، فتراها تأخذ من الفقهاء ومن اللغويين . وأكثر الأزهرى من إيراد الأقوال المتنوعة في تفسير اللفظ الداخل ، مع نسبة كل قول إلى صاحبه ، كما فعل في معجمه الكبير « التهذيب » ، كما عني المطرزي أيضاً بالإشارة في بعض الأحيان إلى المعاني المجازية والكنائية .

وخاف المطرزي والقيوم من التصحيف . فنص المطرزي في المواد على الأخطاء التي تعثر بها ، وما يلحقه العامة بها ، واختيار الفقهاء العامي أحياناً . والتزم القيوم الضبط بالمعنى ، كما فعل صاحب القاموس المحيط . وذيل كل منهما كتابه بمخاتمة تتناول أموراً نحوية وصرفية ، ولكن خاتمة القيوم أشمل وأنضج .

واختلفوا في ترتيب كتبهم . فقد ارتضى الأزهرى ترتيب كتب الشروح كما أشرنا ، فسار على الأبواب الفقهية . أما المطرزي فسار على طريقة المعاجم ، ورتب ألفاظه وفقاً لحروفها الأصول على الألف بآء مبتدئاً من حرفها الأول فالثاني فالأخير . ولكنه إذا عالج كلمتين رباعيتين ، رتبهما بحسب ثالثهما (بعد اعتبار الرابع طبعا) ، وكذا الحال في الكلمات الخماسية . أما النووي فرتب ألفاظه بحسب حروفها الأصول كلها ، مبتدئاً من أولها إلى آخرها ، إلا الألفاظ قليلة رتبها بحسب حروفها الزائدة ، خوف أن لا يستطيع الفقهاء والباحثون الوصول إليها لعدم معرفتهم حروفها

الأصول ، وفضل ذلك أيضاً في ترتيبه لأسماء الأماكن ، أي بحسب حروفها كلها .
وعدّل الأمويّ عن نظام الحروف الأصول تماماً ، ورتب ألفاظه بحسب صورتها
الخارجية ، أصولاً كانت حروفها أو زوائد . وسار الفيوميّ على نظام الطرزيّ
تقريباً ، إلا أنه وضع الألفاظ الرباعية والخماسية مع الألفاظ الثلاثية ، التي تتفق مع
حروفها الأولى ، فوضع « برق » مع « برقع » مثلاً . وكان حقه أن يفرد للرباعيّ
والخماسي مواد خاصة بهما .

وأحب أن أشير إلى أن وصفنا لكتاب النوويّ هو وصف للجزء الثاني منه
وحده ، الخالص باللغات . أما الجزء الأول فخاص بالأسماء ، أي أسماء الصحابة
والتابعين والعلماء ، وتراجم حياتهم ، وهو خارج عن ميدان بحثنا .

وألفت كتب أخرى كثيرة في مصطلحات العلوم المختلفة ، ولكن شيئاً منها
لم يصل إلى مبلغ شيوع معجمات الفقه في اللغة نفسها ، وإلى أن يكون معجماً لغويّاً
— إلى جانب عنايته بالمصطلحات — مثل كتاب الطرزيّ والمصباح للنير .
ولذلك لم نتعرض لها ، بل نكتفي بالإشارة إلى أسماء بعضها ، مثل مفاتيح العلوم
للخوارزميّ ، وكتليات أبي البقاء الكفويّ ، وتعريفات السيد الشريف الجرجانيّ ،
وكشاف اصطلاحات الفنون لمحمد بن عليّ التهانويّ ، وغيرها .

الباب الثاني

كسب اللغات والعامى والمعرب

عاش العرب في جاهليتهم قبائل ، تطلب كل منها الوطن الذي تسقط به
الأمطار ، وينمو فيه الكلاً ، ليرعاه حيوانها الذي تعيش عليه ، وتنتفع به . وبلاد
العرب ممتدة الأطراف ، متباعدة الأرجاء ، تتوسطها صحراء فسيحة ، تتناثر فيها
البقاع الخصبية والمراعى . فبعد ذلك بين القبائل بعدا قليلا أحيانا ، وكثيرا أخرى .
فاختلفت القبائل في مظاهر حياتها ، ومنها لغاتها . ولكنه اختلاف لم يؤد إلى
الانفصال التام ، وإنما هو اختلاف في بعض المفردات اللغوية ، وطرق اللفظ بها ،
وتأليفها في عبارات ، والمظاهر التي تصاحب التركيب ، مع انحدار هذه اللغات جميعها
من أم واحدة ، واشتراكها في قدر كبير ، إن لم يكن القدر الأكبر من المظاهر .
ولم يخف هذا التنوع على قدماء اللغويين ، بل أدركوا بعضه ، ولقبوه ألقابا ، مثل
كشكشة ربيعة وهوازن ، وعنينة قيس وتميم ، وخفجة هذيل ، ووكم ربيعة ،
ووتم كلب . ونظر هؤلاء العلماء إلى اللغات نظرة عملية صرفة ، ففتحوا بعضها
بالتصاحح ، كلفة قريش وتيف وهذيل وخزاعة وكنانة وغطبان وأسد وتميم ،
وبعضها الآخر بالرداءة ، مثل اللغات السابق ذكرها . ولاحظوا أن أهل هذه اللغات
الردئية أو معظمها يعيشون على أطراف بلاد العرب ، ويختلطون بأهل البلاد
الأجنبية ، التي تتأخهم أو التي تعامهم . فكان ذلك من أسباب تحررهم من بعض
القواعد التي جرت عليها اللغة الفصحى ، وأخذهم كثيرا من المفردات الأجمية ،
التي تعدى بعضها مناطق الحدود ، وتسرب إلى داخل البلاد العربية ، ودخل في
اللغات الفصيحة .

وسمى لغويو العرب هذه اللغات الإقليمية أو القبليّة : اللغات ، واللهجات .
أما المفردات الأجنبية فسموها الدخيل والمعرب . أما اللغات واللهجات فمعروف
بمعناها . وأما الدخيل فماخوذ من قولهم : « فلان دخيل في بني فلان : إذا كان
من غيرهم ، فتدخل فيهم ، والأشئ دخيل أيضا » .

وقد ورد هذان الاسمان لاختلاف مذاهب العرب بإزاء اللفظ الأعجمي . قال
أبو حيان في الارتشاف^(١) « الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام : (١) قسم غيرته
العرب ، وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيته في اعتبار الأصل والزايد والوزن ، حكم أبنية
الأسماء العربية الوضع ، نحو دِرْهم وبَهْرَج [وهو الجدير باسم المعرب] (٢) وقسم
غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله ، نحو آجر
وسيفير . (٣) وقسم تركوه غير مغير . فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يعد منها ،
[وهو الجدير باسم الدخيل] وما ألحقوه بها عد منها ؛ مثال الأول خراسان ،
لا يثبت به فعّالان ، ومثال الثاني خُرْم ، ألحق بـلَمْ ، وكرّم ألحق بـتَمَمُّم » .
ولكننا برغم هذا ، يجب أن ننظر إلى أن هذه التفرقة بين لفظي المعرب والدخيل
نظرية ، فكثيرا ما خلط بينهما ، قال السيوطي^(٢) : « ويُطلق على المعرب دخيل » .

ووضع العلماء قواعد عامة لمعرفة الألفاظ العربيّة : أقاموها على حرس الألفاظ ،
وائتلاف حروفها . وذكر الجواليقي كثيرا منها في مقدمة كتابه « المعرب » ، مثل
اجتماع الجيم والقاف في الكلمة ، أو الصاد والجيم ، أو النون والراء تالية لها ، أو الدال
والزاي تالية لها ، أو الباء والسين والتاء ، أو الألفاظ الرباعية والخماسية الخالية من
حروف الذلاقة . وتعرض الخليل في مقدمة « كتاب العين » وابن دريد والفارابي
والجوهرى في معاجمهم ، لأمثال هذه القواعد ، كما سنرى . وقد استمد الجواليقي
قواعده منهم ، وإن كان بعض المتأخرين لم يرض عن بعضها .

(١) السيوطي - الزهر ١/١٣١ .

(٢) قس المرجع ١ : ١٣٠ .

وثار البحث عن لغات القبائل والمغرب منذ زمن قديم ، بل إنه من أقدم البحوث اللغوية عند العرب ، لأنه من الأبحاث الدائرة حول القرآن مباشرة . فهو والبحث عن معاني الألفاظ القرآنية ترابان . وكان الدافع إلى هذا البحث الآية الكريمة « إنا جعلناه قرآنا عربيا » والحديث الشريف : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » . والخلاف في هذا الحديث مشهور . ولكن يهنا هنا أن بعض الباحثين فهم من الأحرف اللغات ، وبحث عما في القرآن من لغات عربية قلبية . ولما عمدوا إلى اللغات الأجنبية استشكل بعض الناس عليهم بالآية ، ورأوا أن القرآن لا يحتوى إلا على العربي الخالص . وكان على رأس الفريق الأول مجاهد وعكرمة وغيرهما ، وعلى رأس الفريق الثاني الإمام الشافعي وابن جرير وأبو عبيدة اللغوي . ووفق بين الرأيين بأن هذه الألفاظ أعجمية الأصل ، ولكن العرب عربتها ، فصارت عربية . ثم انتقل بحث العرب من الميدان القرآني ، إلى الميدان اللغوي كله .

وكان البحث في أول أمره لا يتعدى ما ناسط إلى العربية من اللغات المحيطة بها . أما وضع معجم للألفاظ العربية وما يرادفها في لغة منها ، فلم يسمع عن مثله في ذلك الزمن . وبقى الأمر كذلك ، حتى ظهرت حركة إحياء اللغة الفارسية ، والدعوة إلى التأليف بها ، فظهرت للمعجم العربية الفارسية ، ثم المعجم العربية التركية وغيرها .

ثم كان عصر النهضة الحديثة في أوروبا ، الذي أقامه الفرييون على أساس الثقافات القديمة من يونانية ولاينية وعبرية وعربية . كما احتاج العالم الغربي إلى التوسع وغزو العالم الشرقي المتأخر ، فاضطر الفرييون إلى أن يتعلموا اللغة العربية ، وظهرت حركة الاستشراق ، فوضع هؤلاء المستشرقون للمعجم العربية الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية أو ما إليها . ثم كانت حركة البحث في العالم العربي ، والتنبه إلى الثقافة الغربية ، والميل إلى نقلها إلينا . فاشتدت حركة الترجمة في العالم العربي كله ، وفي مصر خاصة منذ أوائل القرن التاسع عشر . فانتجت هذه الحركة

معالج عربية غربية ، في أواخر عهد الترجمة ، وخاصة حين شعر العلماء بضرورة الترجمة العلمية الدقيقة . ولا زال هذا النوع من المعالجات يظهر إلى اليوم .
ونستطيع من انقضة السالفة ، أن نرى في هذه الكتب أربعة أصناف متميزة ، أولها خاص بلغات القرآن ، وثانيها باللغات القبلية ، وثالثها بالعرب (نطقه على المعرب والدخيل) ورابعها المعالجات التي تعالج العربية مع لغة أخرى .

١ - لغات القرآن

لعل هذا الفن أول الفنون اللغوية ظهوراً - مع غريب القرآن - فقد غرست بذورها الأولى على يد ابن عباس . ولحسن الحظ وصلت إلينا رسالة منسوبة إليه ، تحت عنوان كتاب اللغات في القرآن ، من تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد . ويحيل إلى أن الكتاب يجمع بعض الروايات المعزوة إلى ابن عباس ، من عمل أحد الرواة المذكورة أسماؤهم في صدر الكتاب ، وليس من عمل ابن عباس نفسه . ولم يقصر عنايته فيه على لغات القبائل ، بل تعداها إلى لغات الفرس والنبط والحبشة وغيرهم .

والأريب المتبع في هذا الكتاب هو ترتيب المصحف ، إذ يستخرج من كل سورة ما فيها من لغات بترتيبها في المصحف ، ولكنه فيما يبدو لم يتبع ترتيب الآيات في السور ، وأباح الناشر لنفسه الحق في هذا الترتيب . أما طريقة العلاج فتقديم الآية التي فيها اللفظ ، ثم تفسيره ، ثم التنبيه على لفته . وكان في مواضع قليلة جداً يستطرد إلى الآيات التي في السور الأخرى ، ويورد فيها اللفظ بالمعنى نفسه ، وليس في الكتاب أي شاهد .

وقد بذلت محاولة قديمة تهذيبه في القرنين الخامس والسادس . فالصورة القديمة التي رأينا عليها ، كانت في أيام إسماعيل بن عمرو الحداد المصري المتوفى عام ٥٤٢٩ هـ ، من روايته . ثم وصلت إلينا رواية أخرى متأخرة عن هذا الطريق نفسه ، عن شرف الدين أبي الحسن علي بن الفضل المقدسي ، عن أبي طاهر أحمد بن محمد السطفي

الأصبهاني ، وشهاب الدين أبي عبدالله محمد بن يوسف القوتوي ، عن أبي العباس أحمد ابن إبراهيم بن أحمد الخطاب ، عن إسماعيل بن عمرو المصري السابق ذكره . وهي تختلف عن السابقة في تهذيبها . ولم أستطع العثور على المقدسي راويها الأخير ، أما السلفي فهو « حافظ الإسلام » ، وأعلى أهل الأرض إسنادا في الحديث والقراءات مع الدين والثقة والعلم ... توفي يوم الجمعة خامس عشر ربيع الآخر سنة ست وسبعين وخمسمئة كما يقول ابن الجزري^(١) في طبقات القراء . ومن هنا قلت إن الكتاب هذب في أثناء القرنين الخامس والسادس .

وتعزى هذه الرسالة التي طبعتها « دار إحياء الكتب العربية » على هامش تفسير الجلالين ، إلى أبي القاسم بن سلام . ولكنها في الحقيقة — ليست إلا نسخة مهذبة ومزيفة من الكتاب المنسوب إلى ابن عباس . فقد حاول مهذبيها إصلاح الخلل في ترتيبها . فرتب الآيات بحسب ورودها في السور ما أمكنه ، ونقل الآيات التي في غير مواضعها إلى سورها ، وحذف التكرار . وأضاف إلى ذلك زيادة الألفاظ القليلة . وحذف بعض ما في رسالة ابن عباس . وخالفه في تفسير بعض الألفاظ ، في مواضع متفرقة متباعدة . وليس هو أبا عبيد القاسم بن سلام ، إذ لم تذكر له رسائل من هذا النوع ، كما لم يرد له ذكر في رواية الرسالة المذكورين في أولها ، وليس في رواية الرسالة المذكورين من يسمي أبا القاسم بن سلام ، ولم أستطع معرفته ، لأن كثيراً من المفسرين يكونون بأبي القاسم ، وليس منهم أبو القاسم بن سلام ، وإن أكثر السيوطي من النقل عنه في الإتيان ، مكتفياً بذكر كنيته دون اسمه .

ولا يذهب ابن عباس فيها إلى تعريب الألفاظ السريانية والقبطية وما إليها ، وإنما إلى أن العربية وافقت فيها ما في هذه اللغات وضما وارتجالا ، لا استعارة وأخذاً . وهو مذهب يختلف قليلا عما روي عن ابن عباس ، من أنه يذهب إلى وجود للعرب في القرآن . وربما أسيء فهم مذهبه وعرضه .

وتلف المفسرون واللغويون هذا التصنيف من ابن عباس ، وأقاموا على مثاله
بعض دراساتهم . فالف فيه مقاتل بن سليمان « الأقسام واللغات » (في الأرجح) ،
وهشام بن محمد الكلبي (المتوفى ٢٠٤) والمهيم بن عدى (المتوفى بين عامي ٢٠٦ ،
و ٢٠٩) والفراء (٢٠٧) والأصمعي (٢١٣) وأبو زيد الأنصاري (٢١٥)
وابن دريد (٣٢١) ، ولم يتمه ، ومحمد بن يحيى القطيعي ، وأحمد بن علي البيهقي
(٥٤٤) بعنوان « المحيط بلغات القرآن » . وقد تنكر على الأصمعي كتابه ،
لما اشتهر عنه من توقيه الكلام في الألفاظ القرآنية ، وخاصة أن أحدا غير ابن
النديم ، لم يعز إليه مثل هذا الكتاب . ولم تصل إلينا هذه الكتب جميعا ، بل
لم نثر إلا على اقتباس واحد من كتاب للفراء منها^(١) .

ووصل إلينا من السيوطي (٩١١) كتابان يعالجان هذا النوع ، أحدهما
مطبوع في مطبعة الترقى بدمشق عام ١٣٤٨ هـ ، بعنوان « المتوكلي » ، والثاني
مخطوط في دار الكتب المصرية تحت عنوان « المهذب » ، ومنه ثلاث نسخ فيها ،
بل أربع : أحداها ليس عليها اسم السيوطي . كما عالجه أيضا في النوعين ٣٧ ، ٣٨
من الفصل الرابع من كتاب الإيقان .

وألف « المهذب فيما وقع في القرآن من العرب » قريبا من عام ٨٧٨ هـ ، كما
يذكر في آخر النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٤
مجاميع م وقصر بحثه فيه على الألفاظ العربية ، ورتبه على الألف باء ، ابتداء من
أوائل الألفاظ إلى أواخرها ، ومعتبرا في ذلك حروفها كلها ، أصلية كانت
أو مزيدة . وتدل العبارة التي ختم بها الكتاب ، على أنه رضى فيه إلى الاستقصاء ،
حتى اجتمع فيه من الألفاظ القرآنية العربية ما لم يجتمع في كتاب قبل هذا .

أما الكتاب الثاني المسمى « المتوكلي » فقد ألفه لأمير المؤمنين . . . الإمام
المتوكل على الله ، وقد عاصر السيوطي اثنين من خلفاء العباسيين بمصر لقبوا بالمتوكل ،

(١) السيوطي : الإيقان ١/١٣٤ .

أولها أبو العز عبد العزيز التوكل الثاني (تولى ٨٨٤ - ٩٠٣) والثاني التوكل الثالث ابن المستمك (تولى ٩٠٣ - ٩٢٢). فالكتاب إذن مؤلف بمد عام ٨٨٤، أي بعد المهذب. وهو مثله في الحجم، وفي الاقتصار على المغرب دون لغات القبائل، وفي طريقة علاج الألفاظ، والاختصار، مع ميل قليل إلى البسط في المهذب وفي نسبة الأقوال إلى أصحابها. ولكنها يختلفان في الترتيب، فلم يلجأ المؤلف إلى الترتيب الألف بآي هنا، وإنما رتب مواده بحسب اللغات. ففصل المغرب عن اللغة الواحدة، عن المغرب عن لغة أخرى. وقدم المغرب من الحبشية، ثم الفارسية، ثم الرومية... وختم بالبربرية. ولم يرتب الألفاظ في داخل هذه الأقسام، وإنما آتى بها كيفما وردت على ذهنه.

أما النوعان المذكوران في الإتيان، فأولهما: «فما وقع فيه [أي القرآن] بغير لغة الجملز» وثانيهما: «فما وقع فيه بغير لغة العرب». وصدر النوع الأول ببعض الأقوال من الرواة المختلفين، ثم نلخص فيه كتاب أبي القاسم، الذي رأينا أنه أخذ كتابه من ابن عباس. وكان مما راعاه للاختصار حذف ما جاء فيه بلغة قریش والحجاز، تبعا لعنوان فصله، وترتيب الكتاب على وفق اللغات لا السور، لتغير العبارة للاختصار. فقدم ما ورد بلغة كنانة، ثم هذيل، ثم حمير، ثم جرم... الخ.

وفي العصر الحديث ألف الشيخ حمزة فتح الله في عام ١٩٠٢م «رسالة الكلمات غير العربية الواقعة في القرآن الكريم»: استجابة لرغبة يعقوب باشا أرئين وكيل نظارة المعارف المصرية. واستمد مادتها من معرب الجواليقي، ومهذب السيوطي، وسار فيها على ترتيب المهذب، كما بين المؤلف في مقدمته. ولكنه جعلها جداول، تحتوي على خانات لأسم السورة فتدورها، فعدد الآية (يريد رقيهما)، فلفظ الآية، فالكلمة العربية، فحالة أخيرة لمعناها ولقنها الأصلية. فهو كتاب مدرسي يراعى اليسر والسهولة والترتيب في جداول، ليتمكن التلاميذ من الفهم والحفظ.

وختم الشيخ حمزة فتح الله كتابه بتنبية، أشار فيه إلى اختلاف العلماء في وقوع رب في القرآن.

وصفة القول في هذا الفن : أن أكثر كتبه لم تصل إلينا . فباب عنا كثير من معالم تطوره . فإذا كان لنا أن نتمتع على ما بين أيدينا منه ، قلنا إنه سار في ثلاث طرق في الترتيب : على السور ، وهو أقدمها ؛ والترتيب على الألف بآء نحو الترتيب على اللغات الأصلية ، التي أخذت الألفاظ منها . وقد رأينا هاتين الطريقتين للمرة الأولى عند السيوطي . وكان الترتيب مضطربا عند ابن عباس ، فأصلحه مهذب كتابه . واعتبر الذين اتبعوا الترتيب الألف بأبي حروف الألفاظ كلها ، أصلية ومزيدة . وكانت الكتب تميل إلى الاختصار دواما ، ولذلك لم تشرك مع بقية الفنون في كثير من المظاهر التي عتمها .

٢ - لغات القبائل

قال ابن فارس^(١) : « اختلاف لغات العرب من وجوه : أحدها : الاختلاف في الحركات . كقولنا نستعين ونستعين ، بفتح النون ، وكسرها . قال الفراء : هي مفتوحة في لغة قريش وأسد ، وغيرهم يقولونها بكسر النون ، والوجه الآخر : الاختلاف في الحركة والسكون ، مثل قولهم معكم ومعكم . . . ووجه آخر وهو الاختلاف في إبدال الجروف ، نحو أولئك وأولائك ، ومن ذلك الاختلاف في الممز والتلين ، نحو مستهزئون ومستهزؤون ؛ ومنه الاختلاف في التقديم والتأخير ، نحو صاعقة وصاقعة . ومنها الاختلاف في الحذف والإثبات ، نحو استعجبت واستعجبت ؛ ومنها الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرفا معتلا ، نحو أما زيد وأيمأ زيد ؛ ومنها الاختلاف في التذكير والتأنيث ، فإن من العرب من يقول هذه البقر ، ومنهم من يقول هذه البقر ؛ ومنها الاختلاف في الإدغام نحو مهتدون ومهتدون ؛ ومنها الاختلاف في صورة الجمع ، نحو أسرى وأسارى ؛ ومنها الاختلاف في الزيادة نحو أنظروا أنظور . . . ومن الاختلاف اختلاف التضاد ، وذلك كقول حمير للقاسم : نيب أي أقد . »

وإذن فالكتب التي تتناول هذه الأمور، أو واحدا منها تندرج تحت كتب اللغات .
وهي كتب الإبدال ، والتذكير والتأنيث ، والأبنية ، إلى جانب كتب اللغات التي
تعالج الألفاظ وقد تنبه على القبائل التي تشكلها . وهي التي نوجه إليها عنايتنا
في هذا البحث . ولقد لقي كثير من الأنواع الأخرى عناية كبيرة ، فأمدت
المعجم بمواد كثيرة ، ولكن لن نتناولها بالبحث ، لتأخر ظهورها .

وقد تأخر هذا الصنف من الكتب الخاصة باللغات القبلية عامة ، دون تعلق
بالقرآن ، عن الصنف الأول . فأول من ينسب إليه كتاب منه ، هو يونس بن حبيب
البصريّ التوفي عام ١٧٢ هـ ، ثم توالى بعده الكتب . وثاني من ينسب إليهم
كتب في اللغات أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيبانيّ (المتوفى ٢٠٦ هـ) صاحب
كتاب الجيم ، المعتبر من هذا النوع من التأليف . وقد بقيت نسخة من هذا
الكتاب الذي صن به صاحبه على معاصريه ، وهي محفوظة بمكتبة الأسكوريال
بإسبانيا ، وصورتها الإدارة الثقافية للجامعة العربية ، ويقوم بتحقيقها مدير
المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة .

نتهل البحث في هذا الكتاب بعنوانه ، فما معناه ، وما صيبه ، إذ لم يصرح
المؤلف بذلك فيه . أما كتاب العين فسمى باسمه ، لأنه ابتداء بهذا الحرف من حروف
المعجم ، على عادة قدمائنا في تسمية الكتب بأول موضوعاتها . وكان من المظنون
أن يبدأ كتاب الجيم ، بحرف الجيم ، فيتضح بذلك العنوان . ولكنه لم يبدأ بذلك ،
وإنما بدأ بالألف . وقد أدى هذا الخلاف إلى وقوع بعض الدارسين في الخطأ^(١) .

وحاول الزبيدي تفسير هذا الاسم . قال^(٢) : « وله [أي لأبي عمرو]
كلمة : « أمة سماه الحم ، كأنه شبهه بالديباج لحسنه » . وقد أخذ هذا التفسير من
كلام لأبي عمرو ، في أن من معاني الجيم في لغة العرب الديباج . ولعل ذلك الحسن

(١) السيوطي : الزعر ١ / ٤٦ .

(٢) تاج العروس ، مادة جيم .

مراجع إلى ترتيب الكتاب على وفق الحرف الأول من الكلمة ، ولم يكن ذلك ذاتا
عندهم . ويؤيد كلام الزبيدي أن للكتاب اسما آخر هو : « كتاب الحروف » . قال
القفطي^(١) : « سُمي بذلك لأنه مرتب على الحروف » . وقد تكون الحروف بمعنى
الألفاظ أو اللغات ، ويكون معنى العنوان : « كتاب الألفاظ » . يؤيد هذا التفسير
عبارة في صدر باب الفاء من الكتاب نفسه ، تقول : « وفيها حروف مكررة خمسة
أو ستة » بمعنى : ألفاظ خمسة أو ستة ، واللغة نفسها تميز ذلك للتفسير . ويقرب من
هذا المعنى الاسم الثالث ، الذي يسمى به الكتاب أيضا ، كما يقول القفطي^(٢) :
« وله من التصانيف . . كتاب اللغات ، وهو الجيم ، ويعرف بكتاب الحروف »
فمن الأقوال المشهورة في الحديث المعروف : « نزل القرآن على سبعة أحرف . . . »
أنه صلى الله عليه وسلم يريد بها اللغات القبايلية .

وليس في الكتاب مقدمة تهدينا إلى هدف المؤلف في كتابه ، وتجعلنا على
يقين من الأمور التي قصد إليها . ولكن هذه العناوين المتعددة ، ودراسة الكتاب
نفسه ، تدل على أنه رَمَى إلى تدوين الألفاظ الغريبة من لغات القبائل . ومصدق
ذلك قول اليميني^(٣) : « جمع فيه الحوشى ، ولم يقصد المستعمل » . ويتفق كل هذا مع
طبيعة المؤلف ، فقد « كان الغالب عليه النواذر ، وحفظ الغريب ، وأراجيز العرب .
وله كتاب كبير في النواذر^(٤) » . ويتفق أيضا مع عنايته بأشعار القبائل ولغاتها^(٥) ،
إذ أن هذا الغريب النادر ، هو في حقيقة الأمر لغات أقرب إلى المحلية عند هذه
القبائل ، فيما إخال . ويتفق أخيرا مع ما اشتهر عن أهل الكوفة ، من أخذهم اللغة
والنحو ، عن أعراب لم يأخذ عنهم أهل البصرة ، لعدم وثوقهم بهم . فمن الطبيعي
أن تكون لغات هؤلاء الأعراب غريبة على اللغويين والأدباء الذين كان جل
اعتمادهم على معارف البصريين .

-
- (١) أزه الرواة ١ / ٢٢٧ .
(٢) المعنى - أبناء الرواة ١ / ٢٢٧ .
(٣) قس المرجع ٢٧٦ .
(٤) قس المرجع ٢٢٨ .
(٥) قس المرجع ٢٢١ .

قالرء مهما بلغت معرفته باللغة ، يجد الكثير من الألفاظ أو التفسيرات التي لم تمر به من قبل ، ويجد كثيرا من اللغاني يتفرد بها الشيباني ، ولا تذكر في الموسوعات للمجعية الأخرى ، كالساز والتاج . فالؤلف لا يعنى من اللفظ بمعانيه الشائعة المشهورة ، بل الغربية التي لا يعرفها أحد . وقد يُستنبط من هذا ، أن الكتاب ليس « الجيم » ، وإنما هو « النوار » ، الذي نسبة إلى أبي عمرو الشيباني من ترجم له . ولكن اختلاف اقتباسات السيوطى وعلى بن حمزة البصرى^(١) من النوار عما فيه ، واتفاق اقتباس الأول^(٢) منها من الجيم ، مع ما فيه ، يدلان على أنه الجيم لا النوار .

ومنهج الشيباني في الترتيب غاية في البساطة ، فقد قسم الكتاب إلى أبواب ، فصر كل واحد منها على حرف من حروف الهجاء . واتبع في ترتيبها الطريقة المألوفة ، التي لا تزال نسير عليها اليوم ، غير أنه قدم الواو على الهاء . فالباب الأول للألف ، والثانى للباء ، والثالث للتاء . . . إلى آخر الحروف . ثم ملأ هذه الأبواب بالألفاظ المبدوءة بالحرف انطاص بكل باب ، دون مراعاة لأى حرف بعدها ، ولا اعتبار للصيغ التي تتحد في حروف أصول ، تُشتق وتفرع منها ، ولا نظر لأى أمر من الأمور ، وإنما هي ألفاظ يرد بعضها وراء بعض ، وكل لفظة منفصلة عن تاليتها كل الانفصال . ولذلك لا تنقسم الأبواب إلى فصول أو مواد أو غير ذلك ، كما نعهده في المعاجم الحقيقية . فالباحث عن لفظ ينظر أوله ، فإن كان باء مثلا ، فعليه أن يقرأ باب الباء كله ، عسى أن يعثر على ما يبحث عنه . ويشبه هذا ترتيب كتب النوار ، وما مثلها : كلمات غريبة منشورة ، في غير نسق ولا نظام .

وأهم ما يلاحظ في الكتاب عنايته باللغات المختلفة ، فأنت لا تقرأ صفحة من الصفحات إلا وجدت فيها أكثر من اسم منسوب إلى قبيلة أو موضع من مواضع شبه الجزيرة العربية ، وتنسب إلى هذه الأسماء ألفاظ معينة ، وتفسيرات خاصة ،

(١) للزمر ١/٢٦١، ٢/٧٢، ١٠٥، ١١٢، ١٥٩ . والضميات على أغلب الرواة .

(٢) للزمر ١/٢٧٥ .

والمؤلف حين يورد واحدا منهم كالسعدى مثلا ، لا يريد شخصا بذاته فيما أظن ، وإنما يقصد أن هذا اللفظ بهذا المعنى بلغة بني سعد . وقد وردت في اللوحات الثماني الأولى من الكتاب الألقاب التالية : الأكوعى ، السعدى ، الطائى ، العمانى ، العقوى ، الأشعري ، الوالى ، الكلابى ، الكلبى ، الزهيرى ، البكرى ، العذرى ، النيمرى ، الغنوى ، اليمانى ، النمرى ، التغلبى ، السلمى ، ورجل من أبى بكر بن كلاب ، ورجل من بني سعد ، وقال ذات مرة فيها : هذه لغة شامية . فالكتاب ذخيرة للغات القبائل المختلفة التى عنى الشيبانى بأشعارها عناية فائقة يَسْرَت له أن يدون أكثر من ثمانين ديوانا من دواوين أشعار القبائل . ويفوق كتاب الجيم ، من هذا الجانب جميع المعاجم التى بين أيدينا ، إذ أن إشاراتها إلى لغات القبائل قليلة متناثرة . ولعله بعد تحقيقه يعطينا من المواد ، ما يكفيننا لدراسة لغات بعض القبائل دراسة مفصلة كاملة ، أو قريبة من ذلك .

ومن الظواهر البارزة فى الكتاب — وربما أتت عن طريق عنايته باللغات — إيراده لإلفاظ التى يفسرها فى عبارات لغوية فى كثير من الأحيان ، بدلا من أن يأتى بها مجردة . وأربط بين هذا وبين عنايته باللغات والنوادير معا ، لأنه حين يأتى بها فى عبارتها يحيطها بجوها الذى يكمل تفسيرها ويضىء أركانها ، ويدعمها بالدليل والشاهد على صحتها . يضاف إلى ذلك أنه يعطينا طريقة استعمالها فى تلك اللهجة ، وكيفية تركيبها مع الألفاظ الأخرى ، كما سمعها هو من أهل قبيلتها . ويعنى بذلك ، لأنه ليس من التأليفات الشائعة على الألسنة العربية جميعها . وقد مال المؤلف إلى إيراد المترادفات من الألفاظ ، ومن العبارات أيضا .

ومن الظواهر التى غلبت عليه بسبب اتباعه كتب النوادر ، اضطراب الشرح . فيكتفى فى كثير من المواضع بذكر الكلمة دون شرحها ، لشهرتها أو لأن السياق يوضح معناها . ويقتصر فى أحيان أكثر على إيراد اللفظ فى بيت من الشعر ، كأنما لا يريد منه إلا إثبات وروده .

ومنها ندرة الأعلام أو انعدامها تقريبا ، سواء أعلام الأشخاص أو القبائل أو الأماكن . فلا يوجد منها إلا الصنف الأخير « الأماكن » على قلة شديدة ، وكلها عربي . والسبب في ذلك أن الأعلام لا غرابة فيها ، ولا تتصل بها تفسيرات غير مألوفة ، وهي الأمور التي يعنى بها المؤلف .

ومنها أيضا قلة استشاده بالقرآن والحديث ، لأن الغالب عاينها لغة قريش أو الحجاز عامة . وتلك هي اللغة المعروفة المشهورة ، فلا غريب فيها ولا نادر . وربما اتصل بذلك قلة الأمثلة عنده أيضا . ولكن الشواهد الشعرية نالت الحظ الأوفر من عنايته فهي كثيرة كثرة هائلة . وكان في مواضع كثيرة يذكر الكلمة وشرحها ثم يتنا من الشعر ، فكلمة جديدة والشرح والشاهد الشعري . ويسير على هذا النهج مدة طويلة ، على أنه قد يترك شرح اللفظ أحيانا . ولا يورد الكثير من الأشعار ، وحدها بل يورد الطويل أيضا ، أعنى أنه قد يورد المقطوعة بأكملها . وتعليل كثرة الأشعار في الجيم يسير ، إذ كان مؤلفه من أكبر اللغويين الذين عنوا بجمع الشعر العربي وتلويته . ويتصل بذلك أنه كان يعنى عناية خاصة بالرجز ، فجاء قسط وافر من شواهد الشعرية في الكتاب رجزا . وقد يسر له ملء كتابه بالغريب من الألقاظ ، لأن الرجز يتوافر فيه هذا النوع من اللفظ . ويجب أن نلتفت إلى أمر له أهمية عند المؤلف . فالشعر عنده ليس شاهدا على معنى اللفظ ، كما هو الحال عند غيره من اللغويين ، وإنما هو شاهد على وجود اللفظ في اللغة ، ويكتفى بإيراد اللفظ في الشعر دون التصريح بمعناه .

ومن الظواهر التي يجدها الباحث في الكتاب ، إيراد الكثير من الأخبار والقصص الصغيرة ، وكأنما هو أحد كتب الأمالي ، التي تعنى بتلك القصص عناية كثيرة لتفسير الغريب من ألقاظها كما هو المشاهد في أمالي القائل وكامل اللبرد وغيرها . ويبدو أن الكتاب لم يتأثر فيها اعتراه من ظواهر بكتب النواذر واللغات فحسب .

بل تأثر في بعض قراءته بالرسائل الموضوعية الصغيرة التي كانت شائعة في عهده مثل كتب الإبل والنبات والخيل وغيرها . فكان في بعض المواضع يتتبع أسماء النبات مثلا في مراحل تطوره المختلفة ، وما شابه ذلك .

وألف في اللغات أيضا الفراء (٢٠٧ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) ، وعزيز بن الفضل الهذلي في « لغات هذيل » . ولم تصل إلينا كتبهم جميعها .

ونستطيع أن نضع في كتب اللغات أيضا كثيرا من أبواب الجزء الأول من إصلاح المنطق لأبي إسحاق يعقوب بن السكيت (٢١٦ هـ) وبعض أبواب الجزء الثاني ، إذ يعالج المؤلف في هذه الأبواب جميعها الألفاظ التي وردت على بناءين بمعنى واحد ، وتخرج الأبواب الأخيرة من كتب اللغات .

ونضع أيضا في كتب اللغة الأبواب التي تعرض فيها ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) للألفاظ وأمثلة الأسماء الولودة على بناءين من كتابه أدب الكاتب . وكذا الحال مع ثعلب في الفصيح ، وابن سيده (٤٥٨ هـ) فيما يقابل هذه الأبواب من مخصصه . فكل هذه الأبواب يعالج الاسم أو الفعل حين يرد فيه بناءان أو أكثر مع اتفاق معناه فيها . وفي غالب الظن ينتمي كل بناء من هذين إلى لغة قبيلة من القبائل . وسيتضح منهج هذه الأبواب حين نعالجها في موضوع الأبنية . وتأثر ابن دريد (٣٢١ هـ) خطأ سابقه من اللغويين . فخصص هذه الأمثلة التي تعالج اللغات يبحث طويل ، ألقه بمجمعه الكبير « الجهرة » وسنتناوله أمثاله السابقة . ولكنه بعد ذلك أتى بعدة أبواب^(١) لا تسير على نظام الأمثلة ولا نستطيع أن نبعدها عن كتب اللغات والنوادر ، بل لم يستطع هو نفسه ذلك واعترف في بعضها أنه من النوادر^(٢) ، وفي بعضها الآخر أنه من اللغات .

(١) ٤٨٩ / ٣

(٢) ٤٨٩ ، ٤٧٣ ، ٤٥٩ ، ٤٥٨ ، ٤٤٩ / ٣

وبأنه أخذه عن أبي زيد^(١) . وقد أخذه من كتاب اللغات لا من النوادر ،
إذ لا تتفق المادة في الكتابين .

واستهل ابن دريد الباب الأول من اللغات بالألفاظ التي على بناء فعالة وفعالية ،
ثم التي على مفعل ومفعلة ، ثم خاط بين أنواع كثيرة ، مثل الألفاظ التي فيها
إبدال حروف ، أو اختلاف في الحركات أو ما شاكل ذلك . وتناول في الباب
الثاني منها اختلافهم في الألفاظ الثنائية كأب وأخ ودم ، وزيادة بعضهم ميا في آخر
بعض الألفاظ (وقد عقد لذلك بابا خاصا في الملحقات بالجمهرة أيضا^(٢)) واختلافهم
في القصر والمد ، والتأنيث والتذكير . واستشهد بالقرآن والشعر ، وأكبر من
ثانيهما في الباب الثاني خاصة ، وروى فيها أيضا عن أبي عبيدة والأصمعي ، إلى
جانب أبي زيد ، وروى ذلك كله عن أبي حاتم .

وحين نظر إلى الأبواب الأخرى التي يسميها النوادر ، نجدها لا تختلف عن
هذين البابين في شيء . فقد عالج فيها الأفعال التي تأتي على وزنين في ماضيها ،
أو مضارعها ، والمترادفات التي تغير معناها ، أو التي تختلف بعض حروفها مع بقاء
معناها ، والألفاظ النادرة . وكل ذلك نجد في أبواب اللغات نفسها . وأكثر
في هذه الأبواب الأخذ عن أبي زيد وأبي مالك ويونس بن حبيب . وظهر فيه
اسم الأصمعي وأبي عبيدة والجرمازي أيضا . ويدل كل ذلك على شدة الصلة بين
كتب اللغات والنوادر ، فمن الممكن أن نضع هذه الأبواب أيضا في كتب
النوادر ، ولكننا نكتفي بتناولنا لها هنا .

٣ - المعرب

أشرنا آنفا إلى معنى المعرب والدخيل ، والفرق بينهما ، والاختلاف بين العلماء
بصدور أولها في القرآن ، والقوانين التي وضعها النحويون واللغويون لمعرفة

(١) ٤٨٤ ، ٤٧٢ / ٣

(٢) ٥٠٧ / ٣

وقد شغلت هذه الأمور مقدمات التأليف التي عاجلت هذين النوعين من الألفاظ إلى جانب عنايتها بتوضيح مناهجها . ولذلك نبیح لأنفسنا عدم وصف هذه المقدمات اكتفاء بهذه الإشارة .

ولاندرى شينا عن التاريخ الذي وُلد فيه هذا الفن الذي يعنى بالمعرب في اللغة كلها دون أن يقصر نفسه على المعرب القرآني ، إذ لم نسمع عن كتب منه للغويين الأولين ، وإن عني به الخليل في كتاب العين ، ثم من أتى بعده من أصحاب المعاجم . ثم عني به أصحاب الموسوعات اللغوية ، مثل أبي عبيد القاسم بن سلام (٥٢٢٤) ، الذي أفرد له بعض الفصول في الغريب المصنف . ولكن ربما كانت كتب اللغات التي تكلمنا عنها في الصنف السابق ، تحتوي على هذا النوع أيضا ، وخاصة أن أبا عبيد أقام فصله على ما قاله الأصمعي وأبو عبيدة . فلهذا استمد هذه الأقوال من كتابيهما في اللغات . وليس ما يمنع أن يكون جمع أقوالا متناثرة لهما في كتبهما المختلفة .

وقد سمي أبو عبيد القاسم بن سلام فصله هذا « ما دخل من غير لغات العرب في العربية » . وهو قصير في صفتين من القطع المتوسط . وافتتحه بأقوال أبي عبيدة ، وختمه بالأصمعي . ولم يحاول فيه ترتيبا ، حتى لقد كرر فيه لفظ « اليلمق » مرتين . ودأب أبو عبيدة والأصمعي على ذكر اللفظ ، ولفته ، وأحيانا أصله ومعناه أو مرادفه العربي إن كان له مرادف ، وشواهد من الشعر عاياه .

ثم أفرد ابن قتيبة (٥٢٧٦) فصلا من كتابه « أدب الكاتب » لما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي ، ولذلك تؤخره إلى الكلام عن كتب العامة .

وكان في الأبواب التي ألحقها ابن دريد بآخر جهرته باب لما تكلمت به العرب من كلام العجم ، حتى صار كاللغة^(١) . وبين فيه الألفاظ الفارسية الأصل والرومية والنبطية والسريانية . وحين انتهى الباب خصص الذي بعده للأغلاظ اللغوية وخصص الشعرية . ثم أفرد أربعة أفاظ معربة بالذكر ، بدون سبب . والباب

مضطرب كله . فقد أراد المؤلف أن يقسمه إلى ألفاظ معتادة وأعلام ، فبدأ بذكر النوع الأول مثل الدياتوذ والقردماني والسبيجة ، ثم النوع الثاني مثل قابوس وبسطام ، ومارية . ولكنه عاد ثانية في آخر الباب إلى النوع الأول . كذلك أراد أن يقسمه إلى الفارسي الأصل ، والرومي ، والنبطي ، والسرياني ، ولكن اختلط عليه الأمر ولم يستطع شيئاً . فبدأ بقوله لم يعنونه ، يحتوي على الألفاظ الفارسية خاصة ، ثم قسم الألفاظ الرومية ، ثم طية ، ثم السريانية . وهذا تقسيم جميل ، لو لم يضطرب فيدخل الألفاظ الفارسية خاصة في كل نوع من الأنواع المذكورة ، حتى اضطر إلى أن يكرر عنوان الألفاظ النبطية مرتين متعاقبتين ، لاستطراده إلى الألفاظ الفارسية في ختام القسم الأول من النبطية ؛ ولو لم يدخل الألفاظ الرومية والنبطية في القسم السرياني . ولم يكن ذلك نتيجة خطأ منه ، بأن يعد اللفظة الفارسية رومية ، أو غير ذلك ، بل كان يدخل اللفظ في القسم المخالف له ، وينبه على أصله الصحيح . ويلاحظ عليه أنه في الألفاظ الفارسية والنبطية يذكر أصابها الأجنبي . أما الرومية والسريانية فيذكر أنها معربة فقط ، ولا يتعرض لأصلها . ولم يكن يعتمد على نفسه فحسب في التعرف على الألفاظ المعربة بل كان ينقل أيضاً عن أبي حاتم والأصمعي .

ثم قفز قفزة كبيرة إلى القرن الخامس إذ يفرّد ابن سيده (٤٥٨ هـ) في السفر ١٤ من كتاب المحصن بابين العرب ، وفي السفر ١٦ فيما صغير له أيضاً . أما الباب الأول فهو « باب ما أعرب من أسماء العجمية » وتعرض فيه لمذاهب العرب . والباب كله مأخوذ من سيبويه ويشغل قريبا من الصفحة . والباب الثاني هو باب اطراد الإبدال في الفارسية ، يشغل نحو ٤٥ صفحة ، وصدّره بأقوال استمدّها من سيبويه في الحروف التي تبدّلها العرب ، وشغلت هذه القواعد في الإبدال صفحة منها .

ثم أورد باب الغريب المصنف لأبي عبيد كله ، دون تصرف منه سوى أنه حذف اسم الأصمعي وأبي عبيدة منه ، واللفظ المكرر « اليلق » وزاد في أثناءه

قولين موجزين من ابن دريد ، متصلين بكلام أبي عبيد . أما عدا ذلك فلم يحد فيه أى تغيير ، وشغل ذلك منه حوالى صفحة وثلاث صفحات . أما الجزء الأخير من الباب فاستقاه من جمهرة ابن دريد ، من المعجم والأبواب الأخيرة الملحقه به . ثم ختم الباب بكلمات قلائل من كتاب العين . وذكر فى أثناء ذلك كلمتين من ابن السكيت ، وأخرى من أبى على الفارسي . ولم يتصرف فيما نقله فى هذا الجزء أيضا إذ حافظ على عبارة ابن دريد كل المحافظة ، وعلى ترتيبه أيضا . وكان هذا يحاول أن يفرد الفارسي عن الرومى ، وهذين عن النبطى والسريانى ، وكذا فعل ابن سيده مع محافظته على اضطراب ابن دريد فى هذه المحاولة . ولم يكن يحاول أن يعطى أصل كل كلمة فى لغتها .

والقسم الثالث الذى تناول فيه العرب عنوانه : « ومن نادر الأعمى » يتناول فيه الأعلام والأسماء الأعمية المقصورة والمدودة ، لأن الباب كله لهذا النوع من الأعلام وهو قصير فى أربعة أسطر . وجلى أن هذا القسم لا أهمية له ، لأن معظم ألفاظه أعلام ، وهى فى غالب الظن من الأمثلة النحوية الصرفية .

ونشر فى القرن السادس على الكتاب الأول الخاص بالعرب ، وهو كتاب « العرب من الكلام الأعمى » لأبى منصور الجوالقى (٤٦٥ — ٥٤٠) وهو من أكبر الكتب التى تعرضت لهذا النوع من البحث . ثم ألف عبد الله بن محمد البدرى المعروف بالبشيشى (٧٦٢ — ٨٢٠) كتاب « التذيل والتكامل » لما استعمل من اللفظ الدخيل ، وأحمد بن كمال باشا (١٨٤٠) رسالة فى تعريب الألفاظ الفارسية ، وشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجى (١٠٦١ هـ) كتاب « شفاء الغليل » فيما فى كلام العرب من الدخيل ، ومصطفى المدنى (القرن ١١) كتاب « العرب والدخيل » .

ويتفق هؤلاء المؤلفون جميعا فى بعض الظواهر العامة ، التى أهمها أنهم يحكمون على العرب معتمدين على اللغويين الأقدمين . وكان هؤلاء يحكمون على الألفاظ بالسمع فى أغلب الأحيان . ومن هنا كانت أحكام هؤلاء للتوفيق القدماء وأجساد

المجاميع ، من أمثال أبي عبيد وابن سيده سماعية ، لا تقوم على البحث والتحصيل ومقابلة اللغات . وقد أباح الجواليقي لنفسه الإكثار من الرجوع إلى القدماء مع الاعتراف بذلك حيناً وعدمه أحياناً ، ومع التصرف في أقوالهم . وقَعَلَ الأمر نفسه من بعده العذريّ وابن كمال باشا خاصة ، فظهرت عندهم أسماء المعاجم . ولكنها زادا عليه في إيراد الأقوال الكثيرة في اللفظ الواحد ، لتعدد مراجعهم . وانتقوا أيضاً في اعتبارهم الأعلام الأجنبية التي عرفها العرب من الألفاظ اللغوية المعربة ، وفي الاعتماد على القرآن والشعر والحديث في الاستشهاد ، إلا أن الجواليقي كان أكثر من الأشعار . وانتقوا في طريقة علاجهم موادهم بتقديم الكلمة وتفسيرها ثم الإشارة إلى أصلها في اللغة التي عربت منها ثم الشواهد ، وبعض الأمور الأخرى . ومن الطبيعي كان المتأخر يجب أن يتفوق على المتقدم بالإكثار من الألفاظ ، أو الإتيان بأصول بعض الكلمات التي ذكرها الأول وأهل أصلها . وكثيراً ما كانوا يفعلون ذلك ، مكتفين بالنص على أنها معربة ، أو بالاستطراد إلى الأخباز الأدبية والفوائد اللغوية كما فعل العذري ، أو مناقشة الأحوال بعضها ببعض كما فعل ابن كمال باشا ، وإن كانت ألفاظه قليلة بالنسبة لما عند غيره ، أو التنبيه على المفرد والجمع واللغات في اللفظ كما عند الخفاجي . وكانت هذه الاستطرادات سبب الاختلاف بينهم .

واختلفوا في ترتيب كتبهم ، فارتضى ابن كمال باشا أن يجعل كتابه أربعة أقسام : العرب الذي غير وألحق بأبنية العرب ، وما لم يغير ولم يلحق بها ، وما لم يغير ولكنه ملحق بها ، وما غير ولم يلحق . ولم يرتب الكلمات في داخلها . وارتضى الباقون الترتيب الألفبائي باعتبار حروف الكلمات كلها أصاية ومزيدة . فرتب الجواليقي والخفاجي كلماته بحسب حرفها الأول وحده . ورتبها العذريّ والمدني بحسب حروفها كلها . ولكن العذري خالف نظامه في لفظ الجلالة (الله) وقدمه في صدر كتابه .

واختلفوا في المولد ، فلم يمتن به الجواليقي وابن كمال باشا ، وخفف منه العذري

والمدني ، ولكن أكثر منه الخفاجي ، وأورد ، حسب قوله في مقدمته ، ما ترك أهل اللغة التنبيه على أنه مولد ، أو لم يحققوا معناه ، أو كان غريبا نادر الاستعمال ، كما ترك بعض ما عربوه ، لعدم وروده عن يعتد به . ولما كانت اللغة العامية ليس لديها الحواجز التي تجعلها تزداد المولد والدخيل عن حوزتها كالعربية الفصحى . أكثر هذا النوع من الألفاظ فيها ، فاهتمت به أكثر كتب لحن العامة ، ولكننا لا نعالجه هنا ، وإنما نعالجه في كتب العامية . وكان من وجوه الاختلاف بينهم تقديم مادة عند أحدهم وتأخيرها عند الآخر . واختلاف المراجع في كل مادة .

وختام القول : إن الخفاجي كان يعتمد على الجواليقي في كتابه كثيرا ، وإن كتاب مصطفى المدني يكاد يكون مختصرا من كتاب العذري . ومسودتا هذين الكتابين الأخيرين محفوظتان في دار الكتب المصرية في مخطوطتين .

وعرفت في العصر الحديث اللغات التي جاورت العربية وعاصرتها زمنا طويلا ، وأثرت فيها وتأثرت بها . فقام الباحثون بمقابلة كثير من ألفاظ هذه اللغات بالعربية ، واستطاعوا أن يصححوا كثيرا من أحكام القدماء . وأحب بعضهم أن يضع قوائم أو معاجم صغيرة بهذه المعربات التي بحثت بحثا علميا دقيقا ، فظهر نوع جديد من كتب العرب .

ومن أول الرسائل التي عثرت عليها ، وتنحو هذا المنحى « كتاب الألفاظ الفارسية المعربة » لأدي شير (طبع بيروت ١٩٠٨) . وقد رتب هذا المؤلف ألفاظه وفقا لحروفها الأول فالثاني فالثالث . الخ . وراعى في ذلك حروفها الصائتة وحدها ، أما الصامتة (حروف العلة) فأسقطها من اعتباره . واضطرب في الحروف الزيدة فاعتبرها أحيانا مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالميم ، وغض النظر عنها في أحيان أخرى ، مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالتاء .

واتسعت دائرة البحث عند المؤلف فشملت اليونانية واللاتينية ، والتركية ، والآرامية ، والإيطالية ، والألمانية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والأرمنية ، والروسية ،

والكردية ، والسريانية وغيرها ، برغم أنه يعنى بالألفاظ الفارسية الأصل ، كما يدل عنوان الكتاب . واعتمد المؤلف في الألفاظ الفارسية على معجم « البرهان القاطع » لحسين بن خلف التبريزي ، وفي العربية على محيط المحيط وأقرب الموارد ، كما صرح في مقدمته . وربما كان المرجع الفارسي معتمدا ، ولكن مرجعيه العربيين غير مرضيين . وقد ذكر في أثناء الكتاب مراجع أخرى كثيرة .

واتفق أدبى شير مع المؤلفين السابقين في إيراد الألفاظ ومعانيها وأصولها . ولكن اختلف عنهم في إطالته التي لا يستطرد فيها — إلا في النادر — وإنما بقي في دائرة بحثه عن الأصل ومعانيه ، ومرادفاته في اللغات الأخرى إن كانت تشترك معه في المادة . وكان يورد هذه الألفاظ الأعجمية بحروفها الأجنبية . ولكنه اعتمد في كثير من الألفاظ على القدماء ، فأتى بها كما ذكروها ، وربما بدون أصلها ، لأنه لم يجدها في مراجعه في غالب الظن . واختلاف أدبى شير عن سابقيه في أنه لم يحاول الاستشهاد على ألفاظه أو تتبع ورودها في اللغة العربية إلا في النادر .

وقيمة هذا الكتاب في جمعه وكونه الكتاب الأول في حجمه (١٦١ صفحة) الذي يقوم على بحث علمي ، لا على السماع وحده والاجتهاد . ويشبهه بعض الشيء القس طويبا العنيسي في إقامة كتابه على أسس علمية ، ولكنه عاجل الدخيل في العاميات ، ولذلك تناولناه فيها .

وكتب الدكتور فؤاد حسنين على الأستاذ بجامعة القاهرة مقالات في مجلة كلية الآداب في عام ١٩٤٨ بعنوان « الدخيل في اللغة العربية » تقوم على الأسس العلمية الدقيقة أيضا ، وترتب فيها الألفاظ وفقا لصورتها بغض النظر عن أصالة حروفها وزيادتها . وراعى فيها الكاتب الاختصار ، فكادت تشبه الجداول ، لولا إطالته في بعض الألفاظ . ولم يقصر البحث على العربية الفصحى ، بل بحث ألفاظا عامية أيضا .

وصفة القول في هذا النوع من العرب ، إنه بدأ متأخرا في العربية ، إذ لم نعثر

عليه قبل أبي عبيد ، الذي خصه هو وابن دريد وابن سيده بأبواب قصيرة من كتبهم . ثم انفرد بكتاب كبير في القرن السادس ، وكانت الفصول الأولى لا تراعى أى ترتيب ثم راعت الكتب جميعها — عدا رسالة ابن كمال باشا — ترتيب ألفاظه وقفا لحروفها الأولى ، مزيدة كانت أو أصلية ، مع غض النظر عما في كتاب أدى شير من اختلاط . وراعى ابن كمال باشا ترتيبه على الأقسام وقفا لما يحدث في الألفاظ من تغيير وعدمه . وكان منهج الأولين الحكم بالتعريب اعتمادا على السماع أو المعرفة الساذجة . ولكن الأمر صار بحثا علميا جديا في القرن التاسع عشر والعشرين ، وبدت آثاره عند أدى شير ، ونضجت عند الدكتور فؤاد حسنين . وكان البحث مقصورا على اللغات الفارسية والعبرية والسريانية والساميات عامة عند القدماء ، أما المحدثون فوسعوه إلى الهندية الأوربية . وقد اختلف علاجهم إطنابا وإيجازا ، فكان مؤلفو القرن التاسع وما بعده إلى الحادى عشر ميالين إلى الإطناب والاستطراد ، أما الأولون والمحدثون فموجزون . وتبع الإطناب والإيجاز الاستشهاد ، فكان قليلا مقصورا على الشعر عند أبي عبيدة والثعالبي وابن سيده ، وكثر وتعدى إلى القرآن والحديث عند الجواليقي ومن بعده . ولكن قل في العصر الحديث ثانية .

٤ - المعاجم المتعددة اللغة

كان انتشار اللغة العربية في البلاد التي فتحها المسلمون سببا في تدهور كثير من اللغات ، التي كان بعضها من اللغات الدينية التي وردت فيها كتب مقدسة مثل العبرية والسريانية . فخاف العلماء من أهل هذه اللغات عليها ، وألفوا المعاجم التي تجمع بين العربية وبينها لصياتها ، وليفهمها الناس الذين غلبت على ألسنتهم العربية . وأهم معجم سمعنا عنه في تلك العصور ، كتاب بريهلول (كان حيا في النصف الثاني من القرن الرابع) للسريانية والعربية . ونشره دوفال في باريس في مجلدين ضخمين يزيدان على ألف صفحة من القطع الكبير . وربما كانت هذه المعاجم الأولى من نوعها ، ومن الواضح أن القائمين بها ليسوا عربا ولا مسلمين .

وأدى انقسام الخلافة العباسية إلى إمارات صغيرة ، تغلب على أكثرها الفرس والترك ، وخاصة في المشرق ، إلى محاولة هؤلاء الأمراء إحياء لغاتهم الوطنية . وأثمرت هذه الحركة معاجم عربية فارسية ، تذكر اللفظ العربي ومرادفه في الفارسية . وقد سارت هذه المعاجم في السبل التي سارت فيها المعاجم العربية . فكان منها ما احتضن نظام الأبنية مثل كتاب المصادر لأبي عبد الله الحسين بن علي الزوزني (٤٨٦ هـ) ومقدمة الأدب للزمخشري (٤٦٧-٥٣٨) ، وما احتضن نظام رسائل الموضوعات الصغيرة مثل تلك الرسالة المحفوظة في دار الكتب المصرية (تحت رقم لفة ٦٣٤) باسم المقدمة ولا يعرف مؤلفها ، وما احتضن النظام الألف بأى مثل بقية الكتب .

وفي الوقت نفسه أو بعده بقايل ، ظهرت معاجم أخرى تضع مع العربية اللفة التركية . وهذه المعاجم العربية التركية كثيرة تكاد تقارب المعاجم الفارسية العدد . وكثيرا ما كان يجمع بينهما مع العربية في معجم واحد مثل كتاب « منتهى الأرب ، في لغة الترك والعجم والعرب » لأحمد بن محمد بن عرّيشاه (٨٥٤ هـ) . ولم نسمع عن معاجم في اللغات الأخرى ولكننا لا نستبعد وجود ذلك . ومنهج هذه المعاجم مقصور على ذكر اللفظ ثم مرادفه في اللغة الأخرى ، ولا يختلف عن ذلك كثيرا . ومن الظواهر البارزة في هذه الحركة أن كثيرا من المؤلفين ترجعوا صحاح الجوهري وقاموس الفيروز آبادي إلى الفارسية والتركية .

وعرفت مصر معجمات عربية لم يتنبه إليها أكثر الباحثين . فحينما انتشرت اللغة العربية انتشارا واسعا النطاق بين المصريين ، وزلزلت أركان اللغة القبطية ، حاول الأقباط أن يصدوا هذا السيل العرم عن لغتهم ، وأن يدفعوا عنها ما استطاعوا ، وأن يعرفوا الألفاظ القبطية للذين غلبت عليهم العربية . فألفوا معجمات صغيرة تناول بعض الألفاظ القبطية وترجمتها العربية ، وسموا هذه المعجمات أو التي يحسن بنا تسميتها مفردات لصغرها « السلام » لأنها الوسيلة التي يرتقى بها الإنسان للتدرج في فهم

مغالم اللغة والوصول بواسطتها إلى أعلى درجات المعرفة . وكان يطلق على كل إنسان يعرف الترجمة القبطية سُمِّي ، واستمرت هذه التسمية شائعة (بين الأقباط) إلى أواخر القرن التاسع عشر^(١) .

ومن أول هذه المفردات : سلم السمودي ، وهو الأنبا يُونِس أسقف سمود (من أهل القرن السابع الهجري) . وقد أخذ مفردات هذا السلم من الأناجيل الأربعة والرسائل والمزامير والكتب الكنسية . وسار في ترتيبه على نظام كتب الشروح ، فقدم الألفاظ التي أخذها من إنجيل يوحنا فمَتَّى فلوفا فمرقس . . الخ بالترتيب الراجح في العبارة السابقة . وراعى في كل إنجيل ترتيب الإصحاحات والآيات أيضا . ولكنه لم يحاول استيعاب الألفاظ وإنما اختار قليلا منها . ونهج على أن يورد اللفظ القبطي ومرادفه العربي حسب .

ثم ألف في هذا القرن أيضا أبو اسحاق بن العسال «السلم المقتنى ، والذهب المصنقى» وسار فيه على نظام صحاح الجوهري . ثم أحرق هذا السلم في بعض الاضطرابات التي حدثت في مصر عام ٦٥٨ هـ فوضع مؤلفة سلماً آخر ، هو السلم الكبير . وسار فيه على الموضوعات ، كالخصص لابن سيده ، فقسمه إلى ٣٠ بابا (وفي بعض النسخ ٢٥ بابا إذ تجمع بين بعض الأبواب في الباب الواحد) وتلج في الأبواب الأولى أسماء الله والعالم العلوي ، ثم العالم السفلي والشهور والأيام والأعداد ، ثم الإنسان من جميع نواحيه ، ثم أنواع الحيوان والنبات ، ثم بعض الأمور المختلفة ، ثم بعض الأمور الدينية مثل الكنيسة وطقوسها وآلاتها وأسماء آدم وأبنائه والأنبياء والشهداء ، ثم ختمه بما يذكر في القبطية ويؤثث في العربية والعكس ، وبعض أمور لغوية أخرى . ونهجه في إيراد الألفاظ كنهجه في سلمه السابق .

ويقتنى المتحف القبطي مخطوطات هذه السلاسل جميعها . ومن الطبيعي أن هناك سلاسل أخرى ، ولكنها خارجة عن نطاق بحثنا .

(١) يسى عبد المسيح « المقدمات والسلام » مجلة رسالة مارينا في عيد النيروز ١٩٦٤

ومنذ ابتدأت حركة الاستشراق عنى القائمون بها بدراسة اللغة العربية لتفتح لهم كنوز الثقافة العربية ، ولتفتح لهم أسواق بلاد الشرق العربى ، وفى نفس الوقت تفتح لهم الطرق إلى استعمارها . وأول معجم نسمع عنه ألفه رافلينج • F Raphaeleng • فى القرن السادس عشر وطبع بعد وفاته فى أوائل القرن التاسع عشر (عام ١٦١٣) ثم أعيد طبعه مرارا . ثم وضع « وليم بدول W. Bedwell » (١٥٦١ - ١٦٣٢) معجما فى سبع مجلدات لم يطبع ، و « جوليوس Golius » (١٥٩٦ - ١٦٦٧) معجما عربيا لاتينيا استعان فيه بالصحاح ، وطبعه بايدن عام ١٦٥٣ م وبقي مرجع المستشرقين حتى ظهر معجم فريتاج ، ثم وضع « أدمند كاستل E. Castell » (١٦٠٦ - ١٦٨٥) معجما للغات السامية جمعه فى ١٨ سنة ، ونشر عام ١٦٦٩ ، وأعيد طبعه عدة مرات ، ثم وضع « مينيفسكى Meninski » فى فينا معجما ضخما للغات التركية والفارسية والعربية ، مع ترجمة مفرداته إلى اللاتينية والفرنسية والألمانية والبولونية ، وبأشر طبعه فى سنة ١٦٨٠ وأنجزه سنة ١٦٨٧ ، وأعيد طبعه فى فينا سنة ١٧٨٠ فى أربعة مجلدات ضخام .

وتدقت المعاجم فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتعددت لغاتها ما بين فرنسية وألمانية وإنجليزية وروسية من الغريبات ، وفارسية وتركية من الشرقيات ، وعبرية وسريانية من الساميات إلى جانب العربية ، وتجاوز التأليف هذين القرنين إلى القرن العشرين ، فظهر بعض المعاجم القليلة فيه وآخرها معجم « بارانوف Баранов ^(١) » الروسى العربى ، وجمعه من الكتب الحديثة والصحافة المعاصرة فى العالم العربى ، ولا سيما مصر ، ومعجم زلنكا التشيكى العربى الذى ظهر فى القاهرة عام ١٩٤٨ .

وشارك العرب عامة والمصريون خاصة فى هذه الحركة منذ القرن التاسع عشر بعد اتصالهم بالفريبيين ، وابتداء حركة الترجمة لنقل العلوم والمعارف الغربية . وأول معجم

(١) أحكر للمؤلف إهداءه إياى نسخة من معجمه ، ولفته نظرى إلى أنه لم يمت فى الحرب الأخيرة ، كما ذكرت فى طبعى الأول .

سمعت عنه من مؤلفات المصريين « القاموس الطبي » فرنسي - عربي للدكتور محمود رشدي البقلي ، طبع في باريس عام ١٢٨٦ هـ (أي حوالي ١٨٦٨ م) . ولا زالت هذه الحركة قائمة حتى اليوم ، وخاصة بعد أن انتبه مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى تعريب مصطلحات العلوم والفنون المختلفة . فأخذ يجمع هذه المصطلحات الأجنبية ، ويطبعاها في رسائل صغيرة ، ينشرها في العالم العربي لاستعمالها بدلا من هذه الألفاظ . وقد قامت المعاجم التي ألفها المصريون على نظام معاجم المستشرقين .

ولا تختلف مناهج هذه المعاجم في أغلبها . فهي تندرج تحت فئتين : الأولى ترتب بحسب الألفاظ العربية ، والأخرى بحسب ألفاظ اللغة الغربية التي تعالجها . فإذا كان الترتيب معقودا للعربية ، وجد مذهبان : مذهب المواد ، ومذهب الألفاظ . أما الأول فيورد المادة وتحتها مشتقاتها ، ويذكر مرادف كل مشتق . وأما الثاني فيورد كل لفظ بحسب صورته ثم يذكر مرادفه الغربي . ولا يبالي أن تفرق الألفاظ المشتقة من مادة واحدة . وأما الفئة الثانية فاحتضنت بطبيعة الحال ترتيب المعاجم الغربية الخالصة ، وهو اعتبار صورة الألفاظ ، ثم تذكر المرادفات العربية . وفيما عدا هذا الاختلاف تتفق جميعها في مظاهرها أو في أغلبها . فيذكر اللفظ ثم مرادفاته في اللغة الأخرى ، أو شرحه بعبارة مطولة مع مرادفاته ، وقد يذكر مرادفاته في لغته أيضا . والتزمت جميعها التنبية على بعض أمور فيما تذكره من ألفاظ بالرمز ، فترمز إلى كونه مفردا أو جمعا مذكرا أو مؤنثا ، اسما أو فعلا أو مصدرا أو صفة أو صفة فعل Adverb وبعض أمور أخرى تختلف قلة وكثرة من معجم إلى آخر ، مثل الفعل اللازم والمتعدى إلى مفعول وإلى مفعولين والمصدر الذي أخذت منه الكلمة وما شابه ذلك . وعنى أكثرها بتأليف الألفاظ في عبارات خاصة ، وباللغات العربية العامية ، فاستقى منها كثيرا . وأبرز من فعل ذلك المؤلفون الفرنسيون الذين اهتموا بصفة خاصة بلهجات الجزائر والمغرب وتونس ولهجات سورية وأبنان بدرجة أقل ، وهي مواطن انتشار نفوذهم السياسي . واختلف لين Lane (١٨٠١ - ١٨٧٦) عن هذا النهج في معجمه الكبير

الذي سماه « مدّ القاموس » قد ترجم فيه « تاج العروس » للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، مع حذف ما تكرر من ألفاظ في مواده ، ولكنه إلى جانب هذا احتفظ بالرموز . وقد جعله هذا المنهج أشهر معاجم المستشرقين ، وأكثرها أمانة ، وأحراها بالتصديق والثقة .

٥ - كتب لحن العامة

أخذ اللحن ينتشر على ألسنة العرب والمتكلمين بالعربية ، حتى ظهرت لغة تخلصت من الإعراب ، وخالفت العربية الفصحى في كثير من المفردات ، وفي طريقة تأليف العبارات ، وبعض الخصائص اللغوية الأخرى ، وسميت تلك اللغة العامية ، لجريتها على ألسنة العامة من الناس . وأراد اللغويون أن يجنبوا الفصحى شر هذه اللغة ، فألفوا الكتب التي تبين أخطاءها وتنبه على وجوه الصواب فيها . ولكن العامية مضت في طريقها لا تنوي على شيء ، حتى تغلبت على ألسنة الخاصة من الناس والعلماء ، فألفت الكتب أيضا في لحن الخواص . ثم شملت العامية كل لسان ، فلم يبق كبير فرق بين ألسنة الخواص والعوام ، في عصور الجهل والتأخر ، فكانت الكتب اللغوية تتناول لحن الفئتين بدون تفرقة . وقد أطلق لغويو العرب على الألفاظ العامية عدة ألقاب ، منها العامي والمولد والمحدث .

ولكن خطر العامية لم يبلغ في العصور القديمة مبلغه في مطلع عصرنا الحديث . فقد خرجنا من عصور الجهل والظلمات ، والعامية تسيطر على جميع أرجاء الحياة ، والعربية الفصحى مستترة منزوية في الكتب القديمة ، كأنما هي من اللغات البائدة . وتنوعت حياتنا وتلونت بألوان جديدة غريبة في أغلبها ، عبرت عنها العامية بالألفاظ الدخيلة ، ووقفت العربية حيالها موقفا سلبيا . فقام جماعة من الكتاب بالدعوة إلى استخدام العامية لغة أساسية في جميع أنحاء حياتنا ، واطراح الفصحى . ومن الطبيعي أن قامت فئة أخرى تعارضهم وتطالب بإحياء العربية ، والتمسك بها . فوجدت المؤلفات الكثيرة

كثرة هائلة تخوض هذه المشكلة ، وتلج فيها بالرأى . وتناول كثير من الكتب المؤلفة في « لحن العامة » أو لغاتهم معظم هذه المسائل بالعرض والتحليل والتعليل في مقدماتها ، إلى جانب شرحهم مناهجهم^(١) . ويبدو أن كتب لحن العامة في نشأتها الأولى ، لم تكن تتعرض للألفاظ الدخيلة أو المعربة ، ولكنها ابتدأت ذلك من عهد ابن قتيبة في أدب الكاتب ، وأكثر منه في عصرنا الحديث ، لطفيان الدخيل على عامياتنا .

وإذا أردنا أن نصنف هذه الكتب وفقا للمنهج الذي اتبعته في ترتيبها ، وجدنا ثلاثة أصناف واضحة ، ينطوي كل منها على فروع تحتها . فالصنف الأول وهو الأيسر لم يسر على طريقة معينة ، وإنما أورد الألفاظ والأساليب كيفما اتفق الحال . واتبع الثاني التقسيم إلى فصول ، تحتوى على أنواع متشابهة . أما الصنف الثالث فالتزم الترتيب الألفبائي . وأحب أن أضيف إليها صنفا رابعا اتخذ طريقة الجداول ، وإن تنوع الترتيب في داخلها . وهاك تفصيل هذه الأصناف :

١ - يتبع الصنف الأول من المناهج الكتب القديمة في غالبها ، وكتب لحن الخاصة ، والصحف حديثا . فالكتاب المنسوب إلى الكسائي ، وهو أقدم كتاب وصل إلينا ، يرتب ألفاظه على النحو التالي : (حرص ، نغم ، دع ، نقد ، عجز ، ظفر ، صرف ...) ولعله يمثل كثيرا من الكتب القديمة . والحريرى لا يرتب درة الغواص ، فتبعه في ذلك أكثر شروحه . وتغفل الأمر نفسه جميع كتب قد لفة الصحف سوى كتاب الزعبلوى ، وهو آخرها ظهورا . وكتاب الزعبلوى يرتب إلى فصول ، ولكن المواد لا ترتب داخل هذه الفصول . ولعل السبب هنا واضح ، فكتب لحن الخاصة تتعرض لأخطاء مدونة شائعة ، فتعرضها وفقا لعثورها عليها في المدونات ، لا وفقا لترتيب خاص . وكانت كتب ابن سلام والجندي (قد لكتاب اليازجى) والفلايينى (قد لكتاب المنذر) تسير وفقا للكتب التي تنقدها ، مادة مادة كالكتابين الأولين ، أو صفحة صفحة كالأخير .

(١) انظر كتاب لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور عبد العزيز مطر ومقالات الأستاذ عيسى إسكندر الملوغ في مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية .

واختلفت كتب هذا الصنف في علاج الفاظها : فذهبت فئة إلى الاختصار بتقليل الشواهد ، والاختصار على ذكر اللحن ، وإبانة موضع الخطأ فيه وصوابه ، وعدم الاستطراد . وتتمثل في كتاب الكسائي ، وسهيم الألفاظ ، لمحمد بن إبراهيم بن الحنبلي (١٠٢٨ هـ) وفي الكتب الحديثة التي تعالج لغة الصحف والكتب التي تنقدها . ومن الطبيعي أن نرى الكسائي يعتمد في التصويب على الشواهد من قرآن وشعر ، على حين يعتمد المحدثون على أقوال المعجمات اللغوية . فالكسائي لم ير شيئاً منها ، والمحدثون ليس لديهم ما يعتمدون عليه غيرها . وفي النفس شيء من نسبة هذا الكتاب إلى الكسائي . فإني لم أجد أحداً عزا إليه كتاباً من هذا النوع . واعترف الناشر بذلك ، ونبه على أمر أخطر منه ، إذ صرح بأن جل مضمون الكتاب لا يلائم ما رواه اللغويون عن الكسائي^(١) . ورأيت في إحدى قراءته^(٢) يروي عن أبي زيد الأنصاري البصري . ولم نسمع ذلك عن الكسائي ، وإنما سمعنا أنه روى عن يونس والخليل البصريين . ولذلك فإني أكثر ميلاً إلى نسبه إلى أحد تلاميذ أبي زيد ، إن لم تكن هذه الفقرة مقحمة على الكتاب . والذين يروون عن أبي زيد ، وينسب إليهم كتب في لحن العامة ، هم أبو عبيدة والأصمعي ، وأبو نصر أحمد بن حاتم ، والملازني ، وأبو حاتم السجستاني ، وأبو عبيد القاسم بن سلام . ولا نستطيع أن نعزوه إلى أحدهم بعينه ، لأن كتبهم لم توصف . ولكننا نستطيع أن نبعد منهم الأصمعي ، فقد اقتبس ابن يعيش^(٣) فقرة من كتابه ، ليست في هذا الكتاب . وكذلك الأمر مع أبي حاتم السجستاني الذي روى صاحب المؤلف والمختلف^(٤) من كتابه بيتاً من الشعر ، غير موجود في هذا الكتاب .

وكتب اللحن الأخرى كثيرة الاستطراد ، والشواهد ، تحتفل بالمسائل الأدبية والنحوية والصرفية والبلاغية وما إليها . وتتمثل أحسن التمثيل في درة الفواص

(١) ص ٢٢ .

(٢) ص ٣٠ .

(٣) ص ٢٢ .

(٤) شرح النصل ١ / ٨ طبع أوربة .

للحريري ، وشرحها للشهاب الخفاجي ، وما دار حولها من كتب . وقد أكثر
الحريري من الاستشهاد بالحديث .

٢ - الصنف الثاني من أصحاب المناهج طرحوا الفوضى التي في كتب الصنف
الأول ، وقسموا كتبهم إلى فصول ، بحسب اعتبارات مختلفة . ونستطيع أن نصنف
هذا الصنف من الكتب أنواعا ، وفقا لهذه الاعتبارات .

(١) فالنوع الأول في الوجود اعتمد في تسمياته على التحريفات التي طرأت على
الألفاظ العامة ، سواء أكانت في ضبطها أم حروفها أم معانيها ، أم طريقة تعديتها
ولزومها ، ثم انلحظ بين أبنيتها المختلفة . ويتمثل هذا النوع عند ابن السكيت
(توفي ٢٤٤ هـ) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وثلعب (٢٩١ هـ) والزيدي (٣٧٩)
وابن مكي الصقلي (٥٠١) والجواليقي (٥٣٩) والقنوجي (طبع كتابه ١٨٧٨)
والزعبلاوي (طبع ١٩٣٩) .

صنف ابن السكيت كتابه « إصلاح المنطق » الذي يدل عنوانه على انتمائه إلى
كتب لحن العامة ، وإن لم تكن له مقدمة تؤيد ذلك . والأبواب التي صرح فيها
بخطأ العامة عشرة ، نستطيع أن نجعلها في أربعة أمور : الأول يجمع باب « ما هو
مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمتة » و « ما جاء فملت بالفتحة مما تكسره
العامة أو تضمه ، وقد يجيء في بعضه لغة إلا أن الفصح الفتح » . ومن الواضح
أنهما ينتميان إلى « تحريف الضبط » . وكان المؤلف يذكر فيهما اللفظ ، ويفسره
إن لم يكن معروفا ، وينبه على الخطأ أو لا ينبه ، اكتفاء بالعنوان .

الثاني يضم باب « ما يهمز مما تركت العامة همزه » و « ما يتكلم فيه بالصاد
كما يتكلم به العامة بالسين ، وما يتكلم فيه بالسين فيتكلم فيه العامة بالصاد »
و « ما يغلط فيه يتكلم فيه بالياء وإنما هو بالواو » . ونستطيع أن نجعلها تحت
عنوان « تحريف الحروف » . واتبع فيها المؤلف الطريقة السابقة في العلاج . ونرى
فيها قلة احتفاله بالشواهد ، والتفاتة أحيانا إلى مشتق أو مشتقين من مادته .

الثالث في الحقيقة فرع من النوع الثاني ، ولكننا نفرد به بالذكر لأهميته في العربية ويضم بابي « ما يتكلم فيه بفعلت مما يفاظ فيه العلة فيتكلمون بأفعلت » و « ما يحكم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت » . وهاتان الصيغتان من أهم أسباب الخطأ في العربية ، حتى اضطر كثير من المؤلفين إلى إفرادها بالتأليف . والباب الثاني منها من أكبر أبواب « الإصلاح » حجبا .

الرابع يضم أبواب « ما تضعه العامة في غير موضعه » . وهذه الأبواب مضطربة يكثر فيها الاستطراد . فلا يأتي فيها إلا بكلمة أو اثنتين مما تفاظ فيه العامة ، ثم ينتقل إلى الأبنية ، فهي ليست أبوابا بالمعنى المفهوم . ويدل العنوان على أنها الألفاظ التي غيرت العامة معناها . ولكنه لا يقتصر على هذا النوع ، وإنما يذكر فيها بعض الأنواع الثلاثة السابقة . وتكررت الألفاظ في أكثر من باب منها مثل « تنزه » .

ويلاحظ أن هذه الأبواب لا تختلف عن بقية أبواب الكتاب ، فالهم أن يذكر موطن الخطأ أو اللبس في الألفاظ . ولا مانع عنده بعد ذلك ، من تفسير هذا اللفظ أحيانا ، والاستشهاد عليه بالقرآن أو الشعر أو الحديث . ولم يحاول ابن السكيت أن يربط المواد في أبوابه ، وفقا لحروفها الأولى أو الأخيرة ، مثله في ذلك مثل كتب الصنف الأول . وأكثر من الاستطراد فضع الأساس الذي أقام عليه تقسيم بعض الأبواب .

وأفرد ابن قتيبة القسم الثاني من كتابه « أدب الكاتب » وهو ما سماه « كتاب تقويم اللسان » وأبوابا من الكتب الأخرى فيه لفاظ العامة . وسار فيها على نظام ابن السكيت ، فجعلها للألفاظ التي تشكل على المتكلمين فيغلطون فيها . وسار في أكثرها على نظام الأبنية وإن عدل عن تسمية عناوين أبوابه بالأوزان كما فعل ابن السكيت . وتشبه الأبواب الأولى من كتاب تقويم اللسان ، ما نجده في كتاب الإصلاح من العناية بالصيغ التي يقع فيها الخطأ إذا كانت من مادة واحدة ، تختلف

معانيها باختلاف ضبطها أو صيغتها . واتبع ابن قتيبة تقسيم الإصلاح مع زيادات تحريف الضبط الذي كان في باين عند ابن السكيت وأصبح في ١٧ بابا عند ابن قتيبة .

ويضم النوع الثاني من الفاظ وهو « تحريف الحروف » تسعة أبواب ، يقابلها ثلاثة عند ابن السكيت . ويلاحظ فيها نفس الأمور التي لوحظت في الأبواب السابقة . يضاف إليها اضطراب أساس التقسيم إذا كان الحرف المغير في الأبواب الأولى . ثم صار مجرد التغير في الباب السادس والسابع ، ثم صار موضوع الألفاظ في الثامن والتاسع .

ولا نجد النوع الثالث في « كتاب تقويم اللسان » من أدب الكتاب ، وإنما في « كتاب الأبنية » ، وهو القسم الثالث من كتاب ابن قتيبة .

النوع الرابع : المغير المعنى ، وله باب واحد عنوانه « باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه » وهو ما في الإصلاح تقريبا . ويتبين هذا الجمع أن ابن قتيبة برىء من الاضطراب الذي عند ابن السكيت في هذه الأبواب .

وزاد ابن قتيبة نوعين آخرين على ما كان عند ابن السكيت : الأول ما تعلق بالتعدية واللزوم ، وهو في « باب ما يعدى بحرف صفة أو بغيره ، والعام لا تعديه ، أو لا يمدى والعام تعديه » . وكان المؤلف يقدم اللفظ وينبه على الخطأ ، وهو باب قصير في صفحة واحدة ، ووضع ابن قتيبة في الكتاب الثاني « تقويم اللسان » .

الثاني يتناول الدخيل وعنوانه « ما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي » وكان المؤلف فيه يذكر اللفظ ويفسره على أصله الأعجمي .

وهذا الباب أطول من سابقه ، ووضع ابن قتيبة في الكتاب الثالث « الأبنية » . ولم يراع فيه أن يرتب مواده داخل فصوله ، مثله في ذلك مثل ابن السكيت . ويكاد الاثنان يتفقان في طريقة العلاج ، مع ملاحظة :

— أن ابن قتيبة أحسن تنظيماً لأبوابه من ابن السكيت ، وأقل استطرادا ولكنه لم يصل إلى ترتيب محكم مبرأ من العيوب .

— عدم وضع ابن قتيبة الأبواب المتشابهة بعضها بجوار بعض أحيانا . فقد كان

في مسوره أن يضع البابين الخامس والسابع متتاليين ، لأنهما يتناولان المفتوح الأصل حين يغير إلى كسرة أو ضمة . وكذا الأمر مع البابين السادس والعاشر ، وقد تلافى ذلك في المضموم .

— تداخل بعض الأبواب مثل البابين الخامس والثاني عشر ، والبابين السابع والثالث عشر ؛ إذ أن كل باين يشتملان على نوع متفق ، مثل المفتوح الذي يغير إلى كسرة أو المكسور المغير إلى فتحة ، وما مائل ذلك . لكن ما يشفع له أن الأبواب الأولى منها خاصة بالأسماء ، وإن لم ينبء المؤلف على ذلك ؛ والثانية خاصة بالأفعال كما يدل العنوان .

— قصر هذه الأبواب حتى لا يتعدى كثير منها الصفحة الواحدة .

— فصله بين بعض هذه الأبواب بأبواب غريبة عنها ، من المصحف والمخرف الجروف ، كما يظهر في فهرس الكتاب نفسه .

وسار على نظام الأبنية أيضا ثعلب في الفصيح ، الذي أشار مؤلفه إلى أنه من الكتب التي تعالج لحن العامة والخاصة بقوله في المقدمة « هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ، مما يجري في كلام الناس وكتبهم . فنه ما فيه لفة واحدة والناس على خلافها فأخبرنا بصواب ذلك ، ومنه ما فيه لفتان وثلاث وأكثر من ذلك ، فأخبرنا بأفصحهن ، ومنه ما فيه لفتان كثرتا واستعملتا ولم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما » . ولكنه لم يلتزم في منهجه التنبيه على العامى أو الخطأ ، مكتفيا بذكر الفصيح والصواب . فأثر ذلك في تقسيم أبوابه ، فاختلفت كثيرا عن أبواب إصلاح المنطق وأدب الكاتب . فنحن لا نجد فيه الأنواع التي رأيناها فيهما ، ولكن الأبنية وحدها . فهو مثلا يخص بابا لقبّلت بفتح العين ، وفعلت بكسر العين ، وفعلت بغير ألف . . الخ فالأساس الذي يقام عليه التقسيم واحد ، هو حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه . أما أساس تقسيم الإصلاح وأدب الكاتب فذو شبتين ، هما حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه ، وما يصير إليه عند العامة . وهذه الشبعتان الثانية أهملها ثعلب تماما ، إلا في أحيان نادرة ، كان يقول فيها : « ولا تقول كذا » .

وفي فصل واحد أخذه من أدب الكاتب وعنوانه « فصل : قال ابن قتيبة في باب ما جاء مخففاً والعامه تشدده » . ولذلك فالنصيح أقرب إلى الأبواب التي لا يُعنى فيها ابن السكيت بفاظ العامة من الإصلاح .

واختلف النصيح عن سابقه أيضاً في الاختصار الشديد الذي التزمه ، حتى جعله لا يُعنى بتفسير أكثر المواد التي ذكرها ، والإقلال من الشواهد عليها واتخاذها من الشعر وحده . وقد فعل ذلك سلفاه ولكن إلى درجة أقل منه .

ويلاحظ عنده ميله إلى الانتظام ، أكثر من سابقه ، في إيراد المضارع أو المصدر ، كما يلاحظ أنه اتفق معهما في عدم ترتيب المواد في داخل الأبواب . وترك نظام الأبنية في بعض الأبواب ، مثل باب ما جرى مثلاً أو كالمثل ، وباب حروف منفردة ، وباب من الفرق . فأساس تقسيم الأول والثالث منها موضوعه ، أما الثاني فلا أساس له . وقد رأينا مثل هذه الأبواب في الإصلاح وأدب الكاتب .

ويبدو أن ثعلبا اعتمد على الفراء في معظم المواد التي ذكرها ، فقال ابن خَلَّكان^(١) في أثناء ذكره كتب الفراء « وله كتاب البهاء ، وهو صغير الحجم ، ووقفت عليه ، ورأيت فيه أكثر الألفاظ التي استعملها أبو العباس ثعلب في كتاب النصيح . وهو في حجم النصيح ، غير أنه غير مرتبه على صورة أخرى . وعلى الحقيقة ليس لثعلب في النصيح سوى الترتيب وزيادة يسيرة . وفي كتاب البهاء أيضاً ألفاظ ليست في النصيح قليلة ، وليس في الكتابين اختلاف إلا في شيء قليل » . والحقيقة أن ثعلبا « حفظ كتب الفراء ، فلم يشد منها حرف^(٢) » . ومن المؤرخين من سلبه الكتاب جملة ، فنسبه إلى الحسن بن داود الرقي ، أو يعقوب بن السكيت .

(١) الوفيات ٢ : ٢٢٩ .

(٢) السيوطي : البنية ١٧٢ .

وقسم أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي كتابه « لحن العامة » إلى قسمين :
القسم الأول ما أفسدته العامة ، ويشمل ما غيرت في أصواته ، من استبدال حرف
بآخر ، أو تسكين لمتحرك ، أو تحريك لساكن ، وما مائل ذلك . والقسم الثاني
ما وضعوه في غير موضعه ، وهو خاص بما أخطئوا في معانيه .

ولم يرتب المؤلف مواده في داخل القسمين أي ترتيب ، غير أنه بدأ بثلاث
عبارات دينية للتبرك ، هي قولم : هو الله الأزلي ، وقولم في شأنه عز وجل : هذه
صفة ذاته ، وقولم : اللهم صل على سيدنا محمد وآله .

وألف في عرض مادة الكتاب أن يبدأ بذكر الخطأ ثم يذكر الصواب .
وتوسع فشرح واستشهد وذكر المشتقات وأورد الأخبار وذكر الأسانيد أحيانا .

كذلك قسم أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي كتابه « تثقيف اللسان
وتلقيح الجنان » إلى ٥٠ بابا ، مثل باب التصحيف ، باب التبديل ، باب ما غيروه
من الأسماء بالزيادة . الخ ، بادئا منها بالتصحيف « لأن ذلك كان سبب تأليف
الكتاب ومفتاح النظر في تصنيفه ثم أتبعته كلاما يليق به أو يقاربه . . .
واستفتحت بحديث النبي صلى الله عليه وسلم تيمنا باسمه ، وتبركا بذكره » .

أما المواد التي أوردتها في داخل هذه الأبواب فلم يراغ أي ترتيب فيها غير
البابين الأولين ، اللذين رتب موادها حسب الحرف الذي يقع فيه التصحيف
أو التبديل .

وتردد أبو حفص في عرضه مادته بين الإيجاز والإطناب . فاقصر أحيانا على
الخطأ والصواب ، واعتمد أحيانا على الشواهد من القرآن والحديث والشعر
والأمثال والأحوال والأخبار .

وتخلص الجواليقي في تكلمته من هذه الأقسام الكثيرة ، وجعلها ثلاثة أقسام ذكرها في المقدمة في قوله « [١] فمنها ما يضعه الناس غير موضعه ، أو يقصرونه على مخصوص وهو شائع ، [٢] ومنها ما يقلبونه ويزيلونه عن جهته ، [٣] ومنها ما ينقص منه ويزاد فيه ، وتبدل بعض حركاته أو بعض حروفه بغيره . » .

والنوع الأول عنده هو الرابع عند ابن السكيت وابن قتيبة . ويلاحظ على الجواليقي إكثاره من الاستشهاد بالأحاديث واستطراداته ، بعكس سلفه . واتفق معهم في عدم ترتيب هذا الباب .

والنوع الثاني للمقلوب والمزال ، وهو فرع من النوع السابق ، لأنه تناول فيه الألفاظ التي قلبت معانيها أو أزيلت عن وجهها . ولعل هذا هو ما جعله لا يفصله عن النوع السابق حين تناوله في الكتاب نفسه ، بخلاف فعله في المقدمة ، وفعله في النوع الثالث ، وقد أطلال في علاج ما فيه من الألفاظ .

وأخيرا النوع الثالث ، وهو خاص بالحرف : في ضبطه أو حروفه ، فهو يجمع جميع الأبواب المتفرقة من الكتب السابقة ، في الأنواع الأول والثاني والثالث . وصدر المؤلف هذا النوع بمجموعة من الألفاظ المحرفة ضبطا أو حرفا دون ترتيب . ثم انتقل منها إلى تقسيم قريب مما عند ابن قتيبة ، فقدم تحريف الضبط ، وبدأ فيه بما يكسر والعامه تفتحه أو تضمه ، ثم ما يفتح والعامه تكسره ، ثم ما جاء مفتوحا والعامه تضمه . . . الخ . فجمع المتناسق منها : المكسور الأصل وتضيراته ، ثم المفتوح وتضيراته ، ثم المضموم وتضيراته ، إلا أنه كان يجمع تضيرين أحيانا في قسم واحد . وانتقل إلى تحريف الحروف ، وصدره بمجموعة مرتبة ، ثم قسمه بحسب الحروف المغيرة ، فبدأ بالسين التي قلب شيئا ، ثم اللدال التي قلب دالا ، ثم اللدال التي قلب ذالا ، ثم المدود الذي تقصره العامة . ولم يذكر قلب الصاد والسين ، الذي ذكره من قبله ، لأنه شرط في كتابه أن يذكر ما لم يذكره غيره .

وختم الكتاب بتحريف الضبط في الأفعال حين تصرف في الماضي والمضارع ،

وفي الأبنية المختلفة منها . وكان الأجل به أن يقدم هذا القسم على سابقه ، ليكون مع شبيهه .

ويفقد هذا القسم الإطالة ، والشواهد الكثيرة ، والاستطرادات التي رأيناها في القسمين السابقين ، ويكاد يصل في الإنجاز إلى ما رأيناه في الكتب السالفة ويلاحظ عليه الاضطراب .

وصفة القول في تكملة الجواليقي ، أنها أكثر عناية بالإطالة وإيراد الشواهد من شعر وحديث وأمثال وبالعرض لبعض المشتقات ، في الشطر الأول منها وهو الأكبر ، وأنها أرادت جمع الأقسام الجزئية المتشابهة في أنواع كبيرة ، فأفلحت في ذلك ، ولكن اضطرب بعض الأقسام . وكان الجواليقي يحاول ألا يأتي بالألفاظ التي ذكرها من قبله من المؤلفين . وبعد اللغات الضعيفة مطرحة ، ولا يدخلها في كتابه كما فعل السابقون ، يقول في المقدمة : « هذه حروف ألفيت العامة تخطيء فيها ، فأحيت التنبيه عليها ، لأنني لم أرها أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة . . . واعتمدت الفصح من اللغات دون غيره . فإن ورد شيء مما منعه في بعض النواذر فمطرح لقلته وزدائه » .

وتلاني موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي (٦٢٩) الخطأ الذي وقع فيه الجواليقي ، قسم كتابه المسمى « ذيل الفصح » الذي صنفه عام (٥٥٩ هـ) إلى قسمين ، بدلا من ثلاثة ، وهما باب ما يضعه الناس غير موضعه ، وباب ما تغير العامة لفظه بحرف أو حركة ، وأدخل المقلوب والمزال عند الجواليقي في بابه الأول ، كما هو الواجب .

وعندما يدرس الإنسان ذيل الفصح درسا فاحصا يتبين أمرا عجيبا ، وهو أنه نسخة منقحة من رسالة الجواليقي . فكل ما قلناه عن تكملة الجواليقي ينطبق كل الأنطاق على « الذيل » إلا الصفات التي تتصل بالإطالة من إكثار من الشواهد ، والتفات إلى المشتقات ، وما إلى ذلك . أما تقسيم الباب الثاني عنده فهو بالضبط

تقسيم القسم الثالث من « التكملة » بانتظامه وفوضاه . وانعدام التقسيم في القسم الأول من « التكملة » جعل التقسيم ينعدم في الباب الأول من « الذيل » . ويمكن أن يرى المرء أن ترتيب إيراد المواد فيها واحد . فكل ما فعله البغدادي زيادة بعض الأمثلة ، وتغيير ترتيب بعض أقسام الباب الثاني ، وضم النوعين الأول والثاني من تكملة الجواليقي في الباب الأول ، والاختصار . وتسمية هذه الرسالة الصغيرة « ذيل الفصيح » تؤكد الصلة الشديدة بين فصيح ثعلب وكتب لحن العامة .

وآخر كتاب يتبع هذا المنهج كتاب « أخطاؤنا في الصحف والدواوين » للزعبلاني . فهو ينقسم إلى باين : أولها مفرد للموضوعات ، والثاني للمفردات . ويتألف الأول من أحد عشر فصلا ، جمع في كل واحد منها ما أشكلت مباحثه من الموضوعات . فالفصل الأول للأوجه التي يصدر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة ، والثاني لخصائص الاستفهام ، والثالث للنسبة ، والرابع للعدد . الخ .

وجلي أن أساس تقسيمه مختلف كل الاختلاف عن الكتب السابقة ، كأنه يريد أن يعلم اللغة العربية بألفاظها وقواعدها وأساليبها لبعض الطلاب ، وهم كتاب الصحف والدواوين . فيختار مشاكل نحوية وصرفية ولفوية يخطئون فيها فيفسرها لهم ، ولم يذهب أحد من القدماء إلى ذلك . ولم يكن يعنى بترتيب المواد داخل هذه الفصول لقتها .

وكان الباب الثاني للمفردات التي يخطئ فيها الكتاب ، وأوردها مرتبة في فصول وفقا لحرفها الأول وحده ، أصليا كان أو مزيدا .

ونرى خلافا بين هذا الكتاب والكتب السابقة في أن أصحابها كانوا يعتمدون على معارفهم الخاصة ، والزعبلاني يعتمد — كما قال في مقدمته — على « معارج اللغة وأسفارها » ما قدّم عهد منه ، كالصحاح ، والقاموس ، والأساس ، ومقدمة الأدب ، واللسان ، والتاج ، ومفردات الراغب ، والنهاية ، والمزهر ، والكشاف وأشباهاها ، مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ، ونبه عليه من تصحيقاتها . . . فإذا

تعارضت نصوص المعاجم عمدنا إلى التخصيص ، فأثرنا الأكثر والأشهر إذ كان المدار على الرواية ، ولم تمنع من غيره إلا أن ينص على أنه منكر أو رديء أو مذموم أو مهمل والذي أقررنا من مذاهب النحاة ، ماروته الأئمة على أنه مذهب جمهورهم ، ولم تمنع من غيره إذا اشتهر وشاع في الأصل . . . » وعنى بأمور تحوية لم يعن بها سابقوه .

وختم القول في منهج هذه الجماعة من المؤلفين ، ابتداء من ابن السكيت إلى الزعبلاني : أنهم عنوا جميعا بتقسيم كتبهم إلى فصول وفقا للأبنية أو الموضوعات ، ولكنهم لم يرتبوا موادهم في داخل هذه الفصول أو الأبواب . واختلفوا في معالجة موادهم ؛ فمنهم من اختصر مثل ابن السكيت وابن قتيبة وثلعب والبغدادي ، ومنهم من أطال مثل الجواليقي والزعبلاني . واختلفوا في الشواهد ، فكان أكثرهم عناية بها المطيلون ، وظهر عندهم الحديث بينها ، على حين قلت واخفى منها الحديث عند المختصرين ، سوى البغدادي الذي قبله في كتابه . واتفقت هذه الكتب جميعا في أنها لم تكن خالصة للعامة ، بل كانت تنظر إلى الخاصة أيضا كما يتضح من مقدماتها .

(ب) والنوع الثاني اتخذ نظام التقسيم إلى فصول ، ورتب المواد فيها على الألف باء . ويمثل هذه الجماعة صديق بن حسن خان القنوجي الذي جعل كتابه « لف القباط على تصحيح بعض ما استعملته العامة من العرب والدخيل والمولد والأغلاط » (المؤلف عام ١٢٩٦ = ١٨٧٨ م) في مقدمة وخاتمة ، يفصل بينهما ثمانية فصول . وخص المقدمة بذكر منهجه ، والخاتمة بأمور استطرادية ، هي دارات العرب مرتبة ، بـأول من تكلم العربية ، والمؤلفين في اللغة ، وبعض قصائد لا خطر لها . ولا يدخل في موضوعنا الفصل الرابع منه ، لأنه يعالج أو هام رسوم الخط [أي الكتابة] .

ويتناول الفصل الأول للكلمات العربية والمولدة للفردة ، قال : « رتبها على

حروف المعجم ، ناظرا لأولها الواقع في الاستعمال من غير تدقيق فيها بالنظر لأصالتها وعدمها .

ويعالج الفصل الثالث المركبات التي يريد بها العبارات المؤلفة ، ونظرتة إلى التركيب مضطربة لأنه يضع فيه أوزاء بمعنى أراء ، والخطأ في الفعل وحده لا في التركيب كله . وليس الاضطراب في هذا وحده ، بل في الترتيب نفسه ، فكثيرا ما أنت الألفاظ في غير موضعها في هذين البابين . واختصر في الثالث تحت عنوان « ذكر أوهام الخواص » درة الفواص مع شرح الشهاب الخفاجي عليها . واتبع فيه ترتيبه ، مع حذفه كثيرا من شواهد وإطالاته ؛ وزيادته أشياء بسيرة جدا من غيرها .

وأورد في الفصل الخامس « التكلة فيما يلحن فيه العامة للجواليقي ، وذيل الفصيح لموفق الدين البغدادي ، وشفاء الغليل للشهاب الخفاجي ، والمزهر للسيوطي » . والفصل برمته قريب الشبه بالتكلة ، ولا يختلف عنها كثيرا . ولم يفرّد المؤلف كل كتاب منها ، وإنما خلطها بعضها ببعض ، ولذلك كان التشابه بينه وبين التكلة واضحا ، لأنها أساس ذيل الفصيح ، والمزهر . أما ما أخذه من الشفاء فقائل . ولم يرتب المواد في هذا الفصل تبعا للكتب التي أخذ منها .

وكان الفصل الأخير الأسماء التي لا تدخل عليها أداة التعريف ، والعامة يدخلونها عليها ، عربية كانت أو أعجمية أو مبنية . وختم بفصلين : أولها للشهور العربية ، وثانيها لأيام الأسبوع ، بحسب تتابع الشهور والأيام .

وواضح مدى التنوع في الأسس التي يقيم عليها تقسيمه فصوله . يضاف إلى ذلك اضطرابه في الفصول التي رتبها ، وكونه يستعير معظم ما كتبه من الرسائل والكتب السابقة ، فلا فضل له إلا الجمع أو الاختصار .

٣ - تركت كتب الصنف الثالث طريقة التقسيم إلى فصول ، ثم ترتيب المواد في داخل الفصول ، وعمدت مباشرة إلى ترتيب المواد على الألف باء . وتخاصمت بذلك من الاضطراب الذي عرا فصول الكتب

للتقدمة . ونستطيع أن نرى في هذه الكتب مجموعتين : أولاهما في الوجود كانت تعتمد على الحروف الأصلية والمزيدة معا ، وتألف من ابن الجوزي (ألف كتابه ٥٦٨) وحسن توفيق (١٣١٧ / ١٨٩٩) ورشيد عطية (١٨٩٨ - ١٩٤٤ م) ومحمد دياب (١٩١٩) والدكتور أحمد عيسى (١٩٣٩) . والثانية كانت تعتمد على الحروف الأصلية وحدها ، وتألف من ابن كمال باشا (التوفى عام ١٩٤٠ هـ) ومحمد ابن أبي السرور البكري ، ألف كتابه عام (١٠٥٩ - ١٦٣٩ م) والسيد وفا محمد القونى (طبع ١٨٩٢ م) .

أما جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي فألف كتابه حوالي عام ٥٦٨ هـ في أغلاط الخواص والعيوالم مثل كتب لحن العامة في هذه القرون وما بعدها . وصرح بأنه جمع كتابه « من كتب العلماء بالعربية كالفراء والأصمعي وأبي عبيد وأبي حاتم ، ومن تبعهم من أئمة هذا العلم ، وإنما لي فيه الترتيب والاختصار » . ولكنه اقتصر على ترتيب الحرف الأول وخده ، وأهل ترتيب ما بعده من حروف . واغتمد فيه على قليل من الشواهد القرآنية في أحيان نادرة . وكان يقدم اللفظ الصحيح ثم ينبه على الخطأ . فهذه الرسالة نستطيع أن نجعلها من « المتون » التي يلتزم فيها الاختصار الشديد ، فيتيسر فيها الترتيب والجمع .

وألف رشيد عطية كتابين : هما الدليل إلى مرادف العامي والدخيل (طبع ١٨٩٨) و« معجم عطية في العامي والدخيل » (طبع ١٩٤٤) . وكان في الكتابين يقدم الكلمة ثم يشرحها . ولكنه كان في الأول أميل إلى الإطالة ، فكان يأتي بالشواهد ، ويطيل في الاستطراد . وكان في الثاني أكثر نضجا فكان أعظم اختصارا ، وأميل إلى إبانة الأصل الذي أتت عنه الكلمة العامية . ومن أدلة النضج ما أتى به من آراء في المقدمة في مذاهب العامة في الدخيل والعامي ، وتصرفهم فيها . ومنها أيضا زيادته كثيرا من المواد في المعجم ، لم تكن موجودة في الدليل ، ولذلك تضخم الكتاب على الرغم من اختصاره .

ومن أوجه الاختلاف بين الكتابين : خلط العامي بالدخيل في « الدليل » ،

والفصل بين نوعين من الدخيل في المعجم . فالألفاظ الأجنبية التي تكلم بها العامة ذكرها في القسم العامي ، ولم يفرق بينها وبين العامية العربية الأصل . ولكنه جعل قسما خاصا للدخيل من الألفاظ العلمية والفنية ، مع ألفاظ قليلة من الصنف الأول . وقصر رشيد عطية اهتمامه في « الدليل » على عامية لبنان ، أما مصر وسورية فلا يتعرض لها إلا نادرا ، ولكنه وسع اهتمامه بهما في « المعجم » . وختم « المعجم » بكلمة عن معاني الأبنية والإبدال في العربية . ثم ألحق به عدة فهارس . وهو يعتبر من أكبر معاجم العربية التي تعرضت للعامية .

وأخرج حسن توفيق كتابه « أصول الكلمات العامية » ، (عام ١٨٩٩ م) ، وعلى نظامه تقريبا سار الدكتور أحمد عيسى عام ١٩٢٩ ، مع الفارق في حجم الكتابين . فالأول صغير في ٤٥ صفحة من القطع الصغير ، والثاني في ٢٥٢ صفحة من القطع الكبير . وكانا يذكرا ان الكلمة ، ويبحثان عن أصلها الأجنبي أو العربي ، ويحللان الطريقة التي وصلت بها إلى صورتها الأخيرة ما أمكنهما ذلك .

وكان حسن توفيق أكثر اهتماما برد كل ما يأتي به من المعاجم إلى صاحبه ، وأكثر إيرادا للأشعار . أما الدكتور أحمد عيسى فأوسع مجالا في الدخيل ، فعلى حين قصر الأول بحثه على التركي والفارسي تقريبا ، ذكر ثانيهما ما كان سرياني الأصل وفرنسيه وإنجليزيه ويونانيه . . . الخ . والمواد التي يشتركان فيها يتفوق حسن توفيق فيها على الدكتور أحمد عيسى في الوصول إلى الأصل ، وتبين طريقة تحريفه ، وذكر أسماء مراجعه . أما الدكتور أحمد عيسى فيتفوق في الدخيل ، وفي اتساع مواده ، وكثرتها .

أما محمد دياب الذي ألف « معجم الألفاظ الحديثة » (١٩١٩) فقد وجه معظم همه إلى الألفاظ الدخيلة ، فلم تظفر منه العامية التي يسميها المولدة إلا بالقليل . ولذلك لم تتضح معالم عنايته بها ، ولا يلحق بسابقه فيها . ومن الممكن أن يوضع في هذا النوع الباب الثاني من كتاب الزعبلأوى .

وأول مؤلف بقي لنا كتابه من الجماعة التي آثرت ترتيب كتبها وفقا

لما في الألفاظ من حروف أصول قطع هو محمد بن أبي السرور البكري صاحب كتاب « القول المقتضب ، فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب » (١٠٥٧ هـ) . . وقد اختصر هذا الكتاب من كتاب آخر كان مرتبا كالقاموس المحيط ، أي وفقا لحروفه الأخيرة فالأولى فالخسرو ، فاضطر إلى اتخاذ هذا الترتيب كأصله ، قال في مقدمته : « فإني لما طالمت كتاب « رفع الإصر ، عن كلام أهل مصر » للإمام الكامل . . . الشيخ يوسف المغربي ، فرأيت أنه أتى فيه بالعجب العجيب ، غير أنه أسهب فيه غاية الإسهاب ، باستطراده [في] بعض الألفاظ اللغوية التي ليست من شرط الكتاب مع ذكره أشعارا وحكايات من قسم الاستطراد ، إذ لا معنى لها في هذا التصنيف ، ولا مدخل لها في هذا التأليف ، فخطر لي أن ألخص من محاسنه ، وألتقط دره من مكانه . ولم أذكر فيه إلا كل لفظ له أصل في اللغة العربية ، والناطق بها أهل الديار المصرية ، مرتبا ذلك على ترتيب القاموس كأصله » . ومن المؤسف أن ضاع هذا الكتاب ، وكنا نتمنى العثور عليه ، لندرسه ونوازنه بالمقتضب . ولكن من وصفه يبدو أنه قريب من درة الفواص ، باحتفاله بالأشعار والأخبار . وقد حذف البكري جميع هذه الشواهد والأخبار ، واقتصر على المتن . والعجيب أنه كان يذكر اللفظ العامي ثم يعدد معانيه في العربية الفصحى لا العامية .

والكتاب على كبر أهميته في أنه يصور العامية المصرية في عهده ، وفي طريقة الترتيب التي آثرها كأصله ، ولم يقلده فيها كتاب آخر ، قد أوقعته هذه الطريقة في كثير من الأخطاء . ولم يعن بضبط ما أورده من كلمات . فلم نستطع أن نهتدي إلى لفظ بعضها الصحيح . ولم يرض عن اختصاره الشديد بعض العلماء ، فعلق عليه في حاشيته : « قال كاتبه العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى يوسف الملقب الشبير بابن الوكيل : فإني لما شرعت في كتابة هذا المنتخب من الله على — وله الحمد — بأصل النسخة المنتخبة منها هذه ، وهي المسماة « برفع الإصر ، عن كلام أهل مصر » بخط مؤلفها . فوجدته كتابا مشتملا على شفاء الصدور وبهجة النفوس . . حاويا من الأشعار

الرائعة ، والفكاهات الفاتحة ، ما يشهد لصاحبه بطول اليد في اللغات ، واستكماله من العلوم لسائر الأدوات ، وأن المرحوم الشيخ أبا الشرور البكري قصر في الانتخاب ، ولم يثبت في كتابه إلا ما له أصل في كتب اللغة خوفا من الإسهاب . ورأيت ذلك أخل بالمقصود من وضع الأصل ، وأن ما أتى به لافائدة فيه ، لوجوده في كتب اللغة المشهورة عن أهل الفضل . فأحيت أن أضم له ما تفرد به أهل مصر من اللغة التي لا يستعملها أحد من الأمم سواهم ، كما فعله صاحب الأصل ، وتوجيه ما استعملوه مما لم يوجد في نقل ، ليكون نفعاً للمستفيد ، وباعثاً لمطالعته . ولكن الألفاظ التي أوردها ابن الوكيل قليلة جدا ، قصيرة ، لا خطر لها هي الأخرى .

وآخر الكتب التي عثرنا عليها وتسير على هذا النظام «التحفة الوفائية» في اللغة العامية المصرية « للسيد وفا محمد القوي أمين الكتبخانة الخديوية . وهو مثل سابقه في العامية المصرية ، ويعنى كل العناية بالأمثال العامية ، ولا يتخرج من التفسير بعبارة عامية أيضا . ولكن يبيح اضطراب الترتيب في بعض المواضع ، وقد أدخل همزة التكلم في الفعل المضارع في حياجه في الترتيب ، فرتبه وفقا لوضعها اضطرابا منه ، ونسى مواد من فصل الألف والياء ، فألحقها بعد انتهاء فصل الباء ، فالكتاب مؤودة .

والحق أن هذا الكتاب له أهمية كبيرة ، بفضل ضبطه بالألفاظ واحضاله بالأمثال ، وتوجيه همه في التفسير إلى المعاني العامية ، بخلاف غيره .

٤ - في العصر الحديث اتخذ بعض المؤلفين المدرسين الجداول نظاما لهم . وأول من بدأ ذلك النظام فيما بين أيدينا من كتب ، كتاب « الدرر النية » لحسين فتوح ومحمد علي عبد الرحمن (طبع ١٩٠٨ م) ثم « تهذيب المعاني والحرف » لحسن علي البدر اوى (طبع ١٩١٢) ثم « تهذيب الألفاظ العامية » لمحمد علي الدسوقي (طبع ١٩١٣) ثم « كلمات عامية أو دخيلة وما يقابلها من الكلمات العربية الصحيحة

لمعنى اللغة العربية « (غير معروفة التاريخ) ثم « الخلاصة المرضية » لعبد الرؤوف إبراهيم وسيد على الألفى (طبع سنة ١٩٢٢) ثم « المحرف والعامى » لحليم فهمى (طبع ١٩٢٣) ثم « قاموس العوام » لحليم دموس (طبع ١٩٢٣) .
واقصر جماعة من أصحاب الجداول على ذكر الكلمة العامية فى صف ،
والمرادف العربى فى آخر ، ولكن عددا قليلا آخر أضاف إلى ذلك مصدر هذا
المرادف العربى وشرحه .

ونستطيع أن نجعل هذه الرسائل فى قسمين بحسب الترتيب : القسم الأول
رتب الرسالة كلها وفقا لحروف ألفاظها ، وجعل الممزة فى فصل ، والباء فى فصل ،
والتاء فى آخر . . . الخ . ويضم هذا القسم جميع الرسائل إلى رسالتى الدسوقى وحليم
فهمى ، فهما فى القسم الثانى الذى يقسم الكتاب إلى أبواب بحسب اعتبارات مختلفة ،
ثم يرتب الأبواب ألقابا .

أما الدسوقى فجعل كتابه قسمين كبيرين : أولها للأعراض العامة التى تسود
العامية ، مثل إبدال القاف همزة أو جيم ، وإلحاق الشين بأواخر بعض الكلمات ،
وكسر أحرف المضارعة وما إليها . والثانى للأعراض الخاصة وجعله ثلاثة أبواب ،
أولها للمحرف الضبط ، سار فيه على ترتيب ابن قتيبة ؛ وثانيها للمحرف الحروف ،
فجعل جدولاً للمحرف الحرف الأول ، وآخر للمحرف الثانى ، وثالثاً للمحرف
الثالث . . . حتى انتهى منها فجعل جدولاً للمحرف الحرفين الأول والثانى ، فأخر
للمحرف الأول والثالث . . . الخ ، ثم جدولاً للألفاظ المقلوبة الحروف ، فالمخدوفة ،
فالمزيدة ، فالمخدوفة والمزيدة . وجعل الباب الثالث جداول الألفاظ العامية ومرادفها
العربى وما أخذها . وقسم الجداول بحسب موضوعات الألفاظ التى تحويها ، مثل أثاث
البيوت وأنواع الأبنية ، وخلق الإنسان ، وما إلى ذلك . ورتب الألفاظ داخل
الجدول ، بحسب حروفها كلها أصلية ومزيدة .

وجعل حليم فهمى كتابه فى ثلاثة أبواب : أولها صغير للتحريف العام فى اللغة

العامية ، وهو ما جعله اللسوقي أعراضا عامة ، والثاني للتحريف الخاص ، والثالث للعامى غير المحرف . وقسم للباب الثانى إلى قسمين : أولها للمحرف بالحركات ، والثانى للمحرف بالحروف . وجعل الباب الثالث أبوابا وقفا لموضوع الألفاظ التى يحتوى عليها كل باب مثل أعضاء الجسم ، والملابس ، وأدوات الزينة . . . الخ . وجعل الباين الثانى والثالث الخاصين بالتحريف الخاص والألفاظ العامية فى جداول رتبّت فيها الألفاظ بحسب حروفها كلها أصلية ومزيدة . ويتبين من هذا العرض السريع أنّ هذه الكتب مدرسية ترمى إلى السهولة واليسر .

وجملة القول فى « كتب لحن العامة والخاصة » بعد هذه الجولة السريعة ، أن أهميتها تقوم على تصويرها الشعب العربى وحياته فى جميع الأقاليم تصويرا دقيقا محكما لا تعطيناه معاجم اللغة الفصيحة . فقد كانت هذه المعاجم يعتمد المتأخر منها على التقدم ، ويحاول أن يفسر اللفظ بالمعنى التى كان يستعمله فيها الجاهليون والإسلاميون الأوّل وحدهم ، بينما عنيت هذه الرسائل باللغات الحية فى الأقاليم ودلالاتها فكانت أصدق تصويرا ، بل صورت مع العامية لغة الخاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء ، ولذلك تناولت هذه الرسائل اللغتين معا ابتداء من عهد ثعاب فما بعده دون تفرقة . وصورت لغة الصحف فى عهدنا الحديث ، وهى تصور لغة الطبقة الوسطى من المجتمع الحديث ، ومايسودها من تيارات مختلفة . وقد وقع إلينا كتب تصور عامية مصر كالتقول المقتضب والتحفة الوفائية ، وكتب تصور عامية لبنان كالدايل والمعجم لرشيد عطية . وكانت الكتب القديمة ممثلة لعامية العراقيين وأهل بغداد خاصة : وألف الزبيدى كتابا فى عامية الأندلس ، والصقلى فى عامية صقلية ، وأكثر المستشرقين الفرنسين فى عامية المغرب .

وتنوعت مناهج هذه الرسائل . فكانت فوضى لا ضابط لها فى عهدنا الأول ثم أصبحت فصولا تقوم على نظام الأبنية عند ابن السكيت فى المنتصف الأول من القرن الثالث . وأخذ منها يترقى حتى وصل إلى التقسيم الألفبائى فى القرن السادس

عند ابن الجوزي مع اعتبار الحروف الأصاية والمزيدة ، ثم أبدت الحروف المزيدة .
وقد تطور كل نظام من هذه الأنظمة تطورا كبيرا .. وكان آخر الأنظمة طريقة
الجداول التي مالت إليها الرسائل المدرسية الصغيرة في العصر الحديث .

وابتدأت هذه الرسائل موجزة مختصرة تكتفي بإيراد اللفظ وتصويبه ، مع
شاهد من القرآن أو الشعر . ولكنها أخذت في الطول شيئا فشيئا ، حتى ارتفعت في
أحضان الأخبار والأشعار والأحاديث والتعليقات النحوية والصرفية والاستطرادات
في القرنين الخامس والسادس . واستمرت تميل إلى نظام المتون تارة وإلى نظام
الأخبار الأدبية والاستطرادية أخرى ، وتتوسط بين ذلك ثالثة ، وغلب عليها
الإيجاز والتوسط في العصر الحديث . وكان أكثر المؤلفين يرمون إلى تصويب
الأخطاء ، إلا أفرادا قليلا مثل صاحب التحفة الوقائية وحسن توفيق في القرن
التاسع عشر الذين رموا إلى تسجيل العامية المصرية لا تصويبها ، ولم أجد مثل ذلك
عند متاولي العاميات الأخرى . وكانت الكتب الأولى من العاميات لا تلتفت إلى
ما فيها من دخيل ، ولكن سرعان ما جذب انتباههم . فأفرد ابن قتيبة له بابا في
« أدب الكاتب » . ثم ظهر هذا الأمر ثانية في القرن التاسع عشر حين اشتد أخذ
المشاركة من اللغات الأوروبية . ولذلك كانت الألفاظ الدخيلة في الكتب الأولى
فارسية ثم تركية ، ولكنها في العهد الأخير من كل جنس ولغة . وكان أعظم من
عنى بهذه الفاحية من المؤلفين رشيد عطية والدكتور أحمد عيسى والقس طوبيا .

وقد نالت أربعة كتب من هذا النوع إعجاب اللغويين فقامت حولها دراسات
ضخمة كثيرة ، بلغت عشرات الرسائل ، ما بين شرح ، واختصار ، وتهذيب ،
وترتيب ، وتكملة ، ونقد ، ودفاع ، ونظم ، وشرح للنظم ؛ هذه الكتب هي
إصلاح ابن السكيت ، وأدب ابن قتيبة ، وفصيح ثعلب ، ودرة الحريري .

الباب الثالث كتب الهمز

اختلفت القبائل العربية لاختلافا كبيرا في موقفها من هذا الحرف الذي يعسر على كثير من الناس إخراجَه والتلفظ به : بين تحقيق ، وتسهيل ، وبين بين ، وما إلى ذلك . وتبع ذلك اختلاف القراء فيه اختلافا كبيرا . وكان هذا الحرف شجى في حلق كثير من اللغويين والنحويين استنفد منهم الجهود الجبارة وسبب لهم كثيرا من الأذى ، وأشاع في كتبهم مظاهر الاضطراب والفوضى . ويبدو أن هذا الاختلاف (وربما اختلاف القراء خاصة) جذب أنظار الباحثين إليه سريعا ، فعنوه . وكان على رأسهم أبو بحر عبد الله بن زيد المعروف بابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى (عام ١٢٧ هـ) فبرع فيه وفاق أقرانه^(١) وألف كتابه فيه^(٢) . ولا نستطيع يقينا أن نضع كتاب الهمز هذا في النحو أو اللغة ، ولعله جمع بينهما وإن غلبت الناحية النحوية على ابن أبي إسحاق ، فإن من الظواهر العجيبة أن ينشأ الكلام عن الهمز من الناحية النحوية قبل اللغوية . أما سبق الناحية اللغوية فأمر طبيعي هنا ، لأنها هي التي تقدم المادة التي يقيم عليها النحوي دراساته . ونحاول في هذه الصفحات القلائل أن نلقى نظرة خاطفة على تطور التأليف في الهمز في اللغة .

من أول اللغويين الذين ألفوا في الهمز أيضا قطرب (توفي ٢٠٦ هـ) ثم أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥ هـ) الذي ينسب إليه كتابان باسم كتاب الهمز ، وكتاب تحقيق الهمز . ولم نثر حتى اليوم إلا على كتاب الهمز لأبي زيد ، وأسطر تقليد من كتابه الثاني ، ضرب عنها ناشر كتابه ضفعا .

(١) ابن الأنباري : تزهة الألباء ٢٢ . (٢) السيوطي : الزمر ٢/٢٠٠ .

وكتاب الهمز لأبي زيد في ٢٩ صفحة من القطع المتوسط ، وينقسم إلى ٢٩ باباً منها الصغير ، ومنها الكبير . ولكن هذا التقسيم لا يقوم على أساس واحد ، بل على أسس مختلفة . فهناك أبواب قائمة على الحرف المؤلف مع الهمزة في الألفاظ ، مثل الأبواب المعقودة للباء ، فالراء ، فالزاي . . . الخ . وكل باب من هذه الأبواب تحتوي ألفاظه جميعها على الهمزة والحرف المعقود له الباب ، مع ما يكاملها . ولم يراع المؤلف في هذه الأبواب أن تكون الهمزة أو الحرف الآخر أولى أو ثانية أو ثالثة . وبقية الأبواب لا تقوم على حرف معين إلى جانب الهمزة ، بل كان المؤلف يجلب فيها الألفاظ مختلطة . ومن الممكن أن نرى في بعض هذه الأبواب آثاراً من التنظيم ، إذ تحتوي على بناء أو أبنية معينة ، مثل الباب الرابع والعشرين فأكثر ألفاظه على وزن أفعالٍ وافعلٍ وأفعل ، والباب الـ ٢٧ أكثره على تفاعل وتفاعل وتفاعل ، وأكثر الباب الـ ٢٩ على أفعل . . . الخ . ووضع المؤلف في هذه الأبواب كثيراً من الألفاظ التي كان في مسوره وضعها في الأبواب السابقة المعقودة للحروف ، وقد كان بعضها مكرراً بالفعل . ولا عناوين للنوعين من الأبواب ، مما يدل على أن فكرة التنظيم عنده ثانوية ، حتى أنها لم تنطبق إلى الألفاظ في داخل الأبواب ، سواء أكانت في الأبواب الأولى أم الثانية .

ونهج في علاجه على أن يورد اللفظ في معنى واحد أو في معانٍ مختلفة أحياناً ويفسره بإيجاز ، وفي أحيان قليلة يستشهد عليه . وأورد معظم ألفاظه في صيغة الأفعال . وكان يورد الماضي منها فالمضارع فالمصدر ، أو الماضي فالمصدر أو المصدر ، وزاد إليها في مواضع الصفات . والتفت إلى المترادفات والفروق بينها أحياناً ، وإلى اللغات ونسب بعضها إلى قبائله . وشواهد أكثرها من الشعر ، وأقلامها من القرآن ، ولا أنواع أخرى عنده . وأكثر الأشعار التي استشهد بها غير منسوبة إلى أصحابها من الجاهلين والإسلاميين والأمويين ، وكثيراً ما أتى بالشرط الواحد منها ، وعلق عليها في أحيان قليلة .

وخصص أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) ثلاثة أبواب من مجموعته اللغوية

المشهور بالغريب للمصنف للهمز . عالج في الباب الأول - ويبلغ ثلاث صفحات من الحجم الصغير - بعض الألفاظ المهموزة دون ترتيب معين . فأورد فيه كل لفظ وفسره بإيجاز وسرعة ، فتعاقبت الألفاظ بعضها وراء بعض دون فاصل إلا في موضعين اثنين ، ذكر في أحدهما بيتا من الشعر عن الأصمعي غير منسوب ، وفي الثاني حديثا لعبد الله بن سلام . وعنى إلى حد ما بالترادفات . ونبه على اتفاق اللغويين على تفسير لفظ معين ، أو اختلافهم فيه . ونسب كل قول إلى صاحبه ، فاتضح أن أكثر هذا الباب مأخوذ عن الأموي ، مع بعض زيادات عن الكسائي وأبي زيد والأصمعي وأبي عمرو والأحمر . ولم يلتفت فيه إلى مشتقات ، ولم يعن بإيراد المضارع أو المصدر من الأفعال التي ذكرها كما كان أبو زيد يفعل .

والباب الثاني لما يهمز من العروف وما لا يهمز ؛ ويبلغ ستة أسطر ، كان يذكر فيه اللفظ مهموزا ثم غير مهموز ، ولم يفسر أغلب الألفاظ لعدم غرابتها . ونسب الأقوال إلى أصحابها أيضا ، ومعظمها من قول الكسائي ، وأحدها عن الأحمر ، وآخر عن اليزيدي .

والثالث لما ترك فيه الهمز وأصله الهمز في خمسة أسطر . وذكر فيه ثلاث كلمات عن أبي عبيدة ، وما فيها من خلاف بين العرب عن يونس . ولا يختلف النهج في هذين البابين عما رأينا في الباب الأول .

وختم ابن السكيت كتابه « الألفاظ » ، بباب ما تكلمت به العرب من الكلام المهموز فتركوا همزه ، فإذا أفردوه همزوه ، وربما همزوا ما ليس بهموز . وهو صفحة ونصف صفحة وعالج فيه المؤلف بعض الألفاظ التي همزت للإتباع في بعض الآيات والأحاديث وأقوال العرب والشعر . والألفاظ كلها مؤلفة في جمل ثم تفسر وتعال .

وأتى ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) في أدب الكاتب بثلاثة أبواب للهمز ، عالج فيها

نواحى مما عالجها ابن السكيت . ولا يختلف نهجه فيها عن نهجه أيضا غير أنه أشد منه اختصارا حتى أنه لم يفسر كثيرا منها .

وقد اضطرب ابن دريد (٣٢١ هـ) في الجمهرة في موقفه من الألفاظ المهموزة . فتركها في بعض الأبواب ترد في موضعها الطبيعي ، وحجزها في أبواب أخرى ، وثبه على ذلك مدعيا أنه سيجمع الألفاظ المهموزة كلها في موضع واحد ، كأنما هي صنف خاص من الكلام ، على الرغم من محافظته على السير على الأبنية في الجمهرة ، وفصل كل بناء عن أخيه ، فالثنائي له بابه ، والثلاثي له بابه ، وهلم جرا . وبعد أن انتهى الثلاثي عقد « أبواب النواذر في الهمز » . وأورد فيها كل ما فيه همزة من ألفاظ ثلاثية أو رباعية ، سالمة أو معتلة . وجعل هذه النواذر أبوابا على وفق حروف العربية ، فأولها باب الألف في الهمزة ، وثانيها باب الباء فيه ، وثالثها باب التاء . . . الخ . وجمع في هذه الأبواب كل الألفاظ المهموزة التي أسقطها من مواضعها اللائقة بها ليجمعها هنا . وأورد فيها الألفاظ مختلطة إذ لم يراع فيها إلا أن يكون فيها الحرف المقود له الباب مع الهمزة ، وغض نظره عن كون هذا الحرف أو الهمزة في أولها أو وسطها أو آخرها . ولكنه اضطرب في باب الألف في الهمز ، فأورد ألفاظا مختلفة ليس من حروفها الألف . وجمع في هذه الأبواب الألفاظ الثنائية مع الثلاثية والرباعية والسالمة مع المعتلة دون تفرقة بينها ، وكان يلتزم الفصل في غيرها من الأبواب . . . كذلك لم يلتزم أن يذكر اللفظ ومعكوسه أو معكوساته كما كان يفعل في الجمهرة كلها ، بل نثر المعكوسات في المواضع المتباعدة .

ويتضح سبب هذه الاختلافات بين هذه الأبواب وغيرها من الجمهرة عند مقابلة مادتها بمادة كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري ما عدا باب اللقيف . فأبواب ابن دريد برمتها هي أبواب أبي زيد . وكان مؤلف الجمهرة أمينا ، فحافظ على ترتيب الألفاظ وطريقة إيرادها وتفسيرها إلا في النادر القليل . وانحصر تصرفه في نقل بعض الألفاظ من باب إلى آخر أكثر ملاءمة لها ، وحذف أسماء بعض الشعراء ،

وإطالة التفسير لتوضيحه أو دعه بشواهد شعرية . ولعل الخبر التالي يؤيدنا ، قال الميكالي^(١) : « أملى على أبو بكر الدريدي كتاب الجهرة من أوله إلى آخره حفظا في سنة ٢٩٧ ، فما رأيت استعان عليه بالنظرفي شيء من الكتب إلا في باب الهمز ، فإنه طالع بعض الكتب » .

وألف في الهمز أيضا إسماعيل بن القمي ، الذي لم يبين ابن النديم تاريخه ، ولم يستطع ياقوت ولا السيوطي أن يتوصلا إليه . وكذلك على بن محمد بن عبيد المعروف بابن الكوفي الأسدي (توفي ٤٣٨ هـ) ورأى ياقوت كتابه بخطه . وألف أبو الفتح عثمان بن جني (توفي ٣٩٢ هـ) كتاب الألفاظ المهموزة . ويبدو أنه هو « كتاب ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصوز ومدود مما يكتب بالألف والياء » المطبوع في المطبعة العربية بمصر . ويشتمل الكتاب ، كما قال مؤلفه في السطر الوحيد الذي قدم به كتابه « على ألفاظ مهموزة كثيرة الاستعمال ، يحتاج الكاتب إلى معرفتها ، نظمناها على حروف المعجم احتياطا وتقريبا ، واجتنبنا ما كان وحشيا وغريبا » . ويتضح من هذه العبارة الأساس الذي قسم عليه الكتاب وهو حروف المعجم ، باعتبار الحرف الأول من الكلمة وحده . ولم يرتب ابن جني الألفاظ في داخل هذه الأقسام وفقا لحرفها الثاني فالثالث . . . الخ ، كما فعل في الحرف الأول ، وإنما أتى بها مهملة . وكتاب ابن جني أشد اختصارا من كتاب أبي زيد فهو يذكر اللفظ ويفسره تفسيرا سريعا . وكان أحيانا يأتي ببعض المشتقات القليلة من اللفظ ، ونبه ذات مرة على لفظ قابل الاستعمال . ولكنه لم يراع أن يذكر في الأفعال ماضيها ومضارعها ، ومصدرها ، كما فعل أبو زيد . وخلا كتابه من الشواهد تماما . ولذلك لم يشغل الكتاب إلا ثماني صفحات الحق بها أربعا أخرى تحتوي على ثلاثة فصول : أولها في أربعة أسطر يتناول مصادر تفعل من المهموز ، والفصلان الأخيران في كيفية كتابة بعض الألفاظ المهموزة . ولا أهمية لهذين البابين

(١) الجهرة ١/١٤١ (مقدمة الناشر) . والسيوطي - الزهر ١/٤٨ .

عندنا ، لأنها خارجان من ميدان بحثنا ، ولذلك نهمل الكتب الخاصة بهما ،
ولا أهمية المقصور والمدود في كتاب ابن جنى ، كما قد يوحى به عنوانه
الحديث .

وجعل على بن إسماعيل المعروف بابن سيده (توفي ٤٥٨ هـ) عشرة أبواب من
كتابه «المخصص» للهمز ، ولكن الأبواب (٥ ، ٦ ، ٧) كلها صرفية لا تنطوي
تحت بحثنا اللغوي . وعالج في الأبواب الأخرى نواحي مختلفة من الألفاظ المهموزة ،
تشبه ما رأيناه عند أبي عبيد وابن السكيت وابن قتيبة ، مثل ما يهمز فيكون له
معنى فإذا لم يهمز كان له معنى آخر ، وما همز وليس أصله الهمز ، وما تركت العرب
همزه وأصله الهمز . الخ . والحق أنه أدخل ما أتى به هؤلاء الأعلام الثلاثة في
أبوابه ، وأضاف إليها من غيرهم . ثم استطرد إلى قواعد نحوية صرفية اعتمد فيها
على سيبويه ، وأبي على الفارسي ، وابن جنى . وقد حذف بعض أسماء اللغويين
الذين ذكروا فيما اقتبسه منهم . ومنهج ابن سيده مختلف من باب إلى آخر . فهناك
أبواب لم يشرح ألفاظها البتة ، وأبواب قصيرة لا تزيد على ستة أسطر ، وأبواب
تبلغ أربع صفحات أطال فيها . ولكنه كان قليل الالتفات إلى مشتقات اللفظ الذي
يعالجه ، واستشهد في علاجه بالقرآن والحديث والشعر .

ويبدو أن التأليف في الهمز من الجانب اللغوي لم يشهد كثيرا من الباحثين
المؤلفين . فكانت تصانيفه قليلة لا شهرة لها ، حتى أننا لم نعثر فيما قرأنا من كتب
على غير ما ذكرنا . ولكن هناك نوعا خاصا من الألفاظ المهموزة أولع بها
الباحثون ولوعا شديدا منذ قديم الزمن إلى اليوم ، وهو المقصور والمدود .
ولكنه ظهر متأخرا عن كتب الهمز عامة . وجلى أن هذا الفن لم يرتب إلا بحسب
أحوال خاصة في ألفاظه ، مثل اختلاف معانيها ، أو أصولها ، أو تحريف العامة لها .
أما الترتيب الألف بائي فلم يظهر له أثر إلا في كتاب أبي زيد ، وهو أثر ضئيل
سرعان ما تخلصت منه كتب الهمز تماما .

الباب الرابع

كُتُبُ الحَيَوَانِ

نال الحيوان عناية كبيرة من اللغويين تضاهى العناية التي لاقاها عند العرب أنفسهم ، فالفوا في أجناسه المختلفة ، وأسمائه ، وصفاته ، وأعضائه ، وما تعلق به من آلات وأدواء ، وغير ذلك . ولكن القسط الأكبر من الاهتمام كان موجها إلى الإنسان والخليل والإبل ، والأخيران حيوانان لم يستطع العربي أن يستغنى عن أحدهما في أية مرحلة من حياته ، بل رعاها في أكثر الأحيان أكثر من رعايته لأبنائه . ونلقى في هذه الصفحات القليلة نظرات سريعة في منهج اللغويين في هذا النوع من التصنيف ، دارسين الأنواع التي ظهرت مع كتاب العين أو قبله . وقد دهشت كثيرا أن رأيت كتب الحشرات هي الأولى في الظهور . وربما كان السبب في ذلك أن المؤلفين دونوا قباهما في بعض الأنواع الأخرى ذات الأهمية من الحيوان كالخليل ، ولكن لم يصل إلينا آثار هذا التدوين . وربما كان السبب في ذلك أيضا أن القرآن ذكر طائفة من الحشرات كالنمل والنحل والذباب والعنكبوت والجراد والبعوض ، فكان لمفسري القرآن مباحث وكلام فيها استرعى أنظار اللغويين ..

١ - كتب الحشرات

لم تكن العرب تطلق لفظ الحشرات بمعناه العلمي المعروف اليوم ، ولذلك تناول اللغويون تحت هذا الاسم الحشرات والزواحف والهوام . قال أبو خيرة^(١) : «حشرة الأرض : الدواب الصغار ، منها اليربوع والضب والورل والقنفذ والفأرة ، والجرذ

(١) المخصر ٨ / ٩١ .

والحرباء والعظاية وأم حنين والعصفوف والطعن وسام أبرص والدساسة — وهي
الغنة — والشقذان والتعلب والمرو والأرنب. وقيل: الصيد أجمع حشرة، ما تعظم
منه أو تصغر، وما أكل من صيد فهو حشرة... وقيل: الطير أيضا من الحشرة.
وقيل: الحشرة ما أكل من بقل الأرض نحو الدعاع والعت «. ونحن مضطرون إلى
مسايرتهم في هذا الاعتبار، مع مخالفته المدلول العلمي. وكان من المؤلفين ممن أفرد
كتبا للحشرات وحدها، ومنهم من خصص لها بابا أو فصولا في مجموعات اللغوية.
وكذلك تناول بعضهم الحشرات عامة، وقصر بعضهم الآخر بحثه على نوع منها.
وأول من ألف فيها أبو خيرة الأعرابي الذي روى عنه أبو عمرو بن العلاء
كتاب الحشرات، ثم أبو عمرو الشيباني (٢٠٦هـ) ألف كتاب النحل والعسل،
ثم أبو عبيدة (٢١٠هـ) كتابي الحيات والعقارب، والأصمعي (٢١٣هـ) كتاب
النحل والعسل، وعلي بن عبيدة الريماني أحد ندماء المأمون (٢١٩هـ) كتاب
النحلة والبعوضة، وابن الأعرابي (٢٣١هـ) كتاب الذباب، وأبو نصر أحمد
ابن حاتم (٢٣١هـ) كتاب الجراد، وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥هـ) كتب الحشرات،
والجراد، والنحل والعسل، وهشام بن إبراهيم الكرنبائي تلميذ الأصمعي كتاب
الحشرات، وأبو بكر محمد بن إسحاق الأهوازي كتاب النحل وأجناسه
وفي القرن الرابع ألف أبو الحسن الأخصر الأصغر (٣١٥هـ) كتاب الجراد.
ولم يبق أي كتاب مستقل فيها، وإنما بقيت الموسوعات التي تعرضت لها
في بعض فصولها مثل الفريب المصنف لأبي عبيد، والنعم المنسوب لابن قتيبة،
وأدب الكاتب له، ومبادئ اللغة للخطيب الإسكافي (٤٢١هـ)، وفقه اللغة
للثعالبي (٤٢٩هـ)، ومخصص ابن سيده (٤٥٨هـ) وكفاية المتحفظ لابن الأجدابي
(قبل ٦٠٠هـ).

وحين ندرس هذه الفصول المختلفة لا نجد بينها خلافا في أساس تقسيمها
أو ترتيبها، وإنما وجه الخلاف بينها في قلة المواد وكثرتها، وتنوع النواحي التي عالجتها
وعلمه، والالتفاتات اللغوية. فأساس التقسيم عندها جميعا الحيوان وما يتصل به.

فباب لصفار الطير والمهام والنحل ، وآخر للجراد ، وثالث لليعاميب . . الخ ،
أو باب لأصواته ، وآخر لأسماء جحرته ، وثالث للدغة وسمه ، وما شابه ذلك .
وجميع هذه الأبواب لا ترتيب فيها .

وأقصر هذه الأبواب وأقلها مادة ما في أدب الكاتب ، ومبادئ اللغة ،
وكفاية المتحفظ . ولكنها تعالج الحشرات المختلفة وأسماء أعضائها ، والألفاظ
مفسرة بكل إيجاز . ولا شواهد بها ولا التفات إلى مؤنث أو مذكر ، مفرد
أو جمع ، إلا نادرا في مبادئ اللغة . ويشبه لغة هذه الأبواب في القصر ،
إلا أن أبوابه كثيرة شملت عدة نواح .

وخصص أبو عبيد لها أبوابا تناول فيها الحشرات المختلفة ونعوتها وجماعاتها
وأسماءها في مراحل حياتها المختلفة . والتفت فيها إلى المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ،
واللغات ، وذكر بعض الشواهد الشعرية الشعرية القليلة . ثم لا يختلف منهجه عما
شاهدناه من قبل . وكل هذه الأمور التي رأيناها في الغريب المصنف تراها بمبارتها
في كتاب النعم والبهايم والوحش . . . المنسوب لابن قتيبة ، ونشره الأب
موريس بوج P. Maurice Bouges . ولا خلاف بينهما ، إلا في أن هذا حذف
شواهد أبي عبيد ، وأسماء اللغويين والأعراب الذين ذكروهم . وقد شك المحقق
في نسبة الكتاب ، ورجح أنه ليس لابن قتيبة ، وأقام ترجيحه على أسباب وجيهة .
وأفرد ابن سيده ٣٤ صفحة من السفر الثامن من مخصمه للحشرات ،
واعتبرها كتابا كاملا مستقلا . فجعله قسمين : الأول للحشرات ، والثاني للمهام .
وبدأ كل قسم بتعريفه وما يندرج تحته من حيوان ثم تناول هذه الحيوانات التي
ذكرها بالتعريف ، ففنى بأنواعها وجحرتها وأصواتها وإن قصر في قسم المهوام
قليلا . وذكر المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ، والأوصاف والأفعال المأخوذة من
أسماء الحيوانات ، وأعمالها وأسماءها في مراحل حياتها المختلفة ، وأسماء أعضائها ،
وبعض المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ، واللغات ، واختشهد بالشعر والأمثال
والأخبار . والحق أن هذا الكتاب ، أكل ما رأينا في الحشرات .

٢ - كتب الخيل

عنى لغويو العرب بالتصنيف فى الخيل عناية فائقة ، لا نجد مثلها إلا فى التأليف حتى الإبل ، والخيل أداة انتقال العرب فى الحرب ، والإبل أداتهم فى السلم . وقد تعرض أبو عبيدة ، من أوائل المؤلفين فى الخيل ، للعلاقة بين العربى وفرسه ، فى صدر كتابه فقال ^(١) : « لم تكن العرب فى الجاهلية تصون شيئاً من أموالها ولا تكرمه ، صيانتها الخيل وإكرامها لها ، لما كان لهم من العز والجمال والمنفعة والقوة على عدوهم ، حتى إن كان الرجل من العرب ليبيت طاوياً ، ويشبع فرسه ويؤثره على نفسه وأهله وولده ، فيسقيه المحض ، ويشربون الماء القراح ، ويعير بعضهم بعضاً بإذالة الخيل وهزالها وسوء صيانتها ، ويذكرون ذلك فى أشعارهم . . . » .

وأول من نعرف من مؤلفى الخيل أبو مالك عمرو بن كركرة من أساتذة الخليل . ثم ألف فيها تحت اسم الخليل أو خلق الفرس النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) وأبو المنذر هشام بن محمد الكلبي (٢٠٤ أو ٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) له ثلاثة كتب فى الخيل وأسمائها وحُضْرُهَا ^(٢) ، والإصمعي (٢١٣ هـ) له كتابان باسم الخيل وخلق الفرس ، وعلى بن عبيدة الريحاني (٢١٩ هـ) ، والمدائني (٢٢٥ هـ) ، ومحمد بن عبد الله العتبي (٢٢٨ هـ) وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) وأبو نصر أحمد بن حاتم (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) والتوزي (٢٣٣ هـ) وهشام بن إبراهيم الكرنباني تلميذ الأصمعي ومحمد بن حبيب (٢٤٥ هـ) وأبو محم الشيباني (٢٤٥ هـ) وأبو عكرمة عامر بن عمران الضبي (٢٥٠ هـ) .

(١) ص ٢٠٠ .

(٢) الحضرة : الجري .

وأبو الفضل العباس بن الفرّج الرياشي (٢٥٧ هـ) وأبو محمد ثابت بن أبي ثابت (وزيّاق أبي عبيد) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وأحمد بن أبي طاهر (٢٨٠ هـ) .
وألف فيها من المتوفين في القرن الرابع : أبو محمد قاسم بن محمد الأنباري (٣٠٤ هـ) وأبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١٠ هـ) ومعاصره الحسن بن عبد الله لكذة ، وأبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي (٣٤٠ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو الطيب محمد بن أحمد الوشاء (٣٢٥ هـ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) والحسين ابن علي النمرى (٣٨٥ هـ) .

وألف من أهل القرن الخامس يوسف بن عبد الله الزجاجي (٤١٥ هـ) والحسن بن أحمد الأعرابي الفندجاني (كان يعيش ٤٢٨ هـ) ، ومن أهل القرن السابع محمد بن علي اللخمي (٦١٦ هـ) ومحمد بن رضوان النمرى (٦٥٧ هـ) .

وكان للحروب المتصلة بين المشرق والمغرب ، وخاصة الحروب السليبية والأندلسية أثرها في محاولة المؤلفين إذكاء روح الحماسة بين الشعوب بالتأليف في الخيل وال سلاح وأدوات الحرب عامة . وكان من هذه التآليف ما اتسم بصيغة لغوية ، إلى جانب الصيغة الأدبية الحماسية الغالبة . ومثال هذه التآليف حاية الفرسان وشعار الشجعان لعل بن عبد الرحمن بن هذيل الأندلسي ألقه للسلطان أبي عبد الله محمد من بني الأحمر (تولى ٧٩٧ - ٨١٠ هـ) . وتعرضت الجامع اللغوية للخيل أيضا ، فخصتها بكثير من أبوابها . وقد بقي لنا كثير من كتب الخيل ، ونحاول أن نناقى نظرة سريعة على مناهجها . أما ابن الكلبي وابن الأعرابي فعالجا أنساب الخيل وأسماءها وقبائلها وأخبارها ، أى اتجاها تاريخيا ، ولذلك نخرجهما عن بحثنا .

ولجا جميع مؤلفي الخيل إلى تقسيم كتبهم تقسيما موضوعيا ، فباب لأعضاء الخيل ، وآخر لما يستحب فيها ، وثالث لما يكره . . . الخ . فكتب الخيل مثل

كتب الحشرات ، أى أن الفرق بين المؤلفين فى اتساع المادة وقتها ، وفى طريقة علاجها لا ترتيبها . فالموضوعات التى كتب فيها أبو عبيدة نجدها أو ما يماثلها عند أكثر من بعده . والتفت أبو عبيدة إلى كثير من نواحي الخليل ، إذ وصف مكاتها عند العربى ، وأسماء أعضائها وأوصافها ، وأسماءها فى مراحل حياتها والأصوات التى تدعى بها ، وعيوبها ، وأوصاف عنقها وألوانها وشياتها ونشاطها . وكان فى تناوله لأسماء الأعضاء يتناول عضوا عضوا ويسمى ما فيه من أجزاء . وكان فى أكثر الأحيان يصدر الفصل بمجموعة الأسماء التى يفسرها فيه ، ثم يأخذ فى تفسيرها واحدا واحدا . ويكثر من الأشعار جدا فى بعضها ، ويقل فى بعضها الآخر . ولكن التقسيم عنده مضطرب فنجد أكثر من باب تتناول أمرا واحدا بدون داع .

وكتاب الأسمى أقل مادة من كتاب أبى عبيدة ، ولكنه يعالج معظم النواحي التى عالجها . وهو أكثر منه انتظاما فى بعض الفصول وأقل فى بعضها الآخر . وكان كثير الالتفات إلى الألفاظ التى تطلق على كل حالة من الخليل ، وكذا الأفعال والصفات منها ، فهو أكثر لغة من كتاب أبى عبيدة . والشعر عنده متوازن موزع على جميع الفصول ، ولكنه أقل مما عند أبى عبيدة ، كالم يراعى أن يقدم مجموعة الأسماء التى يفسرها فى صدر فصوله مثله .

وخص أبو عبيد الخليل بكتاب من « الغريب المصنف » ضم ١١ بابا ، اعتمد فيها على الأسمى إلى حد كبير . وتناول فيها النواحي التى تناولها سلفاه مع بعض أمور جديدة . وخطته أن يذكر اللفظ ثم يفسره بإجمال . والشعر عنده قليل . والكتاب قليل الأهمية بالنسبة لل خليل ، بعكس ما نراه فى موضوعاته الأخرى . وتتضح فيه أيضا الظواهر التى نراها فى كل موضوع فى الغريب .

وجعل كراغ النمل باين من المنتخب والمجرد لأسماء الطير وغيره من الحيوان

في صفة الفرس وأسماء الدواب فيه . وهما قليلا القيمة ، يعطينا قوائم مع الشرح الموجز ، ولا شواهد أو مشتقات أو أسماء لغويين فيهما .

وجعل الخطيب الإسكافي كتابا للخيل في كتابه مبادئ اللغة ، أخذ كل ما فيه من أبي عبيدة — إلا أبوابا قليلة قصيرة وزيادات أخرى — مع اختصاره وتهذيبه وحذف أكثر أشعاره .

ونستطيع أن نجمع عدة أبواب في الخيل متناثرة في فقه اللغة للثعالبي . وكلها قصير مأخوذ مما قبله من اللغويين ، مقتصر على التين اللغوي مع الإيحاء إلى الشرح كعادته في جميع موضوعاته .

وتصل كتب الخيل إلى القمة في كتاب الخيل من مخصص ابن سيده الذي يشغل منه ٧٠٠ صفحة من القطع الكبير . وتجد فيه كل الموضوعات التي عالجها من قبله حتى كتابي ابن الكلبي وابن الأعرابي التاريخيين . وكان لا يجمع بعض الأبواب المتشابهة في الكتب المتنوعة في باب واحد ، ولذلك يجد الباحث عنده موضوعا واحدا في باين أو أكثر مع اختلاف العنوان . وقد سمح لنفسه بالتصرف في مقتبساته بحذف بعض الأخبار والأشعار وأسماء الرواة ، وتغيير ترتيب عبارتها . وحشا هذه الأبواب التي استعارها من غيره بزيادات كثيرة ، تتألف من مشتقات من اللفظ الذي يعالجه أو مرادفات له أو مسائل لغوية ونحوية وصرفية تتصل به ، أو شواهد من الحديث والأمثال ، أو مخالفة لغوي آخر لتفسيره ، أو زيادة عليه ، أو ما شابه ذلك .

أما ابن الأجدابي فجعل للخيل في كفاية المتحفظ أربعة فصول في ٥٠ صفحات من حجم كتب الجيب لا تستحق الذكر في قصورها واختصارها .

وأخيرا نجد وجهة مختلفة عن الكتب السابقة في حلية الفرسان ، إذ هو قسمان الأول في الخيل ، والثاني في السلاح ولا شأن لنا به . واتجه في دراسة الخيل وجهة عملية تاريخية أدبية لغوية . فعالج تعليم ركوب الخيل ، وبدء خلقها وأول من اتخذها

وحب الأنبياء لها، والأشعار فيها، ثم أعضائها وما يستحب وما يكره فيها، وما إلى ذلك من موضوعات رأيناها في الكتب السابقة . وقد اعتمد المؤلف في تأليف كتابه على ابن الكلبي وابن الأعرابي وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم . وهو لا يسمو إلى درجة كتب الخليل اللغوية الخاصة ، ولكنه أحسن تقسيما منها .

ويخرج الباحث من هذا العرض السريع بأن كتب الخليل سارت في وجهات متعددة ، منها التاريخي والعملي والأدبي واللغوي . وكان أسبقها في الظهور التأليف التاريخي عند ابن الكلبي ، فاللغوي والأدبي عند أبي عبيدة والنصر بن شميل والأصمعي ، فالعملي في العصور المتأخرة . وقد اعتمد جميع المؤلفين على الكتب الأولى في المادة والمنهج ، فلم يحاول أحد منهم الابتكار أو التجديد . وإنما الأمر الذي دفعهم إلى التأليف هو جمع مواد أكثر مما في الكتب الأولى ، أو اختصارها عند المتأخرين . ولما كان الأمر كذلك ، كان أعظمها أكثرها مادة . ولا نزاع في أن المخصص أكثرها مادة وأعمها ، وربما كان أحسنها ترتيبا من الناحية التي أتجهوا إليها ، وإن ساد الاضطراب كثيرا . ولذلك كان المخصص القمة التي وصل إليها التأليف في الخليل ، وخاصة التأليف الذي أتجه أتجاهها لغويا خالصا .

٣ - كتب خلق الإنسان

وضع اللغويون الإنسان أيضا تحت البحث ، فوجهوا إليه أنوارهم ، ودونوا أسماء كل ما ظهر تحتها حتى بعض ما في جوفه ، وتبينوا الأحوال والصفات المختلفة التي تعترى كل عضو من أعضائه . ووسعوا دائرة أبحاثهم إلى النواحي الأخلاقية والاجتماعية أيضا .

وأول كتاب عثرنا على اسمه في خلق الإنسان هو كتاب أبي مالك عمرو ابن كركرة ، ثم تناوله النصر بن شميل (٢٠٤ هـ) في الجزء الأول من كتابه « الصفات » . ثم تعرض له قطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) والفضل بن سلة (٢٠٨ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ)

وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) وأبو زيد الكلابي (٢١٥ هـ) وأبو عثمان
سعدان بن المبارك الضرير (٢٢٠ هـ) ، ونصر بن يوسف صاحب الكسائي ،
وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) ، وأبو محمد الشيباني (٢٤٥ هـ) ومحمد بن حبيب (٢٤٥ هـ)
وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) وأبو محمد ثابت بن أبي ثابت وراق أبي عبيد ،
وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) والحسن بن عبد الله لكذة .

وألف فيه من المتوفين في القرن الرابع : أبو محمد القاسم بن محمد الأنباري
(٣٠٤ هـ) وأبو موسى الحامض (٣٠٥ هـ) وأبو إسحاق الزجاج (٣١٠ هـ) وداود بن
الهيثم التنوخي (٣٢٦ هـ) وأبو بكر محمد بن عثمان الجند (نحو ٣٢٢ هـ) ومحمد بن
أحمد الوشاء (٣٢٥ هـ) ومحمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) وأبو جعفر أحمد بن محمد
النحاس (٣٣٨ هـ) ، وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) .

وفي القرن الخامس : يوسف بن عبد الله الزجاجي (٤١٥ هـ) وعبد الله بن سعيد
الخوافي (٤٨٠ هـ) وأبو نصر محمد بن محمد الرامشي النسابوري (٤٨٩ أو ٤٩٠ هـ) .
وفي السابع الصفاني (٦٥٠ هـ) وغير هؤلاء كثيرون ، إلى جانب أصحاب الموسوعات .
وكان من المؤلفين من نظم خلق الإنسان كمحمد بن عيسى بن أصبغ (٦٢٠ هـ)
والسيوطي (٩١١ هـ) .

ولم يبق من هذه الكتب إلا قليل والموسوعات . وأولها كتاب الأحمى الذي
ينقسم ثلاثة أقسام : مقدمة لبعض الأمور العامة مثل الحمل والولادة والسن ، وعالجها
زمنيا ؛ ثم العرض وعالج فيه الوصف العام للإنسان ثم فصل وصفه جزءا جزءا مبتدئا
من أعلاه إلى أسفله ومن خلفه إلى أمامه ، كأنما وضع رجلا عاريا أمامه ، والتفت إلى
ما يعترى كل عضو من صفات وأحوال ، ولم يجد عن ذلك إلا قليلا ؛ ثم خاتمة
في بعض الأوصاف الخلقية والخلقية العامة . وأكثر فيه من الشعر والتعليق عليه ،
ومن الأخبار والمحاورات ، والأمثال . والتفت إلى الذكر والثوث والمفرد والجمع
واختلاف اللفظ الذي يطلق على العضو الواحد باختلاف الحيوان . وأورد بعض
مشتقات اللفظ من فعل وصفه ومصدر ، وما فيه من لغات .

واستهل أبو عبيد الغريب المصنف بكتاب خالق الإنسان، شغل منه ٥٨ صفحة ..
وعالج فيه أكثر مادة الأسمى، ولكنه زاد موضوعات أخرى كثيرة تتعلق بأوصافه.
والناحية الاجتماعية فيه من أخلاقه وعائلته ووراثته . وليس لأبى عبيد منهج معين.
فى ترتيب أبوابه، بل سار وفقا لتوارد خواطره فتشتت بعض الموضوعات عنده،
كما لم يلتزم ترتيب الأسمى الجميل فى وصف أعضاء الإنسان . ويظهر فى الكتاب.
ما يظهر فى أبوابه كلها من عزو الأقوال إلى أصحابها، والاستشهاد بالشعر مع قلة،
والالتفات إلى المفرد والجمع والمذكر والمؤنث (ولكنه أقل من الأسمى فيها) ..
ويبدو من تردد أسماء المؤلفين عنده أنه اعتمد على أبى عمرو الشيبانى والكسائى.
ثم الأسمى أكثر من غيرهم .

واستهل ثابت بن أبى ثابت كتابه بذكر مراجعه، وهم أبو عبيد والأثرم
وسبله بن عاصم وأبو نصر وابن الأعرابى والأسمى وأبو زيد الأنصارى . ثم
تحدث عن الحمل وتطوره، والولادة، ثم الأسماء التى تطلق على المولود فى أعمارهم
المختلفة . ثم وصف جسم الإنسان : ما يطلق على شخصه عامة، ثم ما يطلق على
أجزاء جسمه واحدا بعد آخر، مبتدئا بالرأس ومنتها بالقدم، وما ينعت به كل
جزء فى أحواله المتنوعة ؛ أى أنه اتقى خطأ الأسمى .

وأكثر من الشواهد الشعرية خاصة، وإن لم يخل الكتاب من الآيات
والأحاديث والأمثال .

والحق أن النظرة السريعة فى هذا الكتاب تبين أنه أكبر كتاب بقى لدينا
من هذا النوع، وتبين أن ابن سيده جعله عماده الأول فى حديثه عن خلق الإنسان
فى المخصص .

وخصص ابن قتيبة فصلين من أدب الكتاب لبعض عيوب الإنسان وأمراضه،
الفروق بين بعض الألفاظ التى يظن الناس مترادفات من خلقه .. وهما قصيران
سئيلا القيمة .

أما الزجاج فلخذ كتاب الأصمعي وحذف ما فيه من تكرار أو استطراد أو شواهد إلا قليلا . وحذف بعض المواد ، وبعض أجزاء التفسيرات التي لا يضير حذفها ، والمقدمة والخاتمة . ثم زاد أشياء قليلة وفصاين للاست و فرج المرأة . ولم يفعل شيئا غير ذلك .

واتبع أحمد بن فارس خطة الأصمعي في الترتيب ، غير أنه آثر الإيجاز الشديد . فاقصر على أسماء أعضاء الإنسان ، ولم يشر إلى ما تتصف به من صفات إلا قليلا . ولم يورد شواهد مطلقا .

وجعل كراع النمل بابا من المنتخب والمجرد للأسماء المفردة من خلق الإنسان . وسائر الحيوان ومن الصفات ، شغل أكثر من ثلاث صفحات ، وأورد فيه الأسماء دون ترتيب ، ولا شواهد عنده ، ولا أسماء لغويين .

ونستطيع أن نجد للإنسان مكانا في كل باب من فقه اللغة للثعالبي ، ولكننا نجد أيضا التفاهة نفسها والقصور ، فهو من المتون القصيرة .

واتبع ابن سيده أبا عبيد في استهلال مخصصه بكتاب خلق الإنسان الذي شغل السفر الأول وأكثر من نصف الثاني منه . ونستطيع أن نرى فيه ثلاثة أقسام كبيرة ، تصدرها مقدمة في نيف و صفتين . أما المقدمة فتعالج لفظ إنسان لغويا و صرفيا . وأما الأقسام الثلاثة فتعالج ما عالج الأصمعي في أقسامه الثلاثة مع التوسع الشديد حتى يضيع وجه الشبه بين الاثنين ، ومع إدخال أبواب كثيرة جديدة ليست عند الأصمعي ، مثل أبواب الغريب المصنف الاجتماعية . وإنما نجد عناوين كثير من الأبواب بنصها في الكتابين . وأجرى ابن سيده في هذه الأبواب التي اقتبسها ما أجراه في أمثالها من حذف وحشو وتغيير في الترتيب ، وإلحاقها بالأمر الصرفية والنحوية التي يهواها . وختام القول فيه أنه سار على نظام الأصمعي ، وهو أحسن نظام ، وأنه أورد كل ما كان عنده وعند غيره ، فهو أحسن الكتاب نظاما وأوسعها ملدة .

وبدأ ابن الأجدابي كفاية التحفظ بخلق الإنسان أيضا ، وخصص له ١٥ صفحة
ضمنت ١١ بابا عالجت أمور الأهمية لها من الإنسان أيضا ، ولا تستحق أن تأخذ
منا هذين السطرين .

وصفوة القول في هذا النوع من التصنيف أنه بدأ قبل عصر الخليل ، وسرعان
ما وصل إلى نظامه الأمثل عند الأصمعي . فلم يستطع من بعده أن يتحرروا منه وإنما
اقتصروا على تكميله . وكانت مادة الأصمعي أيضا خيرة لما بعده من كتب حتى
المخصص . فالأصمعي هو المعلم الأول فيه ، ثم أبو عبيد ، ثم قته ثابت بن أبي ثابت ،
وإبن سيده في المادة واكتمال النظام . ولون الأصمعي بعض جزئيات النهج بألوان
بقيت عند غيره أيضا ، إذ استشهد ببعض الأحاديث والأشعار والأخبار ، فسار
خلفه مؤلفو خلق الإنسان . وكانت هذه الشواهد من الكثرة عنده بحيث اضطر
بعض المتأخرين إلى اختصارها أو حذفها كالزجاج وأبي عبيد . وكان هم الأصمعي
وثابت الناحية العضوية من الإنسان مع نظرة شاملة إليه ، أما أبو عبيد فأتجه
فيه اتجاهها اجتماعيا ، وفاز ابن سيده بالحظتين .

الباب الخامس كتب النوادر

ظهر هذا الصنف من التأليف مبكرا ، فأول من ينسب إليه كتاب فيه هو أبو عمرو بن العلاء (١٥٧ هـ) شيخ نحاة البصرة ولغويها . وقد يفهم من عبارة ابن النديم أن الكتاب من تدوين أحد تلاميذ أبي عمرو إذ قال : « كتاب النوادر عن أبي عمرو بن العلاء » ، ولا ندرى شيئا عن هذه الباكورة اللغوية .

ثم تتابع التأليف في النوادر ، فظهرت في القرن الثاني كتب للقاسم بن معن الكوفي (١٧٥ هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ومعاصرة أبي مالك عمرو بن كركرة ، والكسائي في ثلاث نسخ كبرى وصغرى ووسطى (١٩٨ هـ) وأبي شبل العقيلي (عاش في عهد الرشيد ١٧٠ - ١٩٣ هـ) وأبي المضرحي .

وقد أخرج يونس بن حبيب نسختين من كتابه : صغرى وكبرى . روى إحداهما ابن سلام واختصرها تاج الدين بن مکتوم ، قال السيوطي ^(١) : « النوادر ليونس ، رواية محمد بن سلام الجحفي عنه . وهذا الكتاب لم أقف عليه إلا أنى وقت على منتقى منه بخط الشيخ تاج الدين بن مکتوم النحوي ، وقال إنه كتاب كثير الفائدة قليل الوجود » . وأورد السيوطي في الزهر فقرات قصيرة قليلة منه تدل على أنه كان كثير الرواية فيه عن أبي عمرو بن العلاء ، ويوازن بين لغتي الحجاز وتميم . ولم يورد السيوطي في اقتباساته أية شواهد شعرية ، وربما كان ذلك اختصارا منه لا من المؤلف . وقد هذا الكتاب أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨ هـ) ثم رد على هذا النقد أبو محمد الحسن بن محمد النسابة التميمي التاهرتي (٤٢٨ هـ) .

وعثر في الزهر^(١) على اقتباس واحد من نوادر أبي مالك، قال فيه «الشبر: من طرف الخنصر إلى طرف الإبهام . والفتر: من طرف الإبهام إلى طرف السبابة . والرتب: بين السبابة والوسطى . والعتب: ما بين الوسطى والبنصر . والوصيم: ما بين الخنصر والبنصر ، وهو البصم أيضا . ويقال: ما بين كل أصبعين فوت ، وجمعه أفوات » . ولعله كان يتناول بعض الأشياء المتصل بعضها ببعض ، في موضع واحد .

وزخر القرن الثالث بكتب النوادر ، حتى شهد أكثر من عشرين منها . فقد ألف فيها أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (٥٤٠٢) وقطرب (٥٢٠٦) وأبو عمرو الشيباني (٥٢٠٦) وأبو محمد عبد الله بن سعيد الأموي (أستاذ أبي عبيد) والفراء (٥٢٠٧) وأبو عبيدة (٥٢١٠) والأصمعي (٥٢١٣) وأبو زيد (٥٢١٥) والأخفش سعيد بن مسعدة (٥٢١٥) وعبد الرحمن بن بزرج (من طبقة الأصمعي) واللحياني (تلميذ الكسائي) وأبو زياد بن عبد الله الكلابي (٥٢١٥) وأبو المنهال عينة بن عبد الرحمن (تلميذ الخليل) وأبو مسحل الأعرابي (تلميذ الكسائي) واللحياني) وابن الأعرابي (٥٢٣١) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٥٢٣١) وعلى ابن المغيرة الأثرم (٥٢٣٢) والتوزي (٥٢٣٣) وأبو الوازع محمد بن عبد الخالق « نوادر الأعراب الذين كانوا مع ابن طاهر بنيسابور » ، ودلامز البهلول وعبد الله بن محمد بن هاني النيسابوري (٥٢٣٦) وابن السكيت (٥٢٤٦) ويوهارون بن زكريا المغربي وابن قتيبة (٥٢٧٦) وأبو حنيفة الدينوري (٥٢٨٢) ومعاصره الحسن بن عبد الله المعروف بلكذة ، والحسن بن علي بن العزى (٥٢٩٠) وثعلب (٥٢٩١) ، ونصر بن مضر الأسدي رواه عنه محمد بن الحجاج ابن نصر الأنباري ، وراه ابن النديم نحو مئة وخمسين ورقة وفيه إصلاح بخط أبي عمر الزاهد .

وأورد السيوطي في المزهرة عدة اقتباسات من نوادر اليزيدي ، تدل على أنه عنى

عناية شديدة باللغات وخاصة لغة الحجاز وتميم كأستاذه أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه في نواتره . وقد بدأها بموازنة بين لغتي الحجاز وتميم ، وكان يرجح بين هذه اللغات أحيانا ، وعنى أيضاً بالتعبيرات الخاصة وبالألفاظ المتشابهة التي يخطئ الناس في استعمالها . وبالمضاف وبالمصادر التي لا مثيل لها . ولم يورد السيوطي في اقتباساته شواهد شعرية ولا غيرها^(١) . وذكر ياقوت^(٢) أن نواتر اليزيدي شبيهة بنواتر الأصمعي .

وألف أبو عمرو الشيباني كتابين في النواتر : الجيم ، وقد تناولناه في اللغات ، والنواتر الكبير ، وأخرج منه ثلاث نسخ .. وتبين مقتبسات الزهر منه أنه عنى بالألفاظ التي يبدل بعض حروفها ، وشواذ التصغير ، وغريب الأعلام ، والجموع التي لا واحد لها ، والألفاظ الملتبسة التي قد يحدث فيها تصحيف ، وأنه كان يروى عن أعراب القبائل المختلفة ويستشهد بالشعر^(٣) . وقد أخذ ثعلب وأبو إسحاق الحرابي وغيرهما هذا الكتاب عن عمرو بن أبي عمرو الشيباني .

وأفرد علي بن حمزة البصري بابا من كتابه « التنبهات على أغاليط الرواة » لنقد نواتر أبي عمرو الشيباني ، فأورد فيه بعض اقتباسات تؤكد بعض ما رأيناه آنفا . ولم يكن أبو عمرو يقدم الشعر ثم يفسره كما فعل أبو زيد الكلابي ، وإنما كان يقدم اللفظ و يفسره ثم يأتي بالشعر شاهداً عليه . وبين منها أيضاً أنه كان يورد بعض الأخبار مثل ما يورد في تعاليل تسمية مدركة وطابخة ، ويستقصى بعض الموضوعات ، قال البصري : « أتى أبو عمرو بأسماء البلح في نواتره على الاستقصاء » .

وروى السيوطي بعض اقتباسات من أبي محمد الأموي ، ولكن لم ينص على أنها من النواتر ، فلا نستطيع أن نعتمد عليها . وكذا الحال مع الفراء ، وأبي عبيدة والأصمعي ، والأخفش ، إلا أن الأصمعي له كتابان : النواتر ، وآخر باسم نواتر الأعراب . وقيل إن الأصمعي ألف أحدهما لجعفر بن يحيى البرمكي . وقد تسرب إلى نسخة آل طاهر في حياة الأصمعي زيادات أكثر من الثالث . قال الأزهرى في

(١) للزهر ١/١١٠ ، ٢٥٠ ، ٢٩٢ ، ١٠٦ ، ١٤٤ ، ١٥١ .

(٢) معجم الأدباء ٢٠/٣١ .

(٣) ١/٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٤١/٢ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ١٠٥ ، ١٥١ .

مقدمة التهذيب : « كان (الأصمعي) أُملي ببغداد كتابا في النوادر ، فزيد عليه ما ليس من كلامه ، فأخبرني أبو الفضل المنذرى . . . عن سلمة (بن عاصم) قال : جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر صديق أبي السمراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه . فجعل الأصمعي ينظر فيه فقال : ليس هذا كلامي كله ، وقد زيد عليّ فيه ، فإن أحببتُم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي ففعلت وإلا فلا تقرأوه . . فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب ، وهو أرجح من الثلث ثم أمرنا فنسخناه له (١) . »

وقال الأزهرى أيضاً عن نوادر ابن بزرج : « فاستحسنته ووجدت فيه فوائد كثيرة (٢) . »

أما نوادر أبي زيد الأنصاري ، فأقدم كتاب من هذا النوع باق عندنا ، وقد طبع في المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين في بيروت ١٨٩٤ م . وتجمع هذه النسخة روايتين من نوادر أبي زيد . أولاهما من طريق أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش ، عن أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي البرد ، عن التوزي وأبي حاتم السجستاني عن أبي زيد ؛ والثانية عن أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري عن الرياشي وأبي حاتم ، عن المؤلف . ويتقسم الكتاب إلى ١٥ بابا ، ثلاثة منها خاصة بالشعر ، وسبعة بالرجز ، وخمسة بالنوادر . وليس لتقسيمه قيمة فعلية ، إذ لا يمتاز الباب الأول من الشعر مثلاً عن الثاني ، أو الثالث بأمر من الأمور . وكذا الحال في أبواب الرجز والنوادر ، حتى أنه يضع باين للرجز أحدهما وراء الآخر دون سبب واضح لتجزئتهما . أما أبواب الشعر والنوادر فمترقة لا يتعاقب اثنان منها . وقد اختلفت الروايتان السابق ذكرهما بصدد هذه الأشعار والرجز والنوادر . فذهب أبو حاتم السجستاني إلى أن أبا زيد روى الشعر عن المفضل الضبي ، والرجز واللغات عن العرب مباشرة

(١) تهذيب اللغة ١ : ٦٥ .

(٢) قص للرجز ١٩ .

وذهب التوزي إلى أنه روى للرجز عن المفضل ، والشعر واللغات عن العرب . وقد نسب أبو زيد نفسه في تضاعيف الكتاب الأشعار والأرجاز إلى من أخذها عنه . ويظهر منها أنه كان يروي كلا من الشعر والرجز عن الأعراب وعن المفضل أيضا . واختلف منهج أبي زيد في الأصناف الثلاثة . ولكنه كان في الشعر والرجز متقاربا ، أما النوادر فتباعدة عنهما . فكان في الأبواب الشعرية يقدم بيتا أو مقطوعة من الشعر ، ويصرح في الغالب باسم قائلها ، وقد يعزوه إلى قبيلته ، وبين العصر الذي عاش فيه : أجاهلي هو أم أدرك الإسلام أم إسلامي . وكان يؤخر الشرح إلى ما بعد الأبيات جميعها ، أما الروايات فيسمح بوضعها في الأبيات . وكان يلتفت في شروحه إلى بعض المشتقات والتعبيرات الخاصة ، والدقائق اللغوية ، والنحو والصرف ، والعروض والأمثلة المتشابهة ، ويشرح المفردات ، ويفسر المعنى الإجمالي . وكان يستشهد على شروحه بشواهد أخرى من القرآن والشعر . ولذلك يغلب على البابين الأولين من أبواب الشعر الإطالة والاستطراد . أما الباب الأخير فيقل فيه الشرح والاستطراد ، حتى لتأتي فيه قطع بدون شرح .

وكان في أبواب الرجز يقدم مقطوعة من الرجز ، وكثيرا ما لا يصرح باسم قائلها ، وقد يعزوها إلى أحد بني فلان . وكان الشرح فيها للمفردات ، والمعنى الإجمالي ، مختصرا عما هو عليه في الشعر . وكان يلتفت أحيانا إلى ما فيها من نحو وصرف . أما أبواب النوادر فتتناول ألفاظا وتعبيرات واستعمالات غريبة لا تجرى على القواعد المعروفة ، ولا على اللغة الواضحة الشائعة الاستعمال ، والألفاظ المتشابهة المشككة . والتفت إلى بعض المترادفات ، وإلى ما في شواهد من عروض ونحو وغيره . والشعر في هذه الأبواب قليل يأتي به للاستشهاد لا أساسا للباب كما دت في الأبواب الخاصة بالشعر والرجز .

وكان هذا الكتاب موضع إعجاب اللغويين في عصر أبي زيد وبعده ، حتى قال فيه الأزهرى^(١) : « كتاب جامع للفرائب الكثيرة والألفاظ النادرة والأمثال النائرة والفوائد الجمّة » .

(١) تهذيب اللغة ١ : ١٢ .

والكتاب ليس خالصاً لأبي زيد ، بل زاد فيه روايته كثيراً عن الأصمعي
وأبي عبيدة ، وابن الأعرابي ، ووردت أسماءهم فيه صراحة . وكثيراً ما روى فيه
أبو حاتم السجستاني لا عن أبي زيد^(١) .

وألحق بهذه الطبعة من الكتاب كتاب مسائية ، لأن بعض الناس يضيفه إلى
كتاب النوادر وبعضهم يفرده منه ، وهو باب واحد من أبواب النوادر ،
ولا يختلف عن الأبواب المسماة بهذا الاسم من الكتاب نفسه .

وروى السيوطي^(٢) اقتباساً من نوادر اللحياني بين أنه عني فيها بالترادفات ،
وربما بنوادر الأعراب وأخبارهم أيضاً . وأورد السيوطي عدة اقتباسات أخرى من
اللحياني ، ولكن لم يصرح أنها من النوادر . وقرأ اللحياني نوادره على الكسائي ،
وكان ابن مقسم يفض منها ، وأبو علي الفارسي يعتبرها كناسة^(٣) .

أما نوادر أبي زيد الكلابي فقد بقيت منها اقتباسات كثيرة في كتاب
« التنبهات على أغاليط الرواة » لأبي القاسم علي بن حمزة البصري ، الذي تقدما فيه .
ووصفها أبو القاسم في قوله الآتي الذي يعلل به تقديمه الرد عليها في أول كتابه :
« وإنما بدأنا بها لشرف قدرها ونباهة مصنفها » . ويظهر من هذه الاقتباسات أن
الكلابي كان يأتي بيت من الشعر ثم يفسر ما فيه من نوادر وغريب ، ويذكر
معناه الإجمالي . وكان في تفسيره اللفظ يتعرض لجمع المفرد منه ، ومفرد الجمع ، وعلام
يطلق . وكان في بعض الأحيان لا يأتي بيت واحد ، بل بقطعة كاملة ، وفي مواضع
أخرى لا يذكر شعراً البتة . ولم يكن يلتزم أن ينسب كل ما يورد من شعر إلى
صاحبه ، بل يهمل ذلك أحياناً .

وأفرد أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) بابين من الغريب المصنف للنوادر
أولهما لنوادر الأسماء والثاني لنوادر الأفعال ، وإن خلط فيهما قليلاً ، فذكر أسماء

(١) النوادر ١٢ .

(٢) للزهر ٢/٢٠٠ .

(٣) ياقوت : معجم الأدباء ١٤/١٠٧ - ١٠٨ .

في باب الأفعال ، وأفعالا في باب الأسماء . والتزم فيها أن ينبه على أصحاب الأقوال التي يوردها . فظهر أنه أكثر الأخذ من الأصمعي والقراء وأبي عمرو الشيباني والأحمر وأبي عبيدة وغيرهم من اللغويين ، وأبي الوليد وأبي الجراح وأبي العديس وغيرهم من الأعراب . وكان تعدد مصادر هذا سببا في تكرار بعض ألفاظه . وتقوم خطته على إيراد اللفظ مفردا أو في عبارة ، وتفسيره ثم الاستشهاد عليه . وكان في الأفعال يقتصر على ماضيها في الغالب ، وأحيانا يورد ماضيها ومصدرها ، وفي مواضع أخرى الماضي والمضارع والمصدر . كما كان يشير في الأسماء إلى المفرد والجمع في مواضع . وكان ينبه في كثير من التفسيرات على ما اتفق عليه اللغويون أو اختلفوا . أما الشواهد فمقصورة على القرآن والشعر ، ونسبها حيناً إلى أصحابها وأهل ذلك حيناً آخر ، ونادراً ما علق عليها .

وألف ابن الأعرابي ثلاثة كتب في النوادر ، باسم النوادر ، ونوادر الزبيرين ، ونوادر بني قعس . وليست لدينا معلومات إلا عن النوادر ، فقد قيل في وصفه إنه كان كبيرا . وتدل مقتبسات السيوطي^(١) على أنه التفت إلى الأضداد والأفعال اللازمة والمتجدية والتعبيرات الخاصة والإبدالات في اللغات والأبنية القليلة والأعلام الغريبة والصفات التي لا تجمع وبعض الأخبار . ولم يذكر السيوطي في اقتباساته شواهد شعرية ، ولكن المقتبسات في خزانة الأدب^(٢) والمؤتلف والمختلف^(٣) وأمالى القالى^(٤) تدل على وفرة الشعر في نوادر ابن الأعرابي . ولذلك لا يصح الاعتماد على الزهر في القول بأن مقتبساته تدل دلالة واضحة على عدم وجود الشعر في النوادر

(١) الزهر ١/١٩٠ ، ٢١١ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤ ، ٣٣/٢ ، ٥٠ .
٨٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٧٠ : وياقوت : معجم
الأدباء ١٣/١٨٩ .
(٢) ٣٦٤ ، ٥٩/٢ .
(٣) ١٩٥ ، ١٦٠ .
(٤) ٢٣٧/٢ .

السابقة التي رأيناها . وقد رد عليه أيضا أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي المعروف بالغندجاني الأسود في « كتاب ضالة الأديب » .

وقال الأزهري^(١) عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هاني النيسابوري « ولابن هاني هذا كتاب كبير يوفى على ألفي ورقة في نوادر العرب وغرائب ألفاظها وفي المعاني والأمثال . وكان شمر سمع منه بعض هذا الكتاب ، وفرقه في كتبه وحمل إلينا منه أجزاء مجلدة » .

وتقتني دار الكتب المصرية قطعة مخطوطة من كتاب « التعليقات والنوادر » لأبي علي هارون بن زكريا الهجري (تحت رقم ٣٥٤ لغة) في ٢٤٣ ورقة من القطع المتوسط . ويقوم منهج الهجري في نوادره على تقديم قصيدة أو خبر في أشعار ، ثم يشرح ألفاظه . وكان عادة ينسب قصائده وأخباره إلى أصحابها ، وهم في الغالب من الأعراب ، وكان يميل كأبي زيد إلى نسبتهم إلى قبائلهم . وكثير من مقطوعاته الشعرية طويلة وغير معروف في الكتب الأخرى . أما الشرح فيقوم على تفسير الألفاظ تفسيراً مختصراً . ثم يلتفت إلى ما في الشعر أو الخبر من مسائل لغوية ، أو معارف أخرى مثل الأنساب ، والأماكن وغيرها . وقد عنى المؤلف بإيراد قوائم بيطون بعض القبائل مثل بني جعفر وبني مالك بن سلمة الخير وبني العوفية ، وقوائم بالدارات والجبال . وقد ذكر بعض القطع الشعرية دون أن يشرح شيئاً منها . والمحقق أن ميزة هذه النوادر في عنايتها بالأشعار لا باللغويات ، فهي أقرب إلى المختارات الشعرية .

أما ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) فقد بابا للنوادر في كتابه « أدب الكاتب » استغرق منه صفتين ، وجلب الألفاظ النادرة والمشكلة التي يخطئ فيها مستعملوها . والمترادفات التي بينها فروق دقيقة . واختط المؤلف فيه أن يذكر اللفظ ثم يفسره بكل إيجاز واستشهد عليها بالشعر في مواضع قليلة . وروى عن يونس والأصمعي وأبي عبيدة .

ولست لدينا معلومات عن بقية كتب النوادر التي نسبت إلى المؤلفين المتقدم ذكرهم ، ولكن يخيل إلى أن بعضها ليس إلا روايات من كتب نوادر أبي زيد وأبي عمرو الشيباني وغيرهما ، مع بعض زيادات مثل تلك التي رأيناها في الطبعة التي عندنا من نوادر أبي زيد الأنصاري .

أما أهل القرن الرابع الذين تنسب إليهم مؤلفات في النوادر فهم : إبراهيم بن السري الزجاج (٣١٠ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥ هـ) وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) والحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ابن خلاد (٣٦٠ هـ) وعلي بن حمزة البصري (٣٧٥ هـ) والقاسم بن محمد الديرقي (كان في عهد عضد الدولة ٣٦٧ - ٣٧٢ هـ) وأبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) .

ولم يصل إلينا كتاب النوادر لابن دريد ، ولكنه حين انتهى من أبواب الخماسي في معجمه « الجهرة » أحب أن يلحق به بعض الأبواب^(١) التي تعالج الموضوعات الخاصة التي تتناولها الرسائل الصغيرة بالبحث ، فذكر منها بقريب من ١٥ بابا للنوادر ، نبه المؤلف على أن بعضها من كلام أبي عبيدة ، أو أبي زيد ، أو الأصمعي . وتدل بعض العبارات التي جاءت عرضا في غيرها من الأبواب على أنها من كلام هؤلاء الأعلام الثلاثة مع قابل غيرهم من أصحاب النوادر مثل أبي مالك عمرو بن كركرة والحرمazy ، وقد نقل أحيانا من كتاب أولها^(٢) .

والأبواب مختلفة الطول ، ولا يقوم تقسيمها على أساس واحد ، إذ تقوم حيننا على أساس الراوي ، وحيننا آخر على غير أساس . ونسب إلى نفسه بعض أبواب ، قسمها على وفق موضوعاتها ، مثل أسماء المحلات والأيام والشهور في الجاهلية ، والقداح ، وقد استقى من اللغويين كثيرا من مادتها ، أما نسبتها إلى نفسه فربما كانت تدل على أنه لا يأخذها برمتها من واحد أو اثنين معينين .

(١) الجهرة ٤٤٩/٣ وما بعدها .

(٢) ٤٥٠/٣ ، ٤٥٥ .

ويبدو أن ابن دريد كان يحافظ على الترتيب الأصلي للكتب التي يأخذ منها فيورد القطعة بأكملها على ترتيب أصلها ، وخاصة في الأبواب المنسوبة صراحة إلى أصحابها . أما الأبواب الأخرى ، فكان يجمع بين روايات اللغويين المختلفة فيها^(١) وكان في بعض الأحيان يقم رواية أحدهم في رواية الآخر ، إذا كان فيها رد على الأول^(٢) ؛ وفي أحيان أخرى يؤلف بين الروايتين^(٣) . أما هو فلا يظهر اسمه إلا في سند الروايات ، أو عند الاستفسار عن شيء ، أو الاعتراض ، أو إكمال الشرح أو تفسير بعض الشواهد الشعرية^(٤) .

ومنهج ابن دريد في هذه الأبواب لا يختلف كثيرا عن منهج بقية أصحاب النوادر ، فهي ألفاظ غريبة تأتي بدون نظام أو صلة ، وتفسر ، ثم يورد عليها شواهد من الشعر في بعض الأحيان .

ونشرت دار الكتب المصرية نوادر القالي . ويتبين من دراسته أنه كتاب أدب وأخبار ومحاورات أكثر منه كتاب لغة ، فهو من النوادر الأدبية لا اللغوية ، يورد قصصا وقصائد طويلة تبلغ إحداها خمس صفحات بل أكثر . حقا يحتوي بعض هذه المحاورات على ألفاظ لغوية غريبة ونادرة ، ولكن أبا على لا يتعرض إلا للقليل منها . وكثيرا ما سميت أمالي القالي بالنوادر أيضا ، لتشابه الموضوعات في الكتابين ولأن مؤلفهما كان يمليهما . فالنوادر أمال أيضا ، بدليل تسمية بعض موضوعاتها بالمجالس . ولذلك وصف ابن خیر النوادر بقوله^(٥) : « زاد فيه فبلنه ستة عشر جزءا للعامه ، ثم زاد فيه فبلنه عشرين جزءا لأمير المؤمنين » . وشرحها أبو عبيد البكري (٤٨٧ هـ) في سنن اللآلى ،

(١) ٤٤٩/٣ .

(٢) ٤٥٥/٣ .

(٣) ٤٦٢ ، ٤٥١/٣ .

(٤) ٤٧٩ ، ٤٦٩ ، ٤٥٠ ، ٤٤٩/٣ .

(٥) فهرسة مارواه عن شيوخي ٣٢٥ .

واختصرها أحمد بن عبد المنعم الشريشي (٦١٩ هـ) ، ولا تختلف الأمالى كثيرا عن كتاب النوادر . وينسب للقالى أيضاً ذيل للنوادر فى أربعة أجزاء .

ويستطيع المرء أن يدخل فى عداد كتب النوادر « كتاب ليس فى كلام العرب » لأبى عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (٣٧٠ هـ) . وقد أورد فيه المؤلف الأبنية التى لم يرد منها إلا ألفاظ نادرة قلائل ، أو الألفاظ التى تنطوى تحت أحكام صرفية أو لغوية خاصة لا يندرج تحتها سائر الكلام العربى . وعدد فى كل صيغة الألفاظ القليلة التى تتبعها ، وفسرها وعللها أحياناً . ولما كان الأمر على هذه الصورة كثر اعتماده فى الكتاب على النجاة والصرفيين من أمثال سيبويه والفراء وإن اعتمد على اللغويين أيضاً . ولا يختلف الكتاب فى بقية مظاهره عن سائر كتب النوادر لأخرى .

وأما على بن حمزة البصرى فلم يؤلف فى النوادر ، وإنما رد على نوادر أبى زياد الكلابى وأبى عمرو الشيبانى . وكان يقدم النص منها ثم يعلق عليه ويأتى بالشواهد من الأشعار . وقد اعتمدنا على كتابه فى وصف الكتابين السابقين آفاً .

وخم محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافى من أهل القرن الخامس (٤٢١ هـ) كتابه مبادئ اللغة بباب فى نوادر مختلفة ، يشغل سبع صفحات ونصف صفحة . وهو لا نظام له ولا ترتيب ولا موضوع مثل كتب النوادر جميعاً . وإنما ترد الألفاظ فيه وفقاً لتوارد الخواطر ، ولذلك نرى بعض الألفاظ التى تتعلق بموضوع واحد مجمعة أحياناً ، ثم مجموعة من الألفاظ لا يمت بعضها إلى بعض بصلة . فيستهل الباب ببعض ألفاظ فى الأصوات المختلفة ، ثم أخرى أسماء لبعض الألعاب ثم ينتشر العقد ويصبح لا موضوع لحبائه . وخطته أن يورد اللفظ ثم يشرحه . وأكثر فى الباب من الشواهد الشعرية وخاصة الرجز الذى تزخر به كتب النوادر لميل الرجاز إلى الغريب من الألفاظ والنادر . ولم يذكر أحداً من اللغويين فى الباب عدا مرة .

واحدة اقتبس فيها من كتاب النوار لابن الأعرابي ، وإن كان هذا لا يمنع أنه يرجع إلى كتب الأقدمين .

أما ابن سيده فلم يتبع أبا عبيد ولا الإسكافي في خطبهما هذه ، وأغفل النوار تماما لأنها لا موضوع لها . وكان ابن سيده التزم في مخصصه الموضوعات أو المسائل اللغوية ، وهذا النوع من الألفاظ لا يحتوى على شيء من ذلك ، وإنما هي ميدان المعجميين ، وأصحاب الرسائل الصغيرة . أما وضعها في مثل المخصص فلا فائدة له . وهذا حدوه عيسى بن إبراهيم الربيعي (٤٨٠ هـ) . والفكرة نفسها كانت عند أبي عبيد ، لأن الباين الذين جعلهما للنوار نظر فيهما إلى ناحية أخرى هي الاسمى والفعلية فيما يبدو ولم يعن بهما عناية كافية .

وألف في النوار بعد ذلك أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧ هـ) والحسن بن محمد الصفاني (٦٥٠ هـ) . ولم يصل إلينا الا كتاب ثانيهما ، واسمه « الشوارد في اللغات » وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم (٤١٨ لغة) باسم « ما تفرد به بعض أئمة اللغة » يظن أنها هي الشوارد بعينها .

وقد قسم الصفاني هذا الكتاب إلى أربعة أقسام : أولها فيما قرى في الشواد من اللغات ، وثانيهما فيما تفرد به يونس بن حبيب وهو أصغر من السابق ، وثالثها فيما تفرد به أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتاب تقويم المفسد والمزال عن جهته من كلام العرب وهو أصغرهما ، والرابع مجموع من سائر كتب اللغة وشروح شواهد الأشتار وهو أكبرها .

وعنايته في الأقسام الأربعة متجهة إلى اللغات الشاذة النادرة التي لا تسير في وكاب المعروف المشهور . ولكن طريقته اختلفت من قسم إلى قسم ، لاختلاف طبيعة الأقسام . فلم يحاول أن يفسر الألفاظ التي أوردها في الأقسام الثلاثة الأولى ، واقتصر على الإشارة إلى لغتها المعروفة ؛ وغنى بالتفسير في القسم الأخير . وكانت شواهد في القسم الأول كثيرة جدا من الآيات القرآنية ، واقتصر على آية واحدة

في القسم الثاني ، وخلا الثالث من الشواهد تماما ، على حين تنوعت الشواهد في القسم الرابع بين أشعار وأمثال وأقوال . وكثرت أسماء القراء في الأول لأنه عزا كل قراءة إلى من قرأ بها ، وقعدت في الثاني والثالث تقريبا . وظهرت أسماء اللغويين والأعراب في الرابع ، وإن لم يصرح فيه بأسماء الكتب التي أخذ منها . ولا تختلف بقية المظاهر عنده عنها في كتب النواذر الأخرى .

وصفوة القول في كتب النواذر أنها كتب تعالج بعض اللغات غير اللغة المعروفة ، فهي أقرب ما تكون من كتب اللغات بل ليس من الممكن التفرقة بينهما في أكثر الأحوال . ولم تتطور هذه الكتب في منهجها فبقيت متمسكة بالصورة التي ظهرت عليها للمرة الأولى ، وإنما كان تطورها في موادها بالكثرة والتضخم . وتعطينا هذه الكتب الخطوة الأولى في سبيل للعلاج ، حتى أن هذه تأثرت كثيرا بمنهجها في داخل المواد فلم تحاول ترتيب الألفاظ فيها ، وأوردت المترادفات التي كانت تولع بها هذه الكتب ، وسارت في علاج الأفعال والأسماء على نمطها ، بذكر للماضي والمضارع والمصدر والصفة منها مرة وإغفالها أخرى ، وذكر المفرد والجمع من الأسماء آونة وإغفالها كثيرا . ولكن أكثر المعلم تأثراً بها الجمهرة التي أفردت لها جزءا كبيرا في ملحقاتها الختامية ، التي ألصقها بدون داع فيها .

الباب السادس

كتب البلدان والمواضع

عنى القدماء من لغوي العرب بتحديد البلدان والبقاع الكثيرة الواردة في أشعار الجاهليين والإسلاميين وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وألقوا فيها منذ زمن بعيد معاصر للمعجم العربي الأول كتاب العين . وكان القائمون بهذه الحركة من الأدباء واللغويين . ولكن سرعان ما دخل في هذا الميدان علماء لا يمتنون إلى السابقين بصلة ، وعنوا بالبلدان والبقاع واتخذوا تحديدها علماء قائما بذاته ، واطلعوا على مؤلفات أهل الحضارات الأجنبية القديمة التي تسمى ذلك البحث « الجغرافية » وأفادوا منها . وقد أشار ياقوت في مقدمة معجم البلدان إلى وجود هذين الاتجاهين . ومن الطبيعي أننا لا يسنينا في هذا البحث إلا مؤلفات اللغويين وما أشبهها .

وأقدم من أعرف من هذه الطائفة خلف الأحمر ، المتوفى في حدود سنة ١١٨٠ هـ . قد قيل إنه ألف كتاباً بعنوان « جبال العرب وما قيل فيها من الشعر »^(١) . وينافسه في القدم أبو الوزير عمر بن مطرف ، المتوفى نحو سنة ١١٨٦ هـ^(٢) . وقد نسب إليه كتاب « منازل العرب وحدودها ، وأين كانت محلة كل قوم ، وإلى أين انتقل منها »^(٣) . والكتابان مقفودان ، ولم أعثر فيما رجعت إليه من كتب على نصوص يصرح أنها مقتبسة عنهما .

وينسب إلى أبي المنذر هشام بن محمد الكلبي ، المتوفى في سنة ٢٠٤ ، عدة كتب من هذا النوع . ذكر ابن النديم^(٤) منها البلدان الكبير ، والبلدان الصغير ،

(١) ابن النديم : الفهرست . ٥٠ . الفطى : إنباء الرواة ١ / ٣٥٠ . السيوطى : ضية الوعاة ٢٤٢

(٢) وقيل إنه مات في عهد للهدى ١٥٨ — ١٦٩ هـ .

(٣) ابن النديم : الفهرست ١٢٧ . ياقوت : معجم الأدباء ٧٢ / ١٦ .

(٤) الفهرست ٩٧ . وهنه ياقوت : معجم الأدباء ١٩٨ / ١٩٨ .

وقسمة الأرضين ، والأنهار ، ومنازل اليمن ، وأسواق العرب ، والأقاليم ، والحيرة
وتسمية البيع والديارات ونسب العباديين ، وتسمية ما في شعر امرئ القيس من
أسماء الرجال والنساء وأنسابهم وأسماء الأرضين والجبال والمياه .

وذكر ياقوت^(١) في قائمة المراجع التي اعتمد عليها في تأليف معجم البلدان ،
أنه وقف لابن الكلبي على كتاب يدعى « اشتقاق البلدان » . وقد أكثر ياقوت
في معجمه ، وفي كتابه المشترك وضعا والمفترق صقعا ، بل أبو عبيد البكري في معجم
ما استعجم أيضا ، من النقل الصريح عن ابن الكلبي . وأعلن الرجلان في بعض
المواضع أسماء الكتب التي ينقلان عنها ، فلم يرد أي كتاب من الكتب السابقة من
بينها . ولكن ورد اسم كتاب آخر لابن الكلبي ، يدعى « أنساب البلدان » في
مواضع قليلة^(٢) . وأظن أن هذا الكتاب هو الاشتقاق ، كما رجح كراشكوفسكي^(٣) .

وتدل النصوص التي اقتطفها ياقوت من الأنساب أن ابن الكلبي حاول فيه
أن يعلل أسماء الأماكن ويفسرها ، بإيراد بعض القصص الحقيقية والخرافية التي تروى
في صدد ذلك ، وأنه لم يقصر جهده على الأماكن العربية بل تعداها إلى الفارسية .
وأمثال هذه النصوص التي تذهب هذا المذهب ، ورواها ياقوت عن ابن الكلبي
— دون أن يبين عنوان الكتاب الذي استقاها منه — كثيرة ، وفي خلدي أنها
جميعا مأخوذة من أنساب البلدان .

وألف أبو عبيدة ، المتوفى سنة ٢٠٨ هـ ، كتاب الحرات^(٤) ، ولم يورد البكري
ولا ياقوت شيئا منه في حديثهما عن الحرات .

وألف أبو زيد الأنصاري ، المتوفى في ٢١٥ هـ ، كتاب المياه^(٥) . ولم أجد
نصوصا يصرح أنها مقتبسة منه .

(١) معجم البلدان ٢/١ .

(٢) معجم البلدان ٦٠/٢ ، ٨٧٦ ، ٤٤٦/٤ وصرح باسم جنجغ الذي كان ينقل من

(٣) ١٢٧ .

نسخته للكتاب في ٩١٤/٣ ، ٥٧٣/٤ .

(٥) ابن النديم : الفهرست ٥٥ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ٥٤ .

وألف الأصمى ، المتوفى في ٢١٦ ، كتب مياه العرب ، وجزيرة العرب ، والدارات^(١) . ولم يصرح ياقوت باسم الأول منها في مقتبساته ، غير أنه أكثر من النقل من الثاني . وتدل هذه المقتبسات على أن الأصمى رتب الكتاب وفقاً للأقاليم والقبائل ، فكان يذكر بقاع إقليم إقليم ، أو قبيلة قبيلة ، مثل مياه نجد ، ونواحي الطائف ، ومنازل قيس بنجد ، وديار الحجاز ، وغيرها . وتدل أيضاً على أنه كان يحدد الأماكن بما جاورها ، أو بإقليمها ومن يسكنها ، وكان في بعضها يصل إلى تحديد جد دقيق . وكان عماده في أقواله على الشعر .

وبعد كتاب الدارات للأصمى أقدم كتاب وصل إلينا من هذه المجموعة . وقد نشره الآباء اليسوعيون في كتاب « الباقة في أصول اللغة » . واستهل الأصمى كتابه الصغير بإحصاء الدارات في بلاد العرب ، فكانت عنده ١٦ دارة . ثم عرّف الدارة ، وأورد صيغ جمعها . ثم أخذ يسرد أسماءها دون ترتيب ويتحدث عن كل منها . ودأب في حديثه هذا على أن يورد الاسم ثم بيتاً أو بيتين من الشعر شاهدين عليه . ولم يبذل أية محاولة لتحديد مواقعها . أما شواهد الشعرية فنسب بعضها إلى قائله ، وأهمّل ذلك في غالبها .

وألف محمد بن خالد البرقي — من أصحاب محمد بن علي الجواد المتوفى في ٢٢٠ هـ — كتاب البلدان^(٢) . ولم يشر إليه ياقوت ولا البكري .

وألف أبو عثمان سعدان بن المبارك (المتوفى في ٢٢٠ هـ) ، كتاب الأرضين والمياه والجبال والبحار^(٣) . ورأى ابن النديم قطعة منه بخط ابن الكوفي^(٤) . ولكن ياقوتاً والبكري لم يذكرها .

وألف الحسن بن محبوب السراد (المتوفى في ٢٢٤ هـ) كتابي الأرضين والبلدان^(٥) . ولم يذكرها ياقوت والبكري .

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٥ .
(٢) ابن النديم : الفهرست ٧١ . ابن الأنباري : نزهة الألباء ١٠٣ . السيوطي : البنية ٢٥٤ .
(٣) ابن النديم : الفهرست ٧١ .
(٤) ابن النديم : الفهرست ٢٢١ .
(٥) ابن النديم : الفهرست ٢٢١ .

ونسب ابن النديم^(١) إلى أبي الحسن علي بن محمد المدائني ، المؤرخ المشهور (المتوفى في ٢٢٥ هـ) كتاباً عن حى المدينة وجبالها وأوديتها . ولكن كل ما نقله ياقوت عن المدائني مواد تاريخية ، ما عدا ثلاثة نصوص ، تحدث في أحدها عن حد تهامة^(٢) ، وفي ثانيها عن حد العراق^(٣) ، وفي ثالثها عن وادى قناة^(٤) . وربما أخذ هذه النصوص الثلاثة من بعض كتبه التاريخية الكثيرة ، وربما أخذ النص الثالث وحده من الكتاب المذكور .

وألف الجاحظ (المتوفى في ٢٥٥ هـ) كتاباً اختلفت المراجع في عنوانه . فسماه ابن حوقل^(٥) وياقوت^(٦) « البلدان » ، والثعالبي^(٧) « خصائص البلدان » ، والمسعودي^(٨) « الأمصار وعجائب البلدان » ، وحاجي خليفة والثعالبي في موضع آخر من كتابه^(٩) : « الأمصار » . وتحمل قطعة منه ، محفوظة بالمتحف البريطاني تحت رقم ١١٢٩ ، عنوان « الأوطان والبلدان^(١٠) » .

وذكر المسعودي^(١١) أن الجاحظ ادعى في هذا الكتاب أن منبع نهري مهران بالسند والنيل بمصر واحد ، واستدل على ذلك باتفاق زيادتها ، وكون التماسيح فيها ، وأن طرق الزراعة في البلدين واحدة ؛ ثم رد عليه .

وتبين النصوص المنسوبة إلى الجاحظ - وإن لم يصرح باسم الكتاب المأخوذة منه - أنه كان يرضد الظواهر الطبيعية والبشرية ، ويعدها من فضائل البلدان التي تقع بها أو من عيوبها أى خصائصها . فقد نقل عنه ياقوت^(١٢) ما يتعلق بالمد والجزر

(١) الفهرست ١٠٣ . (٢) ٩٠٢/١ . (٣) ٦٣٠/٢ .

(٤) ياقوت : معجم البلدان ١٨٢/٤ . المسعودي : وقاء الوفا ٢١٥/٢ .

(٥) صورة الأرض ٣٧٢ . (٦) معجم البلدان ٥٩٣/٢ .

(٧) آثار القلوب في المصاف والنسب ٤٣٨ .

(٨) التنبه والاشراف ٥٥ . وصروج الذهب ٩٩/١ .

(٩) كشف الظنون ١٣٩٨/٢ . آثار القلوب ٤١١ .

(١٠) Rieu, Supplément, No 1129 .

(١١) التنبه ٥٥ ، وصروج الذهب ٩٩/١ .

(١٢) معجم البلدان ٦٤٧/١ ، ٦٥١ ، ٥٥٢/٤ .

وتغير الطقس في البصرة ، وكرهية المطر في مصر ؛ والمقدسي^(١) ما يتعلق بخصائص بغداد والكوفة والبصرة والفسطاط وغيرها . وتبين أيضاً أنه لم يقتصر على الأقاليم العربية ، بل تناول غيرها أيضاً مثل الري ونيسابور ومرو وبلخ وسمرقند وغيرها^(٢) . وأثنى كثيرون على كتاب الجاحظ ، قال ابن حوقل^(٣) : « كتاب نفيس » . واتهم المقدسي^(٤) ابن الفقيه بسرقة كتاب الجاحظ ، على الرغم من سوء رأيه فيه إذ قال^(٥) : « وأما الجاحظ وابن خرداذبه ، فإن كتابيهما مختصران جداً لا يحصل منهما كثير فائدة » . كذلك عابه البيروني ووسم صاحبه بالبساطة والسطحية . وذكر ياقوت في معجم الأدباء أن شمر بن حمدويه الهروي (المتوفى ٢٥٥ هـ) ألف كتاب الجبال والأودية^(٦) ، ولكنه لم يذكره في مقدمة معجم البلدان . وبالرغم من ذلك عزا إليه ، هو وأبو عبيد البكري ، كثيراً من الأقوال . وكلها - على وجه التقريب - تفسيرات لغوية واشتقاقية . فلا أدري يقيناً : هل أخذها من هذا الكتاب أو غيره ؟

ونسب ياقوت في معجم الأدباء إلى أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، نديم المتوكل ، المتوفى نحو ٢٥٥ هـ ، كتاب أسماء الجبال والياه والأودية^(٧) . ولا ذكر له في معجم البلدان ولا معجم البكري .

وفي عهد المتوكل أيضاً ، كان يعيش محمد بن إدريس بن أبي حفصة ، الذي وقف ياقوت^(٨) على كتاب له سماه « مناهل العرب » ، كما تدل المقتبسات على أنه عاد إلى كتابه الآخر اليمامة . ولا يفرق ياقوت بين ما يقتبسه من كل من الكتابين ، ولكننا قد نظمنا إلى أن كل ما يتصل باليمامة من الكتاب الثاني ، وما عداه يحتمل أن يكون من الكتاب الأول . فإذا كان الأمر كذلك ، نستطيع أن نقول

(٢) نفس الموضوع .
(٤) أحسن التقاسيم ٢٤١ .
(٦) ٢٧٥/١١ .
(٨) معجم البلدان ٧/١ .

(١) أحسن التقاسيم ٣٣ .
(٣) صورة الأرض ٣٧٢ .
(٥) أحسن التقاسيم ٤ .
(٧) ٢٠٤/٢ .

إن المؤلف وصف في كتابه الأول المواقع على الطريق بين البصرة ومكة^(١)، وحجر
والبصرة^(٢)، وربما الطريق بين اليمامة ومكة^(٣)، ووصف كثيرا من الأماكن
بالبحرين، وبنجد، وجر^(٤). وتحدث في كتاب اليمامة عن القرى، والمياه،
والجبال، والوديان، والرياض، والأماكن. بل عدّه ياقوت أحسن من كتب
عن اليمامة، فجعله مصدره الرئيس فيها. ولعله نقل الكتاب برمته في معجمه.
وكان الحفصي يذكر إقليم المكان الذي يتحدث عنه أو يحدد أبعاده عما جاوره من
بقاع مشهورة، أو يصرح بالقبائل التي تسكنه، أو أكثر من أمر من هذه الأمور.
ولكنه في كتاب اليمامة اقتصر في كثير من البقاع على أنها من اليمامة، ولم يحاول
لها تحديدا.

ومن الطبيعي أن يضطر الزبير بن بكار المتوفى في ٢٥٦ هـ، في كتبه التاريخية المتعددة
إلى التعرض للأماكن الواردة في تضاعيف أخباره. ولكن ابن الفقيه الهمداني
قال^(٥): « وفي العتيق وقصوره وأوديته وحراره أخبار كثيرة، وللزبير بن بكار
فيه كتاب مفرد ». وأكّد ذلك ياقوت في معجم البلدان^(٦) والسمهودي
في وفاء الوفا^(٧).

وتدل النصوص التي نقلها ياقوت، والبيكري، والسمهودي، من هذا
الكتاب، أن المؤلف تناول فيه أودية العتيق، وغدرانه، وسيوله، وما إليها؛
وأكثر فيه من الأخبار والأشعار. وراعى في الأماكن التي ذكرها
تسلسلها الجغرافي.

ونسب ابن النديم^(٨) إلى أحمد بن محمد البرقي، المتوفى في ٢٧٤ هـ، كتاب
البلدان، وصرّح أنه كان أكبر من كتاب أبيه السالف الذكر. وبالرغم أن ياقوتا

(١) ٢/٢٩٧، ٣٤٧. (٢) ٨٥٦. (٣) ٣٥٠/٢
(٤) ١/٩٤١، ٢/٣٥٤، ٣/٨٨٦، ٤/٨٩٤. (٥) البلدان ٢٦.
(٦) ٢/٨٥٠، ٣/٦٧٨، ٤/٤٩٢. (٧) ٢/٢٠٨، ٢١٠، ٢١٩.
(٨) ٢٢١.

ترجم له في معجمي الأدباء^(١) والبلدان^(٢) لم يذكر هذا الكتاب ، ولا رجع إليه هو أو البكري .

وألف أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري ، المتوفى في ٢٧٥ هـ ، كتاب المناهل والقرى^(٣) ، الذي صرح ابن النديم أنه رآه بخطه^(٤) . والنقول التي يعزوها ياقوت إلى السكري كثيرة . ولكننا لا نستطيع أن ننسب شيئاً منها إلى هذا الكتاب ، على وجه اليقين . بل صرح ياقوت نفسه بأسماء كتب أخرى للسكري نقل منها ، مثل روايته شعر جرير^(٥) . أما كتاب المناهل والقرى فلم يذكره لافي الكتاب ولا في المقدمة . وأكثر ما نقله ياقوت أسماء أما كن أوردتها في صدد شرحه للشعر ، وأكثرها من بقاع شبه الجزيرة العربية ، ولكن قليلاً منها في مصر^(٦) .

وألف عزام بن الأصبع الثلمي المتوفى نحو ٢٧٥ هـ كتاب « أسماء جبال تهامة ، وسكانها ، وما فيها من القرى ، وما ينبت عليها من الأشجار ، وما فيها من المياه^(٧) » . ووصلت إلينا نسخة منه ، من رواية أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، عن أبي محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكري ، عن ابن سعد الوراق ، عن أبي الأشعث عبد الرحمن بن محمد ، عن المؤلف . وقام بتحقيقها وطبعها الأستاذ عبد السلام محمد هارون . وعليها أعتمد في الوصف . وكان بين يدي أبي عبيد البكري نسخة أخرى ، من رواية أبي عبيد الله عمرو بن بشر السكوني ، عن أبي الأشعث ، عن عزام ، أتكلم عنها بعد .

ينقسم الكتاب إلى قسمين ، يشغل أولها نحو ثلثيه ؛ والثاني الثالث الباقي . ويعالج المؤلف في القسم الأول تهامة . ويبدو أنها بتحديد ما رأى أنه الحد الشمالي

(٢) ٥٧٥/١

(١) ١٣٢/٤

(٣) القفطي : انباء الرواة ٢٩٢/١ . السيوطي : البنية ٢١٩ . (٤) ٧٨ .

(٥) ٨٤٦/١ . وانظر ١١٧/١ ، ٢٦٧ ، ٥٨٨ . (٦) ٢٦٩/١

(٧) نواذر المخطوطات - الجزء ٨ - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٥ م .

لها ، وهو جبل رضوى . وعندما ينتهى المؤلف من وصف منطقة رضوى ، يبدأ بالمدينة ثم يقوم بما يشبه الرحلة إلى مكة . فإذا ما بلغها قفز إلى منطقة الطائف . وكان هدفه من هذه الرحلة وصف ما يقابله من جبال . ويتضح من الكتاب وعنوانه أنه كان فى كل جبل يعنى بتحديد موقعه ، ووصف شكله ونباته ، وحيوانه ، ومياهه ، ووديانه ، وقراه ومدنه ، وإيالة سكانه . فكان يحدد الموقع بإيالة أبعاده عما حوله ، وموضعه من الطرق المارة به .

وكان يذكر قائمة بالنباتات التى تظهر فى البقعة التى يتحدث عنها ، ويخشى ألا تعرف بعضها ، فيحاول تعريفها بذكر مرادفها ، أو شبيها من النباتات ، أو بوصف شكايها ، ومنفعتيها ، وثمرتها ، وطعمها ، ورائحتها . وكان فى وصفه للمياه بين قدرها ، ومنبعها ، وطعمها ؛ وفى الأودية بين مصابها . وكان فى حديثه عن القرى والمدن بين قدرها ، وسكانها ، ومياهها . وفى حديثه عن السكان يذكر القبائل التى تحمل بالموضع ، وحالتها المالية ، وما تقوم به من أعمال^(١) .

وعالج المؤلف فى القسم الثانى الحجاز ، وأراد أن يسير فيه على النهج الذى سار عليه فى القسم السابق . ولكن المادة العلمية التى كانت لديه عنه قليلة ، ولذلك اضطر إلى الإجمال والإخلال فى حديثه ، فظهر البون واضحا بين القسمين .

ثم ألف أبو حنيفة أحمد بن داود الدينورى ، المتوفى فى ٢٨٢ هـ ، كتاب البلدان ، الذى وصفه ابن النديم والقفطى بالكبر^(٢) . وكل النقول التى عثرت عليها من كتابه الآخر ، كتاب النبات ، الذى يعد أعظم ما خافه القدماء من الكتب التى تصف نباتاتهم .

وتقتنى مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة كتابا ، منسوباً إلى أبى على الحسن بن عبد الله المعروف بلفدة ، معاصر الدينورى ، عالج فيه الأماكن العربية . وتقتنى

(١) ٤١٤ .

(٢) ابن النديم : الفهرست ٧٨ . القفطى ٤١/١ . ابن الأبارى : الفرحة ١٦٥ .

عدة مكتبات عامة وخاصة في بغداد نسخاً منه ، نقلت عن المخطوط المدني ، غير أنها جميعاً لا تذكر عنوان الكتاب . ولما كان من ترجم للغدة لا يذكر له كتاباً من هذا النوع ، بقي عنوان الكتاب مجهولاً منا ، وإن حاول بعضهم أن يضع له من عنده عنواناً اعتماداً على مادته ، فسماه « صفة جزيرة العرب » أو « قبائل العرب ومياها وجبالها ^(١) » .

واتخذ المؤلف من القبائل أساساً لبحثه ، فكان يتناول المياه والجبال التي تحمل بها بطون قبيلة ما ، إلى أن يفرغ منها ، فينتقل إلى غيرها . فهذه مواضع بني عقيل ، فمواضع بني فهم وعدوان ، فبني أسد ، فبني غني الخ .

وعند ما ينتهي المؤلف من هذا السرد يصف ثلاثة طرق تخرج من حجر اليمامة أولاً إلى البصرة ، وثانيها إلى الكوفة ، وثالثها إلى مكة .

وفي أواخر الكتاب حديث عن المعادن المطمورة في باطن شبه الجزيرة العربية تجدها وحجازها ، حيث ذكر الذهب والفضة والنحاس ، وغيرها .

واعتمد المؤلف في مادة كتابه على سكان البقاع التي يتحدث عنها ، وخاصة العامري الذي أخذ منه قسطاً كبيراً من كتابه . ولذلك جاء وصفه دقيقاً محكماً ، وخاصة لمنطقة اليمامة .

ونقل السهمودي كثيراً من نصوصه عن كتاب لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأسدي ^(٢) ، من أهل القرن الثالث ، غير أنه لم يذكر اسمه . وتبين هذه النصوص أن الكتاب كان عن المدينة ومنطقتها ، اهتم بالمساجد التي صلى فيها الرسول صلى الله عليه وسلم ، والطرق التي تتفرع من المدينة إلى مكة والكوفة والبصرة ، فسجل أبعادها بالأميال ، والبرد ، وعنى بالمياه والآبار والسكان .

(١) مكتبة الأوقاف ٦٢١٦ . وعليها أعتمد في الوصف والاشارة ، ومكتبة المتحف العراقي ٢٢٧٠ ، ١١٠٠ ، وانظر للقال القيم الذي نشره الأستاذ محمد رضا الشيبني بعنوان : أقدم مخطوط وصل البناء عن بلاد العرب ، ص ٣٩ - ٤٥ من مجلة المجمع العلمي العراقي - الجزء الأول من السنة الأولى - ايلول ١٩٥٠ .

(٢) ١٦٤/٢

ونسب ابن النديم^(١) إلى أبي الأشعث عزيز بن الفضل الهذلي كتاب « صفات الجبال والأودية وأسمائها بمكة وما والاها ». وقد ذكر المرزباني في معجم الشعراء عززاً ، وقال عنه^(٢) : « محدث معتمدى » أى أنه من الشعراء الذين اتصلوا بالخليفة المعتمد (٢٥٦ - ٢٧٩) . ولكننى لم أعثر عند البكرى أو ياقوت على نقول معزوة إليه .

ولما طبع كتاب عرام بن الأصبع السالف الذكر ، أثار كثيراً من المشاكل . فقد نقل البكرى منه كثيراً من النصوص ، رواية عن أبي عبيد السكونى ، عن أبي الأشعث عنه . ونقل ياقوت كثيراً منه عن أبي الأشعث . وتبين من مقارنة النقول والكتاب المطبوع أن أبا الأشعث عبد الرحمن بن محمد الكندى كان مجرد رواية أمين لكتاب عرام . أما أبو عبيد الله عمرو بن بشر السكونى فلم يكتب بالرواية . فكثير من النصوص التى نقلها البكرى غير موجودة فى كتاب عرام المطبوع ، بل تختلف عن منهجه أيضاً . إذ يقيم علاجه للأماكن على وصف رحلات يقوم بها الإنسان من مدينة معروفة إلى المنطقة التى يريدتها ، ويصف كل ما يقابله فى هذه الرحلة وكثيراً ما كان هذا الإنسان هو المصدق ، أى أخذ الصدقات والزكاة من القبائل . وقد ذكر البكرى عدة رحلات من هذا النوع .

فاستنتج من ذلك الأستاذ عبد السلام هارون أن « كتاب السكونى فى جبال تهامة » هو رواية حرة لكتاب عرام اعتمدت على التعليقات الكثيرة والإضافات الاستطرادية^(٣) « أو « أن السكونى جعل الكتاب أسامه فى الرواية ، ولكنه زاد عليه كثيراً من التعليقات والإضافات ، شأن كثير من رواة الكتب الأقدمين^(٤) » . ولكن الدكتور صالح أحمد على درس هذه النصوص ، فتبين له أن كثيراً منها موجود فى وفاة الوفا للسهودى ، مروية عن أبي على المجرى ، الذى لا يمكن

. ١٧٣ (٢)

. ٣٧٦ (٤)

. ١١٤ (١)

. ٣٧٢ (٣)

إلا أن يكون غير السكوني^(١).. وصار الأمر مشكلة تحتاج إلى مواد جديدة لتيسر
الاهتداء إلى وجه العوالم فيها .

ونسب ياقوت في مقدمة معجم البلدان^(٢) كتاباً لأبي عبيد السكوني لم يصرح
باسمه ، ونقل عنه في المعجم ٦٠ نصاً ، درسها الدكتور صالح أحمد العلي^(٣) ، ووجد
أنها تتصل بطريق حاج واسط ، والكوفة ، والبصرة ، ومناطق من الشام وجبلى
طبي . وتبين من هذا أن السكوني تناول في كتابه جغرافية الجزيرة كلها ، وأنه
اهتم بطرق المواصلات ، والأبعاد بين الأماكن ، وحددها بالأميال ، وبالأماكن
القريبة من محاط الطرق الرئيسية ، والآبار وأعماقها ، والسكان وعشائرهم ، وأنه
من أدق وأشمل من وصف جزيرة العرب عامة .

ولكننا يجب أن نفرق بين هذا السكوني ، وأبي عبيد الله عمرو بن بشر
السكوني الذي نقل عنه أبو عبيد البكري كتاب عرام . فإنتى أعتقد أن هذا
السكوني هو أبو عبد الله [أو أبو عبيد الله] أحمد بن الحسن السكوني ، الذي
ترجم له ياقوت في معجم البلدان^(٤) ، وكان مختصاً بالمكتنى (٣٣٣ - ٣٣٤)
والمقتدر (٣٣٤ - ٣٦٣) ، وألف كتاباً في أسماء مياه العرب ، صرح ياقوت أنه
رأى نسخة غير تامة منه ونقلها .

وعدّ ياقوت^(٥) كتاب « صفة جزيرة العرب » لأبي محمد الحسن بن أحمد
الممداني ، المتوفى في ٣٣٤ هـ ، من هذا النوع من الكتب ، وبالرغم أنى لا أواقفه
كل المواقفة ، أدون وصفاً سريعاً ومختصراً للكتاب ، ليتضح منهجه ، وما بينه
بوين للكتب التي أحدث عنها من مشابه وفروق .

صدر الممداني كتابه بعلّة فصول جغرافية خالصة أو تكاد . فتحدث عن
الجزيرة العربية ، باعتبارها أفضل البلاد الصورة ، فأبان حدودها ومساقاتها ؛ ثم

(٢) ٧/٢

(١) ٣٦ ، ٣٢

(٣) للؤلؤات العربية عن المدينة والحجاز ٢٨ - ٤٤

(٥) ٧/١

(٤) ٩/٣

تحدث عن تقسيم بطليموس الأرض إلى أقاليم ، ودوائر ، وخطوط الطول والعرض ، وما ذكره بطليموس عن طبائع أهل العمران . . وختم بإبانة خطوط طول مدن العرب المشهورة وعرضها . ثم بدأ الكتاب الحق بالأمور التي يعنى بالحديث عنها ، وهي ^(١) « مساكن هذه الجزيرة ومسالكها ومياها وجبالها ومراعيها وأوديتها ونسبة كل موضع منها إلى سكانه ومالكه على حد الاختصار ، وعلى كم تجزأ هذه الجزيرة من جزء بلدى ، وفرق عملى ، وصقع سلطانى ، وجانب قلاوى . وحيّز بدوى » .

ثم استهل حديثه بأولاد نزار ، وتفرقهم ، وسبب تسميتها بالجزيرة ، وأقسامها . وبدأ باليمن موطنه ، فأفاض فيه ، وعالج منه كل شيء ؛ وما بقى من الكتاب — وهو قليل — وزّعه على بقية أنحاء الجزيرة . . وكان يتحدث عن الأماكن حسب تسلسلها الجغرافى ، ويفيض فى الحديث عن النواحي البشرية ، وأكثر من الشعر فى آخر الكتاب خاصة . وبعد كتاب الهمدانى أكبر الكتب التى تناولت الجزيرة العربية ، وأهم الكتب عن اليمن .

ونسب ابن النديم ^(٢) إلى أبى محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى المتوفى نحو ٣٦٠ هـ « كتاب المناهل والأعطان والحنين إلى الأوطان » . ويبدو أنه لم يقع لياقوت ولا البكرى .

وذكر ياقوت فى مقدمة معجم البلدان ^(٣) عن أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى المتوفى ٣٦٨ هـ : « بلغنى أن له كتاباً فى جزيرة العرب » . ولكنه نسبته إليه دون تحرز فى المعجم ، ونقل نصاً عنه ، وما نسبته لياقوت إلى السيرافى من النصوص قليل جداً ، لا نستطيع أن نستخلص منه معالم لكتابه .

وألّف الحسين بن محمد الرافقى الخالغ ، المتوفى فى ٣٨٨ هـ ، كتاب « الأودية

والجبال والرمال^(١) . ونسب إليه ياقوت^(٢) ثلاثة نصوص ، كلها تتحدث عن الرياض .

وألف أحمد بن فارس الرازي ، المتوفى في ٣٩٥ هـ ، كتاب « دارات العرب^(٣) » . وقد أشار إليه ياقوت في مطلع حديثه عن الدارات ، قال^(٤) : « وهي نيف على ستين دارة ، استخرجتها من كتب العلماء المتقنة ، وأشعار العرب المحككة ، وأفواه المشايخ الثقات . واستدللت عليها بالأشعار حسب جهدي وطاقتي ، والله الموفق . ولم أر أحدا من الأئمة القدماء زاد على العشرين دارة إلا ما كان من أبي الحسين بن فارس ، فإنه أفرد له (؟) كتاباً ، فذكر نحو الأربعين . فزدت^(٥) عليه بحول الله وقوته نحوها » . ونقل ياقوت عن ابن فارس في بعض المواضع ، ولكن أرجح أنها كلها مأخوذة من أماليه^(٥) .

ومن أهل القرن الخامس ، ألف أبو محمد الحسن بن أحمد الأسود الأعرابي الغندجاني ، الذي كان حياً في ٤٢٨ هـ ، كتابي « أسماء الأماكن^(٦) » و « مياه العرب » . وأشار ياقوت إلى ثانيهما بين الكتب التي رجع إليها عند تأليف معجم البلدان^(٧) . والنقول التي بعزوها إليه كثيرة ومتنوعة ، غير أنه لم يصرح باسم الكتاب الذي ينقل عنه . فهو يتحدث عن المياه كثيراً^(٨) ، ولكنه يتحدث عن غير المياه أيضاً^(٩) ، بل ينقل عنه أشعاراً قطعاً^(١٠) ، كما ينقل منه أخباراً وأساطير عرمية^(١١) .

(١) ١٥٥/١٠ . السبوطي : البنية ٢٣٥ . وانظر التنوخي : مجلة المجمع العلمي العربي دمشق ١٥٨/١٥ .

(٢) معجم البلدان ٨٤٧/٢ ، ٨٥٦ ، ٤٧٥/٤ .

(٣) ٥٢٦ : ٢

(٤) ابن الأنباري : نزهة الألباء ٢٢٠ .

(٥) السبوطي : البنية ٢١٧ .

(٦) ٤٠٥ : ١

(٧) ياقوت . معجم البلدان ٧/١ .

(٨) قس المرجع ٣٦٤/١ ، ٧٩٥ ، ٢٥٢ : ٣ ، وغيرها .

(٩) ٦٠/١ ، ٣٩١/٣ ، ٤١٤ ، ٦٧١ ، وغيرها .

(١٠) ٨٠٠/١ ، ٩٣٣ ، ٢٦٠/٢ ، ٢٧٣/٣ ، ٧١٤ ، ٦٩١/٤ ، وغيرها .

(١١) ١٣٧/١ ، ١٣٠ ، ٤٠٦ ، ٩٩/٢ ، ٣٠٢ ، ٤١٤/٣ ، ٦٠٩ ، ٨٦٤ ، وغيرها .

وفي القرن الخامس أيضا ، ألف أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي ، المتوفى في ٤٨٧ هـ ، كتاب « معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع » . وحدد المؤلف موضوعه في صدر مقدمته ، حين قال ^(١) : « هذا كتاب ذكرت فيه — إن شاء الله — جملة ما ورد في الحديث والأخبار ، والتواريخ والأشعار ، من المنازل والديار ، والقرى والأمصار ، والجبال والآثار ، والمياه والآبار ، والدارات والحرار » . فالبكري إذن يعنى بكل ما ورد اسمه في الحديث والأخبار والشعر من الأماكن .

ورمى بذلك إلى هدف لغوي ، جلاه في قوله ^(٢) : « فإني لما رأيت ذلك قد استعجم على الناس ، أردت أن أفصح عنه ، بأن أذكر كل موضع مبيّن البناء ، معجم الحروف ، حتى لا يدرك فيه لبس ولا تحريف » .

ورتب المؤلف كتابه وفقا للحروف العربية ، ولكن على نظامها عند المغاربة ، وهو يتفق مع ترتيبنا المشرقى إلى الزاى ، ثم يختلف على النحو التالى : ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه و ي . واعتمد في ترتيب المواضع على الحرفين الأولين ، وأهمل ما بعدها من حروف . وإذا كان الحرف الثانى ألفا زائدة أهملها واعتبر الحرف الذى بعدها . وقد طبع الكتاب فى جوثنجن ، على يد المستشرق فستنفلد ، على هذا الترتيب . ثم أعاد طبعه الأستاذ مصطفى السقا فى القاهرة ، بعد أن غير ترتيبه وفقا للألفباء المشرقية ، التى أخضع لها حروف الكلمة كلها ، غير مقتصر على حرفين فقط .

ونهج المؤلف فى كتابته عن المواضع أن يضبط الحروف بالعبارة ، ثم يحددها ، مع نسبة كل قول إلى قائله من اللغويين والأخباريين المشهورين ^(٣) . وقد أوضح أستاذى مصطفى السقا هذا النهج فى قوله ^(٤) : « يعول المؤلف فى الضبط على

. ١ (٢)

. ٢ (٤)

. ١ (١)

. ٤ ، ١ (٣)

الشعر العربي أولا ، فيأتي بالشعر الذي ورد فيه اسم المكان ، ويسنده إلى الراوي الذي نقله من العلماء ، ويوازن بين الروايات ، ويرجح رواية الثقات ، ويعتمد في ذلك على النسخ الفدّة ، التي كتبها العلماء أنفسهم بأيديهم ، أو التي كتبها ورّاقهم المعروفون ، أو تلاميذهم المبرزون ، وقرءوها عليهم . . . وكان يعتمد في الحديث على روايات الكتب الصحاح ، وخاصة الموطأ ، والبخارى ، وسنن أبي داود ، وينقل كثيرا من الأحاديث عن ابن وهب وابن القاسم من شيوخ المالكية . وينقل عن ابن إسحاق صاحب السيرة ، وعن أبي جعفر الطبرى . ويصحح ما وقع في كتب أوثك وهؤلاء من تحريف في أعلام البلدان . وأضيف إلى ذلك ما نقله من المعاجم اللغوية ، وخاصة من جمهرة ابن دريد .

وصدّر البكرى كتابه بنقمة طويلة ، في ٩٠ صفحة ، عاج فيها أقسام بلاد العرب المختلفة ، وتفرّق القبائل ورحلاتها فيها . وهي مقدمة عظيمة الأهمية من الناحية الجغرافية والتلويحية . ويؤخذ عليه أنه لم يحدد كثيرا من مواضعه ، أو أعطاه تحديدا غير دقيق ، وأنه أحال في كثير منها إلى مواضع أخرى ، بل مواضع جاءت عرضا في بعض الرسوم الأخرى . ولكنه مرجع لاغناء عنه لكل من يشتغل بالتاريخ العربي القديم والجغرافيا والشعر الجاهلي^(١) .

وفي القرن السادس ، ألف أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، المتوفى في ٥٣٨ هـ ، كتاب « الجبال والأمكنة والمياه » . وحاول أن يرتب القسط الأكبر منه . فاعتمد في ذلك على الحرف الأصلي الأول وحده ، وأهمل بقية الحروف . ولكنه اضطرب في الأسماء المكونة من مضاف ومضاف إليه ، فاعتبر الصدر أحيانا ، كما في أبي قبيس ، وأم خنور ، وأم خرمان ، وأم موسى ، وأم أوعال ، التي وضعها في باب ما أوله همزة ؛ وبرقة شماء ، وبستان ابن عامر ، وبطن حر ، وبطن اللوى ، وبيع الفرقد ، وبيع الكلب ، وبيتر بضاعة ، وبيت جبريل ،

(١) كراتشكوفسكى : تاريخ الأدب الجغرافى العربى ٢٢٨ .

مورقة الروحان ، وبيت رأس ، وبترا أبي عنبة ، وبترا مصونة ، وبترا الفناد ، التي
وضعها في باب ما أوله باء . واعتبر العجز أحيانا ، كما في معدن الأحسن ، وسوق
حباشة ، وأبرق الحنان ، التي وضعها في باب ما أوله حاء ؛ ورمل مخفق ، وجبل
خليج ، التي وضعها في باب ما أوله الخاء ؛ وجبل رنقاء ، ومرج راهط ، اللذين
وضعها في باب ما أوله راء .

ثم ألحق به أربعة فصول تعالج الطريق بين ينبع ومكة . فجعل الفصل الأول
منها لأسماء الجبال الكبيرة ، والثاني للجبال الصغيرة ، والثالث للأودية ، والرابع
للغياه . ولم يراع الزمخشري في هذه الفصول الأخيرة ترتيباً ما ، فيما يبدو . ولم
يتعد منهجه فيها إعطاء قوائم بأسمائها ، ولم يعن بتحديداتها أو وصفها أو إيراد
شواهد شعرية عليها إلا نادراً كل النادرة . أما الكتاب نفسه ، فقد ترك فيه
كثيراً من البقاع دون تحديد ، ولجأ في بعضها إلى تحديدها بما يجاورها ، أو بأسماء
من يسكنها من قبائل ، أو بالإقليم الذي تقع فيه ، أو بأكثر من واحد من الأمور
السابقة ، مع بيان المسافة بينها وبين بعض البقاع الأخرى المشهورة في أحيان
أخرى ، ووصفها في أحيان بذكر نباتها ، أو ارتفاع جبالها وألوانها . وقد علل
بعض الأسماء ، وأورد في ذلك بعض الخرافات ، وكان ذلك قليلاً جداً . واستشهد
بأشعار نسب بعضها إلى قائله ، وأهمل بعضها الآخر . وتظهر على الكتاب
خصائص المختصرات .

وصرح ياقوت^(١) أنه رأى كتاباً لأبي الحسن علي بن محمد العمراني
الخوارزمي ، المتوفى نحو ٥٦٠ هـ ، وأن مؤلفه وقف على كتاب شيخه الزمخشري
وزاد عليه . وعبارة ياقوت موهمة . فقد وسع العمراني مجال دراسته ، فشمّل العالم
الإسلامي كله ، من خوارزم شرقاً إلى المغرب غرباً ، بل تعرض لبعض البلدان
غير الإسلامية مثل القديونين ، وقرار ، وقنوة ، ومجدونية ، من بلاد الروم ،
وواضح أن أكثرها غير مشهور ، مما قد يدل على أنه حاول أن يتحدث عن بلاد
الروم كلها . وواضح من قول ياقوت عنه كثرة المواضع غير العربية التي تعرض لها .

(١) معجم البلدان ٧/١ .

ورتب العمراني كتابه « المواضع والبلدان » على الألفباء ، ولكنه لم يقتصر على الحرف الأول كأستاذه . فقد ذكر ياقوت^(١) : « قال أبو الحسن الخوارزمي : عيقة : موضع ذكره في هذا الباب من العين مع الياء » . فدل على أنه راعى الحرفين الأولين على الأقل . و ذكر ياقوت^(٢) أن العمراني وضع قلهات بالباء بعد قلهات بالياء ، مما قد نستنتج منه أنه راعى حروف الكلمة كلها . ولكن ذلك غير ضروري ؛ لأنه — فيما يبدو — كان يضع المواضع المتشابهة في الخط ، فيخاف عليها اللبس والتعريف ، في موضع واحد ، مما يؤدي قول ابن خلكان أن عنوان الكتاب^(٣) « ما اتفق لفظه وافترق معناه في الأماكن والبلدان المشبهة الخط » .. ويبدو أنه في داخل كل فصل لم يراع الترتيب فقد قدم قلهات بالياء على النائية صرة ، ولكنه قدم قراش بالشين على قراس ، في فصلهما^(٤) .

واختلف العمراني مع أستاذه في ضبط بعض الأماكن . فقد ضبط الزمخشري ، فقال^(٥) بكسر الحاء وتخفيف القاف ، وضبطه هو بفتح الحاء وتشديد القاف ؛ وقال ياقوت^(٦) : « قال العمراني : مَرَبَجْ — بفتح الميم والباء : رمل من رمال زرود ، وعن جار الله بضم الميم وكسر الباء » .

وحاول العمراني أن يحدد مواقع المواضع التي تحدث عنها ، فأفلح في بعضها ، ولم يفلح في بعضها الآخر ، وخاصة البعيدة عن موطنه وعن الجزيرة العربية ، فاكتفى في كثير منها أو أكثرها بأنها مواضع ، أو مواضع بمصر ، أو المغرب ، أو بلاد الروم ، أو ما شا كل ذلك .

ويبدو أن ياقوتا كان سيء الظن بالعمراني ، فشك في كثير من مواده^(٧) ، وعدل عن ضبطه^(٨) ، وحكم عليه بالتصحيح في الضبط والحروف ،^(٩) ولم يرض .

.. ٤٢١/٣ (٣)

.. ٤٨٣/٤ (٦)

.. ١٦٨/٤ (٢)

.. ٢٩٨/٢ (٥)

.. ٧٥٣/٣ (١) ، ١٠٨/٣ (٧) ، ٣٤٤ ، ٤٥٨ ، ٧٧٤ وغيرها .

.. ٤٧/٤ (٤) ، ٧٣٩/٢ (٨) ، ٧٧١ ، ٩٢٠ وغيرها .

.. ٤٦٩/٢ (٩) ، ٩٥١ ، ١٠٨/٣ ، ١٥٦ ، ٣٤٥ ، ٦١٧ وغيرها .

عن تحديده لبعض المواقع^(١)، وربما بالخطأ^(٢). ثم اتهم الفزاري بسوء الفهم، حتى اعتقد أن مَهْرَة أرض وهي قبيلة^(٣)، وأن حليلة المذكورة في المثل « ما يوم حليلة بسر » موضع وهي امرأة^(٤)، وأن ربا التي ذكرها جرير موضع وهي امرأة^(٥).

وَألف أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزاري الإسكندري^(٦)، المتوفى في ٥٦٠ هـ، كتاب « أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه » الذي أعجب به ياقوت كثيرا واتخذ منه أحد العمدة الرئيسة التي رفع عليها معجمه، بحيث رأى محققه أن من العبث فهرسة المواضع التي ذكر فيها نصر.

ومن العسير — في مثل هذه الحالة التي التحمت فيها مادة نصر بمادة ياقوت — أن نتبين خصائص منهجية لنصر. ولكن الواضح أن نصرا كان ميالا إلى الدقة في تحديد المواضع التي يذكرها. وكان يحددها بذكر ما يجاورها أو إقليمها أو قطرها، أو ساكنيها من القبائل، أو أكثر من واحد من الأمور السابقة. وحاول أن يصف ما يحتاج إلى وصف من الأماكن، واعتمد على الشعر والحديث في استخلاص مادته. ولا نعدو الحق حين نظن أنه كان مرتبا على الألقاب، لأن الكتب التي اختصرته أو اعتمدت عليه كانت كذلك.

وَألف محمد بن أبي القاسم بن بايمحوك البقالي، المتوفى في ٥٦٢ هـ، كتاب « منازل العرب ومياهاها^(٧) » ولكنني لم أعثر على مقتبسات منه تهديني إلى حقيقته، ومنهجه، وقيمته.

ولم يكن ياقوت وحده المعجب بكتاب أبي الفتح الإسكندري، بل أعجب به ما كثر من جاء بعده من المؤلفين. فاختصره أبو موسى محمد بن عمر المدينة

(٣) ٧٠٠/٤

(٢) ٥٧١/٢

(١) ٤٤١/٢

(٥) ٨٨١/٢

(٤) ٣٢٥/٢، وانظر ٣ : ١٢٥

(٦) ياقوت : معجم البلدان ٨/١ . وانظر حديث كراتشكوفسكي عن المخطوطة المحفوظة

بالمعهد البريطاني منه، ٣٢٢ — ٣٢٣ .

(٧) السيوطي : البنية ٩٢ .

الأصفهاني ، المتوفى في ٥٨١ هـ ، في كتابه « ما اختلف واختلف من أسماء اللبغاع^(١) » . وقد وقف ياقوت على الكتاب ومدحه ، قال^(٢) : « تأليف رجل ضابط ، قد أفند في تحصيله عمرا ، وأحسن فيه عينا وأثرا » . وقد تعرض فيه للأماكن العربية ، وغير العربية ، وأسم تحديده مواقعها بالدقة .

وذكر في المواضع التي تحدث عنها من ينسب إليها من العلماء . ويبدو أن هذا من زياداته على أبي الفتح الإسكندري ، لأن أكثرها منسوب إليه في معجم ياقوت . فإن كان الأمر كذلك ، كانت تلك الظاهرة تتجلى في هذا الكتاب للمرة الأولى ، وإن كانت غير فذة لأنها كانت منتشرة في كتب الأنساب والأعلام ، لمعرفة الألقاب .

كذلك اتخذ أبو بكر محمد بن موسى الخازمي ، المتوفى ٥٨٤ هـ ، كتاب أبي الفتح الإسكندري أساسا لكتابه المسمى « ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة المنسوبة إليها نفر من الرواة ، والمواضع التي ذكرت في مغازي رسول الله » أو « المؤلف والمختلف في أسماء البلدان » ، حتى قال عنه ياقوت^(٣) : « وجدت الخازمي — رحمه الله — قد اختصه وادعاه واستجمل الرواة فرواه » . ويبدو أن ياقوتا كان حاقدا على الرجل ، قال : « ولقد كنت عند وقوفي على كتابه أرفع قدره عن علمه ، وأرى أن مرماه يقصد عن سهمه ، إلى أن كشف الله خبيثته ، وتمحض المحض عن زبدته » . ولذلك لم يرجع إليه إلا مرات قلائل . تبين منها أن الرجل كان يرد على المدني أحيانا^(٤) ، وكان يذكر المنسويين إلى المواضع التي يتحدث عنها^(٥) .

ثم بلغ هذا الفرع اللغوي الجغرافي القمة ، حين ألف أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الجموي الرومي (٥٧٤ — ٦٢٦) كتابه « معجم البلدان » ، الذي قام

(٢) ٨/١ .

(١) ياقوت : معجم البلدان ٨/١ .

(٥) ١ : ٢٥٦ ، ٢ : ٤٩٤ .

(٤) ٢ : ٥٧٦ .

(٣) ٨/١ .

بطبعه المستشرق فردنند فستندل في ليبسك عام ١٨٦٦ م في أربعة أجزاء كبار ،
وآخرين المفهرس والتعليقات ، ثم طبع في القاهرة في ٨ أجزاء ، بدون فهرس
ولا تعليقات في سنة ١٩٠٦ م ، ثم في بيروت حديثا .

وكان المؤلف يرمى فيه إلى ما رمى إليه البكري قبله ، أعنى تخلص أسماء ،
الأماكن من التصحيف ، لأهميتها عند أهل العلوم المختلفة .

أما مادة الكتاب ، فهي — تبعا لقول المؤلف في مقدمته — : « أسماء
البلدان والجبال والأودية والقيعان ، والقرى والمحال والأوطان ، والبحار والأنهار
والغدران ، والأصنام والأبداد والأوثان » .

ولم يقصر بحثه على بلاد العرب أو الخلافة الإسلامية ، بل تعداها إلى العالم
القديم الذي عرفه المسلمون . واستمد هذه المادة من كتب المؤلفين السابقين في
البقاع ، ومن كتب الأدب والحديث ، أو كما قال في مقدمته بعد أن ذكر بعض
كتب البقاع : « وهذه الكتب المدونة في هذا الباب التي نقلت منها . ثم نقلت
من دواوين العرب والمحدثين ، وتواريخ أهل الأدب والمحدثين ، ومن أفواه الرواة
وتفاريق الكتب . وما شاهدته في أسفاري وحصلته في تطوافي أضعاف ذلك » .

ورتب الأسماء وفقا لحروفها كلها : أصاية ومزيدة ، للمرة الأولى في هذا
النوع . قال : « فأقسمه ثمانية وعشرين كتابا على عدد حروف المعجم . ثم أقسم
كل كتاب إلى ثمانية وعشرين بابا للحرف التالى الأول . وألتزم ترتيب كل كلمة
منه على أول الحرف وثانيه وثالثه ورابعه وإلى أى غاية بلغ . فأقدم ما يجب تقديمه
بحكم ترتيب ا ب ت ث على صورته الموضوعه له ، من غير نظر إلى أصول الكلمة
وزوائدها ، لأن جميع ما يرد إنما هي أعلام لمسميات مفردة ، وأكثرها عجمية
ومرتجلة لا مساع للاشتقاق فيها » .

ووصف ياقوت منهجه في الحديث عن الأماكن التي تكلم عنها ، فقال :
« فاستخرتُ الله تعالى وجمعت ما شئتوه ، وأضفت إليه ما أهملوه . . . وضعته

وضع أهل اللغة المحكم ، وأبنت عن كل حرف من الاسم : هل هو ساكن أو مفتوح أو مضموم أو مكسور ، وأزلت عنه عوارض الشبه . . . ثم أذكر اشتقاقه إن كان عربيا ، ومعناه إن أحطت به علما إن كان عجميا ؛ وفي أى إقليم هو ، وأى شيء طالعه ، وما المستولى عليه من الكواكب ، ومن بناء ، وأى بلد من المشهورات يجاوره ، وكم المسافة بينه وبين ما يقاربه ، وبماذا اختص من الخصائص ، وما ذكر فيه من العجائب ، وبعض من دُفن فيه من الأعيان والصالحين والصحابة والتابعين [والمنسوبين إليه] ، ونبذنا مما قيل فيه من الأشعار في الحنين إلى الأوطان ، والشاهدة على صحة ضبطه والإتقان ، وفي أى زمان فتحه المسلمون وكيفية ذلك ، ومن كان أميره وهل فُتح صلحا أو عنوة ، لتعرف حكمه في النية والجزية ، ومن ملكه فى أيامنا هذه . على أنه ليس هذا الاشتراط بمطالع لنا فى جميع ما نورده ، ولا يمكن فى قدرة أحد غيرنا ، وإنما يجيء على هذا البلدان المشهورة والأمهات المعمورة ، وربما ذكر بعض هذه الشروط دون بعض على حسب ما أدانا إليه الاجتهاد . . . واستقصيت لك الفوائد جلها أو كلها . . . حتى لقد ذكرت أشياء كثيرة تأباها العقول . . . لبعدها عن العادات المألوفة ، وتنافرها عن المشاهدات المعروفة .

وإذن فالكتاب يتأثر باللغويين فى ترتيب الأسماء ، وضبطها ، وإبانة اشتقاق الغربى منها ، ومعنى الأعمى ، وفى تحديد أبعاد الأماكن بما جاورها من البقاع المشهورة ، والاستشهاد بالشعر على الضبط والتحديد . ويتأثر بالجغرافيين فى إبانة أقاليم المواضع ، وخطوط طولها وعرضها ؛ وبالفلكيين فى الكشف عن طالع كل منها تبعا للكوكب المستولى عليه . ويأخذ من التاريخ تاريخ المدن ، والمنسوبين إليها ، وفتح المسلمين لها ، وأميرها فى عصر ياقوت . ويستمد من المآثورات الشعبية كثيرا من القصص والأخبار ، المتعلقة ببناء هذه المدن ، وخصائصها وعجائبها .

وصدر ياقوت كتابه بتقدمة جغرافية طويلة ، اشتمت على خمسة أبواب ، يالج فيها صورة الأرض ، وتقسيمها إلى أقاليم ، ومعانى المصطلحات الكثيرة

للدوران في الكتاب وحكم البلاد التي فتحها الإسلام في النية والخراج ، وجلا من أخبار بعض البلدان . وكلها أمور لا تدخل في نطاق بحثنا هذا .

وقد وصف كراتشكوفسكى أهمية معجم ياقوت ، فقال^(١) : « هو أوسع وأهم ، بل وأكاد أقول أفضل مصنف من نوعه لمؤلف عربي للعصور الوسطى . ولتكوين فكرة عن حجمه يكفي أن نذكر أن المتن المطبوع يضم ٣٨٩٤ صفحة . وهو جامع للجغرافيا في صورها الفلكية والوصفية واللغوية وللرحلات أيضا ، كما تنعكس فيه الجغرافيا التاريخية إلى جانب الدين والحضارة والاثولوجيا (علم الأجناس والفصائل البشرية) والأدب الشعبي وذلك في القرون الستة الأولى للهجرة . ويقرب عدد الشواهد الشعرية وحدها فيه - وذلك بين صغيرها وكبيرها - من الخمسة الآلاف . »

واستخرج ياقوت من معجمه كتابا مختصرا باسم « المشترك وضعاً والمفترق صقعا » . حذف منه كثيرا من الإطلاقات الجغرافية والأخبارية ، فاقرب به من كتب اللغة ، وجعله في مجلد واحد .

ووصل إلينا مصنف آخر يختصر معجم ياقوت تحت اسم « مرصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع » . واختلف في صاحبه ، فنسبه بعضهم إلى ياقوت ، ويبدو أنه خدعهم ما أعلنه ياقوت في مقدمة المعجم عن طلبوا إليه اختصاره . ونسبه بعضهم إلى صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحكم (المتوفى في ٧٣٩) وبعضهم الآخر إلى السيوطي (المتوفى في ٩١١) .

ونحتم بالإشارة إلى كتاب المتفق وضعاً والمختلف صقعا لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي صاحب القاموس المحيط^(٢) (٧٢٩-٨١٧) ، ولم يصل إلينا .

(١) ٣٣٥ .

(٢) السخاوي : الضوء اللامع ٨٢/١٠ . الشوكاني : البدر الطالع ٢٨٢/٢ . السيوطي :

وصفة القول أن هذه الكتب جميعا كانت تهتم بالاسم أكثر من المسمى ، باعتبار الاسم من المادة اللغوية التي تعالجها في الشئون الأخرى ، واعتمدت على الشعر والأخبار العربية في استخلاص هذه الأماكن وتحديد مواقعها ، كما يعتمد عليه اللغويون في تفسير ما يريدون تفسيره من ألفاظ ؛ وأقامت تحديدها للواقع على ذكر الأماكن المجاورة وأبعادها عنها بالمراحل والأيام ثم الأميال والبرد .

واختلفت بعد ذلك . فكان الأصمعي (في جزيرة العرب) والبكري والإسكندري وعرام والسكوني وياقوت أقرب من غيرهم إلى الدقة في تحديد المواضع التي يتحدثون عنها ، وكان أكثرهم دقة عرام والإسكندري وياقوت . وأتت الدقة إلى عرام والسكوني من وصفهم رحلات يقوم بها المسافر ، وما يمر به من مواضع على التوالي . أما الدقة فتعتمد عند ياقوت على معلوماته الجغرافية البحتة ، حتى كان يحدد الموقع بخطوط الطول والعرض .

وتوسع البكري وياقوت في الشواهد التي استخلصوا منها أما كتبهم . فاعتمد البكري على الأحاديث النبوية والأخبار العربية إلى جانب الشعر . واعتمد ياقوت على ذلك كله وأضاف إليه كثيرا من الكتب التاريخية والجغرافية وغيرها . وكانت الجزيرة العربية وماتانها من أقطار عربية هي موضع دراسة المؤلفين الأولين . ولم يشذ عنهم غير الجاحظ الذي تناول بلادا غير عربية . وبقى الأمر كذلك حتى القرن السادس ، فوسع المؤلفون مجالهم وتناولوا المدن الإسلامية الأخرى وغيرها في أنحاء العالم القديم .

واختلفوا في ترتيب الكتب . فسار الأولون كما كانوا يسرون في الرسائل اللغوية الصغيرة ذات الموضوعات الواحدة ، مثل كتب الإبل ، والخيل ، وغيرها . فلم يرتب بعضهم كتابه ، مثل الأصمعي في داراته . ولكنه رتب جزيرة العرب وفقا للأقاليم والقبائل التي تحملها ، وقسم عرام كتابه قسمين : واحداً لتهمامة ، والآخر للحجاز . واتبع في وصف ما يمر به المسافر بين المدينة ومكة من أماكن على التوالي . ثم ابتداء الترتيب الألفبائي قاصرا على حرفين في المغرب عند أبي

عبيد البكري ، وعلى حرف واحد في المشرق عند الزمخشري ، ثم على حرفين عند العمراني ، إلى أن بلغ كماله عند ياقوت الذي راعى حروف الكلمة كلها : أصالية كانت أو مزيدة .

واتفق البكري وياقوت على ضبط الأسماء بالعبارة ، وإبانة حقيقة حروفها والحركات عايتها ، والإشارة إلى اشتقاقها ، خشية أن يلحقها التحريف ، الذي كان السبب الذي دفعهما إلى تأليف معجميهما .

ثم أتجه كل منهم اتجاهًا خاصًا في المواد التي عنى بها في كتابه . فاهتم ابن الكلبي بتفسير أسماء البلاد وتعليقها ، وإيراد الخرافات المتصلة بذلك . وعنى أبو نصر الإسكندري ، وأبو موسى الأصفهاني ، وأبو بكر الخازمي بذكر العلماء المنسوين إلى المواضع التي يعالجونها . أما ياقوت فضم كل هذه الألوان ، إذ أدخل هذه الكتب في معجمه ، وأضاف إليها الأخبار التاريخية الكثيرة .

كل هذا جعل من معجم البلدان لياقوت القمة التي وصل إليها هذا اللون من التأليف ، والكتاب الذي يجمع كل اتجاهاته ، ويمثل كل الألوان ، ويضيف إليها ما أدخله من اتجاهات تاريخية وجغرافية . فقد مزج صاحبه فيه جميع ألوان الثقافة الإسلامية المتصلة به .

وقد تنبه أصحاب المعاجم اللغوية إلى هذا النهر منذ المعجم الأول . فأخذ الخليل بن أحمد في عينه منه بحظ يسير ، تعدى به شبه الجزيرة العربية إلى غيرها . ثم عبّ منه ابن دريد في جمهرته . ووسع الصفاني في عبابه مجلته ثم حوَّله الفيروزآبادي وضمه إلى الأنهار الأخرى التي صبها في قاموسه المحيط ، ثم شارحه السيد مرتضى الزبيدي . وتقوم الدعوة الآن إلى تقي هذا النهر عن محيط المعاجم ، إذ تعتبره دخيلاً على المجال اللغوي البحت .

وأفاد أصحاب هذه الكتب بدورهم من المعاجم . فاستقى أبو عبيد البكري كثيرا من رسومه من جمهرة ابن دريد . وأكثر ياقوت من الرجوع إليه وإلى الأزهرى والجوهري وغيرهم . فتبادل كل من الفريقين التأثير .

الباب السابع

كتب الأفراد والتثنية والجمع

حظيت هذه الموضوعات النحوية بتأليفات لغوية بفضل تلازم بعض الأمور
تقى عالم الواقع حتى تلازمت في الفكر ، فغلب العرب اسم أحدها على بقيتها ،
موبفضل الألفاظ التي وردت على أبنية الجموع ومعناها مفرد ، أو لامفرد لها ، والمثنيات
التي لا مفرد لها ، والمفردات التي لا جموع لها . فاتخذ اللغويون هذه الألفاظ مادة
لبحوثهم اللغوية .

وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي
رأس مدرسة الكوفة (١٨٧ هـ) ، واسم كتابه « الأفراد والجمع » . ولا ندرى
يعينا أنحو هو أم لغة . ثم ألف الفراء (٢٠٧ هـ) كتاب الجمع والتثنية في القرآن .
وبدل العنوان على أنه لغوي لانحوى . ثم ألف أبو عبيدة (٢١٠ هـ) كتاب الجمع
والتثنية ، وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) كتابي الواحد ، والجمع والتثنية .

وتناول أبو عبيد (٢٢٤ هـ) هذا النوع في باب واحد من كتابه الغريب المصنف ،
ويسمى « باب الاسمين يضم أحدهما إلى صاحبه فيسميان جميعا به » وهو في قريب
من صفتين . ومعظم مادته منسوب إلى الأصمعي ، ويوزع الباقي بين الأحمر وابن
الكلابي والفراء وأبي زيد والكسائي . والنهج في هذا الباب أن تصدر الأشعار
أو الأقوال التي فيها اللفظ الثني ثم يشرح معناه ، أو أن تورد الألفاظ ثم تشرح .

وألف في تلك الأثناء الجرمي (٢٣٥ هـ) كتاب التثنية والجمع ، ثم يعقوب
ابن السكيت (٢٤٦ هـ) « كتاب للثني والمكني والمبني والمؤاخي والمشبه والمنخل » .

وقد حفظ السيوطي في المزهري^(١) بعض أبواب هذا الكتاب ، وعليها نعتمد في الوصف . وعدة هذه الأبواب خمسة : ثلاثة منها تعالج المثني ، واثنان الجمع .

صنف ابن السكيت كتابه تصنيفا حسنا ، ففصل المفردات المثناة في الاستعمال عن المفردات المثناة للتغليب ، وهما عن المفردات المثناة لاتفاق طرفيها في اللفظ ، وجعل كل واحد منها بابا . وفصل في هذه الأبواب الألفاظ العامة عن الأعلام سواء أكانت أسماء أناس أم أماكن ، وجعل ذلك فصولا . فكان كل باب يحتوي على فصلين . ولما كان الباب الثالث من الأبواب المذكورة كله للاعلام ، فصل فيه الأسماء عن الألقاب ، فصار بذلك فصلين أيضا . واتبع ذلك في أبواب الجموع ، فجعل أحدهما للجموع التي يراد بها واحد أو اثنان ، وآخر لجموع التغليب أو النسب ولكنه لم يجعل تحتها فصولا .

واختلف منهج المؤلف من باب إلى باب فكان أحيانا يورد اللفظ ثم يفسره بذكر مرادفاته ، وأحيانا يأتي به في عبارة ثم يفسره ومفرداته ، واستشهد بالقرآن والشعر والأقوال ، وروى عن اللغويين قبله . وكان في أحيان أخرى — وخاصة في الأماكن — يكتب بالتفسير الموجز أو الإشارة المجردة . ويبدو أن النهج الأخير كان أغلب على الكتاب ، إذا اطمئنا إلى أن السيوطي لم يجرأى تغيير في مقتبساته . ولكن مقتبسات ابن سيده تدل على خلاف ذلك ، فعلى حين أن الشواهد الشعرية عند السيوطي قليلة ، فإنها كثيرة عند ابن سيده ، ومعزوة إلى ابن السكيت . ولكن السيوطي لم يكن في غالب الأمر يبيح لنفسه إلا الحق في حذف الشعر .

وسار ابن قتيبة في الأبواب الخمسة التي خصصها للجمع والتثنية في كتابه أدب الكتاب على نظام يخالف نظام ابن السكيت في أسسه . فقد جعل للمثني ثلاثة أبواب ، منها بابان خاصان لأمر نحوية صرفية لا شأن لنا بها ، واثنان للجمع . وعالج في الأبواب اللغوية المفردات المثناة في الاستعمال ، وما يعرف جمعه ويشكل مفردة ، وما يعرف مفردة ويشكل جمعه .

(١) ٩٣/٢ وما بعدها .

وقد حددت هذه الأقسام خطته في العلاج ، فاضطر إلى أن يذكر المفرد وينبئ على جمعه المشكل ، أو الجمع وينبئ على مفردة المشكل . أو ما قيل بصددهما . وكان يورد بعض ألفاظه مفردة أحيانا ومؤلفة أحيانا أخرى . واستعار من الكسائي مرة وأخرى من أبي زيد ، وإن كان يأخذ من أبي عبيد كثيرا بدون تصريح . والشواهد قليلة تكاد لا ترى والفصول نفسها قصيرة .

ونستطيع أن نضع في هذا الصنف من التأليف بعض أبواب من الجهرة ، مثل أبواب ما وصف مفردة وجمعه بصيغة واحدة^(١) ، وأبواب الجموع التي ختمت بها الجهرة . وأراد المؤلف بالباين الأولين الوصف بالمصدر ، وخطته فيها أن يأتي بالوصف في تعبير مطلق على مفرد وجمع ثم يفسره باختصار ، وأحيانا بإطالة ، وقد يأتي بالشواهد الشعرية الكثيرة . والباين لا قيمة لها . أما الأبواب الأخيرة فتبلغ ٢١ بابا ، وقسمها على وفق أوزان المفرد منها ، فأفرد كل وزن منها بباب ، وجعل ثلاثة أوزان أو أربعة قصيرة أحيانا في باب واحد . والطريقة التي اختطها في هذه الأبواب أن يأتي بالقاعدة في جمع الوزن المعقود له الباب ، ثم يورد مثلا أو أكثر عليها ، ويبين قلة الجمع أو كثرته ، وجمع كثره هو أو قلة ، وخاصة بالصحيح أو المعتل أو عاما ، وما إلى ذلك . ولم يفسر أغلب الألفاظ لوضوحها ، فإذا ما فسر بعضها فعل ذلك باختصار . فغايته فيها صرفية موجهة إلى تبين القاعدة .

وألف في هذا القرن أيضا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (٨٣١٥) كتاب التثنية والجمع ، ولعله كتاب الواحد والجمع في القرآن الذي نسيه السيوطي^(٢) إلى أحد الأخافش . وألف أبو هلال العسكري (٨٣٩٥) كتاب نواذر الواحد والجمع . وفرق الثعالبى ١١ فصلا تعالج نواحي مختلفة من المثني والجمع في الأبواب المختلفة من فقه اللغة ، وكل هذه الأبواب قصيرة جدا ، إذ أطولها يشغل صفحة وسطرين من قطع كتب الجيب ، يليه آخر في صفحة ثم يتراوح باقيها بين ثلاثة أسطر وسبعة .

(١) ٤٢٥/٣ وما بعدها .

(٢) الزهر ٨١/٢ .

وعالج المؤلف في هذه الأبواب جموعا لا واحدا لها من بناء جمعها ، وإقامة الواحد مقام الجمع ، والجمع يراد به الواحد ، وأمر الواحد بانفص الأثنين ، وإجراء الاثنين مجرى الجمع ، وغيرها .

وتقوم خطة المؤلف في هذه الأبواب جميعها على إيراد اللفظ مفردا أو في آية قرآنية ، أو في بعض الأقوال أو الأشعار أو الأخبار ، ثم التعليق عليه . وقد استغنى عن التعاليق تماما ، لأن عنوان الفصل يفنى عنه ، أو لأنه قدم في صدر الفصل كلمة بسيطة موضحة . والآيات القرآنية كثيرة في هذه الفصول ، ومهما يكن من شيء فهي جميعها ذات قيمة ضئيلة لاختصارها الشديد .

وأفرد ابن سيده كتابا من مخصصه المثنيات ، جعل فيه ٩ أبواب ، هي بالتحديد فصول ابن السكيت وأقسامها الصغرى ، وبابا الغريب المصنف جعلها ابن سيده أبوابا في كتابه . ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد ، هو باب ما جاء مثني من المصادر ، وكله قواعد صرفية ونحوية تخرج عن ميدان بحثنا .

وضم ابن سيده إلى مادة ابن السكيت وأبي عبيد في أبوابه زيادات قليلة جدا . ونهج في هذه الأبواب على الاقتطاف من أبوابهما ، لا السير على الترتيب الذي اتبعناه فيها . ومال إلى الاختصار في هذه المقتبسات ، فحذف مما أخذه من الغريب المصنف أسماء اللغويين ، وبعض أسماء قائل الشعر ، وإن لم يراع ذلك في كتاب ابن السكيت . وأورد ابن سيده في كتاب المذكر والمؤنث من المخصص أيضا سبعة أبواب ، تعالج نواحي مختلفة من الجمع ، ولكنها كلها صرفية نحوية ، ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد تختلط فيه اللغويات بالصرفيات والنحويات .

ويتضح من هذه اللوحة السريعة أن هذا الفن لم يجد قبولا من اللغويين . فقليل من عنوا به عنايتهم بالفنون الأخرى ، فهو شبيه بكتب الهمز من هذه الناحية . ولكنه اكتفى بأن تُبَوَّب كتبه بحسب أمور ملاحظة في مفرداته . أما الترتيب على الحروف فلم نره في أي كتاب منها . ويتضح أيضا أن ابن سيده لم يتفوق فيه على من قبله ، كما هو شأنه في الفنون الأخرى ، وإنما اعتمد على ابن السكيت وأبي عبيد .

الباب الثامن

كتب الأبنية

اللغة العربية من اللغات الاشتقاقية التي تصوغ للمعاني المختلفة أبنية متنوعة من المادة الواحدة . وقد عني النحويون والصرفيون واللغويون بهذه الأبنية ودلالاتها وتصرفاتها منذ أمد مبكر ، وألفوا فيها الرسائل الصغيرة والكتب الكبيرة التي تبلغ مبلغ المعاجم . وأفرد لها كثيرون أبوابا خاصة من مجموعاتهم النحوية والأدبية . وسارت هذه الكتب في مجريين : مجرى الأسماء ، ومجرى الأفعال ، إذ هما القسمان اللذان يتألف منهما الكلام المشتق . ونضيف إليهما المجرى الذي يجمع بينهما . ونحاول في هذا البحث أن نأتي نظرة سريعة على جهود اللغويين في هذا الصنف من التأليف . ونضم كتب المصادر إلى كتب الأفعال لارتباطها حتى أن كتب الأفعال كانت تجعل المصادر عناوين أبوابها .

ويبدو أن الأفعال التي جذبت أنظار الباحثين أولا ، لكثرة تصرفاتها والتفسيرات التي تعربها ، ومشقة العلم بها ، فبدأ التأليف فيها . ويؤيد ذلك قول ابن القوطية في صدر كتابه في الأفعال : « اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام ، وبذلك سمى العلماء الأبنية ، والأسماء غير الجامدة والأصول كلها مشتقات منها ، وهي أقدم منها بأزمان ، وإن كانت الأسماء أقدم بالترتيب في قول الكوفيين » . وقد لا يتفق العلم الحديث مع القول بأسبقية الأفعال على الأسماء أو الأسماء على الأفعال ، ويرى أنه لم تكن توجد هذه الفروق في الكلام الأول ، ولكن يستنبط من هذا القول مدى أهمية الفعل عند لغويي العرب . ولعل ذلك أيضاً هو الذي حمل الأندلسيين خاصة على قصر جهودهم على العناية بالأفعال دون الأسماء تقريبا .

وانجمت كتب الأفعال ثلاثة اتجاهات: أولها يعالج الأفعال من وجهة عامة بجميع صيغها، وثانيها يعالج صيغة خاصة منها، وثالثها يوجه عنايته إلى المصادر وحدها.

١ - كتب المصادر

أول كتاب وصل إلينا اسمه كان يسير في الاتجاه الثالث، وهو من تأليف اللغوي المعروف علي بن حمزة الكسائي (١٨٩ تقريباً). ثم توالى كتب المصادر من اللغويين الذين ماتوا في القرن الثالث، وأولهم النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) والقراء (٢٠٧ هـ) وخص كتابه بالمصادر في القرآن وحده، وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) ثم إبراهيم بن يحيى اليزيدي (٢٢٥ هـ) في مصادر القرآن أيضاً، وأبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي النحوي (٢٢٥ هـ).

ولم يعن أبو عبيد كثيراً بالمصادر. فلم يعقد لها في الغريب المصنف إلا خمسة أبواب قصار تناول فيها بعض المظاهر الشاذة فيها، مثل المصادر المأخوذة من أسماء أعضاء الجسم، والمصادر التي لا أفعال لها، والمصادر المأخوذة من الأعداد، والمصادر التي على وزن فَعَلٍ من الفعل فَعَلَ، والمصادر التي على وزن مفعول. وخطته في الأبواب التي يتناول فيها مصادر لها أفعال أن يذكر الفعل الماضي فالمضارع فالمصدر أو أن يقتصر على الأولين ثم بعد فقرة كاملة ينبه على وزن المصدر من أفعالها كلها؛ وفي الأبواب الأخرى يذكر المصدر مع اللفظ الذي أخذ منه. والشواهد هنا قليلة تكاد تكون معدومة. ولا زال أبو عبيد ملتزماً نسبة كل قول إلى صاحبه. وكان أكثر اعتماده فيها على الكسائي وأبي زيد ثم غيرها ممن نجد في أكثر الأبواب.

وألف في المصادر في القرن الرابع أبو زيد البلخي (٣٢٢ هـ) ونظويته (٣٢٣ هـ). ونسب ياقوت كتب النوادر والمصادر للدلائل البهلول، ولم يشر إلى تاريخه، ولعله من أهل هذا القرن أو سابقه. ولم تصل إلينا كتبهم جميعها.

وعقد ابن سيده من أهل القرن الخامس (٤٥٨ هـ) كتابا للمصادر والأفعال في المخصص ، نَصَفَه في الكلام عن الأفعال .

وألف في القرن السادس في المصادر أحمد بن محمد الميداني (٥١٨ هـ) ثم أبو جعفر أحمد بن علي البيهقي المعروف ببو جعفر ك (٥٤٤ هـ) ، وسمى كتابه « تاج المصادر » . وتقتني دار الكتب المصرية مخطوطا برقم ٣٣٢ لغة ، يرجح أنه تاج المصادر ، وعليه أعتمد في الوصف . ذهب البيهقي في كتابه مذهب الفارابي في ديوان الأدب ، فأخذ منه تقسيماته بحذافيرها ثم أجرى في ترتيبها بعض التغيير . فقد جعل كتابه شطرين كبيرين : المصادر من الثلاثي ، والمصادر من غير الثلاثي (يجمع الثلاثي المزيد والرباعي المجرد ، والرباعي المزيد) . والفرق بين هذين الشطرين أن المصادر من أولها سماعية ومن الثاني قياسية .

وجعل الشطر الأول ستة أبواب وفقا لصيغ الأفعال في ماضيها ومضارعها ، وسار في ترتيبها على ترتيب الفارابي في ديوان الأدب .

وقسم كل باب من الأبواب الستة السابقة إلى الفصول التالية وفقا لما تحويه من مصادر : السالم — فالمضاعف — فالمعتل — فالمهموز . ولا أقسام تحت السالم أو المضاعف . أما المعتل فجعله أقساما : المثال — فاللغيف المرفوق — فالمثال المهموز — فالأجوف — فالناقص — فاللغيف المقرون — فالناقص المهموز . وراعى في كل هذه الأقسام أن يفصل الواوى عن اليأى ، وأن يقدم الأول على الثانى منها . وكذا الأمر في المهموز جعله ثلاثة أقسام : المهموز الفاء ، فالعين ، فاللام . وسار في كل قسم كما سار في الكتاب نفسه ، فقدم المهموز الأول من السالم ، فالمهموز الأول من المضاعف ، فالمهموز الأول من المعتل ، وفصل في المعتل الأجوف عن الناقص ، والواوى عن اليأى . وسار في المهموز العين واللام كما سار هنا .

فما للشطر الثانى فجعله عدة أقسام لم يجد في ترتيبها عن الفارابي أيضا بكل جزئياته .

وأخذ البيهقي من الفارابي طريقة حشوه الألفاظ في هذه الأقسام وهي التي أتبعها الجوهرى أيضا .

أما الاختلاف الذي آثره البيهقي في التقسيم الأكبر نفسه . فقد آثر الفارابي أن يجعل كتابه في خمسة كتب : السالم — فالضعف — فالأجوف — فالناقص — فالمهموز ، ثم وضع في كل كتاب الأقسام الصغرى التي أشرنا إليها (وقفا للصيغ) . أما البيهقي فأثر أن يقدم الأبواب الصغرى القائمة على الصيغ ويجعلها الأساس ، ثم يضع تحتها السالم فالضعف فالأجوف . . . الخ . فالتقسيم واحد إلا أن كل واحد منهما قدم ناحية غير التي قدمها الآخر .

والخلاف بين الاثنين في علاج الألفاظ أيضا ، فالبيهقي يقتصر في أغلب الأحيان على ذكر المصدر بلبه معانيه بالمرادف ، أو الفعل فالمصدر أو المصدر فعانيه مجردة أيضا . وفي بعض الأحيان القليلة يذكر الصفات ، واللغات التي في اللفظ ، وبعض عبارات تحتوى عليه . وإذا كان معنى المصدر معروفا اقتصر على الرمز إليه بحرف «م» . ولكنه على الرغم من ميله إلى تجريد ألفاظه والإتيان بها مفردة ، كان يشير إلى ورودها في الحديث أو يورد قطعة منه شاهدة عليها . وأكثر شواهد أو كلها من الأحاديث أما الشعر فلم أعثر له على أثر . وقد أدخل البيهقي جميع الألفاظ والمعاني التي ذكرها الفارابي في ديوانه وزاد عليها كثيرا .

وقدم البيهقي بين يدي كتابه مقدمة طويلة تشبه بعض الشيء مقدمة ديوان الأدب للفارابي . وجعلها عشرة فصول تناول فيها تعريف الفعل والمصدر وأنواع المصادر من الثلاثى وغيره والمصادر الميمية وأسماء المرة وأسماء الفاعلين والمفعولين ، وصيغ المبالغة ، والزمان والمكان والآلة والتفضيل ، وأقسام الأفعال من حيث الصحة والاعتلال ، والتصرف والجمود ، والتعدى واللزوم ، وأوزان الأفعال ومعانيها . وعنى بالشواذ من هذه الأبنية . وأشار في أكثر من موضع إلى أنه يعنى بالسامى في الكتاب ، وإن لم يصل ذلك منه إلى درجة صراحة الفارابي .

وأنجه الصفاني (٦٥٠ هـ) اتجاهها خاصا في دراسته المصادر ، فلم يعن بها كلها «
وإنما عني بنوع خاص منها ، هو ما كان على صيغة « فَعْلَان » فاستقصى هذا النوع
وأورده في كتابه المسمى « نعمة الصديان فيما جاء على وزن الفعلان » . وهو كتاب
صغير يضم ٢٣ ورقة (مخطوطة بدار الكتب المصرية ٤١١ لغة) رتب فيه المصادر
ترتيب صحاح الجوهري . وخطته أن يورد المصدر ويصرح بفعله الماضي فالمضارع
فصادره الأخرى إن كان له ، فعناية باختصار ، ويستشهد عليه كثيرا
بالقرآن والشعر .

وألف في المصادر أيضا يحيى بن أبي بكر التونسي (٧٢٤ هـ) ، ويحيى بن أحمد
الفارابي الذي لا ندري العصر الذي عاش فيه ، ولا ندري شيئا آخر عن كتابه
أو كتاب التونسي .

٣ - - كتب الصيغ الخاصة من الأفعال

كان الاتجاه الثاني هو الثاني في الوجود أيضا ، وكانت كتبه الأولى تعالج
صيغتي « فَعَلَ وَأَفْعَلَ » ، وتتناول هاتين الصيغتين من الفعل الواحد حين تتفقان
في المعنى ، أو تختلفان ، أولا يرد للعرب إلا إحداها . وأول من روى أنه ألف
فيه قطرب (٢٠٦ هـ) والقراء (٢٠٧ هـ) ثم أبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي
(٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام
(٢٢٤ هـ) - وورد في أبواب من الغريب المصنف أيضا ، تتناولها في الكلام
عن كتب الأفعال عامة - وأبو محمد عبد الله بن محمد التوزي (٢٣٣ هـ) ويعقوب
ابن السكيت (٢٤٦ هـ) - وأفرد بايين من إصلاح المنطق خلط العامة بين هاتين
الصيغتين - وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٥٥ هـ تقريبا) وأبو العباس
الأحول تلميذ ابن الأعرابي ، وخصص له ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) أبوابا من كتاب
الأبنية في « أدب الكتاب » .

وألف فيه من أهل القرن الرابع الزجاج (٣١١ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ)

الذي عقده أيضا باين مما ألقه في ختام الجمهرة ، وابن درستويه (٥٣٤٧) ،
وأبو علي القالي (٥٣٥٦) ، وأبو بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطية (٥٣٦٧) .
ثم ألف فيه أبو البركات بن الأتباري (٥٥٧٧) ثم القاسم بن القاسم
الواسطي (٥٦٢٦) .

ولم يبق من هذه الكتب إلا كتاب السجستاني ، ومنه عدة نسخ مخطوطة
في دار الكتب المصرية ، وكتاب الزجاج ، الذي طبع في مطبعة السعادة عام
١٣٢٥هـ ، وكتاب ابن القوطية ، طبع بمطبعة مصر ، وبابا الجمهرة بطبعة الحال .

واختلفت هذه الكتب في موقفها من هاتين الصيغتين ، إذ يشر عنوان
كتاب السجستاني بأنه لا يعني بهما إلا حين يتفق معناهما . ولكنه خالف ذلك
وأتى بهما حين يختلفان كثيرا . وتبعه ابن دريد في العناية بهاتين الناحيتين ،
فجعل الباب الأول للاتفاق ، والثاني للاختلاف . وعنى الزجاج بهما حين يتفقان ،
أو يختلفان ، أولا تأتي من اللادة إلا واحدة منهما ، وجعل لكل ناحية منها فصلا
خاصا . ومثله في ذلك ابن القوطية إلا أنه جعلهما حين يتفقان ويختلفان في قسم
واحد ، وفرق بينهما في داخله .

واختلفت هذه الكتب الثلاثة في ترتيبها ، فالأول لا ترتيب به على الإطلاق ،
ومثله ابن دريد . أما الثاني فمقسم إلى أبواب بحسب الألف باء مع تأخير الممزة .
ويضم كل باب الألفاظ المبدوءة بحرفه دون ترتيب لما بعده من حروف . ويضم
كل باب أربعة فصول : الأول لما فيه الصيغتان مع اتفاق المعنى ، والثاني للمختلف
المعنى ، والثالث لما فيه قمل وحدها ، والرابع لأفعل وحدها .

وجعل ابن القوطية كتابه ثلاثة أقسام : الأول لما فيه فعل وأفعل ، والثاني
لما فيه أفعل وحدها ، والثالث لما فيه فعل وحدها . وجعل القسم الأول وحده
في شطرين ، أولهما : الصيغتان بمعنى واحد ، والثاني لما اختلف معناهما فيه .

وقسم كل قسم منها وفقا للحروف العربية على الترتيب التالي : أ ه ع غ خ ح ج ق ك س ش ص ض ل ر ن ط ظ ذ د ب ت ث ز ف م و ي .
ووضع تحت كل حرف الألفاظ التي أولها ذلك الحرف .

وقسم كل حرف من القسم الأول إلى قسمين : أولها لما وردت فيه الصيغتان .
مع اختلاف المعنى . ثم رتب كل قسم منها على الصورة التالية : الأفعال المضاعفة .
ثم الأفعال الصحيحة ثم الأفعال المعتلة . والأفعال المضاعفة لا أقسام تحتها . أما الأفعال
الصحيحة فجعلها أقساما بحسب صورة ماضيها ، قسم خاص بفعل ، وآخر بفعل ،
وثالث بفعل ، وأقسام أخرى لما ورد في ماضيها أكثر من صورة مثل فعل وفعل ،
وقتل وقتل ، وفعل وفعل وما شابه ذلك . وجعل المهموز قسما قائما برأسه قبل المعتل .
وفصل في المعتل بين الأجوف والناقص ، وبين المعتل الذي سلم حرف علة والمبدل .
حرف العلة ، وبين المعتل بالواو وبالياء ، وبين المعتل بحرف واحد والمعتل بأكثر
من حرف أو المعتل المهموز ، وبين صيغ الأفعال المختلفة في الماضي منه ، كما فعل في
الصحيح . وأورد الألفاظ تحت هذه الأقسام مع مراعاة الحرف الأول منها وحده .
أما الثاني وما بعده فلا أهمية لها عنده . ولما كان الأول في صيغة أفعل دائما همزة .
قد اعتبر فيها الحرف الثاني وحده بطبيعة الحال ، لأنه الأول في أصل الفعل .

وسار في القسمين الآخرين على النمط نفسه إلا في حالة واحدة هي التقسيم إلى
ما ورد فيه الصيغتان بمعنى واحد ، وما وردت فيه الصيغتان بمعنى مختلف ، إذ ليس
في كل منهما إلا صيغة واحدة ، فلا اتفاق إذن ولا اختلاف . وتبعاً لذلك لا تقسيم
من هذا النوع . أما بقية التقسيمات فهي هي ، في الأقسام الثلاثة الكبرى .

وأوجه الصغاني (٦٥٠ هـ) في الأفعال اتجاهها خاصة شبيهاً باتجاهه في المصادر ،
فتناول بعض الصيغ بالبحث ، فأفرد كتاباً لافتعل ، وآخر لانفعل ، وتقتنى دالر
الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الأخير (تحت رقم ٤١٤ لغة) تقع في ٣٥ ورقة .
وكان للصغاني يرمى في هذا النوع من التأليف إلى الاستقصاء والشمول ، كما يظهر

من مقدمته . وعبارته في المقدمة صريحة أنه مبتكر هذا النوع من التأليف .
ومنهجه فيه متفق تماما مع منهجه في كتاب « الفعلان » إلا أنه اعتمد هنا على
الحديث النبوي في شواهد الاعتماد الأكبر . ولم يذكر فيه الألفاظ المولدة ،
ونبه على ذلك في المقدمة .

ويتفق ابن دريد والسجستاني في طريقة علاج الألفاظ ، إذ يذكران إحدى
الصيغتين ويفسرانها ثم الأخرى ويفسرانها ، ويشيران إلى الاتفاق أو الاختلاف ،
أو يجمعان الصيغتين ، ويفسرانها مرة واحدة ، ويستشهدان كثيرا بالقرآن
والحديث والشعر ، وقد يوردان مصادر أو صفات أو لغات ، ويعتمدان كل
الاعتماد على أبي زيد وأبي عبيدة ، ويلتزمان التنبيه على موقف الأصمعي من أكثر
الألفاظ . والحق أن السجستاني عرض كتابه على الأصمعي وسأله عما فيه كلمة
كلمة ، كما صرح في صدره . أما ابن دريد فاعتمد على كتاب أستاذهم أبي حاتم
السجستاني ، وإن لم يسر على ترتيب عبارته .

وينتظم إيراد الأفعال عند الزجاج ، فكثيرا ما يورد الماضي منها فللضارع
والمصدر أو الماضي مع أحدهما ، وأحيانا الماضي وحده . وكثيرا ما يلتفت إلى بعض
الأبنية الأخرى التي كان لها معنى إحدى هاتين الصيغتين . واعتمد في كتابه على
الثلاثة الذين اعتمد عليهم السجستاني وغيرهم .

وأما ابن القوطية فالتزم أن يذكر الماضي والمصدر من كل ما أورده ، ومعانيهما
الكثيرة ولا يقتصر على واحد منها . ولكن الشواهد قليلة عنده . ولم يذكر أسماء
الغويين الذين اعتمد عليهم . وبلغ من شهرة هذا الكتاب أن نسي الناس ما قبله
واتخذوه أساسا أكبر معجمين للأفعال ، وهما : كتابا السرقسطي وابن القطائع ،
وقيل^(١) : « هو الذي فتح هذا الباب » وهو قول قائم على المبالغة .

٣ - الأفعال العامة

أول من وجدناه تعرض للأفعال عامة ، دون تخصيص بناءً منها ، أصحاب
المجاميع اللغوية ، وعلى رأسهم أبو عبيد فابن السكيت فابن قتيبة وآخرهم ابن سيده .
وألف فيها ثلاثة لا ندرى شيئاً عن كتبهم هم : عبد الملك بن طريف الأندلسي (توفي
في حدود ٤٠٠ هـ) ، وهو أحد تلاميذ ابن القوطية ، ومحمد بن علي بن الجيان (كان
حياً عام ٤١٦ هـ) وأحمد بن عبد الله بن أحمد (٤٣٢ هـ) . ولعل أولهم سار في كتابه
على نهج أستاذه . ثم هذب اثنان كتاب ابن القوطية وأكلاه ، وهما أبو عثمان
سعيد بن محمد الماعري السرقسطي (٤٠٠ هـ) وعلى بن جعفر السعدي المعروف
بابن القطاع (٥١٥ هـ) . وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مصورة من الأول
(تحت رقم ٣٤٣ صرف) وأما الثاني فمطبوع في الهند .

وتأثرت كتب المجاميع بكتب فعل وأفعال تأثراً كبيراً . فقد خص أبو عبيد
هاتين الصيغتين بالأبواب الأولى مما خصه للأفعال . وهما لهما حين يتفق معناها
أو يختلف ، أو يختلفان في التعدي وال لزوم . وقد تأثر به ابن قتيبة في ذلك إلا أنه
أحسن تصنيفهما . وأشار إلى موقف بعض اللغات منهما ، فتوسع ابن السكيت في
ذلك ، وعنى بموقف العامة أيضاً .

ثم عالج أبو عبيد صيغة أفعال وحدها . وعنى خاصة بأحد معانيها وهو مصادفة
الشيء متصفاً بالصفة المشتقة من مادتها ، كما عنى بالصفات الشاذة منها . فقلده ابن قتيبة
في الأمر الأول ، ومع التوسع فيه إذ أورد معاني أفعال كلها وخصص لكل منها باباً .
وعالج فعل وحدها من ناحية تعدد أبواب المضارع منها أحياناً ، وتعدي بعض
أفعالها ولزومها في وقت واحد ، واعتلالها وصحتها ، وما فيه حروف حلق من أمثلتها
وما وردت فيه مع صيغة أخرى مثل فعل مع اتفاق المعنى . وقلده ابن السكيت
في الأمور التي ترجع إلى اللغات مثل تعدد صور المضارع واختلاف الصيغ من فعل

وَقَوْلٍ وَقَوْلٍ مَعَ اتِّفَاقِ الْمَعْنَى أَوْ اخْتِلَافِهِ . وَعَنِ ابْنِ قَتَيْبَةَ يَبْهَأُ مِنْ نَاحِيَةِ الْاِعْتِلَالِ وَالصَّحَّةِ وَالْمَهْمَزِ ، وَتَعَدُّدِ الْمَضَارِعِ . وَاتَّفَقَ أَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ قَتَيْبَةَ فِي الْعُنَايَةِ بِمَا يَطْرَأُ عَلَى بَعْضِ حُرُوفِهَا مِنْ إِبْدَالِ .

وَإِنْفِرْدِ أَبُو عُبَيْدٍ بِمَعَالِجَتِهِ صِيغَةَ الْمُبَالَغَةِ ، وَبَعْضَ الْأَفْعَالِ الْمَشْتَقَّةِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ؛ وَابْنُ السَّكَيْتِ بِمَعَالِجَةِ الْمَصْدَرِ الْمِيَمِيِّ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ وَالْآلَةِ وَمَا إِلَيْهَا ؛ وَابْنُ قَتَيْبَةَ بِمَعَالِجَةِ مَعَانِي صِيغِ الْمَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ وَتَعْدِينِهَا وَلِزُومِهَا .

وَكَانَ ابْنُ قَتَيْبَةَ أَشَدَّمْ اخْتِصَارًا ، وَابْنُ السَّكَيْتِ أَكْثَرًا إِطَالَةً ، وَتَوْسُطَ أَبُو عُبَيْدَةَ ، فَتَأَثَّرَ عِلَاجُهُمْ بِذَلِكَ . فَكَلَّتِ الشُّوَاهِدُ عِنْدَ الْأَوَّلِ ، وَتَنَوَّعَتْ عِنْدَ الثَّانِيِّ وَاقْتَصَرَتْ عَلَى الشَّعْرِ عِنْدَ الْآخِرِ . وَانْتَضَمَتِ الْمَادَّةُ عِنْدَ الْأَوَّلِ ، وَكَثُرَ اسْتِطْرَادُ الثَّانِي ، وَآتَى بِكَلِمَاتِهِ فِي عِبَارَاتٍ ، وَتَكَرَّرَتْ بَعْضُ الْفِئَاتِ الْآخِرِ ، وَعَزَا كُلُّ قَوْلٍ إِلَى صَاحِبِهِ كِعَادَتِهِ .

وَوَجَدْتُ كُلَّ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي الْكِتَابِ الْمَخْصُصِ لِلْأَفْعَالِ وَالْمَصَادِرِ ، مِنْ مَخْصُصِ ابْنِ سَيْدِهِ وَقَدْ شَغَلَ ١٣٣ صَفْحَةً مِنَ السَّفَرِ الْخَامِسِ عَشَرَ . وَلَكِنَّهُ تَوَسَّعَ جَدًّا ، فَكَانَتْ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي تَأْخُذُ بَابَيْنِ قَصِيرَيْنِ فِي كِتَابٍ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ تَأْخُذُ عِنْدَهُ أَرْبَعَةَ أَبْوَابٍ طَوَالًا ؛ وَمَا لَا يَخْتَصُّ بِبَابٍ ، يَفْرُدُهُ هُوَ بِبَابٍ لَا يُقِلُّ عَنْ إِخْوَتِهِ طَوِيلًا . وَأَعَانَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمُرَاجِعُ الْآخَرَى الَّتِي اعْتَرَفَ مِنْهَا إِلَيَّ جَانِبَ هَذِهِ الْكُتُبِ ، مِثْلَ كِتَابِ أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ . وَلَمْ يَكُنْ يَلْتَزِمُ النَّصَّ الَّذِي يَنْتَلِهُ حَرْفِيًّا ، بَلْ يَجْرِي فِيهِ بَعْضُ التَّغْيِيرِ مِنْ حَذْفِ وَزِيَادَةٍ . يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُ آتَى فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَبْوَابِ النَّحْوِيَّةِ الصَّرْفِيَّةِ عَنِ الْأَفْعَالِ وَالْمَصَادِرِ ، أَخَذَهَا بِرِمْتِهَا مِنْ كَلَامِ سَيْبَوِيهِ (وَشَرَحَ أَبِي عَلَى الْفَارَسِيِّ وَأَبِي سَعِيدِ السِّيرَاقِيِّ وَالْمَبْرَدِيِّ عَلَيْهِ) ، مَعَ إِضَافَاتٍ قَلِيلَةٍ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ .

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ تَرْتِيبٌ مَعِينٌ فِي أَبْوَابِهِ ، إِلَّا وَاحِدًا مِنْهَا هُوَ بَابُ « أَفْعَلْتُ دُونَ فَعَلْتُ » ، فَهَذَا رَاعَى فِي أَلْفَاظِهِ تَرْتِيبَ الْحَرْفِ الثَّانِيِّ أَعْنَى الثَّانِيِّ عَلَى الْمَهْمَزَةِ مَبَاشَرَةً ،

فقدم ما ثانيه الباء ، فالتاء ، فالتاء . . . الخ . ولم يشذ عن ذلك إلا في ألفاظ قليلة .
ولم يعتد بما بعد الحرف الثاني في الترتيب . وقد ظننت أنه اعتمد على ابن القوطية
الذي رتب أبوابه هذا الترتيب ، ولكنني وجدت العلاجين مختلفين . ووجدت
ما أتى به ابن سيده بخرا لا يضاهاى به وشل ابن القوطية على الرغم من تخصصه
في صيغتي فعل وأفعل ومن كبر حجم كتابه . ولعل ابن سيده تأثر بكتاب آخر
لا نعرفه ، لأنه لم يرد في هذا الباب اسم أحد من اللغويين . ولا يختلف تناوله
لألفاظه هنا ، عما في كل مكان ، من استشهاد بالقرآن والحديث والشعر والأخبار ،
وإيراد أقوال كثير من اللغويين . ولكنه كان أميل إلى أن يورد الأفعال بصورة
مكتملة ، أريد بذلك ماضيها ومضارعها ومصدرها ، أو ماضيها ومصدرها على الأقل .

أما السرقسطى فعدل عن ترتيب المخارج الذي أخذ به ابن القوطية إلى ترتيب
سيبويه ، وأخضع الكتاب له ، وهو : أه ع ح خ غ ق ك ض ج ش ل ر ن
ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ي . وجعل تحت كل حرف منها أبوابا
بحسب الأبنية . فالأبواب الأولى خاصة بالثلاثي المجرد ، والأخيرة لما جاوزه
(أى الثلاثي المزيد والرابعي والمزيد منه) .

أما النوع الأخير الخاص بالثلاثي المزيد «أفعل» وإخوته والرابعي ، فقد جعله
أبوابا وفقا لصيغه المختلفة . والتزم ترتيب بعض هذه الصيغ ، واضطرب في صيغ
أخرى . فقد التزم أن يقدم أفعل ، ثم ففعل ، ثم تفعلل ، ثم فقل ، ثم تفعل ،
ويلاحظ أنه كان يأتي بالصيغة ، ويعقبها بالمزيد بالتاء في أوله منها . ثم أتى بصيغ
أخرى كثيرة اضطربت مواضعها ، وهي على النحو التالي على وجه التقريب استعمل
فنعل ، فوعل ، فيعل ، فعول ، فعيل ، افتعل ، افعلل ، افعلل ، افعل ، افعل ، افعل ،
افعل ، افعل ، فاعل ، تفاعل ، افعل . وما إليها . وقد راعى في هذه الأنواع
تقديم السالم منها فالمكور (المضاعف) ، فالمهموز ، فالمعتل . ويلاحظ أن المهموز
ظهر في هذه الأبواب ، وكان مع الصحيح في الأبواب السابقة .

ومن الواضح أن الأبواب الأولى من الكتاب الخاصة بصيغتي فعل وأفعل هي ما يقابل أبواب كتاب ابن القوطية . أما أبواب الرباعي المجرد والمزيد من الثلاثي والرباعي ، فليس لها مثيل فيه ، وإنما هي من تجديدات السرقسطي . وإذا درس الإنسان الأبواب الأولى المشتركة لاحظ عليها ما يلي : أدخل السرقسطي في كتابه كل ما ذكره ابن القوطية ، مع المحافظة على عبارته وترتيبها وترتيب الفصول في أغلب الأحيان . ولكنه مع ذلك أجرى على هذه الأبواب الأمور التالية ، غير ترتيب بعض نصوصها ، وترتيب بعض عباراتها ليزيد في وضوحها ؛ كرر الفعل مع كل معنى جديد ، وكان ابن القوطية يحذفه اختصارا ؛ زاد في الشرح ، وأشار إلى بعض خواص الصيغ ؛ التزم أن يذكر المصدر من كل فعل في أغلب الأحيان ، وأشار في بعضها إلى ما يأتي منه من صفات أو جموع وما فيه من لغات وبعض ما يتعلق بينائه من الأمور الصرفية ، زيادة على ما في الكتاب أصلا ؛ أتى بالشواهد من القرآن والحديث والشعر والسجع وأكثر من الحديث ؛ أتى بأفعال لم يتعرض لها ابن القوطية وفسرها واستشهد عليها ؛ وختم أكثر الفصول بأفعال استدرکها على ابن القوطية وفسرها واستشهد عليها ، ونسب بعضها إلى قائله . والتزم المؤلف في كل هذه الزيادات أن يصرح باسمه قبلها إشارة إلى أنها من زياداته وكثيرا ما أتى في ختامها بكلمة « رجع » إشارة إلى رجوعه إلى عبارة ابن القوطية . وتبين لنا هذه الزيادات مدى الفوارق بينه وبين كتاب سابقه . ولا تختلف طريقة تناولها في الأبواب الأخيرة عنها في الأولى ، إلا في أن هذه الأبواب كلها من عنده ، ولم يعتمد في شيء منها على ابن القوطية .

وصدر السرقسطي كتابه بمقدمة وصف فيها كتاب ابن القوطية وقرضه ، وأشار فيها إلى منهجه . ثم عالج فيها بعض النواحي الصرفية من الأفعال ، قسمها إلى سالمة ومعتلة ، وذكر أبنية المجرد منها والمزيد ونوعى الزيادة فيها ، وأبنية الماضي الثلاثي المجرد ولزومها وتعديتها ، والماضي والمضارع من الثلاثي المضعف ، واختلاف التحليل

هو الفراء وسيبويه فيه (ونقل كلام الفراء خاصة من ابن السكيت وابن قتيبة في أدب الكتاب مع تصرف) ، وذكر مضارع كل صيغة من صيغ الثلاثي ، وأشار إلى كون مصادره سماعية وكثير من مصادره اليمية كذلك ، وكثرة شذوذ أسماء الفاعلين منه ، وعدد ما يأتي من كل صيغة من أسماء فاعلين .

وصفة القول فيه أنه وسع ميدانه حتى شمل جميع أنواع الأفعال ، ولم يقصر بحثه على نوع منها أو صيغ بعينها ، وتوسع في علاجه وأفاض فأتى بالشواهد المختلفة مما لم نر مثله في كتاب ابن القوطية .

ومن اليسير أن نجمل ما قام به ابن القطاع في كتاب ابن القوطية بما يلي : وضع أمامه الكتاب ونظر في أقسامه الثلاثة الكبرى ، وضرب على عناوينها ، ثم نظر إلى ما تحت كل قسم منها من عناوين تفرد المتفق المعنى عن المختلف فضرب عليها أيضا ثم نظر في تقسيم الأفعال إلى مضاعفة فموزة فمعتلة فأقره ، ولكن قدم الصحيحة على المعتلة ، ثم نظر إلى تقسيم بعض هذه الأنواع من الأفعال بحسب صيغ الماضي والمضارع منها فضرب عليه أيضا . وخرج من ذلك بأن وجد بعض الأفعال منشورة في أقسام كثيرة وفقا لتقسيمات ضرب عليها فاضطر إلى جمعها في موضع واحد هو موضع أول فعل منها . وأهل ابن القوطية أبواب الفعل الثنائي المكرر (أى المضاعف الرباعي) والرباعي الصحيح والخماسي . فألحقها ابن القطاع في آخر الأبواب السابقة ليشتمل كتابه على جميع أبنية الأفعال بدلا من بناءى فعل وأفعل اللذين قصر ابن القوطية كتابه عليهما . ورأى ابن القطاع أن ابن القوطية ترك كثيرا من صيغ الأفعال التي ذكر شيئا منها فاستدر كما عليه في مواضعها وعلم عليها بحرف « ع » ليعلم أنها له كما علم على كلام ابن القوطية بحرف « ق » . ولم يرض ابن القطاع عن ترتيب الكتاب وفقا لمخارج الحروف فغيره إلى الترتيب الإلثف بأبى المعروف ، أما الأبواب فلم يغير منها إلا باب الثلاثي الصحيح كما رأينا إذ قدمه على المضاعف . وفيما عدا ذلك لم يجر ابن القطاع تغييرات أخرى في الكتاب حتى أن الأفعال تأتي في مواضعها

التي كان ابن القوطية وضعها فيها ، مع اجتماع كل صيغها في موضع واحد هو موضع الفعل الأول منها ورودا في الكتاب . ولما كان ابن القوطية لم يرتب الأفعال داخل الأقسام إلا بحسب الحرف الأول منها وحده بقي الكتاب على هذا الترتيب ، وأغفل ترتيب الحروف التوالي منها ، فجاءته الفوضى من ثمة . وكان واجبا على ابن القطاع أن يتلافى هذا النقص مع ما تلافاه . وحافظ ابن القطاع أيضا على عبارة ابن القوطية فلم يغير فيها ، أما ما نراه بين النسختين المطبوعتين من خلاف ضئيل فلعل مرجعه اختلاف النسخ .

واتبع ابن القطاع نهج ابن القوطية في علاج الأفعال التي زادها . فكان يأتي بالماضي فصدره أو مصادره ويفسره باختصار ، ويورد في المادة صيغ الأفعال جميعها ويهمل ما عداها إلا بعض الصفات القليلة في قليل من الأحيان . ولم يذكر أسماء لغويين في كتابه إلا في النادر . وقلل الشواهد وإن جلب منها أكثر مما جلب ابن القوطية ، ونوعها مثل سابقه فشملت القرآن والحديث والشعر والأمثال والأقوال . وعلى الرغم من وقوعه في بعض الأخطاء مثل إيراد بعض الأفعال الثلاثية في أبواب المضاعف الثنائي (٥٣/١) والمعتلة في أبواب الصحيح (٨٥/١) واعتبار بعض الحروف الزيدة عند الترتيب مثل التاء في أوائل الأفعال (١٢٦/١) نجد كتابه وكتاب السرقسطي أكمل وأشمل كتابين وصلا إلينا في الأفعال . وهما جديران بالشهرة التي يتمتعان بها بين معاجم العربية . ويفوق هذا كتاب السرقسطي في السهولة وعدم تعقد الترتيب ، إذ أهمل صيغ الأفعال وترتيب الحروف على الخارج .

٤ - كتب أمثلة الأسماء

لم تحظ أمثلة الأسماء بمثل العناية التي حظيت بها الأفعال . فبدأ التأليف فيها متأخرا ، وبقي قليلا قاصرا عن بلوغ مرتبة الأفعال . ولم تأخذ نصيبها من العناية إلا في كتب الموسوعات اللغوية .

وأول من نجد عنده آثار العناية بها أبو عبيد (٥٢٢٤) في الغريب المصنف ، إذا استهل بها كتابه في الأمثلة ، الذي يشتمل عليها وعلى الأفعال ، وأفرد لها ٥٦ صفحة . وقد لجأ أبو عبيد إلى تبويب كلامه إلى أبواب ، يشتمل بعضها على مثال واحد ، وبعضها على أكثر من مثال . وراعى الفصل بين ما اختلفت فيه اللغات أحيانا ، فقد أبوابا لما ورد فيه مثالان أو أكثر ؛ وبين الصحيح والمعتل من المثال الواحد ، فجعل لكل منهما بابا ؛ وبين الأسماء والصفات من المثال الواحد ، فأفرد لكل بابا . ووزع مثلا واحدا هو « أفعولة » في باين بدون سبب . وكان من هذه الأبواب الطويل الذي يزيد على الصفحة ، والقصير الذي لا يحتوى إلا على لفظ واحد مثل باب فَمَلِيل ، فيه شرحيل وحدها . وتوسع في مدلول الاسم فأورد تحته المصادر وأسماء الأفعال أحيانا ، مثل صيغة فعال اسم فعل أمر . وأخطأ في بعض الأمثلة ، فأورد تحتها ألفاظا ليست منها ، مثل « فمئلل » أورد فيه فرزدق وشمردل ووصحصح وغيرها وكلها من باب فَمَلَّل .

وراعى أبو عبيد في هذه الأبواب غاية الاختصار ، فاكتفى بإيراد الألفاظ متتابعة ، وشرحها بإيجاز ، وتركها من غير شرح أحيانا عند وضوحها ، وقلل الشواهد جدا . ولكنه التزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبه على اتفاق اللغويين على اللفظ تنبيهه على اختلافهم . والتفت أحيانا إلى إيراد جموع الواحد وما في اللفظ من لغات .

وتعرض ابن السكيت (٢٤٦ هـ) لأمثلة الأسماء . فخصص لها القسط الأكبر من الجزء الأول من إصلاح المنطق ، وبعض أبواب الجزء الثاني أيضا . ولكن اختلف اتجاهه عن أبي عبيد ، فغنى بالألفاظ التي يرد فيها مثالان لا مثال واحد أى باللغات في الألفاظ . فجميع أبوابه تحتوي على أكثر من مثال يرد في اللفظ الواحد ، مثل قتل وفعل ، وقيل وقيل ، وفعالة وفعالة ، إلا باب أفعولة ، والمصادر الميمية ، وأسماء الآلة والزمان والمكان في الجزء الأول ، وأبواب الجزء الثاني التي تتعلق بهذا الموضوع كلها .

واضطرب الترتيب عند ابن السكيت ، ولكنه راعى إلى درجة كبيرة تقديم الأمثلة المجردة على المزيدة ، والمجرد الثلاثي على المجرد الرباعي ، والمزيد بحرف علة على المزيد بميم في أوله ، والصحيح على المعتل . وراعى في الأبواب التي يرد فيها مثالان أن يجعل للألفاظ الواردة فيها المثالان المعينان بايين ، أحدهما حين يرد المثالان مع اختلاف المعنى ، والثاني حين يرد المثالان مع اتفاق المعنى ، وكان يقدم الاختلاف على الاتفاق في أكثر الأحوال . وقد أفلت الزمام من يده كثيرا ، فقدم المزيد الرباعي على المزيد الثلاثي مثلا ، وقدم أمثلة تستحق التأخير ، وفرق بين بايين متصلين مثل بابي فعل وقيل حين يختلف معناها وحين يتفق ، وما شابه ذلك . وكان الاضطراب سائدا بصورة بارزة في أبواب الجزء الثاني التي يظهر أكثرها كأنما هو استطرادات من أبواب أخرى . وعلى الرغم من ذلك فهو أميل إلى الانتظام من أبي عبيد الذي لم يراع أى ترتيب في أمثله .

واختلف ابن السكيت مع أبي عبيد في علاج الألفاظ ، فلم يضيق على نفسه ، بل ترك لها بعض الحرية فأطال بعض الشيء . وظهر ذلك في إيراده أكثر ألفاظه في عبارات ، وفي إثباته ببعض المشتقات من اللفظ الذي يعالجه ، وأورد له أكثر من معنى واحد . وأكثر من الشواهد ، وعلق على بعضها ، وذكر لتأويل منها روايات أخرى . وتنوعت الشواهد ما بين قرآن وحديث وشعر وأمثال وأقوال . وعنى

باللغات وكان ينسب بعضها إلى القبائل التي تتكلمها . واختلف مع أبي عبيد أيضا في أنه أباح لنفسه الرجوع إلى القدماء من اللغويين والإفادة منهم دون أن يصرح بذلك إلا في القليل النادر . ولكنه أخطأ في بعض الألفاظ فوضعها تحت غير أمثلتها ، لاعتباره بعض الحروف المزيدة فيها أصيلة . واضطر من بعده إلى إصلاح هذا الخطأ وزيادة أبواب خاصة لهذه الألفاظ .

وكان القسم الثاني من كتاب الأبنية في أدب الكتاب لا بن قتيبة (٢٧٦ هـ) لأبنية الأسماء . واتجه فيه من حيث الموضوع - لا النهج - وجهة توافق ابن السكيت فقد عالج الألفاظ التي يرد فيها بنا أن لا واحد ، ولكنه لم يعن بهما إلا في حال اتفاق معناهما ، أما عند الاختلاف فأهملهما . وزاد ابن قتيبة - إلى ذلك - موضوعات جديدة في الأسماء وضعها في آخر الأبواب ، وهي معاني الأبنية وأبنية الصفات ، وشواذ البناء والتصريف ، وشواذ الجمع ، ونعوت المؤنث ، وأبنية المصادر من الثلاثي وما فوقه ، والنائب عن المصدر . فأكمل الثغرات في مادة أبي عبيد وابن السكيت .

ونظم ابن قتيبة أبوابه فأحسن تنظيمها : بدأ بالجرد الثلاثي ، فالزيد بحرف علة ، فالزيد بيم ، فالرباعي ، فأبواب الألفاظ الوارد فيها لغتان دون أن ترتب على الأبنية (وهي عند ابن السكيت أيضا) وكل الأبواب السابقة فيما فيه لغتان فحسب ، ثم ما فيه ثلاث لغات من الثلاثي فمن غيره ، ثم ما فيه أربع لغات من الثلاثي فمن غيره ، ثم ما فيه خمس لغات من حروف مختلفة الأبنية ثم ما فيه ست لغات ، ثم معاني أبنية الأسماء ، وبقية الموضوعات الجديدة على النظام الذي ذكرته في الفقرة السابقة . وراعى ابن قتيبة في داخل الأبواب أن يقدم الألفاظ الصحيحة ويؤخر المعتلة ويفصل بينهما ، ولكن اضطرب عايه هذا الأمر في بعض الأحيان .

وخالف ابن قتيبة في علاج ألفاظه زميليه كل المخالفة ، إذ ضيق على نفسه الخناق كل التضيق فالتزم الاختصار الشديد . وكانت النتيجة أن أورد أكثر الألفاظ بدون شرح بعضها وراء بعض ، وكان له العذر في كثير منها لشهرتها ؛

وأن أوجز الشرح كل الإيجاز حين يشرح؛ وأن أهمل نسبة الأقوال التي يقتبسها إلى أصحابها مثله في ذلك مثل ابن السكيت وربما أكثر؛ وأن قلت الشواهد عنده وقُدت من كثير من الأبواب. ولكن الشواهد الباقية القليلة دلت على التنوع، بين القرآن بقرآته والشعر والأمثال والأقوال. وما الأبواب الأخيرة خاصة إلا بعض القواعد اللغوية الصرفية وأمثلة قليلة بل مثل واحد في كثير من الأحيان عليها.

وأفرد أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع (كان يعيش ٣٠٧هـ) بابا من كتابه المنتخب والمجرد للغات استبهه بأمثلة الأسماء التي تشغل قريبا من ٢٠ صفحة. وذهب كراع في بابه مذهب ابن السكيت، بل أدخل فيه أبواب الأسماء من الإصلاح التي رأيناها آنفا. فقد وضع أمامه كتاب الإصلاح ثم ضرب على الأبواب التي يختلف فيها معنى المثليين. ووجد بعض الألفاظ التي أخطأ ابن السكيت في وزنها فوضعها في غير بابها فزاد وزنا في العنوان، فأصبحت بعض العناوين تجمع أكثر من مثاليين وهي في الإصلاح مقصورة عليهما مثل باب فعلال وفعال وفعال، ففعل. وفرق بين الصحيح والمعتل من الأمثلة الواحدة فجعل لكل منهما بابا، كما فعل ابن السكيت في غيرها من الأبواب. ووجد ألفاظا فيها ثلاثة أمثلة أوردها ابن السكيت تحت أبواب لمثاليين فقط، فعقد لها أبوابا خاصة بها، وزاد أبوابا أخرى قليلة.

أما مخطته بإزاء ما في داخل الأبواب فنجمها في أنه ترك ترتيب الألفاظ على ما هو عليه، وحذف أسماء اللغويين الواردة في الإصلاح والشواهد، والاستطرادات والتعليقات، ثم زاد بعض الألفاظ والتفسيرات. ولم يفعل شيئا غير ذلك. والحق أن أبواب ابن السكيت كادت تكون كاملة، فاضطر كل من أتى بعده إلى الاعتماد عليها، كما سئرى عند ابن سيده فيما بعد. وكانت خطة اللغويين واحدة أو متشابهة إلى حد كبير في موقفهما من الإصلاح.

وتأثر ابن دريد بكتب الأمثلة تأثرا شديدا ، غلب على بعض أبواب الجهرة وعلى كثير من الأبواب الملحقة بها . فقد رتب الألفاظ في الأبواب الأولى من الجهرة بحسب ما تحتويه من حروف ، ولكنه حين انتهى من أبواب الرباعي ، ألحق بها عدة أبواب سار فيها على نظام الأمثلة . وفعل الأمر نفسه في الأبواب الملحقة بالخماسي . ولم يقنع ذلك فعقد كثيرا من الأبواب بعدها مباشرة تحت عنوان « أبواب الليف » الذي علله بقوله ^(١) : « وإنما سميناه لفيها تقصر أبوابه والتفاف بعضها إلى بعض » .

وذكر ابن دريد في الملحق بالرباعي ٢٢ بابا ، والملحق بالخماسي ٣٣ بابا ، والليف ٧٣ بابا ، ولا وحدة للأبواب الأخيرة ، فمنها الثلاثي والرباعي والخماسي . ومن هذه الأبواب ما يعالج مثلا واحدا ، ومنها ما يعالج مثالين ، ومنها ما يعالج أكثر ، لا على أنها تأتي في لفظ واحد كما فعل ابن السكيت وغيره ، ولكن على أن كلا منها يأتي في مجموعة خاصة من الألفاظ . ووضع بعض الأمثلة في أبواب متعددة بدون سبب واضح . وسبب ذلك اضطراب المؤلف في وضع أساس موحد يقوم عليه تبويبه ، فمرة يفصل بين الصحيح والمعتل ، وأخرى يفصل بين المعتل الواوي واليائي ، وثالثة يفرق بين الأسماء والصفات ، ورابعة يفرق بين الأسماء والنصادر ، وخامسة بين ما يمال وما لا يمال ، وسادسة بين القليل والكثير ، ومرات أخرى ينظر إلى معاني الألفاظ فيفصل منها معاني خاصة مثل ما جاء في الشدة والصلابة ، أو القصر ، أو السرعة ، أو المضاء ، أو الفهم ، أو السعة والسهولة ، وما إلى ذلك ؛ ومرات غيرها لا يفصل بين شيء . وكثيرا ما ترى أبوابا ملحقة بأخرى ، ولا فرق بين الأصلي والملحق . وكثيرا ما تراه يضع بعض الألفاظ تحت أمثلة لا تنطبق عليها خطأ منه في اعتباره زيادة بعض الحروف وأصلها حتى نبه الناشر إلى ذلك ^(٢) . وأدى ذلك إلى كثرة الأبواب والأمثلة وإلى الاضطراب .

(١) الجهرة ٤٠٦/٣ .

(٢) ٣٩٧/٣ .

ولا يختلف منهجه في هذه الأبواب عن الكتب الخاصة بأمثلة الأسماء ، فاللفظ يرد منفردا لا التفتات إلى أخواته التي تشترك معه في المادة ، ولا ما شابه ذلك . ويكفيه أن يورد اللفظ ويفسره ، وقد يذكر جمعه ، وقد يستشهد على بيت من الشعر ، غير أن الشواهد عنده أكثر مما رأينا في الكتب الأخرى إلى درجة ما . ولا يورد أسماء لغويين في أبوابه إلا نادرا . فهو إذن من ناحية العلاج أقرب إلى ابن السكيت .

وأورد ابن سيده أبواب الأمثلة في السفر ١٥ من المخصص ، وأفرد لها عشرين صفحة ، جعلها ٣٨ بابا . وحين ينظر المرء في عناوين هذه الأبواب يتضح له أنها عناوين الأبواب التي يتفق فيها المعنى عند ابن السكيت . وتؤكد هذه النتيجة حين يطلع على مافي داخل الأبواب . فقد وضع ابن سيده أمامه أبواب الإصلاح ، وأجرى فيها ما يأتي : ضرب على الأبواب التي جاء فيها المثلان مع اختلاف المعنى فما يهيمه هو عند الاتفاق وحده ، رفع أبواب المصادر اليمية وما إليها من الإصلاح وقدمها إلى كتاب المصادر من المخصص ، جمع بابي الصحيح والمعتل من المثل الواحد في باب كان يؤخر فيه المواد المعتلة ، عثر على ألفاظ تحت أبواب لا تنتمي إليها وأدخلها ابن السكيت فيها خطأ فأخرجها وجعل لها أبوابا خاصة بها مثل باب ففعل وأفعل ، زاد بعض الأبواب القصيرة جدا حتى لا يزيد الواحد منها على أربعة أسطر ، غير في ترتيب الأبواب فقدم بعضها وأخر بعضها الآخر .

ثم انتقل إلى داخل الأبواب فأجرى عليها ما يلي : حذف بعض أسماء اللغويين القليلة الواردة فيها ، حذف بعض الشواهد وخاصة الطويل منها ، حذف بعض العبارات التي يمكن الاستغناء عنها دون تغيير في المعنى ، حذف بعض المشتقات التي أوردها ابن السكيت في معالجة ألفاظه ، اختصر بعض الشواهد بالاختصار على شطر منها ، تصرف في بعض العبارات يجمع بعض الأمور المتناثرة ، غير في ترتيب الألفاظ أحيانا ، قلب بابا واحدا رأسا على عقب فقدم آخره

وأخر أوله ، زاد ألفاظا قليلة جدا كثير منها عن أبي عبيد ، زاد عبارات قصيرة وقليلة جدا عن النحويين والصرفيين وأبي علي الفارسي ، زاد تنبيها على خلاف في لفظ أورده ابن السكيت ، زاد شاهدا في إحدى المرات . وفيما عدا ذلك استوعب أبواب ابن السكيت التي اتفق فيها معنى المثالين المذكورين في كل نطق . وكانت هذه الأبواب من الأبواب التي بترها مبضع كتاب الإفصاح في عصرنا الحديث ؛ لأنها لا تتناول موضوعا معينا ، وإنما تقوم على أساس لغوي صرفي .

وألف ابن القطاع (٤٣٣ - ٥١٥) كتابا في أبنية الأسماء ، لم يصل إلينا ، قال ابن خلكان^(١) : « جمع فيه فأوعى ، وفيه دلالة على كثرة اطلاعه » ويؤيد ما قاله مؤلفه في مقدمته^(٢) بعد أن ذكر اجتهاد العلماء في حصر هذه الأمثلة : « وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكروا . والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومثا مثال وعشرة أمثلة » . وربما فهمنا من هذه العبارة أن الكتاب ليس معجما للألفاظ الولوجدة على هذه الأمثلة ، وإنما حصر لها ، فيخرج بذلك عن ميدان بحثنا .

وعنى علي بن عيسى الرعي (٤٢٠ هـ) بمثال واحد من أمثلة الأسماء ، فألف « كتاب ما جاء من النبي على فعال » ثم ألف فيه الصغاني (٦٥٠ هـ) « تأليفا مستقلا ، أورد فيه مئة وثلاثين لفظة » . وأورد السيوطي هذا الكتاب برمته في الزهر ، وربما مع بعض اختصار^(٣) . ويدل ما نقله السيوطي على أن الصغاني لم يفسر ما ذكره من ألفاظ فيه ، وإنما اختط لنفسه أن يذكر قوائم من الألفاظ المجردة ، ثم يطلق على كل قائمة منها بعبارة توضيحية . نختتم القائمة الأولى مثلا بقوله « هذه كلها بمعنى الأمر » والثانية بعبارة « هذه كلها أسماء مواضع » ، وما مائل

ذلك . وعلق أحيانا على بعض الألفاظ بما يوضحها وأنهى الكتاب بما شابه هذه الصيغة من الرباعي ، وهي سبعة ألفاظ ، مثل مهمام وجمحام ومحماح وغيرها . ولا شعر ولا شواهد في الفصل في الزهر ، ولكن ربما كان ذلك من فعل السيوطي لا منهج الصغاني .

وجرى ذكر الأسماء التي على وزن « يَفْعُول » أمام الصغاني أيضا ، فأحب أن يفرد تأليفا لهذا الوزن يجمع ألفاظه المندرجة تحته ، يبين فيه فضله ، فألف رسالته الصغيرة التي نشرها حسن حسني عبد الوهاب . وقسم المؤلف رسالته إلى فصول بحسب حروف المعجم على الترتيب المألوف . ولما كان الحرف الأول ياء على الدوام فقد كانت الفصول مقسمة تبعا للحرف الثاني . ورتب الألفاظ في داخل الأقسام تبعا لبقية حروفها .

ويقوم نهجه في العلاج على إيراد اللفظ فعانيه باختصار ثم الشواهد عليه . وكان يقتصر على المعنى الواحد ويذكر أحيانا أكثر من معنى ، أما الشواهد فأكثرها من الشعر ، وأقلها من القرآن والحديث ، وعلق على شواهد في أحايين متناثرة . والتفت في مواضع إلى إبانة أصل اشتقاق اللفظ أو صيغة أخرى متصلة به ، أو لغة أخرى فيه ، أو كونه معربا ، وذكر بعض أسماء اللغويين الذين يروى عنهم .

٥ - كتب الأبنية

ابتدع إسحاق بن إبراهيم الفارابي (٥٣٥٠) نظاما في هذا النوع من التأليف ، كان له أثره الخالد في حركة المعاجم العربية . فقد جمع للمرة الأولى بين كتب الأفعال والمصادر والأسماء في كتاب واحد ، اتبع فيه نظاما مبتدعا أعجب به جميع من أتى بعده من أصحاب كتب الأبنية والمعاجم أيضا . وسمى الفارابي هذا الكتاب « ديوان الأدب » وتقتني دار الكتب المصرية خمس نسخ مخطوطة منه .

ينقسم ديوان الأدب إلى ستة كتب ، هي بالترتيب : كتاب السالم ، كتاب المضعف ، كتاب المثال ، كتاب ذوات الثلاثة أى الأجوف ، كتاب ذوات الأربعة أى الناقص ، كتاب الهمزة . وكل كتاب من هذه الستة ينقسم إلى قسمين : الأول منها خاص بالأسماء ، والثاني خاص بالأفعال . وكل قسم من هذين ينقسم إلى أبواب ، على أساس الأبنية : فباب الفعل ، وآخر الفعل ، وثالث لفعل ، وما شابه ذلك ، ولم يقدم الأبواب أو يؤخرها اعتباطا ، وإنما سار في ذلك بحسب نظام صارم ، نوضحه قريبا . وأخيرا تنقسم الأبواب بحسب حروف المعجم على الألف باء . ولكنه أخرج من هذه الأبواب الهمزة لأنها لها باب خاص بها ، وأخرج حروف العلة لأنه جعل الألفاظ المعتلة في أبواب المثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة . ووضع في فصل الباء مثلا ما حرقه الأخير الباء ، أى أن الحرف الذى يراعيه هو الحرف الأخير من الكلمة . ثم ترتب الألفاظ التى أواخرها الباء فى فصولها بحسب الحرف الأول منها ، فالثاني وما بعده من حروف وسط الكلمة . وذلك النظام نفسه هو الذى اتبعه الجوهري ابن أخت الفارابى فى صحاحه ، واشتهر بأنه مبتكره . وهى غلطة شائعة يجب تصحيحها ، واتبعه أيضا كثير من كتب الأبنية .

وكان السبب فى اللجوء إلى هذا النظام شيوع السجع فى القرن الرابع ، الذى ألف فيه الديوان وحاجة الأدباء إلى الكلمات المتحددة الحرف الأخير . ومن الأسباب أيضا اختفاء العرب من بين الشعراء وغلبة الأعاجم على الشعر ، وفقر محصولم اللغوى ، وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التى تتفق مع قوائيمهم . وكان العرب قديما قديرين على الإتيان بها دون بحث فى الكتب ، لأن اللغة لغتهم . والحق أن الشعراء المولدين والساجعين كانوا يشغلون بال اللغويين والنحويين فى ذلك العصر ، وكان بعض هؤلاء يتسامحون معهم فى أشياء كثيرة ويعيدون لهم أمورا لم تأت عن العرب ليستخدموها إذا ما اضطروا إليها (١) .

وشرح المؤلف منهجه في تقديم الأمثلة بعضها على بعض في مقدمة الكتاب ، فقال :

« [١] أولها الثلاثي المجرد ، [٢] ثم ما لحقته الزيادة في أوله ، وهي الهمزة والميم [مثل أفعال ، أفاعل ... مفعل ، مفعلان] ، [٣] ثم انثقل الحشو ، وهو عين الفعل [مثل فَعَلَ ، قَتَلَ ، قَتُول] ، [٤] ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين [مثل فاعَل ، فاعِل ، فيعال ...] ، [٥] ثم ما لحقته الزيادة بين العين منه واللام [مثل قَتَال ، قَتُول ، فعيل ...] ، [٦] ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام [مثل قَتَلَى ، فعلاء ، فعلان ...] ، [٧] ثم الرباعي ، [٨] ثم الخماسي ... هذا في الأسماء . وأما الأفعال : [١] فأولها الثلاثي المجرد ، [٢] ثم ما لحقته الزيادة في أوله من غير ألف وصل ، وهي الهمزة [أى أقَل] ، [٣] ثم انثقل الحشو [أى فَعَلَ] ، [٤] ثم ما لحقته لزيادة بين الفاء منه والعين [أى فاعَل] ، [٥] ثم الأبواب الثلاثة التي أوائلها ألف وصل مما له في الثلاثي أصل [أى افتعل وانفعل واستفعل] ، [٦] ثم ما لحقته الزيادة في أوله وهي التاء مع تثقيب الحشو [أى تَفَعَّل] ، [٧] ثم ما لحقته الزيادة في أوله وهي التاء مع زيادة بين الفاء منه والعين [أى تَفَاعَل] ، [٨] ثم بابا الألوان [أى أقَلَّ وأقَعَل] وما أشبه ذلك . [٩] ثم أبواب الرباعي وما أحق به وزيد فيه . »

وكان له خطة صارمة في ترتيب الأمثلة التي تندرج تحت كل طبقة من الطبقات السابق شرحها في قوله : « [١] نبتدى بالمتنوع الأول ، لأن الفتحة أخف الحركات لأنها تخرج من خرق النغم بلا كلفة [أى فَعَلَ مثلاً في الثلاثي المجرد] ، [٢] ثم تتبعه المضموم [فَعُل] ، [٣] ثم المكسور [فَعِل] . ونقدم ما كن الحشو على المتحرك ، لأن السكون أخف من الحركة [فَعُل على فَعَلَ] ، [٥] ونقدم ياء التانيث على همزة التانيث [أى فَعَلَى على فعلاء] لأن الياء با كنة والهمزة متحركة . [٦] ونقدم الهمزة على النون [أى قَتَلَاء على فعلان]

لأن الهمزة أخفى في الوقف والنون ظاهرة ، فهي خلفائها أقرب إلى الخفة ، لأنك إذا قلت فعلاء خفيت الهمزة ، وإذا قلت فعلان ثبتت النون » .

وكان المؤلف يقسم كل باب من الأبواب السابقة إلى ثلاثة أقسام : الكلمات التي على الوزن المعقود له الباب « فقل » مثلا ، ثم الكلمات التي ألحقت بها هاء « فقلة » مثلا ، وأخيرا الكلمات التي ألحقت بها ياء النسبة « فقلبي » مثلا . فإذا كان من المنسوب كلمات ألحقت بها هاء أيضا بعد ياء النسب أفرد لها فصلا خاصا بها . وراعى المؤلف هذا التقسيم في جميع أبواب الأسماء التي في الكتب الستة في المعجم . وراعى أن يرتب هذه الأقسام نفس ترتيب الأبواب ، فالملحق بالهاء أو المنسوب يرتب بحسب حرفه الأخير ، (ما قبل الهاء أو ياء النسبة) فالأول فالثاني ... الخ . أما الأفعال فراعى أن يجعل فيها أقساما خاصة بما جاءت الصفة منه على أفعال فعلاء ، وأن يؤخر الملحق بالأينية الأصيلة من الرباعي والخماسي في خاتمة كل بناء ، وراعى في ذلك ترتيب الكتاب أيضا .

وراعى في كتب المعتل الثلاثة أن يسير على الترتيب الذي سار عليه في ترتيب كتب الديوان ، فقدم في كل منها أبواب السالم (وأعني به هنا ما فيه حرف علة واحد أو همزة واحدة) ثم المضاعف ثم المثال ، ثم الأجوف ، ثم الناقص . فكتاب المثال نراه يتتدى بأبواب المعتل الفاء من السالم ، فالمعتل الفاء من المضاعف ، فالمعتل الفاء والعين ، فالمعتل الفاء واللام ، أما المعتل الفاء المهموز ففي كتاب الهمز . وكذا الحال في بقية الكتب . وفصل في هذه الكتب المعتل الواوي عن المعتل اليائي ، وقدام الأول منهما .

أما كتاب المهموز فجعله ثلاثة أقسام : المهموز الفاء ، والمهموز العين ، والمهموز اللام ، ومن الواضح أنها تقابل المثال والأجوف والناقص من كتب المعتل . ثم رتب كل قسم ، ترتيب الكتاب كله من سالم ، فمضاعف ، فمثال ، فأجوف ، فناقص ، فمهموز (أي مهموز بحرفين) .

ومن الطبيعي أنه عدل في ترتيب ألفاظ المعتل اللام أو المهموزها عن اعتبار حرفها الأخير ، لأنه واحد في جميعها ، واعتبر الحرف الذي قبله ، ثم الحرف الأول ثم الحشو كبتية الكتاب .

وكثيرا بل غالبا ما صدر المؤلف أبواب الأسماء ، وختم أبواب الأفعال ، بفصول أورد فيها بعض الأمور الصرفية والنحوية واللغوية المتعلقة بها .

ووضع المؤلف عدة شروط للفظ الذي يكون أهلا للدخول في معجمه . فلم يدخل فيه كل ما يعرف من كلمات ، بل طلب في كل منها شروطا معينة إن لم تتوافر فيها حذفها . وصرح بهذه الشروط في مقدمته وكلها تدور حول القياس منها ، فصرح بأنه لا يذكره في الكتاب لمعرفة وشهرته .

وقد ورد في فصل آخر من المقدمة ، بعنوان « قول آخر فيما ذكر في الكتاب وفيما لم يذكر ، مما لا غنى بنا عن الإبانة عنه » إجمال لمنهجه ، يزيده تفاصيل ووضوحا وتبيانا ، فنقله هنا : « [١] كل ما كان من أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك فذكرناه ، فسرنا عنه بأنه اسم موضع لأنه اسم عام يأتي على ما لا يأتي عليه الخاص من الأسماء إلا أن يجيء أمر مشهور فظطر إلى التصريح به . [٢] وإذا كان في الشيء لغتان فصاعدا ، فسرناه في باب جردنا ذكره في غيره من الأبواب إيجازا . هذا هو الأغلب على مذهبنا في الكتاب . [٣] وإذا ذكرنا مصدرا للتفسير عن معنى الفعل ، اخترنا ما ذكرنا أنه هو البناء [القياس] في بابيه ، إذا كان قد روي وإن كان غيره هو الأشهر ، لأننا إذا ذكرنا سواه كنا كأننا ندل على أنه لا بناء له أصليا ، وأنه إنما استعير له اسم من أسمائه فجعل ينوب عنه وهذا منقصة في الفعل . [٤] وإذا كان للفعل عدة أمثلة كلها ينوب عن مصدره اخترنا منها ما هو أشبه به وألحقنا ما بقي في الأسماء إلا أن يجيء أمر لا يرد ، وهو نحو قولك وثب وثبا ووثوبا ووثبانا . فالوثوب هو الذي وقع عليه اختيارنا ، فجعلناه بناء لهذا الفعل ، وألحقنا الباقي بالأسماء .

[٥] وإذا جاءك فعل أو يفعل من غير ذكر مصدر ، فاعلم أنه لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون على مذهبتنا في ترك ما هو أصل للباب ، أو يكون لم يوجد له مصدر في المحكى عن العلماء ، فاقصر على ذكر ماضيه أو مستقبليته . [٦] وأشياء في باب يفعل ويفعل ذكرت على التقليد من غير أن يثبت بها سماع . [٧] وأشياء كثيرة من هذين البابين [يقبل ويفعل] لم نودعها إياهما ، لأن كتب الرواة لم تنطق ببيان المستقبل منها . (٨) وما وجدنا من اسم أو فعل قد جرى في لفظة مقيدة من شعر أو حكمة أو غير ذلك حكيناها بعينها ، إرادة أن تكون الفائدة منهما جميعا . والله الموفق للسداد .

ويظهر من هذه الشروط أنه كان يريد الإجمال والاختصار في تفسيراته ، ويظهر من الشرط الأخير خاصة المراجع التي استمد منها مواده ، وهي الشعر والحكمة وغيرها ، وقد فصل قوله هذا في عبارة أخرى له سابقة في المقدمة قال فيها : « أودعته ما استعمل من هذه اللغة وذكره النحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم ، مما وافق الأمثلة التي مثلت ، والأبنية التي أوردت مما جرى في قرآن أو أتى في سنة أو حديث أو شعر أو رجز ، أو حكمة أو سجع أو نادرة أو مثل » .

ويبين في ديوان الأدب إفراط المؤلف في القواعد الصرفية واللغوية ، إذ يكثر منها في المقدمة ، وصدر بعض أبواب الأسماء ، وختم أبواب الأفعال ، وينثرها في تضاعيف الأبواب . وأكثر المؤلف أيضا من التنبيه على اللغات في الألفاظ التي يوردها لأن غالبها تختلف فيه الحركة أو الحرف عن الحرف فباعده ترتيبه على تبينها سريعا . وظهر على الديوان الميل الشديد إلى الاختصار ، حتى اكتفى بإيراد كثير من الألفاظ بدون شرح ، بقوله « وهو القصر . . . وهو النهر » كأنما يريد تسجيل الألفاظ التي أتت على ذلك الوزن دون عناية منه بمعناها . كذلك لم يُطل في التفسيرات ، ولم يتبع المعاني الكثيرة للفظ الواحد ، ولا أقوال اللغويين المتنوعة فيه حتى اختلفت من عنده أسماؤهم . ولجأ في التنبيه على الأعلام والمواضع إلى الإشارة دون التحقيق

الدقيق . ولكنه إلى جانب ذلك عنى بالأمثال فأكثر منها ، وبأن يوزد الفاظه مؤلفة في عبارات ، وبالتنبيه على الأضداد .

وتأثر جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨) خطا الفارابي في ديوانه ، ووضع كتابا على مثاله ، وراعى فيه الاختصار ، كما فعل معاصره أبو جعفر البيهقي المعروف ببوجعفر في كتابه « تاج المصادر » . ولا نعرف على وجه اليقين عنوان كتاب الزمخشري ، إذ لم يصل إلينا منه إلا قطعة يعالج معظمها الأفعال ، وتبدأ بها ، فظن من وجدها أنها كتاب من الأفعال ، وجاد عايتها بهذا الاسم . ولكن الوصف التالى يبين خطأ هذا العنوان .

يبدو أن دار الكتب المصرية وجدت هذه القطعة التى وضعتها (تحت رقم لغة ٢٧٢) مبعثرة الأوراق فأرادت أن تلم ما تفرق منها ، فاضطرب عليها النظام لكبر حجمها (٢٢٠ ورقة) وتعقد أساس الترتيب . ولذلك نحن مضطرون فى بعض الأحيان إلى الاستناد إلى بعض الفروض لتبكيمة أوجه النظام الذى أقام الزمخشري عاياه كتابه .

ينقسم الكتاب إلى خمسة أقسام ، الثلاثة الأخيرة منها قصيرة . وكان القسم الأول خاصا بالأسماء - فبا ينجيل لى - اعتمادا على ما عالجه فى القسم الرابع ، إذ أن هذا القسم مفقود كله . والذى دعانا إلى افتراض وجوده عنوانة الأقسام الثلاثة الأخيرة بأنها الثالث والرابع والخامس على حين لا يوجد قبائها حاليا إلا قسم الأفعال .

وخص القسم الثانى بالأفعال ، وجعله أبوابا وفصولا بحسب الأبنية . واتبع فيه نهج الفارابي والبيهقي مع بعض خلاف ضئيل فى تقديم بعض الأبواب وتأخير أخرى ، وجعل المهموز مع الحروف الصحيحة لا المعتلة ، ولم يفرّد أقساما خاصة لما جاءت الصفة منه على أفعال وفعلاء . وكان نظامه فى علاج الأفعال ميالا للاختصار ، وشبيها أكبر الشبه بنظام البيهقي .

وأفرد القسم الثالث للحروف ، فأتى فيه ببعض العبارات التي يحتوى كل منها على حرف توضح معناه ، ولم يحاول أن يعلق عليها . وخص القسم الرابع بقواعد تصريف الأسماء ، والخامس بتصريف الأفعال . وهما خارجان عن ميدان بحثنا .

وفي عام (٥٧٠ هـ) أتم نشوان بن سعيد الحميري (التوفي ٥٧٣ هـ) كتابه المسمى « شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم » وكان يرمى منه - كما يظهر من عنوانه ومما قاله في مقدمته - إلى جمع علوم العرب وتخليص لغتها من التصحيف . ورأى أنه لا يمكن الاحتراز من أن يتسرب التصحيف إلى كتابه إلا باتباع نظام الأبنية ، فسار عليه . ولكنه أتجه اتجاهها جديدا ، إذ جعل معجمه كتباً بحسب حروف الهجاء مرتبة على الألف باء ، ناظراً إلى الحرف الأول من الكلمات لا أواخرها كما فعل الفارابي . فالكتاب الأول للهمزة ، والثاني للياء ، والثالث للتاء . . . الخ . ثم جعل كل كتاب منها أبواباً بحسب الحرف الثاني من الكلمة ، مع تأخير الكلمات المهموزة الحرف الثاني إلى آخر الأبواب ، والابتداء بما كان ثانيه باء منها بخلاف ما فعله في ترتيب الكتب إذ قدم المهموز ، ومع عدم تطبيق هذا النظام على المضاعف الثنائي ، إذ ابتداءً به دون أن يفرقه في أبوابه المختلفة بحسب حروفه . فنجد كتاب الجيم مثلاً يبتدىء بباب المضاعف تذكر فيه الكلمات المبدوءة بالجيم مرتبة على حروفها الثاني المضاعف ، ثم باب الجيم مع الباء وما كلهما ، ثم باب الجيم مع التاء . . . إلى أن ينتهي بالجيم مع الهمزة . ثم جعل كل باب من هذه الأبواب قسمين أولهما للأسماء والثاني للأفعال . ثم قسم هذين القسمين على وفق صيغ الأسماء والأفعال ، واتباع في ترتيب هذه الصيغ نظام الفارابي بدون تغيير ، حتى في الأقسام الصغرى الخاصة بالأسماء التي لحقت بها هاء التانيث أو ياء النسبة أو ما إلى ذلك . ورتب الألفاظ في هذه الصيغ تبعا لحرفها الثالث ، ولكنه خالف ذلك في الألفاظ الرباعية والخماسية إذ رتبها تبعا لحرفها الأخير بدلا من الثالث ، ثم رجع فرتب ما أتحدثت أواخره من بابها بحسب حرفه الثالث فالرابع .

وخالف الحميري الفارابي إذ أراد أن يجعل كتابه دائرة معارف ، على حين التزم ثانيهما الاختصار . ونبه المؤلف في مقدمته على عنايته في العجم بأخبار ملوك العرب يقصد موطنه اليمن ، والفردات الطبية من منافع الأشجار وطبائع الأحجار — وكان هذا الفن من الفنون الشائعة في اليمن أيضا حتى دخل في معاجم اليمنيين كلهم مثل النيرزآبادي ومرتضى الزبيدي — وعلوم القرآن (والقراءات خاصة) والأنساب والحساب والفقه والنجوم . وتدل دراسة الكتاب على أنه عنى أيضا بالنحو والصرف والعروض وتأويل الرؤى ومصطلح الحديث والفرق الإسلامية وغيرها . فكان يكثر من الاقتباسات من هذه العلوم ، ويطنل في شرح بعض مصطلحاتها .

وقدم المؤلف كتابه بمقدمة طويلة ، استهلها بوصف منهجه ، ثم عرض لبعض الأمور الصرفية مثل الأمثلة ومخارج الحروف وحروف الذلاقة والصادر واستطرادات أخرى . والفصول والأقسام فيها مضطربة متداخلة ، وهي بوجه عام أقل قيمة من مقدمة للفارابي . وليست قيمة كتابه فيما يحويه من لغة ، وإنما فيما يحويه من المعارف الأخرى ، حتى كاد يصبح دائرة معارف موجزة لها .

الباب الثالث

كتب الصفات

هذه الكتب رسائل لغوية موضوعية ، أى تناول بالدرس موضوعات مثل الرسائل السابقة ، ولكنها لا تقصر بحثها على موضوع واحد ، بل تحاول أن تجمع ما أمكنها من موضوعات .. ومن هنا جاء اسمها فقد كان اسم كثير من الكتب السابقة « صفة الخيل » أو « صفة خلق الفرس » أو « صفة الإبل » فجاءت هذه الكتب وأرادت أن تجمع الصفات المختلفة من خيل وإبل وغيرها .

وتسمى أيضا الغريب المصنف ، وهو يحمل الدلالة نفسها ، فالرسائل السابقة تقتصر على الغريب الوارد فى النبات أو الحيوان أو الأنواء . أما هذه الكتب فجعلت الغريب أصنافا كل صنف يعنى بموضوع واحد ، ثم جمعت هذه الأصناف كلها .

وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع باسم الصفات أبو خيرة الأعرابي . ويبدل هذا التأليف المبكر على وجود كتب سابقة عليه تختص بأحد الموضوعات ، لأن كتب الصفات تعتمد على الكتب الخاصة بصفة واحدة . ويبدل ذلك كله على تبكير العرب فى التأليف فى الرسائل اللغوية على الموضوعات .

والمؤلف الثانى القاسم بن معن الكوفى المعاصر للخليل (توفى ١٧٥ هـ) باسم الغريب المصنف .. ويؤكد هذا التأليف الثانى ما قلناه آفا . ثم ألف النضر بن شميل كتاب الصفات « وهو كتاب كبير يحتوى على عدة كتب [فى خمسة أجزاء] الجزء الأول يحتوى على خالق الإنسان والجود والكرم وحنان النساء ، الجزء الثانى يحتوى على الأخبية والبيوت وصفة الجبال والشعاب والأمتعة ، الجزء الثالث للإبل بقط ، الجزء الرابع يحتوى على الغنم والطيور والشمس والقمر والليل والنهار ، والألبان

والسكاة والآبار والحياض والأرشية والدلاء وصفة الحجر ، الجزء الخامس يحتوي على الزرع والكرم والعنب وأسماء البقول والأشجار والرياح والسحاب والأمطار^(١) .

وألف أبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، وقطرب (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، والأصمعي (٢١٣ هـ) الصفات ، قال عنه الأزهري^(٢) : « وله كتاب في الصفات يشبه كلامه غير أن الثقات لم يرووه عنه » ، ورواه أبو حاتم وزاد عليه أشياء من أبي زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) ، الذي ألف كتابا باسم كتاب الصفات .

وألف في هذا النوع أيضا أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) الغريب المصنف ، وهو أقدم كتاب من هذا النوع وصل إلينا ، إذ تفتني دار الكتب المصرية منه نسختين ، وجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة مصورة من مكتبة الفاتح بتركيا ، وعليها نعتد في الوصف . وتضم هذه النسخة ٦٧٠ صفحة تشمل على أكثر من ثلاثين كتابا في موضوعات مختلفة مثل خلق الإنسان ، النساء ، اللباس ، الطعام والشراب ، الدور والأرضين والرحل والخليل ، السلاح . . . الخ . قال المسعودي^(٣) : « سمعت أبا عبيد يقول هذا الكتاب أحب إلي من عشرة آلاف دينار — يعني الغريب المصنف — وعدد أبوابه على ما ذكر ألف باب ، ومن شواهد الشعر ألف ومثايت » . وقال الزبيدي^(٤) : « عدت ما تضمنه الكتاب من الألفاظ ، فألفيت فيه سبعة عشر ألف حرف وسبع مئة وسبعين حرفا » . وأظن أننا بعد الجولات التي قمنا بها في كثير من أبواب هذا الكتاب في غنى عن الكلام عنه ، وإنما التذكير وحده . فقد اعتمد المؤلف فيه على الكتب المؤلفة قبله في الموضوعات المفردة ، وخاصة كتب الأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة .

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٢ . ابن خلكان : الوفيات ٢ : ٢١٤ .

(٢) التهذيب ١ : ١٥ .

(٣) ابن النديم : الفهرست ٧٢ .

(٤) السيوطي : البنية ٣٧ .

والكسائي وغيرهم ، وأدخالها برمتها في كتبه وأبوابه ، واتباع ترتيبها في بعض الأحيان ، والتزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبه على الجوانح التي اتفق فيها اللغويون التزام التنبيه على مواضع الخلاف . أما شواهد فحى ما استقاه من غيره مع الاختصار أحيانا ، وتآلف من القرآن والشعر والأقوال ، وفي قليل من الأحيان من الحديث . وإذن ففضل أبي عبيد في جمع الموضوعات الخاصة في كتاب واحد ، وفي جمع الكتب المختلفة في الموضوع الواحد في كتاب واحد أو أبواب واحدة من كتابه . ولكن ليس من العدل أن نقول مع ابن النديم^(١) إنه أخذ كتابه من النضر بن شميل ، أو مع أبي الطيب اللغوي^(٢) إنه اعتمد فيه على رجل من بني هاشم . فالرجال الذين اعتمد عليهم صرح بأسمائهم ، ولم يحاول أن يخفى ذلك ، وكان يعتبر ذلك شكرا للعلم^(٣) . ولا مانع عندنا أن يكون نظام الغريب مشابها لنظام كتاب النضر . وبالرغم من ذلك فإن فهرس ما يضمه من كتب بين بوضوح مدى الإضافات والموضوعات الجديدة التي ضمها الغريب المصنف ولم تكن في صفات النضر . وأخذت على المؤلف عدة تصحيفات ، ولكنها لا تنقص من قيمة الكتاب الذي طبقت شهرته الآفاق .

ودارت حول الغريب المصنف لأبي عبيد عدة دراسات ، إذ تقدمه محمد بن هبيرة الأسدي المعروف بصعوداء الذي كان خاصا بعبد الله بن المعتز ، وأبو عمر الزاهد (٣٤٥ هـ) وعلى بن حمزة البصرى (٣٧٥ هـ) في تنبيهاته على أغاليط الرواة . وشرح أبياته أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي (٣٨٥ هـ) . وشرح الكتاب نفسه أحمد بن محمد الرمي (٤٦٠ هـ) ، واختصره محمد بن رضوان النميري الوادي أشي (٦٥٧ هـ) وغيرهم .

وَأَلْفَ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِي (٢٣١ هـ) الْغَرِيبَ ، وَأَبُو عَلِي الْحَسَنِ

(١) : البهرست ٥٢ .

(٢) : السيوطي : البنية ٣٧٦ .

(٣) : السيوطي : التزهر ٢ : ١٦٥ .

ابن عبد الله الأصفهاني لكثرة الصفات، وهو صغير الحجم فيما يبدو، وأبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع (توفي بعد ٣٠٧هـ) كتاب المنضد، واختصره في المجرد، وجعل ترتيبه على حروف الهجاء، ثم اختصره في المنجد. وتمتلك دار الكتب المصرية عدة نسخ من الكتاب الأخير « المنجد ». وقد صدره المؤلف بعبارة صرح فيها أنه ألفه « فيما اجتمعت عليه الخاصة والعامة من الألفاظ التي عمت مرائبها وخصت معانيها » ويريد بذلك الألفاظ التي تطلق على معان مشهورة متداولة ولها معان أخرى ليست في شهرة معانيها الأولى التي وجه إليها همه. وجعل كراع كتابه ستة أبواب: الأول منها في ذكر خلق الإنسان، والثاني في ذكر صنوف الحيوان، والثالث في ذكر الطير، والرابع في ذكر السلاح وما قاربه، والخامس في ذكر السماء وما يليها، والسادس في ذكر الأرض وما عليها. ولم يراع الترتيب في الأبواب الخمسة الأولى، وإنما أورد الألفاظ فيها هملا. أما الباب الأخير وهو أكبر الأبواب بل معظم الكتاب، فقد جعله ٢٨ فصلا على عدد حروف الهجاء من الألف إلى الياء باعتبار الحرف الأول من الألفاظ سواء أكان حرفا أصليا أم زائدا. وراعى في ترتيب الألفاظ في داخل الفصول حروفها الأخرى التي بعد الأول، ولكنه لم يعتبر في هذا الترتيب الحروف الزوائد أو بعبارة أخرى حروف العلة. والأمر الغريب في هذا الكتاب أنه لا يعنى إلا بالمعاني القريبة للألفاظ، وهي التي لم يعقد الأبواب عليها. فيورد في الباب الأول المعقود لخلق الإنسان، لفظ اليد ويذكر معانيها المختلفة مع إهمال معناها في جسد الإنسان، وهلم جرا في بقية الأبواب. وتقوم خطة المؤلف على تفسير اللفظ باختصار وإيراد معانيه المختلفة، والتقليل من الشواهد حبا في الاختصار ما عدا الباب الأخير. وتتألف شواهد من القرآن والحديث والشعر. ولم يلتزم أن ينسب الأقوال إلى روايتها فقلت الأسماء عنده، ومن ورد اسمه القاسم بن معن وابن الكلبي وغيرهما. واضطرب الباب الأخير فسرد فيه بعض الأفعال التي لا تتصل بالأرض اتصالا واضحا. ويظهر من هذا الوصف المختصر أن الكتاب أقرب إلى كتب المترادفات لولا هذه الأبواب التي قسم إليها.

وألف ابن السكيت (نحو ٢٤٤ هـ) كتاب « الألفاظ » الذي هذبه التبريزي .
ويحتوي الكتاب على قريب من ١٥٠ بابا قصيرا . ولكن هذه الأبواب متباعدة ،
لا تلتف كل مجموعة منها حول محور واحد ، كالإنسان أو الإبل أو الخيل أو
ما شابهها . ولذلك ينفصل بعضها عن بعض ، وتتوالى دون رابطة بينها .

ونستطيع أن نجد فيها ما يعنى بالألفاظ تشتمل على حرف معين ، مثل باب
الألفاظ المهموزة ؛ وبالعبارات التي لها نمط معين ، مثل باب قولك ما في الدار أحد .
ولكنها أبواب قليلة يمكن إهمالها .

أما بقية الأبواب فتعالج أمورا أقرب إلى ما تدخله كتب الصفات تحت
أبواب الإنسان ، مثل الفنى والخصب ، والفقر والجذب ، والهزال والشجاعة ،
والجماعه ، والتهرق : أو أبواب الحيوانات المختلفة والفروق ، مثل باب الجماعة من
الإبل ؛ وأبواب أخرى متفرقة .

وأكثر عناية المؤلف موجهة إلى العبارات لا الألفاظ ، ويضربها تفسيرا
واضحا ، ثم يورد الشواهد عليها .

وألف القاسم بن محمد الديمرقي الذي كان متصلا بعهد الدولة البويهية (تولى
من ٣٦٧ - ٣٧٢ هـ) كتاب الصفات ، وكان من كبار كتبه ، وخصيب الكلبي
الموزوري مصنفا على نمط الغريب المصنف لأبي عبيد ، وأحمد بن أبان بن السيد
(٣٨٢ هـ) كتاب العالم في اللغة ، مئة مجلد مرتبة على الأصناف ، بدأ فيه بالفلك
وختم بالذرة ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (٤٢١ هـ) كتاب
مبادئ اللغة . ويقع هذا الكتاب في ٢٠٤ صفحات ، وتنقسم إلى عدة كتب في
موضوعات مختلفة مثل السماء والكواكب والحر والبرد .

ووجه الخلاف بين هذا الكتاب والغريب المصنف في صدد الأبواب ، أن
المؤلف نظر إلى أبوابه نظرة جزئية لا عامة ، فجعل لكل موضوع بابا ولم يجعل
للموضوع كتابا يجمع شتاته وينقسم إلى أبواب ، وفقا للمناحي المختلفة فيه ، ولذلك

كان تناوله لموضوعاته غاية في القصر والإيجاز، فيما عدا الخيل التي جعل لها كتاباً أطال فيه. وأفادته هذه النظرة الجزئية في أمر واحد، هو تنظيم أبوابه بحيث لم يستطرد فيها ولم يأت بأمور لا تنطوي تحت العنوان كما فعل أبو عبيد أحياناً.

وتتناخص خصائص هذا الكتاب في الإيجاز الذي جعله أقرب إلى الانتظام، وقليل من شواهد كثيرة، وأرغمه على تفسير كثير من ألفاظه بمرادفها مجرداً. وظهر أمر غريب في هذا التفسير، وهو تفسير اللفظ العربي بالمرادف الفارسي، مما يشعرنا أنه كان يؤلف كتابه لجماعة تغلب عليها الفارسية إن لم يكونوا فرساً خالصين، ولذلك راعى الإيجاز..

ورأى النصف الأول من القرن الخامس الكتاب الذي توج هذا النوع من الكتب، وسماه به إلى القمة، إذ ألف على بن إسماعيل المعروف بابن سيده (٤٥٨ هـ) موسوعته «المخصص» في ١٧ سِفرًا كبيراً. وسار ابن سيده في مخصصه على طراز الغريب المصنف، فذكر فيه من الكتب ما لو ضاهينا به كتب الغريب المصنف، لرأيناها كلها داخلة فيه مع المحافظة على ترتيب بعضها، وإهمال ذلك في بعضها الآخر، وإضافة موضوعات كثيرة لم يتعرض لها أبو عبيد. ولو ضاهينا الفصول نفسها لظهر هذا الاشتراك جلياً لأن ابن سيده احتفظ بأغلب عناوين الكتب التي استقى منها، والغريب المصنف على رأسها. وكان ابن سيده يحفظ الغريب المصنف لأبي عبيد عن ظهر قلب، «قال [أبو عمر] الطلمنكي: ودخلت مرسية، فتشبت بي أهلها يستمعون عليّ غريب المصنف، فقلت لهم: انظروا إلى من يقرأ لكم وأمسك أنا كتابي. فأتوني برجل أعمى يعرف بابن سيده، فقرأه علي من أوله إلى آخره، فتمجبت من حفظه^(١)».

واتبع ابن سيده خطة أبي عبيد في جمع مادته مع بعض خلاف. فأبو عبيد جمع كتب الموضوعات التي كانت في عهده وأدخلها في كتابه. وقد جاء كثيرون

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان ١: ٢٤٧.

بعده وألغوا في الموضوعات نفسها وزادوا مادتها كثيرا . فقام ابن سيده بعمل أبي عبيد إذ أتى بكتابه ، والكتب التي ظهرت معه أو بعده ولم يطلع عليها أبو عبيد ، وأدخالها جميعا في المخصص . وسار في بعض الأبواب على ترتيب الفريب المصنف مع جشوه بالزيادات كما فعل أبو عبيد في كتب الأصمعي وأبي زيد خاصة ، ولم يلتزم الترتيب في كثير من الأبواب كما فعل أبو عبيد أيضا . وكان كلاهما يحاول أن يرجع إلى أحسن كتاب في موضوعه والاعتماد عليه ، حتى أننا نرى ابن سيده في النبات يترك أبا عبيد والأصمعي وغيرها ويتخذ منهم الحشو ، أما الكتاب الأصيل الذي اتخذ عماده فهو كتاب أبي حنيفة الدينوري . وكذا الأمر في كل موضوعاته حتى تضخمت وصارت كتبه فيها أكبر الكتب . ولكن ابن سيده اختلف مع أبي عبيد في صنف العلماء الذين رجع إليهم كل منهما ، وفي طريقة الأخذ عنهم . فقد قصر أبو عبيد مراجعته على اللغويين ، أما ابن سيده فأشرك معهم النحويين والصرفيين ولا سيما سيويه وأبا علي الدارسي والسيرافي وابن جنى ، فوجدت عنده أبواب نحوية صرفية خاصة لا نجد لها في كتب غيره ، وأبواب يغلب عليها التعليقات النحوية والصرفية . والتزم أبو عبيد فيمن أخذ عنهم أن ينبه على أسمائهم ، أما ابن سيده فاكتفى بالتنبيه على اسم المؤلف الذي ينقل عنه ، وحذف مما نقله أسماء اللغويين الواردة فيه فقلت الأسماء عنده تماما ، وحذف أيضا كثيرا من أسماء الشعراء الذين يستشهد بأبياتهم ، بل حذف بعض الأبيات أيضا . أما فيما عدا ذلك فهما متشابهان كل التشابه . وإذن فالمخصص يعطينا أكبر مادة وصل إليها لغويو العرب في الموضوعات التي عقد لها كتباً وافية ، فهو أشمل كتب الموضوعات وأجمعها إلى جانب ما يحمله من المعارف النحوية الصرفية . وكان ينظر إلى كل كتاب في مخصصه نظرتة إلى كتاب كامل مستقل . فكان يبدو بتعريف الألفاظ العامة الشائعة والتي يتوقف عليها الموضوع كله . وحاول أن يبدأ في موضوعاته بالأعم فالأخص ، وأن يقدم الكلبيات قبل الجزئيات والجواهر قبل الأعراض ، كما يقول في مقدمته

وتضاءلت هم اللغويين بعد ذلك ، حتى أنهم أعجبوا كثيرا بكتاب كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المعروف بابن الأجدابي (قبل ٦٠٠ هـ) وهو كتاب مدرسي صغير مطبوع في ٨٣ صفحة من حجم كتب الجيب ، وينقسم إلى أبواب غاية في القصر لا تستحق الاهتمام كما رأينا آنفا ، مثلها في ذلك مثل أبواب فقه اللغة . وعلى الرغم من ذلك اتخذ بعض اللغويين محور الدراساتهم ، فنظمه القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخوي (٦٩٣ هـ) وأبو الفداء إسماعيل بن محمد البعلبي (٧٦٤ هـ) وابن جابر محمد بن أحمد الأعمى (فرغ منه سنة ٧٧٠ هـ) وشرحه ابن الطيب القاسمي .

ونحتم بكتاب الإفصاح ، الذي اختصره مؤلفاه عبد الفتاح الصعدي وحسين موسى من المخلص . فقد حافظا على أبواب المخلص ذات الموضوعات ، وحذا الأبواب اللغوية التي تعنى بمشاكل لغوية معينة مثل الجموع والمقصور وما إلى ذلك . وجمعا في الأبواب بعض الفصول المتشابهة ، وحذا كثيرا من الألفاظ في داخلها ، وكل الشواهد وأسماء اللغويين والامتطارات النحوية والصرفية . ولكنهما حافظا على ترتيب الألفاظ التي أتيا بها ، وعلى عبارتها في الغالب . وأضافا إلى الكتب بعض الصور ، إلى جانب الطبع الحديث المنظم الجميل .

الكتاب الثاني

المعجم

الباب الأول

المدرسة الأولى

الفصل الأول

كتاب العين

للخليل بن أحمد (١٠٠ - ١٧٥ هـ)

هدفه :

توجت الدراسات اللغوية العربية قريبا من عام ١٧٥ هـ باكتشاف الخليل ابن أحمد فكرة المعجم ومحاولته تحقيقها . كان هذا العالم ذا ذهن رياضى مبتكر أعمله فى جميع فروع العلم التى اشتغل بها فهدها إلى الكشوف العظيمة : حصر أشعار العرب عن طريق أوزانها فى العروض^(١) ، وزم أصناف النغم وحصر أنواع اللحن فى الموسيقى^(٢) ، وأراد أن يعمل نوعا من الحساب تمضى به الجارية إلى البياع فلا يمكنه أن يظلمها فوجئ عنه^(٣) . هذا الذهن لم يبعد عن ميدانه فى محاولته تأليف للمعجم ، لأنه كان يرمى إلى ضبط اللغة وحصرها^(٤) .

منهجه :

لم يجد الخليل فيما بين يديه من رسائل لغوية صغيرة منهجا يبلغه غرضه فاضطر إلى استبعادها والتفكير الطويل فى منهج جديد صالح له . وأخيرا اهتدى إليه . فقد رأى أن اللغة العربية تتألف من ٢٩ حرفا ، لا يخرج عنها أية كلمة ولا أى حرف

(١) السيوطى : البنية ٢٤٣ . للزهر ٤١/١ .

(٢) السيوطى : للزهر ٤١/١ .

(٣) السيوطى : البنية ٢٤٥ . ابن خلكان : الوفيات ٢٠٧/١ . ويناسب ذلك ما روى فى

البنية (٢٤٤) أنه أول من جمع حروف المعجم فى بيت واحد هو :

صف خلق خود كمثل الشمس إذ بزغت يحظى الضجيج بها نجلاء مطار

(٤) ياقوت : معجم الأدباء ٢٢٧/٦ . السيوطى : للزهر ٢٨/١ .

منها . وإذن ألا يمكن الاعتماد على هذا الأساس في الحصر؟ ألا يمكن حصر اللغة بترتيب هذه الحروف في نظام ثابت ثم استقصاء الكلمات العربية التي يكون الحرف الأول من هذا الترتيب أولها مثلا ، والكلمات التي يكون هو نفسه ثانيها ، والتي يكون ثالثها . . الخ . وهنا يطراً على ذاكرته أن الكلمات العربية محصورة بين الثنائي والخماسي فلا تقل عن ذلك أبدا ، ولا تزيد البتة ، إلا بحروف زوائد ، لا دخل لها في المعنى الأصيل للكلمة المجردة . ألا يمكن باستخدام هذين الأساسين ، وهما انحصار الحروف في ٢٩ حرفا وانحصار الكلمات العربية فيما بين الثنائي والخماسي ، أن يحصر اللغة ، لو تتبع دوران كل حرف في كل بناء من هذه الأبنية؟ لا شك أن ذلك ممكن (١) .

وإذن فلنرجع إلى نقطة البدء ونر الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض . . لعل الخطوة الأولى هي وجود نظام ثابت للحروف حتى لا تخاط فتضيع كل الجهود هباء . أما هذا النظام فموجود بين يديه وأمامه صورتان منه أيضا : الأجدية القديمة والألف باء الحديثة . ولكن هل هما نظامان ثابتان؟ ليختبر حروفهما واحدا واحدا . أما الأول في النظامين فالهمزة ، ذلك الحرف الذي هزم أستاذه أبا عمرو بن العلاء . وأتعب كل من تصدى له ، ولا صورة ثابتة له في النطق أو الكتابة . إن الخليل (٢) ليكره أن يبدأ بحرف لا ثبات له في أمر يحتاج إلى كل دقة وحذر ، فماذا عساه فاعلا؟

ترتيب الحروف :

هنا يسعف ذهنه مرة أخرى . فالخليل الذي يعيش في جو الأصوات والأنغام : في قراءة القرآن ، وفي تفعيلات العروض ، وفي ألحان الموسيقى وإيقاعاتها ، يتكسر نظاما جديدا قائما على الأصوات . فالألفاظ اللغوية أصوات شبيهة بأنغام الآلات الموسيقية ، وإذن فلتدرس كما تدرس هذه الأنغام . أما الآلة التي تصدر هذه الأصوات

(١) ابن النديم : الفهرست ٤٣ . كتاب العين ١ .

(٢) العين ١ .

اللغوية فهي ما بين الخنجرة إلى الشفتين من جسم الإنسان . وأما الذي يفرق بين
وقتها على الأذان فهو اختلاف مواضع إخراجها (مخارجها) في هذا الجزء الممتد
وما يحدث فيه في أثناء إخراج الصوت من كبت للنفس أو إطلاق له ، ومن تحريك
اللسان إلى أسفل أو أعلى ، ومن إطباق للشفتين أو فتح أو إدارة لها ، كما يفرق
في الأصوات الموسيقية الخارجة من الناي مثلا بشدة إرسال الهواء أو ضعفه ، وبغلق
بعض الثقوب الجانبية أو فتحها ، وغلق الفتحة الأمامية أو فتحها فتحا كاملا أو غير
كامل . وقد أتى ابن جنى بهذا التشبيه ونسبه إلى « بعضهم »^(١) وأظن أنه
يقصد الخليل وخاصة أنه اللغوي الذي ألف في الموسيقى ، وكثيرا ما أورد ابن جنى
آراءه في كتبه .

على هذا الأساس أقام الخليل دراساته حول الأصوات اللغوية أو الحروف .
ولكن الحرف المفرد يتعذر النطق به ، ولذلك أتى بما يدعمه فصدره بألف مفتوحة
يبدأ بها النطق ويوقف على الحرف المراد تبين مخرجه وكيفية إخراجها . وبعد أن
تم له هذا رتب الحروف تبعا لمخارجها ، مبتدئا بالأبعد في الحلق ومنتها بما يخرج
من الشفتين . فاستقام له الترتيب التالي : ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص
س ز ط ت د ذ ث ر ل ن ف ب م و ي ا . .

واطمأن الخليل إلى هذا النظام واتخذ أساسا له في ترتيب كتابه الجديد .
وسمى كل حرف من هذه الحروف كتابا . فبدأ المعجم بكتاب العين ، فكتاب
الحاء ، فكتاب الميم . . . الخ . واتسع عنوان الكتاب الأول منه « كتاب
العين » فشمّل المعجم كله بكتبه المختلفة ، واشتهر هذا المعجم باسم « كتاب العين »
لاستهلاله به على عادة العرب في كثير من أسمائهم ، كما يتضح جليا في كثير من
أسماء سور القرآن .

ترتيب الأبنية :

الخطوة الثانية لديه استقصاء الأبنية فيما بين الثنائي والخماسي . ولم يحشمه ذلك مشقة إذ كان الصرفيون قد فرغوا منه . فالكلمات العربية إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا شيء غير ذلك^(١) . وإذن فليراع في كل كتاب هذه الأبنية فيسهل عليه الحصر . ولقد فعل ، فجعل هذه الأبنية أساس تقسيم الكتب إلى أبواب .

ترتيب التقاليب :

الخطوة الثالثة استقصاء تنقل كل حرف من نظامه في كل بناء من هذه الأبنية . فرأى أن حرف العين مثلا يمكن أن يغير موضعه في البناء الثنائي مرتين بأن يكون أولا ، أو ثانيا ؛ وفي الثلاثي ثلاثا بأن يكون أولا ، أو ثانيا ، أو ثالثا ؛ وفي الرباعي أربعاً بأن يكون أولا أو ثانيا أو ثالثا أو رابعا ؛ وفي الخماسي خمسا ... فإذا كان الحرف الثاني مع العين في البناء الثنائي باء لم يمكن أن يأتي منهما إلا صوتان : عب ، بع . فإذا كانت العين في بناء ثلاثي وكان معها حرفان : الباء والذال مثلا ، أمكن أن يأتي منهما ٦ صور : عبد بعد بدع عذب دعب دبع ، إذ تيسر لكل حرف من الثلاثة أن يتخذ في الموضع الواحد صورتين بأن يليه في المرة الأولى حرف غير الذي يليه في الثانية . وترتفع هذه الصور في البناء الرباعي إلى ٢٤ صورة ، وفي الخماسي إلى ١٢٠ صورة^(٢) . ولما كانت هذه الصور تأتي من تقليب حروف الكلمة الواحدة في المواضع المختلفة سميت تقاليب . وقد تتبع الخليل تقاليب كل بناء ووضعها في الحرف الأول مخرجا من حروفها ليتيسر بذلك الحصر ولا يكرر شيئا منها ، ولتُسم كل مجموعة من هذه التقاليب فصلا ؛ فالفصل في باب الثنائي يشتمل على مادتين ، وفي الثلاثي على ستة وهكذا بعدد التقاليب

(١) العين ٢ .

(٢) العين ٩ و ١٠ .

ولما كانت هذه التقاليد أمرا نظريا خالصا إذ لم تستعمل اللغة منها ، وخاصة في الأبنية
الرابعة والخامسة إلا أقلها ، فإننا نجد الخليل يشير في عنوان كل فصل من الأبنية
الثمانية والثلاثية إلى المستعمل والمهمل منها . أما فيما عدا ذلك فاكثى بإيراد
المستعمل ولم ينص على المهمل لأنه شيء كثير .

الخليل والمعجمات الأجنبية :

كان هذا الغرض الذي رمى الخليل إلى تحقيقه والخطة التي اتبعها في ذلك ،
جديدين تمام الجدة على الذهن العربي . ومن هنا حاول كثير من العلماء تحليل
طريقة إدراك الخليل لها . فذهب كثيرون إلى أنها من ابتكاره . وذهب
آخرون إلى أنه تأثر فيها بالمعجمات الأجنبية التي كانت في العراق . ولتقف عند
هذه المسألة ولتتبع منهجه خطوة خطوة .

أما غرضه فحصر اللغة واستيعاب كلام العرب الواضح والغريب^(١) . فهل كان
ذلك غرض المعجمات الأجنبية أيضا ؟

أما أن الخليل كان يعرف اللغات غير العربية فأمر يميل الباحثون إلى إنكاره
ولا يعثون بما قيل — في صدد البرهنة على ذكاء الخليل — إنه استطاع أن يصل
إلى ترجمة رسالة قيصر الروم . ولكن ما وقفوا عنده هو قول ابن أبي أصيبعة^(٢)
عن سليمان بن حسان : « إن حنينا (بن إسحاق) نهض من بغداد إلى أرض
فارس ، وكان الخليل بن أحمد النحوي بأرض فارس فلزمه حنين حتى برع في لسان
العرب ، وأدخل كتاب العين بغداد » . وتخيّلوا أن الخليل ربما عرف من حنين
اليونانية أو عرفه حنين بما فيها من معاجم . ولكن سرعان ما ظهر بطلان هذا
الخبر وما قام عليه من استنتاج ، إذ اتفق العلماء على أن الخليل توفي قبل عام ١٧٥ هـ
على حين أن حنينا ولد بعد عام ١٩٤ هـ . فهما لم يتعاصرا فضلا عن المقابلة .

(٢) غيون الأنباء في طبقات الأطباء ١ / ١٨٩ .

(١) العين ١٠ .

والحق أن منطقة الشرق الأدنى عرفت قبل معجم الخليل كثيرا من المعاجم في لغات مختلفة . ولكنها معاجم من نوع يخالف معجم الخليل . قد اخترع الآشوريون البابليون معاجم تحفظ لغتهم خوف ضياعها . وذلك حين استبدلوا نظام الكتابة الرمزية القديمة ideographs بنظام الإشارات المقطعية أو الألفبائية ذات القيم الصوتية . فغضض عليهم ذلك النظام واحتاجوا إلى من يشرحه . فجمعوا قوائم الإشارات المقطعية وعرفوها بما ساروا عليه في النظام القديم . ولم تكن لغتهم السومرية القديمة قد اندثرت بعد لعناية الكهنة بها في شعائرهم الدينية فصنفوا ألفاظها في قوائم رأسية حفروها على قوالب الطين، وأودعوها مكتبة آشور بانيبال الكبيرة في نينوى (٦٦٨ - ٦٢٦ ق . م) وقد عثر عليها النقبون في هذه المكتبة وصارت بمصدر معلوماتهم عن الآشوريين . فهذه المعاجم للإشارات والرموز والمقاطع كما هو الحال عند الصينيين واليابانيين إلى حد كبير .

هذا ما ابتكره إقليم العراق من معاجم قبل الميلاد ، ولكنه ابتكر نوعا آخر من المعاجم بعد الميلاد إذ يقول مؤلفا كتاب « تاريخ الأدب السرياني من نشأته إلى الفتح الإسلامي »^(١) :

« وظلت السريانية مزدهرة حتى فتح العرب بلاد السريان . ومنذ ذلك الحين أخذت اللغة السريانية تضمحل وتحل محلها اللغة العربية . واختلفت لغة العامة من السريان عن لغة الكتابة وظهرت الحاجة إلى وضع علم النحو وابتداع طرائق لضبط الكلمات وتأليف معاجم للسريانية والعربية » . وإذن فهذه المعاجم ليست سابقة على العربية بل ربما تأثرت بها .

ولكن مناطق أخرى من الشرق الأدنى عرفت معاجم قديمة شبيهة بعض الشبه بمعجم الخليل تلك هي المعاجم اليونانية واللاتينية . فهذه المعاجم مرتبة على الحروف ولكنها تختلف عن معجم الخليل في ميدانها فهي معاجم خاصة لا عامة .

أعنى أن معجم الخليل معجم بمعنى الكلمة فهو شامل ، يقصد إلى ذكر الواضح والغريب من الكلمات التي تنتمي إلى كل فن ، وبعبارة أوجز يرمي إلى استيعاب كلام العرب . ولكن هذه المعاجم القديمة لم ترم إلى شيء من ذلك لأن الطبقة العليا الصغيرة كانت تسيطر على اللغة وكانت قد اصطلحت على استعمالاتها . ولم تكن هناك طبقة قارئة حازت قسطا من الثقافة وفاتها قسط ، فهي تعتمد على الكتب والمعاجم لتصحيح أخطاءها مما يؤدي إلى إظهار المعاجم العامة .

فأقدم معجم يوثاني خاص بالفاظ هوميير من تأليف أبولونيوس الكندري Apollonius of Alex. في عهد أغسطس قبل الميلاد . وكانت أشعار هوميير موضع الدراسة المشتركة عند الإغريق دواما ولذلك عنوا بالفاظها كثيرا . والمعاجم الأخرى خاصة أيضا : بالعبارات الغريبة أو الفاسدة أو الأجنبية أو المحلية التي استعمالها شعراء الناسى والملاهي : أتيكية كانت أو لكدمونية أو كريتية أو رودية أو إيطالية أو غير ذلك ، ومعاجم خاصة بالطهي ، وكان موضوعا محببا عند الإغريق ، وبأوعية الشراب ، وبصياح الحيوان ، وبالترادفات ، وأخرى خاصة بأفلاطون والخطباء الأتيكيين العشرة ، وأبقراط ، وغيرهم . ولم يبق من هذه المعاجم إلا القليل حتى أن أثيناوس Athraeus من أهل القرن الثاني يذكر أسماء ٣٥ معجما لم تصل إلينا .

وأوسع هذه المعاجم مجالا معجم يوليوس بولكس Julius Pollux في عهد كودس ، وهو مرتب بحسب الموضوعات مثل المخصص لابن سيده في ١٠ كتب وصلت إلينا ، ومعجم هلاديوس الكندري Helladius of Alex (حوالي ٤٠٠م) ومعجم أريون الطبي Orion of Thebes (حوالي ٤٥٠م) الاشتقائي ، ومعجم اللهجات والمحليات لهزيشيوس الكندري Hesychius (القرن ٤) ومعجم ما اتفق لفظه من الكلمات واختلف معناه لأمونيوس الكندري Ammonius وغيرها من المعاجم الخاصة بموضوعات معينة مثل الأدوية المفردة وغيرها^(١) .

(١) اعتمدت في هذا الوصف على دائرة المعارف البريطانية ، مادة معجم Dictionary .

وعلى الرغم من هذه السكثرة من المعاجم لا يوجد دليل على معرفة الخليل بها وخاصة أنه مات في أول عهد الترجمة الحقيقي . يضاف إلى ذلك أن الفكرة فيها خاصة لا تتجاوز موضوعا معيناً ، أما فكرة الخليل فعامة ترمى إلى حصر اللغة جميعها .

أما ترتيب الحروف على الخارج فليس من اليونانية ولا السريانية ولا اللغات التي عرفها الشرق الأدنى قبل الإسلام في شيء . ولكن دائرة المعارف الإسلامية^(١) اكتشفت له أصلاً آخر في اللغة السنسكريتية . فهذه اللغة الهندية القديمة كانت ترتب حروفها على هذا النظام : ابتداء من أقصى الحروف مخرجا إلى أدناها . وقد اتصل المسلمون بالهنود في الفتوح ، بل اتصل بهم عرب الجاهلية منذ زمن بعيد ، كما جاء كثير منهم إلى العراق وعاش فيه . فقيل إن الخليل عرف منهم هذا النظام .

ثم الأبنية ، وهي من الأمور التي تكاد تمتاز بها اللغات السامية عن الآرية ، لا أثر لها في معاجم اليونان . وكذا الأمر في التقاليد . ولم نجد من ينص على أنها استعملت في معجمات اليونان أو الهنود أو غيرهم . وإذن فهاتان الخطوتان لا نزاع أنهما للخليل . ولكن أحقا أنه تأثر في غرضه وترتيب معجمه على الحروف باليونان ثم طرح نظامهم واتخذ نظام الهنود ؟

إنها مشكلة جدلية نظرية لا يمكن الوصول فيها إلى يقين . ولكننا نرى أن الهنود إذا كانوا وصلوا إلى نظام الخارج بفضل ترتيبهم للفيدا المقدسة كما يقولون ، فليس ما يمنع العرب أن يصلوا إليه بفضل ترتيبهم القرآن الكريم ؛ وأن اليونان إذا كانوا قد وصلوا إلى نظام المعجمات بفضل التطور الثقافي ، فليس ما يمنع أن يصل العرب إليه بعد الجهود التي بذلوها في ترتيب اللغة على الموضوعات . وقد مر اليونان

(١) مادة خليل .

أنفسهم بهاتين المرحلتين : تأليف الرسائل الخاصة بموضوعات معينة أولا ثم تأليف المعجمات . فهو تطور طبيعي .

وليست فكرة الترتيب غريبة على الذهن العربي . فقد عاناها حين حاول أن يجمع القرآن وينظمه ، ولجأ في ذلك إلى أمرين : الترتيب الزمني ، والسكمتي . فقد وضع أغلب السور المدنية في مفتتح المصحف ، وأغلب المكية في ختامه . وجمع السور الطوال في موضع واحد ، والتصار في موضع واحد أيضا . بل ربما نستطيع أن نقول إنه رتب المصحف كله ترتيبا كليا ، إذ يفتتح المصحف — بعد الفاتحة — بأطول سورة ويتدرج في ترتيب السور الأقصر فالأقصر حتى يختتم بأقصرهن .

ولعل هذا من أسباب اختلاف الصحابة في ترتيب مصاحفهم ، كما نسمع عن مصحف علي وعبد الله بن مسعود ، وأبي ، وغيرهم بالنسبة لمصحف عثمان لأن الأمر كان اجتهدا ، ومن الطبيعي أن تختلف وجهة نظر كل منهم في ذلك .

ولم تكن هذه النظم التي اتبعت في ترتيب القرآن بصالحة لترتيب المعجم الذي يريده الخليل . فالترتيب الزمني لم يكن مستطاعا ولا كان في خلد العرب أن الألفاظ لها تاريخ مسلسل . ولم يصل الإنسان إلى هذه الفكرة إلا حديثا ، والترتيب السكمتي صالح في الأمور التي لها أبعاد . أما المفردات فليس لها ذلك . وربما جعلنا منه الترتيب وفقا للأبنية الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية ولكن مع الفارق . والترتيب الموضوعي اتبعه من قبل الخليل في رسائلهم الصغيرة ، أما هو فلم يرض عنه لأنه كان يريد استيعاب جميع أبنية العرب . فرأى التقاليد تبلغ ذلك بأيسر مما يبلغه أي ترتيب آخر .

وصف المقدمة :

يستهل كتاب العين بمقدمة طويلة ، يصرح بنسبة الكتاب إلى الخليل في صدرها ويفسر عمله وغرضه فيه ومنهجه وترتيبه للحروف .

ثم تَصْرَحُ المقدمة بطريق الرواية : « قال أبو معاذ عبد الله بن عائد : حدثني الليث بن المظفر بن نصر بن سيار عن الخليل بجميع ما في هذا الكتاب » . ولم يستطع الباحثون معرفة أبي معاذ هذا يقينا . ومال الأستاذ بروناش^(١) إلى أن الاسم محرف وصوابه : أبو معاذ عبد الجبار بن يزيد ، والذي ذكره السيوطي بين رواة كتاب العين^(٢) . ويرجح هذا الرأي أن محمد بن خير صرح أنه روى كتاب العين من هذا الطريق أيضا^(٣) .

ولكن الذي يكدر علينا هذا الميل أن أحمد بن فارس يقول^(٤) : « حدثنا علي ابن إبراهيم القطان عن المعداني عن أبيه عن أبي معاذ عن الليث عن الخليل . . . » . وحين نبحث عن أبي معاذ المذكور هنا نبحت عنه بطبيعة الحال في شيوخ ابن فارس وقد صرح هذا بأسمائهم في مقدمة كتابه حين قال^(٥) : « وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه (في كتابنا هذا) على كتب مشتهرة عالية . . . فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى « كتاب العين » أخبرنا به علي ابن إبراهيم القطان فيما قرأت عليه ، أخبرنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم المعداني عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لزة الأصفهاني ومعروف بن حسان عن الليث عن الخليل » فأبو معاذ الذي يذكره ابن فارس إذن هو بندار بن لزة الأصفهاني أو معروف بن حسان . ولكن بندارا يكنى أبا عمرو فلا يبقى أمامنا غير « معروف » . ولسوء الحظ أنه غير معروف لم تذكره كتب طبقات النحويين . وإذن ترجح هذه الكنية بين معروف هذا ، وعبد الجبار الذي ذكره ابن خير والسيوطي ، وبين عبد الله بن عائد المذكور في مقدمة العين ، وكلهم غير معروف .

(١) مجلة إسلاميات ، المجلد الثاني ، ٦٩ .

(٢) الزمر : ٤٦/١ .

(٣) فهرسة ما رواه عن شيوخي ٣٤٩ .

(٤) للقايس ١٩٨/٣ .

(٥) للقايس ٣/١ .

ثم تنشر في المقدمة بعض الآراء اللغوية والنحوية التي يعتمد عليها الكتاب .
ويمكن أن نرى فيها أربعة أصول نبسط القول عنها فيما يلي لاتصالها بما وجه إلى
الكتاب من نقد .

(١) رأى الخليل أن كلام العرب مبني على أربعة أصناف^(١) : الثنائي والثلاثي
والرباعي والخماسي ، وفسر هذه الأصناف ، ورد إليها ما شذ عنها في ظاهره ووضح
خفاياها . فالثنائي هي الحروف والأدوات ولا يكون في الأسماء أو الأفعال . فالاسم
أو الفعل لا يكون أقل من ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به وحرف تحشى به الكلمة
وحرف يوقف عليه^(٢) . أما الأسماء الثنائية في ظاهرها مثل (يد ، وفم) فهي
ثلاثية في أصلها كما يظهر في تثنيها وجمعها وتصغيرها والفعل المشتق منها مثل
فوان وأيدٍ وبدية ، ودمي من دم . وعلة سقوط الحرف الثالث منها — في رأى
الخليل — أنه ساكن (لعله يريد : معتل) فلما دخل عليه التنوين ساكنا ، اجتمع
ساكنان فثبت التنوين لأنه إعراب ، وذهب الحرف الثالث الساكن .

وذهب في لفظ فم إلى مذهب آخر صرح به في المقدمة أيضا فقال^(٣) : « بل
التم أصله « فوه » .. والجميع أفواه والفعل فاه يفوه فوها : إذا فتح فم الكلام » .

وكذلك رأى الخليل أنك إذا جئت باسم من حرف ثنائي ضقت الحرف
الأخير ليصير على ثلاثة أحرف فتقول : « هذه (لَوَّ) مكتوبة وهذه « قدُّ » حسنة
الكتابة » وقد روى سيبويه وابن منظور مثل هذا الرأى عن الخليل^(٤) .

ولم يعتبر الخليل في هذه الأبنية إلا الحروف الأصلية بطبيعة الحال ولذلك
استبعد ألف الوصل من اعتباره . قال^(٥) : « والألف التي في اسحنك واقشعر
واسحنفر واسبكر ليست من أصل البناء ، وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال

(١) العين ١ : ٥٣ . (٢) العين ١ : ٥٥ .

(٣) العين ١ : ٥٦ .

(٤) العين ١ : ٥٥ ، الكتاب ٢ / ٣٢ ، ولسان العرب ١٤ / ٢٣٣ . (٥) العين ١ : ٥٤ .

وأماها من الكلام لتكون الألف عمادا وسلاما للسان إلى حرف البناء، لأن حرف
اللسان حين ينطلق ينطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل .

أما الحرف المضعف مثل الراء في أقشعر واسبكر فاعتبره حرفين وإذن فالكلمتان
خامسيتان عنده . هذا ما يحكيه الليث، وفيه مناقضة صريحة للمشهور عن رأى الخليل
بأن الحرف المضعف في الثلاثي وما فوقه زائد الأول منهما^(١)، لأنه في « سلم » مثلا
وقع موقع حروف العلة الزائدة في أوزان « فَوَعَلَ و فاعل و فَيَعْل » . وخالفه
آخرون فذهبوا إلى أن الزائد الحرف الثاني لأنه وقع موقع حرف العلة الزائد
في مثل « فَوَل » وجوز سيبويه الأمرين . وعلى رأى الخليل كما في شرح الشافية
تكون إحدى الرائين في « أقشعر واسبكر » زائدة والألف زائدة فالفعلان مزيدان
ومجردهما رباعى هو « قشعر وسبكر » . ويبدو أن الليث لم يحسن فهم الخليل في هذه
المسألة . فقد شرح الخليل له أن ألف الوصل مزيدة ليعتمد عاها اللسان في النطق
بالساكن، والراء المضعفة راءان لا واحدة . فاعتقد أن الرأين أصليتان وحكم على
الكلمتين بأنهما خامسيتان، ولما كانت الكلمتان فعلين حكم الليث بوجود أفعال
خامسية . وهذه الفاعلة الكبرى . فسيبويه يقول^(٢) : « بنات الخمسة .. لا تكون
في الفعل البتة » . ولم يذهب أحد إلى هذا الرأى لا بصرى ولا كوفى . فالكوفيون
يعدون ما زاد على ثلاثة أحرف زائدا لا أصليا . ولذلك يجب أن نتنبه إلى خطأ
هذا الرأى فيما سيقابلنا من أقوال الليث . وقد روى الأزهري قولا للخليل يدل
على صحة رأينا هذا . قال في أول أبواب الرباعى من كتاب العين في تهذيبه : « قال
الخليل بن أحمد : الرباعى يكون اسما ، ويكون فعلا ، وأما الخماسى فلا يكون
إلا اسما ، وهو قول سيبويه ، ومن قال بقوله » . وذهب الخليل بعد ذلك إلى أنه
ليس للعرب بناء أصلى في الأسماء ولا في الأفعال على أكثر من خمسة أحرف .

(١) شرح الرضى على الشافية ٢/٣٦٥ .

(٢) الكتاب ٢/٣١٠ .

ورأى الخليل هنا واضح وصريح ، في أن أقل الحروف التي يتألف منها الاسم أو الفعل ثلاثة . فالأصل عند الخليل والنحويين والنحويين بعده ، في المواد في العربية هو الثلاثي . ولكن هذا الرأي لقي هجوماً عنيفاً في عصرنا الحديث . فقد ظهر مذهب آخر يرى في اللغة كأنها حيا يولد طفلاً ، ويشب صبياً ، ويافع شاباً ، ويهين شيخاً ، وقد يموت إذا بلغ أرذل العمر ، فاللغة في هذا المذهب ظاهرة اجتماعية تنطبق عليها القوانين التي تسود المجتمعات . ويرى المؤمنون بهذا المذهب أن المجتمع يمر بالمراحل التي يمر بها الفرد من البشرية منذ أن يولد إلى أن يموت . ولما كان الطفل لا يحسن التلفظ بالكلمات التي يسمها ، وإنما يتفوه بها مبتورة مشوهة . فهو يسمع في هذه الكلمات أصواتاً ، يحاول أن يقلدها ، بطبيعة التقايد التي تسيطر عليه في هذه المرحلة من عمره . ولكن عضلات فمه ولسانه لا تيسر له إخراج هذه الأصوات ، كما سمعها بالضبط ، فيلجأ إلى اختصارها وتقليد ما نقت نظره منها ، أو أبرز ما يميزها .

وهكذا إذا أراد أن ينطق بأب ، قال : با ، وبأم ، قال : ما ، وما ماثل ذلك . يضاف إلى ذلك أنه هو الذي يختار من الصوت مزاياه البارزة ، واختياره ذاتي تخص ، ولذلك قد يختلف تفوهه لصوت اللفظ الذي سمعه عن تفوه طفل آخر في عمره . وهذا ما حدث للرجل البدائي . . سمع صوتاً طبيعياً كالزلازل والبراكين مثلاً ، فأراد أن يقلده ، فقلد ما استرعى انتباهه من هذا الصوت ، لاجمع التفاصيل التي لامسه ، أو الوجوه التي تفرعت منه ، فكان تقليده مبتوراً لعدم مرونة عضلات النطق عنده ، ومشوهاً لتحكم أذنه واختياره فيه . وكانت الكلمات الأولى التي اخترعها الإنسان الأول تقليداً للأصوات الطبيعية . وتتألف من مقطع واحد يبرز فيه حرف أو حرفان أولهما متحرك وثانيهما ساكن كما هو الحال عند الطفل . ولكن الزمن تقدم بهذا الإنسان البدائي ولم تكفه هذه الأصوات التي تتألف من مقطع واحد ، في الدلالة على ما يريد من أشياء آخذة في التكاثر بتناسع معارفه .

فاضطر أن يضيف إلى هذه المقاطع زيادات للفرقة بين المتشابه منها ، ولتوسع أمامه مجال الاختلاف والابتكار ، فظهرت الألفاظ الثلاثية والرباعية المضاعفة . وكانت الزيادة التي طاوَعته في هذه المرحلة المتقدمة تتألف من أمرين : تكرير المقطع الذي عنده ، أو إضافة حرف علة لأن هذا ليس إلا مدا في النفس ، وإطالة في الوقت الذي تُنطِق فيه الكلمة . فتكرير المقطع أوجد المضاعف الرباعي ، لأن هذا البناء ليس إلا تكرارا محضا ، فالناطق يقول زَلْ زَلْ ، بدلا من زل . وإضافة حرف العلة أوجدت الأجوف إذا أضيف حرف العلة بين الحرفين مثل زال ، والناقص إذا أضيف حرف العلة في آخر الكلمة . وظهرت هذه الأبنية الثلاثة في وقت متقارب ، في غالب الظن . ثم ابتكر المضاعف الثلاثي بتضعيف الحرف الثاني من هذا المقطع . وابتكر من الثنائي : المهور ، سواء أوضع الهمز أو لا ، أم بين الحرفين الأصليين ، أم بعدها بتحريك حرف العلة . ثم ظهر المثال الواوي واليائي . وأخيرا ضم إلى الحرفين الأصليين حرفا يابسا ثالثا ، فظهر الثلاثي الصحيح . وضم إليهما حرفين يابسين فظهر الرباعي الصحيح ، وثلاثة حروف مُخَّاح ، فظهر الخماسي ، أو فعل ذلك عن طريق النعت . واختلفت معاني الأبنية الجديدة وتنوعت ، حتى انفصلت عن المعنى الأصلي الذي كان للحرفين القديمين منها . ولكن بعض هذه الأبنية حافظ على المعنى القديم ، يقول ابن فارس^(١) : « إن لله في كل شيء سرا ولطيفة . وقد تأملت هذا الباب ، (يعني باب الدال مع اللام) ، من أوله إلى آخره ، فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدل على حركة ومجىء ، وذهاب وزوال من مكان إلى مكان » . وقال السيد مرتضى الزبيدي^(٢) : « نقل شيخنا عن الزمخشري في الكشاف أنه قال : لو استقرى أحد الألفاظ التي فاؤها نون ، وعينها فاء ، لوجدتها دالة على معنى الذهاب والخروج » . ويتبين من هذا أن الرباعي والخماسي يتألفان من كلمة وزيادات ، أو من كلمتين ، وربما من ثلاث .

(١) اللغائيس ٢ : ٢٩٨ .

(٢) تاج العروس مادة قد .

وعد استشراف إلى مثل هذا الرأي بعض الأقدمين ، الذين قال عنهم ابن جنى^(١) : « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات السموات ، كدوى الريح ، وحنين الرعد ، وخرير الماء ، وشجيج الحمار ، ونميق الغراب ، وصهيل الفرس ، وتزيب الظبي ، ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح ، ومذهب متقبل » . كما ذهب أحمد بن فارس إلى أن الرباعي والخماسي يتألفان بالنحت في أغلب أحوالهما ، وأقام على هذا الأساس معجمه المسمى « المقاييس » .

وأهم من هذا كله أن الخليل نفسه ارتضى ما يشبه هذا المذهب في بعض آرائه عن أصل الرباعي المضاعف . فقد فرق بينه وبين الرباعي المجرد ، وذهب إلى أن الأخير منهما بناء مستقل ، مثله مثل الفعل الثلاثي . أما الرباعي المضاعف فذهب إلى أنه حكاية للأصوات الطبيعية ، وإلى أن كثيرا منه مأخوذ من الثنائي الخفيف ، قال^(٢) : « ألا ترى . . . أن الحاكى يحكى صلصلة اللجام ، فيقول : صلصل اللجام ، وإن شاء قال : صل ، مخففة مرة اكتفاء بها ، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك ، فيقول صل صل صل ، يتكلف من ذلك ما بداله » . وقال أيضا^(٣) : « ولا تكون الحكاية مؤلفة حتى يكون حرف صدرها موافقا لحرف صدر ما ضم إليها ، وعجزها موافقا لحرف عجز ما ضم إليها ، كأنهم ضموا « دق » إلى « دق » فالفوا بينهما « أى في دققة .

وذهب أيضا إلى أن^(٤) « العرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثنائي الثقيل بحرفي التضمين (يريد الثلاثي المشدد) ومن الثلاثي المعتل . ألا ترى أنهم يقولون : صل اللجام يصل ، فلو حكيت ذلك قلت صل تمد

(١) الخصائص ١/٤٦ . (٢) العين ١ : ٦٢ .

(٣) العين ٦ وانظر الطبعة الجديدة ١ : ٦١ .

(٤) تهذيب الأزهري ١ : ٤٦ . والعين ١ : ٦٢ .

اللام وتثقلها ، وقد خفقتها من الصلصلة ، وهما جميعا صوت الجمام ، فالتثقل مد ، والتضعيف ترجيع ، لأن الترجيع يخف فلا يتمكن لأنه على حرفين ، فلا ينقاد للتصريف حتى يضاعف أو يثقل . فيجىء كثير منه متفقا على ما وصفت لك . ويجىء كثير منه مختلفا نحو قولك صرّ الجندب صريرا ، وصرصر الأخطب صرصرة . كأنهم توهموا في صوت الجندب مدا وتوهموا في صوت الأخطب ترجيعا . ومن الواضح أنه حين ربط بين الثلاثي المضاعف والرابعي المضاعف ، ربط بينهما كذلك وبين الثنائي المخفف لأنه أصحهما معا .

إذن فالخليل حين يقول إن الأصوات ثلاثة ، إنما يتكلم عن المرحلة الأخيرة التي استقرت عندها اللغة ، ويفض النظر عن تطورها التاريخي الطويل . وله في ذلك كل الحق ، لأنه يريد أن يعرفنا اللغة التي كان العرب في عهده يتكلمونها ، لا العربية الموهلة في القدم ، التي تختلط بغيرها من الساميات ، ولم يبق منها في عهد الخليل إلا آثار قليلة غالبت التطور ، وبقيت شاهدة على الأطوار الأولى للغة . فالخليل مصيب في قوله ، لأنه يعلم قوما آخر مرحلة وصلت إليها العربية . وربما كان أصحاب المذهب الثنائي مصيبين في قولهم ، لأنهم ينظرون إلى تاريخ قديم . ولكن إصابة الخليل في كلامه عن اللغة الراهنة في عهده ، لا تجعلنا نفقل عن بعض نظراته الخاطفة إلى التطور اللغوي حتى إنه ليعدم من واضع البذور الأولى لهذا المذهب في اللغة العربية . ورعى هذه البذور بعده ابن فارس وابن جني خاصة ولكنها سوعان ما جفت أرضها بعدهم ، حتى قبض لها بعض الأعلام في عصرنا الحديث ، فأحيوها وزادوها نضرة وازدهارا . وأشهر هؤلاء الأعلام أحمد فارس الشدياق صاحب « سر الليال » وجورجى زيدان صاحب « الفلسفة اللغوية » ، والأب أنستاس ماري الكرملي صاحب « نشوء اللغة العربية ونموها واكتسابها » والأب مرمجى الدومنيكي صاحب « المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية » و « هل العربية منطقية - أبحاث ثنائية ألسنية » و « معجمات عربية

سامية « والمقالات الكثيرة في الدفاع عن مذهبه ، وآخرها مقال « طلائع الثنائية في القديم » في مجلة المحمخ العلمي العربي بدمشق ، رجب ١٣٧١ ، نيسان ١٩٥٢^(١) وقد هوجم الكتاب بسبب هذه المسألة ، لأن الخليل خالف فيها آراء البصريين وقيل إنه وافق الكوفيين^(٢) . واعتمد عليها بعض الباحثين فأنكر على الخليل تأليف الكتاب ، ونسبه إلى الليث ، الذي قرأ الصرف والنحو على القاسم بن ممن السعودي من علماء الكوفة . ولكن الأمور يجب ألا تؤخذ بظواهرها وحدها ، ويجب أن تبحث وتمحص ، قبل الحكم عليها . وهاك آراء المدرستين في هذه المسألة :

قال سيبويه رأس البصريين^(٣) : « وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه ، كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه ، وأما سفرجل فمن بنات الخمسة ، وهو صنف من الكلام ، وهو الثالث فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة » .

أما الكوفيون^(٤) فذهبوا : « إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة . فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد . واختلفوا فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف ، الحرف الذي قبل آخره . وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة أحرف نحو سفرجل ففيه زيادة الحرفين الأخيرين » .

واختج الكوفون لأرائهم بالإجماع على وزن جعفر بفعلل ، وسفرجل بفعلل ، فدل تكرار اللام على وجود حروف زائدة ، هي المكررة .

(١) رجعت إلى هذه الكتب والمقالات في وصف مذهب الثنائية في اللغة ، وما كتبتها للأصوات الطبيعية في نشأتها الأولى .

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤ .

(٣) السيوطي : اللزهر ١/٤٣ .

(٤) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المادة ١١٤ .

ورد عليهم البصريون بأن النحويين أجمعوا: « على أن الحرف الزائد ، إذا لم يكن تكريرا ، يوزن بلفظه » ، فيكون وزن جعفر فعنل على رأى الكسائي ، وفعل على رأى الفراء ، ووزن سفرجل فعجل وما أشبه . ولكن أحدا لا يقول بذلك ، فدل على بطلان رأى الكوفي . وكان أقوى رد للبصريين قولهم إن الوزن هو تمثيل فقط ، وتكرار اللام فيه للحنفة وللمائلة ، وليس فيه أى دلالة على زيادة حروف أو تكرارها ، فيجب إذن عدم انخاط بين الميزان والموزون .

لم يفرق البصريون فى رأيهم السابق بين الرباعى المضاعف ، والرباعى غير المضاعف . ولكن الكوفيين^(١) فرقوا بينهما ، فأوا أن الرباعى المضاعف الذى يبقى بعد سقوط الحرف الثالث منه محتفظا بالمعنى الذى كان له قبل سقوطه ، أو مناسبا لمعناه مناسبة قريبة ، وأوا أن الحرف الثالث فيه زائد مثل زلز مشتق من زل ، وصرصر من صر ، وددم من دم . أما ما لم يكن كذلك ، كالبلبال والخالخال ، فلا يرتكبون ذلك فيه .

واستدل البصريون على رأيهم ، بأن المضعف لا يحكم بزيادته إلا بعد كمال ثلاثة أصول ، مثل : قنّب ، وعلكد ، وقرشب ، ومهدد ، وسمجح ، ومرمريس ، وبرهرة ، لأنها تبقى فيها ثلاثة أصول بعد حذف التضعيف منها .

واستدل الكوفيون بالاشتقاق ، فإدام الحرف يسقط فى بعض اشتقاقات الكلمة التى بمعناها ، فلا بد أنه زائد .

ويتضح من هذا العرض أن الخليل وافق البصريين فى الرباعى الجرد ، وخالفهم فى الرباعى المضاعف ، ولكنه لم يتفق مع الكوفيين فيه تمام الموافقة . وإنما فى الربط بينه وبين الثلاثى المضاعف . وخالفهم أيضا فى ذهابه إلى أن أصلهما معا هو الثنائى الخفف ، وفى ربطه هذا المضاعف الرباعى بالثلاثى المعتل أيضا . بل

(١) ابن الأنبارى : الإنصاف ، السأة ١١٦ .

الأمر الوحيد الذي اتفق فيه مع الكوفيين خالفهم في النقطة التي ارتكز عليها كل منهم في رأيه ، فأقام الخليل رأيه على الناحية الصوتية الطبيعية ، وأقامه الكوفيون على الاشتقاق وحده .

ولكن موافقة الكوفيين للخليل في أطراف من هذه المسألة ليست من الأمور التي تسلب عقولنا دهشا فلا نستطيع إلا التكذيب والظعن ، فهم يوافقونه في غيرها من المسائل التي لا يعتمد عليها كتاب العين . وأقرب مثال لذلك اتفاق الخليل والكوفيين على وزن كلمة « خطايا »^(١) ، ومخالفته البصريين في الضمير « إياك وإياه وإيأى »^(٢) .

والأمر أخطر من هذا الاتفاق العرضي ، فإني أريد أن أصرح هنا بأن الانفصال والعداء بين مدرستي البصرة والكوفة لم يكونا معروفين في عهد الخليل . فمدرسة الكوفة كانت باذنة ، وكانت تسترشد الدراسات التي أخذت في النضج في البصرة ، فأبو جعفر الرواسي رأس مدرسة الكوفة يأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر^(٣) ، والكسائي الكوفي يرحل إلى البصرة ويأخذ عن الخليل^(٤) ، والقراء يأخذون عن يونس بن حبيب البصري^(٥) ، ويكثر من الرواية عنه ، ويعترف بذلك الكوفيون أنفسهم ، وسيبويه البصري — يقولون — يأخذ من الكوفيين^(٦) ، وأبو زيد البصري يروي بعض شعره ورجزه في النوادر عن المفضل الكوفي . أما هذا العداء الشديد فقد برز واشتد عندما تدخل الطمع بينهما بعد ذلك العهد ، وأعني بذلك التنافس على بغداد ، وخاصة في عهد المبرد وثلثه ، فلا مانع أبدا من اتفاق الآراء في عصر الخليل .

(١) ابن الأنباري : الإنصاف ، المسألة ١١٦ .

(٢) قس المرجع ، السائلتان ٩٨ ، ١٠٢ .

(٣) السيوطي : البنية ٣٤ .

(٤) قس المرجع ٢٣٦ .

(٥) قس المرجع ٤١١ .

(٦) قس المرجع ٣٤ .

ومصدق هذا القول ذهب محمد باقر الخونساري^(١) إلى افتراق مدرمتي البصرة والكوفة في عهد الأخفش الأوسط والمبرد وأحادهما قبل ذلك. وذهب السيوطي^(٢) إلى مثل هذا الرأي، ولكنه رأى أن انفصال المدرستين تم بعد عهد الخليل مباشرة. (٢) نقد الخليل الصيغ الرباعية والخماسية، وبين الأصيل منها والدخيل في اللغة. وأقام نقده على الناحية الصوتية فيها، كأنما اللغة تحولت عنده إلى أصوات وأنغام، فالتناسق عنده عربي صحيح، والناشز مولد دخيل. فالأبنية الرباعية والخماسية الصحيحة لا تعرى عن واحد أو أكثر من حروف الذلاقة الستة وهي ر، ل، ن، ف، ب، م. فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرأة من هذه الحروف، فاعلم أنها محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب ولو كانت على الأوزان العربية، وجاءت عن ثقة مثل الكشعشج والكشعضج وأشباههن^(٣). وقد أدخل بعض النحارير هذه الكلمات على الناس إرادة اللبس والتعنت.

ثم أشار إلى أنه يشذ عن هذه القاعدة بعض الصيغ، ولكنها يجب أن تقترن ببعض الشروط في هذا الشذوذ. فيلزم أن يرد في هذه الكلمات حرف العين، أو القاف، أو الاثنان معا. فإن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه، لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرسا، فإذا اجتمعتا أو أحدهما في بناء حسن لنصاعتهما مثل المسجد والقداحس. وقد سماها لهذا السبب حرفي الطلاقة. فإن كان هذا البناء المعرى من الحروف الذلق اسما، وورد فيه أحد حرفي الطلاقة لزمته أيضا السين أو الدال أو كلاهما. فيما يحسنان جرس الأبنية أيضا، لأن السين توسطت بين مخرجي الصاد والزاي، ولأن الدال لانت عن صلابته الطاء وكرازتها، وارتفعت عن خفوت التاء.

(٢) الاقتراح ٨٤.

(١) روضات الجنات ٢٧٤.

(٣) العين ١ : ٥٨ - ٩

وهناك استثناء عام ، وهو المضاعف الرباعي ، مثل دققة وصرصرة ، فذلك بناء يستحسنه العربي فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل ومن اللذوق والشغوية والمعتصم ، بل يتسامح فيه في غير ذلك ، فالضاد والكاف لا يجتمعان في بناء عربي إلا إذا قدمت الضاد وفصل بينها وبين الكاف ، مثل الضنك والضحك ، ولكنهما تأتيان في المضاعف دون فاصل مثل الضكضاكة . فالمضاعف جائز فيه كل عث وسمين ، من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك . وقد روى الأزهري^(١) أن غير الليث روى هذه الآراء عن الخليل . وتجدها بعينها عند من بعده من اللغويين .

(٣) انتقل الخليل بعد هذا إلى الكلام عن مخارج الحروف وترتيبها ، وقد أثار ما وصل إليه من نظم عواصف من النقاش والاختلاف ، ولذلك نحن في حاجة إلى تفصيل الكلام عنها . ونحب أن نقدم بين يديها صورة من النظم التي ارتضاها البصريون والكوفيون ، نرى مركز الخليل منها ، لأنه اتهم بمالأة الكوفيين في نظامه^(٢) .

ومذهب سيبويه في ترتيب المخارج^(٣) هو أن الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا ، وهي : الهمزة ، والألف ، والماء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والهاء ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والشين ، والياء ، والضاد ، واللام ، والراء ، والنون ، والطاء ، والذال ، والتاء ، والصاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والذال ، والثاء ، والفاء ، والباء ، والميم ، والواو . وهو المذهب الرسمي لمدرسة البصرة .

وجعل للحروف العربية ستة عشر مخرجا^(٤) . فللحلق منها ثلاثة : فأصاها مخرجا الهمزة والماء والألف ، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء . وأدناها

(١) تهذيب اللغة ١ : ٥٠ .
(٢) السيوطي : للزهري ٤٣/١ .
(٣) ابن جنبي : سر الصناعة ٥٠ . والرصني : شرح الشافية ٢٥٠/٣ ، ٢٥٤ .
وشرح ابن عيش الفصل ١٤٥٩ وهي تختلف قليلا عما في كتاب سيبويه ٤٠٥/٢ .
(٤) للكتاب ٤٠٥/٢ .

مخرجا من النيم الفين والحاء . ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف . ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء . ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الصاد . ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والناب والرابعة والثنية مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون ، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء . ومما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء . ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء . ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو .

ثم قسم هذه الحروف أقساما بحسب صفاتها ، ولا يهمننا منها إلا حروف العلة ، التي قال عنها^(١) : « ومنها (من الحروف) اللينة ، وهي الواو والياء ، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها ، كقولك وأى والواو ، وإن شئت أجريت الصوت ومددت ، ومنها الهاوى ، وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك ؛ وهي الألف . وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها ، وأخفاهن وأوسعهن مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو » فيو — كما ترى — يذهب إلى أن حروف العلة لها مجال متسع تخرج منه ، ينفصح للهواء ، وإن اختلفت سعة المجال في كل حرف منها . وهذا الوصف شبيه بوصف تحليل حروف العلة الهوائية أو الهاوية — كما سماها — وإن كان سيبويه زاد عليه في التفاصيل . وقد خالف الأخفش^(٢) من البصريين سيبويه في مخرجي الألف والهاء

(١) الكتاب ٤٠٦/٢ .

(٢) شرح الرضى على الغانية ٢٥١/٣ .

وجعلهما معا ، فليست إحداهما بمتقدمة على الأخرى ولا متأخرة . ولكن بقية
البصريين واقفوا سيبويه ، ثم ارتضى مذهبه المتأخرون من النحويين وساروا عليه .
ولا يذكر لنا النحويون مذهب الكوفيين ، ولكن الرضى يصرح لنا في
عبارة تفهم منها أنهم واقفوا سيبويه في مذهبه ، ما عدا مواضع قليلة ، قال^(١) :
« وخالف الفراء سيبويه في موضعين : أحدهما أنه جعل مخرج الياء والواو واحدا ،
والآخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين » .

والآن أين موضع الخليل بين هذه المذاهب ؟ أما الترتيب الذي صرح هو
نفسه به في المقدمة^(٢) ، فهو على الصورة التالية « ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص
س ز ط ذ ث ظ ن ف ب م و ا ي ء » .

وبسط الخليل^(٣) القول في هذه الحروف ومخارجها ، فرأى أنها ٢٩ حرفا ،
٢٥ منها صحاح لها أحياز ومدارج ، و ٤ هوائية . أما الصحاح فترتب على النحو
التالى : العين ثم الحاء ثم الهاء من حيز واحد ، وبعضها أرفع من بعض . الخاء
والغين من حيز واحد ، والحروف الخمسة حلقية . القاف والكاف لهويتان ،
والكاف أرفع . الجيم والشين والضاد فى حيز واحد . الصاد والسين والزاي فى
فى حيز واحد . الطاء والذال والتاء فى حيز واحد . الظاء والذال والتاء فى حيز
واحد . الراء واللام والنون فى حيز واحد . الفاء والباء والميم فى حيز واحد .

أما الهوائية فهوائية فى الهواء ، وليس لها حيز تنسب إليه إلا الهواء . ولكنه
يجعل الواو والألف والياء وحدها ، والهمزة وحدها .

وفى فقرة أخرى^(٤) يعطى الخليل كل طائفة من هذه الحروف لقبها . فيسمى
العين والحاء والحاء والغين حلقية ، لأن مبدأها من الحلق ، والقاف والكاف

(٢) العين ١ : ٥٣ .

(٤) العين ١ : ٦٥ .

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٥٤ .

(٣) العين ١ : ٦٤ .

لهوية لأن مبدأها من اللهاة ، والجيم والشين والصاد شجرية ، لأن مبدأها من شجر النجم ، وهو مفرجه ، والصاد والسين والزاء أسلية ، لأن مبدأها من أسلة اللسان ، وهي مستدق طرفه ، والطاء والتاء والذال نطعية لأنها تخرج من نطع الفار الأعلى ، والطاء والذال والتاء لثوية ، لأن مبدأها من اللثة ، والراء واللام والنون ذلقية ، لأن مبدأها من ذلق اللسان ، وهو تحديد طرفيه ، والفاء والباء والميم شفوية أو شفوية ، لأن مبدأها من الشفة ، والياء والواو والألف والهمزة هوائية ، لأنها هاوية لا يتعلق بها شيء . وقد اعتمد في هذه الألقاب على مدرجة كل حرف وموضعه الذي يبدأ منه ، ولذلك وضع الأزهرى هذه الفقرة في مقدمة التهذيب تحت عنوان « باب أحياء الحروف ^(١) » .

والأمر إلى الآن يسير واضحا مطردا ، إذا أغضينا النظر عن الاضطراب الذي اعترى الحروف النطعية وحروف العلة . ولكن ما العمل إذا لم يقتصر الاضطراب على بعض التوافه ؟ فحروف العلة التي رتب أولها « و ا ي ء » ترتب هنا « ي و ا ء » وترتب ترتيبا آخر أشار إليه سلمة بن عبد الله بن دألان المعافري في قوله ^(٢) :

يا سائلى عن حروف العين دونكها فى رتبة ضمها وزن وإحصاء
وقال فى آخر النظم :

واللام والنون ثم الفاء والياء والميم والواو والمهموز والياء

أما إن كان المعافري وغيره من الناظمين يقصدون بالهمزة الألف اللينة ، فتكون المشكلة قد حلت ، ويكون التعبير قد خانهم . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، فالزبيدي فى مختصره لا يسير على أحد هذه الترتيبات ، بل يقدم الهمزة ، فالياء ، وأخيرا الواو . ويلكنه إلى جانب ذلك يضع أيدينا على السر ، حين يقول ^(٣) :

(١) تهذيب اللغة ١ : ٤٨ .

(٢) السيوطى : للزهر ١ / ٤٥ .

(٣) السيوطى : الزهر ٤٣ .

« ولو أن الكتاب للخليل . . . لوضع الثلاثي المعتل على أقسامه الثلاثة : ليستبين معتل الياء من معتل الهمزة والواو . . . ونحن على قدرنا قد هذبنا جميع ذلك في كتابنا المختصر منه ، وجعلنا لكل شيء منه بابا يحصره وعددا يجمعه » . وإذن فالخليل اضطرب في حروف العلة ، ولم يرتبها ، ولكن جمعها معا دون تمييز . وتخلص بهذه الطريقة من مشكلة عويصة واجهته فيها ، فهو شاعر بأن الهمزة مختلفة عن بقية حروف العلة ، ولكنه لا يستطيع أن يصوغ هذا الشعور صياغة واضحة ، ولذلك قال عنها في فقرة^(١) : « والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد ، لأنها لا يتعلق بها شيء » وقال في فقرة ثانية^(٢) : « ثم الألف والواو والياء في حيز واحد ، والهمزة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه » . وقال في ثالثة^(٣) : « وأربعة هوائية ، وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة . فأما الهمزة فسميت حرفا هوائيا لأنها تخرج من الجوف ، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ، ولا من مدارج الحلق ، ولا من مدارج اللهاة ، إنما هي هاوية في الهواء ، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف . وكان يقول كثيرا : الألف اللينة والواو والياء هوائية ، أي أنها في الهواء » .

وأخيرا يبدو أنه استقر على رأى شبيه برأى سيبويه ، حين يقول^(٤) :
وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة ، فإذا رفَّ غنها لانت إلى الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصراح » . ويروى السيوطي^(٥)
هذا القول الأخير عن ابن كيسان عن الخليل ، مع بعض زيادات ، تقرُّبه من مذهب سيبويه كل القرب ، أو تجعل المذهبين واحدا . قال ابن كيسان : سمعت من يذكر

(١) العين ١ : ٦٥ .

(٢) العين ١ : ٦٥ .

(٣) العين ١ : ٦٤ .

(٤) العين ١ : ٥٨ .

(٥) للزهر ١ / ٤٥ .

عن الخليل أنه قال : « لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف ، ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ، ولا في اسم ولا في فعل إلا زائدة أو مبدلة ، ولا بالهاء لأنها مهموسة خفيفة لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثاني ، وفيه العين والحاء ، فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف . وليس العلم بتقدم شيء على شيء ، لأنه كله يحتاج إلى معرفة ، فبأى بدى كان حسناً ، وأولاهما بالتقديم أكثرها تصرفاً » .

وذكر غير الليث عن الخليل رأياً آخر له في حروف العلة يربط بينها ، ويوضح لنا حيرة هذا العالم فيها ، قال ^(١) : « والعويص في الحروف المعتلة ، وهي أربعة أحرف : الهمزة والألف اللينة والياء والواو ، فأما الهمزة فلا هجاء لها ، إنما تكتب مرة ألفاً ومرة واوا ومرة ياء ، فأما الألف اللينة فلا صرف لها ، إنما هي جرس مدة بعد فتحة ، فإذا وقعت عليها صروف الحركات ضعفت عن احتمالها ، واستنامت إلى الهمزة أو الياء أو الواو ، كقولك عصابة وعصائب ، كاهل وكواهل ، سعادة وثلاث سعليات فيمن يجمع بالتاء . فالهمزة التي في العصائب هي الألف التي في العصابة ، والواو التي في الكواهل هي الألف التي في الكاهل جاءت خلفاً منها ، والياء التي في السعليات خلف من الألف التي في السعلاة ، ونحو ذلك كثير . فالألف اللينة هي أضعف الحروف المعتلة ، والهمزة أقواها متناً ، ومخرجها من أقصى الحلق من عند العين . قال : والياء والواو والألف اللينة يُمَاتُ بها ، ومدارج أصواتها مختلفة ، فدرجة الألف شاخصة نحو الفار الأعلى ، ومدرجة الياء مختنضة نحو الأضراس ، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين ، وأصلهن من عند الهمزة ، ألا ترى أن بعض العرب إذا وقف عندهن همزهن كقولك للمرأة أفبليء ، وتسكت ، وللاثنين أفعلاً ، وتسكت ، وللقوم أفعأؤ ، وتسكت . فإنما يهمن في تلك اللغة لأنهن إذا وقف

عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبتدئهن من عند الهمزة . فذه حال الواو الساكنة بعد الضمة ، والياء الساكنة بعد الكسرة ، والألف اللينة بعد الفتحة . وهؤلاء في مجرى واحد . والواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويتا ، وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى . ومن تبيان ذلك أن الألف اللينة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة إذا تقيهن حرف ساكن بعدهن سقطن ، كقولك عبد الله ذو العمامة ، كأنك قلت : ذن ، وتقول : رأيت ذا العمامة ، كأنك قلت : ذن ، وتقول مررت بذي العمامة ، كأنك قلت : ذن ، ونحو ذلك كذلك في الكلام أجمع . والياء والواو بعد الفتحة إذا سكتا وتقيهما ساكن بعدهما فإنهما يتحركان ولا يسقطان أبدا ، كقولك : لو انطلقت يا فلان ، وكقولك للمرأة : اخشى الله ، وللقوم : اخشوا الله ، وإذا وقت قلت : اخشوا ، واخشى ، فإذا التقت الياء والواو في موضع واحد وكانت الأولى منهما ساكنة ، فإن الواو تدغم في الياء إن كانت قبلها أو بعدها في الكلام كله نحو : الطى من طويت ، الواو قبل الياء ، ونحو الحى من الحيوان ، الياء قبل الواو . . . » .

ولكن الاضطراب لا يقتصر على حروف العلة والهمزة ، والحروف النطقية ، بل هناك اضطراب آخر أبرز وأوضح . فالخليل — كما رأينا — يجعل الجيم والشين والضاد طبقة واحدة تخرج من شجر النهم^(١) ، ولذلك يسميها شجرية ، وعلى هذا الترتيب جرى في الكتاب . ولكنه قال في المقدمة أيضا^(٢) : وأما مخرج الجيم والقاف والكاف فمن بين عكدة اللسان وبين اللهاة في أقصى النهم . فهو في هذا القول يخرج الجيم من مجموعتها الأولى ويضعها في مجموعة ثانية ، هي اللهوية . ويفسر الخليل نفسه في مادة « عكد » من كتاب العين ، عكدة اللسان . يأتيها أصله وعقدته ، أى طرفه الداخل في النهم .

(١) العين ١ : ٦٥ .

(٢) العين ١ : ٥٨ .

وإذن نستطيع أن نقول إن الخليل لم يتكفر في كتاب العين ومقدمته نظاما صوتيا واحدا محكما لمخارج الحروف ، وإنما اضطرب بين عدة نظم يختلف بعضها عن بعض . وتعليل هذه النظم ، مع النظام الذي قال به سيبويه في كتابه ، وربما كان متأثرا فيه بالخليل ، أن هذا العلامة لم يكن قد استقر رأيه على نظام واحد بعد ، وأنه كان دائم التفكير في المخارج ، دائم التجربة لنظمه ، والتغيير فيها . فكان آونة يصل إلى شيء ، وأخرى يصل إلى غيره . وكان الليث من الأمانة والعدل بحيث دون لنا كل هذه المراحل التي مر بها الخليل ، على حين لم يدون سيبويه إلا نظاما واحدا . ونستمد الدليل على ذلك من بعض عبارات قصيرة قالها الليث عفوا ، مثل « وكان يقول كثيرا^(١) » و « الفاء والباء والميم شفوية ، وقال مرة شفوية^(٢) » « ولولا هتة في الهاء . وقال مرة : لولا همة لاشتبهت بالحاء^(٣) » وقد أخذ الكتاب وقتا في تأليفه ، وتخلته فقرات^(٤) . وهذا الفرض يعلل لنا اختلافات الاصطلاحات في الفقرات المختلفة ، فهو مرة يذكر المخارج ، وأخرى يذكر المدارج وثلاثة الأحياز ، ورابعة المبادئ . يضاف إلى ذلك كله أن هذه النظم منسوبة صراحة إلى الخليل نفسه ، فإست من الزيادات التي ألحقت بالكتاب . ومن الواضح أن هذه النظم لا تسير في ركاب سيبويه ، أو الأخفش ، أو الفراء . فلا اتفاق بينها وبين البصريين أو الكوفيين .

وكانت هذه النظم المتعددة عند الخليل سببا في اضطراب الروايات التي تحكى نظامه . فالرضي يشرحه^(٥) متسقا مع النظام العام المذكور في مقدمة العين ، مع تقديم وتأخير في بعض الحروف التي تخرج من حيز واحد ، إذ اختلف الترتيب عنده بين الحاء والعين في الحروف الحاقية ، وبين السين والزاي في الأصلية ، والتاء في النطعية ، وبين الياء والواو في الهوائية .

(٢) العين ١ : ٦٥ .
(٤) ابن النديم : الفهرست ٤٢ .

(١) العين ١ : ٦٤ .
(٣) العين ١ : ٦٤ .
(٥) شرح الشافية ٣ / ٢٥٤ .

وظهرت إلى جانب هذه النظم في ترتيب مخارج الحروف ، نظم أخرى ، ولكن لم يلق منها قبولا عاما غير نظام سيبويه والخليل . فسار عليهما من بعدها من النحويين واللغويين ، حتى بُعثت نهضتنا الحديثة . فرأينا المستشرقين ، وقد تأثروا بحضارتهم الآلية ، يطبقون آلاتهم على هذه النظم . فسجلوا مخارج الحروف ، وكيفية إخراجها وذبذبة الهواء في عملية التكلم ، ووصلوا إلى نظام جديد يوافق الأقدمين في أجزاء ويخالفهم في أجزاء^(١) .

التقاليب :

(٤) الأصل الأخير الذي يحتم به الخليل مقدمة العين ، هو الأساس الذي أقام عليه ترتيب الكتاب : فيعرفنا بتقاليب كل بناء ، وعددها ، وكيفية الوصول إليها ، ويضرب لها الأمثلة . ويعترف بأن هذه التقاليب لم تستعمل كلها في اللغة ، وخاصة في الخماسي ، إذ « يستعمل أقله ، وبلغى أكثره » ، وقد فرق بين الصنفين بتسمية الوجود في اللغة « مستعملا » وغير الموجود « مهملًا » . ثم يعرفنا بالصحيح من المعتل من الأبنية ، وبعده حروف العلة فيدخل فيها الهمزة . وأخيرا يصرح بالأسباب التي حدثت به إلى تأليف الكتاب وترتيبه بصورته الحالية : « قال الخليل : بدأنا في المؤلفات من العين ، وهو أقصى الحروف ، ونضم إليه ما بعده حتى يستوعب منه كلام العرب الواضح والغريب . وبدأنا من الأبنية بالمضاعف لأنه أخف على اللسان ، وأقرب مأخذا للمتفهم . . . وهو الثنائي الصحيح » .

وصف المعجم :

استهل الخليل كتابه بحرف العين ، وافتتحه بباب الثنائي الصحيح ، الذي يسميه أيضا للمضاعف . والتسمية الثانية أدق ، لأنه يتناول فيه الثلاثي المضاعف مثل عَقَّ ، وعكَّ ، وأمثالها . ولعل سبب تسميته بالثنائي صورته الظاهرة على

(١) جيردتر : أصوات العربية - Gairdner : The Phonetics of Arabic

وبرجستراسر : التطور النحوي لغة العربية ، وما بعدها .

حرفين ، أو كونه لا يأتي منه إلا صورتان اثنتان (تقلبان) . وقد التزم ابن دريد والقالى هذه التسمية أيضا .

وكان على الخليل أن يبدأ هذا الباب بفصل العين مع ما يليها في المخرج ، وهو الخاء ، ثم فصل العين مع ما يلي الخاء في المخرج ، وهو الهاء ، ثم فصل العين مع ما يلي الهاء في المخرج وهو الخاء . . . الخ . ولكنه لم يعثر على كلمات تتألف من العين والحاء ، ولا العين والهاء ، ولا العين والحاء . . . فدرس هذه الظاهرة ، واهتدى إلى أن قرب المخرجين في أقصى الخلق بحيث يتعذر على الإنسان نطقها هو السبب فسجل ذلك في صدر الباب . وسجل معه أن الإنسان يستطيع أن ينطق هذين الحرفين في الألفاظ المنحوتة من كلمتين أو أكثر ، مثل حَيْمَل ، من حَى حَلَى . ووجد في بعض الفصول صورة أو أكثر مستعملة ، وبقية الصور مهملة ، فالتزم التنبيه على ذلك في صدورها في أبواب الثنائي والثلاثي ، وأهمله في أبواب الرباعي والخماسي .

وحين نصل إلى فصل العين مع القاف ، نجده يعالج مادة « عَقَّ » ثم خلفها مباشرة مقلوبها « قَعَّ » . وكذا الحال في بقية فصول الثنائي ، بل بقية فصول الكتاب كله . ولكنه بطبيعة الحال لم يرجع إلى « قَعَّ » وما مائلها من تقاليد ، في باب القاف ، أو ما إليها اكتفاء بذكرها هنا . وكان من أثر ذلك ضم الأبواب الأولى من كتاب العين لامتلائها بالصور المختلفة من المواد ، وضالة الأبواب الأخيرة لأن موادها سبقت في أبواب متقدمة عليها .

واستمر الخليل يعالج العين مع بقية الحروف حتى وصل إلى الميم ، وهي آخر الحروف الصحيحة ، فتوقف ولم يعالجها مع حروف العلة أو الهمزة . وكذا الحال في بقية الأبواب والحروف . وجمع كل هذه الكلمات في باب سماه الليف ، وضعه بعد أبواب الثلاثي ، ولم يكن أشار إليه في منهجه ، ونصفه بعد .

ولم يقصر الخليل أبواب الثنائي المضاعف على هذا النوع من الألفاظ حين يدغم مثلاه ، بل وضع فيها الثنائي الخفيف من الحروف والأدوات مثل مع (وضعها في مع) والثنائي المضاعف الذي لم يدغم حرفاه المتشابهان مثل كعك (وضعها في كع) ، والرباعي المضاعف مثل زآزل (وضعها في زآل) . وكان في أغلب المواد يؤخر هذه الأنواع إلى ختامها . وأشار أبو بكر الزبيدي^(١) إلى أن الخليل وضع الثنائي الخفيف في أبواب الليف وينقض ذلك الجزء المطبوع من العين ، إلا إذا كان الخليل كرر هذه الألفاظ في أبواب الثنائي المضاعف والليف . كذلك وضع في الثنائي المضاعف صيفا أخرى يصعب أن يتصور المرء وجودها فيه ، وإن كانت قد تتصل به ، مثل عكنكع وعكوك (في عك) ، وأظن أن الأليق بها أبواب ما زاد على الثلاثي المجرد .

ولا يختلف نهج الخليل في أبواب الثلاثي عنه في أبواب الثنائي المضاعف ، إلا أن أبواب الثلاثي أكثر تنظيما وتحديدا . فلا يذكر المؤلف في موادها إلا الصيغ الثلاثية المجردة والمزيدة ، مع استثناءين . الأول منهما ما يشبه «دهدع» من الصيغ ، إذ يدخلها في أبواب الثلاثي ، والرباعي أحق بها . وربما كان السبب في ذلك تكرار الدال فيها ، واشتراكها مع «دهع» في المعنى . الثاني الأخطاء في اعتبار أصالة بعض الحروف وزيادتها ، إذ توضع بعض الألفاظ الرباعية في أبواب الثلاثي باعتبار أحد حروفها زائدا ، ويخالفه في ذلك كثير من النحويين . ومثال ذلك وضعه «عجد» في «عجد» .

حين انتهى الخليل من الثلاثي ، قال الزبيدي إنه —أورد بابا سماه «الليف» خصصه لما فيه حرف علة أو أكثر ، فذكر فيه ما قسمه الزبيدي في مختصره إلى أبواب ثلاثة هي : باب الثنائي المضاعف المعتل ، وباب الثلاثي المعتل ، وباب الثلاثي الليف . وقد جمع مؤلف العين بين الألفاظ التابعة لهذه الأبواب الثلاثة دون تمييز بينها ، كما نفهم

(١) الديوطي : للزهر ١/٤٣ .

من عبارة الزبيدي ، في أثناء إنكاره أن يكون الكتاب كله من تأليف الخليل (١) :
« ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الخفيف من الصحيح
والمعتل ، والثناي المضاعف من المعتل ، والثلاثي المعتل بلغتين ، ولما جعل ذلك
كله في باب سماه اللفيف ، فأدخل بعضه في بعض ، وخالط فيه خلطا لا ينفصل منه
شيء عما هو بخلافه » . ولكننا أشرنا إلى ما في عبارة « الثنائي الخفيف من
الصحيح » من خلاف . ونشير أيضا إلى أن الخليل وضع الهمزة مع حروف العلة ،
ولم يفرق بينها ، لما يعترها من التغيرات ، فالمهموز عنده في باب اللفيف أيضا .
ويختلف وصف الزبيدي عن التقسيم الموجود في نسخ العين الباقية . فنحن نبين
منها أن الكتاب عند ما يفرغ من أبواب الثلاثي الصحيح يورد أبواب الثلاثي
المعتل ، ويضع فيها المعتل بحرف واحد ، ثم أبواب اللفيف ، ويضع فيها الثلاثي
المعتل بحرفين ، والثنائي الذي فيه حرف علة . وكثيرا ما اضطربت الكلمات بين
هذين النوعين من الأبواب .

وذكر الزبيدي أن الخليل خاطب بن الرباعي والخماسي من أولهما إلى آخرهما (٢) ،
وجعلهما أبوابا واحدة . ولكن ذلك لا ينطبق على النسخ الباقية أيضا ، لأنها
تحاول أن تفصل بينهما ، وإن وقع خلط وخطأ في كثير من الألفاظ .

تحليل المواد :

لنحاول أن نتبع علاج الخليل لمادتين من الجزء المطبوع من كتابه ، لنرى
طريقته فيهما . ولتكن هاتان المادتان « عقق » من الثنائي المضاعف ثم « هقع »
من الثلاثي . وسنحاول جهدا — إن شاء الله — أن نتبع هاتين المادتين في بقية
المعجمات ، لنرى ما طرأ عليهما فيها ، مع العناية بغيرهما من المواد أيضا .

(١) السيوطي : الزهر ٤٣/٢ .

(٢) قص المرجح .

أول ما يستهل به المادة الأولى قوله : « تقول العرب : عَقَّ الرجل يَمُوقُ عَقًا : إذا ذبح عن ابنه شاة وحلق عَقِيْقَتَهُ » . فهو يبدأ إِذْنً بالفعل الثلاثي اللّازم ، ويقدم الماضي منه ، فالضارع ، ثم المصدر . ولكن تفسيره فيه بعض الغموض والدوران ، ولا يؤدي المعنى تماما : فعق معناها : حلق عقيقته ، فما العقيقة ؟ لن نعرف ذلك إلا بعد بضعة أسطر أخرى . وما دخل ذبح الشاة ، هل لا بد أن يجتمع مع الحلق ؟

ثم يورد اسماء ذات من المادة : « وتسمى الشاة التي تُذَبَّحُ لذلك عَقِيْقَةً » . ولكن هذه العقيقة ليست هي التي تحلق . ويضيف الليث إلى هذا التعريف ما يوضح ما يقترن بهذا التقليد أو العرف : « قال ليث : نُؤَفَّرُ أَعْضَاؤَهَا ، فَتَطْبَخُ بِمَاءٍ وَمِلْحٍ ، وَتَطْعَمُ الْمَسَاكِينَ » . ولسنا ندرى أمن عند الليث هذا القول أم سمعه من الخليل ؟ .

ثم يورد حديثين ذُكِرَتَ فِيهِمَا صَيْغُ مِنَ الْمَادَّةِ ، قَالَ : « وَفِي الْحَدِيثِ : « كُلُّ أَمْرٍ مَرَّتَيْنِ بِعَقِيْقَتِهِ » . وَفِي الْحَدِيثِ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ، فَأَعْطَى بَزَنَةَ شَعْرَهَا وَرَقًا » . وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ غَيْرُ مَشْرُوحٍ ، وَلَا مَبِينٌ فِيهِ صِلَتُهُ بِالسِّيَاقِ . وَالْحَدِيثُ الثَّانِي شَاهِدٌ عَلَى الْفِعْلِ اللَّازِمِ ، عَلَى الرَّغْمِ مِنَ الْفَوَاصِلِ الَّتِي بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ غَيْرُ مَشْرُوحٍ أَيْضًا ، وَلَا نَفْهَمُ مَعْنَاهُ ، أَوْ مَعْنَى الْفِعْلِ فِيهِ ، وَهُوَ الْمُرَادُ ، إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ .

ثم يورد اسما آخر مردافا للعقيقة ، ويفسره بالمرادف ، ويذكر الجمع « وَالْعِقَّةُ : الْعَقِيْقَةُ ، وَتَجْمَعُ عِقَقًا » . وهنا فقط يفسر العقيقة « وَالْعَقِيْقَةُ : الشَّعْرُ الَّذِي يُولَدُ بِهِ : وَتَسْمَى الشَّاةُ الَّتِي تُذَبَّحُ لِذَلِكَ عَقِيْقَةً ، يَقَعُ اسْمُ الشَّعْرِ عَلَى الطَّعَامِ ، كَمَا وَقَعَ اسْمُ الْجَزْوَرِ الَّتِي تَقَعُ عَلَى النَّعِيْمَةِ ، وَقَالَ زَهْرِي فِي الْعَقِيْقَةِ :

أَذَلَّكَ أُمَّ أَقْبُ الْبَطْنِ جَابٌ . عَلَيْهِ مِنْ عَقِيْقَتِهِ عَنَاءٌ

وقال امرؤ القيس :

يا هندُ لا تنكحِي بُوهُهُ عليه عَقِيقَتُهُ أَحَبُّبا «

ويتضح أن العقيقة بمعنى الشعر . . . هو الأصل ، ثم أُخِذت منه العقيقة بمعنى الشاة . . . ويضرب المؤلف المثال على ذلك ، ثم يأتي بالشواهد الشعرية التي وردت فيها الكلمة ، وهما شاهدان جاهليان ولم يشرحهما .

ثم ينتقل إلى الفعل اللازم المزيد بحرف « أفعَل » ، ويذكر صفتين مشتقتين منه ، وجمع أحدهما وشواهد الشعرية ، قال : « ويقال أعَقَّت الحامل : إذا نبتت العقيقة على ولدها في بطنها ، فهي مُعِقٌّ وَعَقُوقٌ ، وجماعة العَقُوقُ عَقُوقٌ . قال رؤبة :

قد عتق الأجدعُ بعد رِقِّ بقارحٍ أو زولقٍ مُوقٍ

وقال :

فوسوس يدعو مخلصاً ربَّ الفلقِ سِراً وقد أَوَّنَ تَأوِينَ العُقُوقِ

وقال أيضا :

كالهُورِيِّ انجابَ عن ليلِ البرقِ طَيْرَ عنها النَّسءِ حَوِيَّ العُقُوقِ

أي جماعة العِقة . قال عدى بن زيد العبادي في العقة ، أي العقيقة :

صخب التعشيرِ نوام الضحى ناسلٌ عِقَّتَهُ مثلُ المسدِّ «

ويلاحظ هنا أنه ذكر اسم الفاعل من « أفعَل » وهو قياسي ، فلم يكن هناك

داع لإيراده ، وأن الشواهد غير مشروحة ، وهي لراجز من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية .

ثم يورد الصفة في استعمال آخر ، متفرع عن استعمالها الأول ، ويصرح بأن

هذا الاستعمال من كلام البصريين لا الأعراب ، مما يدل على أنه لم يقتصر على

فصحاء الأعراب : « ونوى العقوق : نوى هش لين رخو المضغفة تملفه الناقة

العقوق إطفافا لها فلذلك أضيف إليها، وتأكله العجوز . وهي من كلام أهل البصرة
لا تعرفه الأعراب في بواديها .

ثم يورد الاسم ، ويورد معنى آخر ، وجمعه في هذا المعنى ، وشاهده : « وعقيقة
البرق : ما يبقى في السحاب من شعاعه ، وجمعه العقائق ، قال عمرو بن كلثوم :

بُسْمُرٍ مِنْ قَنَا انْخَطَى لُدُنٍ وَبِيضٍ كَالْمَقَائِقِ يَجْتَلِينَا »

ثم الفعل اللازم المزيد بحرفين ، وشاهده : « وانعق البرق : أى تسرب في
السحاب . وانعق الغبار : إذا سطم . قال رؤبة :

* إذا العجاج انستطار انعقا * »

ثم مصدر الفعل الثلاثي المجرد المتعدي ، ومعانيه الأصلية والثانوية ، وفعله
الماضي فالمضارع ، وشاهدان من الشعر : « قال أبو عبد الله : أصل العق الشق ،
وإليه يرجع عقوق الوالدين وهو قطعهما ، لأن الشق والقطع واحد . يقال : عق
ثوبه : إذا شقه ، عق والديه يعقهما عقا وعقوقا ، قال زهير :

فأصبحتا منها على خير موطن بعيدين فيها عن عقوق ومأثم

وقال آخر : إن البنين شرارهم أمثاله من عق والدّه وبرّ الأبعدا »

وتفريع المعاني من المعاني طريقة للخليل كما رأينا في العقيقة ، ولكنه هنا منسوب
إلى من يكنى « أبا عبد الله » . ولم نستطع أن نصل إلى يقين في معرفته ، غير أن
حبرتنا تزداد حين نرى ابن فارس ينسب هذا القول للخليل نفسه ، قال (١) :
« قال الخليل : أصل العق الشق . قال : وإليه يرجع العقوق » . وربما كانت الكنية
محرّفة عن « أبي عبد الرحمن » ، وهي كنية الخليل نفسه ، وخاصة أنها ليست
كنية الليث ، إذ أن كنيته أبو هشام (٢) .

(١) مقاييس اللغة ٣/٤ .

(٢) ياقوت : معجم الأدباء ٤٩/١٧ .

ثم بعض الصيغ المأخوذة من عقوق الوالدين، مثل « فَعَل » المعدولة عن فاعل .
والمصدر الميمي والشواهد عليها من كلام العرب الجاهليين ، وأشعارهم : « وقال
أبو سفيان بن حرب لحمزة سيد الشهداء يوم أحد ، حين مر به وهو مقتول : ذق .
عُقُق ، أى ذق جزاء ما فعلت يا عاق ، لأنك قطعت رحمتك وخالفت آباءك .
والمعقة والعقوق : واحد ، قال النابغة :

أحلامُ عادٍ وأجسادُ مُطَهَّرةٍ من المعقةِ والآفاتِ والأثْمِ »

ونرى أنه شرح النثر شرحا وافيا ، أما الشعر فلم يشرحه .

ثم يورد بعض التفسيرات لبعض الأسماء ، وأصاها ومفردها وجمعها وشواهدها
« والعقيق : خرز أحمر ينظم ويتخذ منه الفصوص ، الواحدة عقيقة . والعقيق : واد
بالحجاز ، كأنه عُق أى شق ، غلبت عليه الصفة غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام
كأنه جُويل الشيء بعينه . وقال جرير :

فهيئات هيئات العقيق وأهلُه وهيئات خِلِّ بالعقيق توأصله

أى بعد العقيق » . ونراه هنا يتناول علما جغرافيا ، ولكن تحديده له غير دقيق .
كما نراه شرح الشاهد الشعرى ، للمرة الأولى ، ولكن الشرح جزئى .

وأخيرا يحتم المادة بالمضاعف الرباعى منها قال : « والعقيق : طائر طويل
الذنب أبلق يعقق بصوته ، وجمعه عَقَائِقُ » . ووصفه للطائر مفصل دقيق ، بخلاف
تحديده الجغرافى .

ونحن إذا أحببنا أن نبرز خطأ المؤلف فى ترتيبه مع بعض التجاوز : نراه
تناول أول ما تناول الفعل اللازم : بدأه بالثلاثى ، أورد ماضيه ، مضارعه ،
فصدره ، فبعض الأسماء منه مفردة ومجموعة . ثم المزيد بحرف (أفعل) ، ماضيه ،
والصفات المشتقة منه مفردة ومجموعة ، واستعمالاتها . وانتهى باللازم المزيد بحرفين
(انفعَل) ، فأتى بماضيه فقط . ثم تناول الجرد الثلاثى المتعدى (فعل) ماضيه ،

بمضارعه ، فصدرين منه . ثم انتقل إلى مجموعة شتى من الصيغ والصادر والأسماء ، ذات المعاني المختلفة . وأورد قرب نهاية المادة علما جغرافيا ، وختمها بالمضاعف للرباعي . وحين انتهى من هذه المادة عالج مقلوبها قع .

أما الظواهر التي يمكن أن نستخلصها من علاجه لهذه المادة ، فهي عنايته في الأسماء بإيراد مفرداتها وجمعها ، ومحاولته التدقيق في تفسيراته ، وإدراكه إياه في الألفاظ العادية والطيور خاصة ، وإخفاقه في الأعلام الجغرافية ، وعنايته في المعاني الثانوية أو المجازية بطريقة حدوثها ، وذكره للاستعمالات الحديثة المولدة ، مع تنبيهه عليها ، وسوقه الشواهد من الأحاديث النبوية ، والشعر الجاهلي والأموي ، وكلام العرب الجاهلين ، على المعاني التي يوردها ، وتعيده للشواهد في المعنى الواحد ، وإذا عرض له معنى ولم يستشهد له ، كرره واستشهد ، وعدم عنايته بشرح هذه الشواهد فهو في الأكثر الأعم لا يعلق عليها وأحيانا يفسرها بإيجاز ، ونادرا ما يشرحها شرحا مطولا . وعلى الرغم من وضوح عباراته ، قد يكون في تفسيره بعض الدوران ، والتفسير غير المباشر ، فلا يعرف المعنى الذي يريده إلا بعد مدة قد تطول وقد تقصر .

وإذا كانت المادة ينقصها الترتيب الداخلي في الثنائي ، فهي على هذه الصورة في الثلاثيات أيضا ، فهو يبدأ مادة « هقع » مثلا بالاسم « الهقعة : دائرة حيث تصيب رجل الفارس من جانب الفرس يتشاءم بها » ويعقبه الفعل ماضيه ، فمضارعه ، فصدره ، فالصفة منه ، فشاهاهه ، وشرح جزئي له ، مع العناية برواياته وشيء من خبره « هُقع البرذون يهقع هقعا فهو مهقوع ، قال الشاعر :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حائلته وأزداد حرا عجانها

أنعظت أي علاها الشبق ، والنعظ هنا الشهوة . ويروى « وابتل منها

إزارها » فأجابه الجيب :

فقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حسان »

ولكن خبر الشاهد مقتطف ، لا يُذكر شيء عن الظروف التي قيل فيها ، ولا سبب الرد عليه ، ولذلك يشوبه بعض الغموض ، بل الفعل نفسه لا يفسر اكتفاء بتفسير الاسم . وقد وضع صاحب التاج الخبر بعض الشيء في مادتي هقع ونعظ .

ثم يرجع إلى الاسم ، ويفسره بمعنى آخر « والهقعة : ثلاثة كواكب فوق منكبى الجوزاء مثل الأثافي ، وهي من منازل القمر ، إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف » . وهذا التفسير من الوصوح والشمول بحيث نجد في تاج العروس مع زيادة طفيفة لا خطر لها ، ومع ذلك لا يشير إلى أنه أخذه عن العين .

ظواهر في المادة :

يرى الباحث حين يقرأ كثيرا من مواد العين بعض الظواهر التي تتكرر فيها ، ويستطيع أن يجعلها صنفين : ظواهر تتعلق بالمادة نفسها ، وظواهر تتعلق بمنهج المؤلف في معالجتها . والصلة قوية بين الصنف الأول من الظواهر والرسائل اللغوية الصغيرة التي سبقت كتاب العين في الوجود ، وليست بهذه القوة في الصنف الثاني . فالتحليل استقى من هذه الرسائل في موادها ، ولذلك نرى فيها إلى جانب الناحية اللغوية الصرفة كثيرا من الألفاظ المتصلة بالنبات والحيوان والأعلام واللغات ، وبعض المصطلحات . ونرى ما يجلبه المؤلف في تعريف النبات والحيوان دقيقا واختا مثل قوله : « التَّعْصُوضُ : ضرب من أتمر أسود شديد الحلاوة موطنه هجر وقراها » ، و « التفعاء : حشيشة خوارة خشناء الورق من نبات الربيع لها نور أحمر مثل الشرار ، وأوراقها مستعلبات من فوق وثمرتها متففة من تحت » . و « التققع : طائر أبلق بياض وسواد ، طويل المنقار والرجلين ، ضخم من طيور البر ، يظهر أيام الربيع ويذهب في الشتاء » . و « المَعَكَّ - مشدد الكاف - من الخيل : الذي يجري قليلا فيحتاج إلى الضرب » . و « العجب من كل دابة :

ما انضم عليه الوركان من أصل الذنب المغروز في مؤخر العجز ، تقول : نشد ما عجبت الناقة إذا دق أعلى مؤخرها وأشرفت جاعرتهاها . . » ، وأكثر المؤلف جدا من الأعلام بأنواعها المختلفة ، من أسماء أشخاص وقبائل وأماكن ، يقول مثلا : « الإمّقى أيضا : موضع في الحجاز يكثر فيه هذا الشجر . . . والعمّقى كزفر : موضع بمكة » . و « يعقوب اسم اسراييل ، سمي به لأنه ولد مع عيصو أبى الروم فى بطن واحد ، ولد عيصو قبله ويعقوب متعلق بعقبه ، خرجا معا » . و « عكل : قبيلة فيهم غفلة وغباوة » .

اللغات :

وعنى الخليل باللغات عناية كبيرة ، حتى أنه أشار إليها فى نيف وخمسة وثلاثين موضعا من الجزء المطبوع قديما ، وسمى ثلاث لغات : عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وقطعة طي . وأورد بعض اللغات التى نسبها إلى اللغات المعروفة ، دون تسمية معينة ، مثل لغات هذيل ، وتميم ، والخفاجيين من بنى عقيل ، واليمن ، بل أورد أشياء من لغة المعاصرين له فى إقليمه العراق ، أو بلدته البصرة خاصة ، ولو كانت لا تعرف فى البادية ، مما يدل على تسامحه وتحرره من القواعد المتزمتة . وقد برهن على اتساع معارفه اتساعا لا تزال نجهل مداه ، حين أشار إلى شبه لغة الكنعانيين بالعربية^(١) . ولم يكن الخليل يلقى القول على عواهنه ، ويعجل إلى الاستنتاج حالما يرى أو يسمع تغييرا فى الحركات أو الحروف ، بل كان يتوقف ويشك ، ولا يحكم إلا عند التحقق . فال ذات مرة : « الذعاق : بمنزلة الزعاق . قال الخليل : سمعناه فلا ندرى ألفة هى أم لثغة » . وكان ذا إحساس مرهف باللغات ، يتنبه إليها صريحا ، وينبه على أنواعها وأنواع الأصوات العامة^(٢) :

(١) مادة كنع .

(٢) انظر صحت ، نفع ، نفع ، نفع ، نفع .

في المنهج :

تدل دراسة منهج الخليل في معالجة ألفاظه أنه حين جلب جميع الألفاظ المشتقة من مادة واحدة معاً تحرر من كثير من مظاهر مناهج الرسائل اللغوية التي همها الأول الموضوع لا الألفاظ المشتقة ، ولكنه مع ذلك بقي متأثراً بها بعض الشيء . ولعل أول ما نراه في منهجه من ظواهر : تنظيم طريقة إيراد الأفعال والصفات فيكاد يكون من لوازم إيراد الفعل أن يعقبه بمصدره ، ويرتب هذه الصيغ في أحيان كثيرة بتقديم الفعل الماضي فالمضارع فالمصدر أو المصدر ، يقول : « جدعته أجدعه جدعا » و « لعقته ألقه لعقا » والكثير من أمثال هذه العبارات . وإذا كانت المصادر تختلف معانيها باختلاف صيغتها ، ففرق بينها ، يقول : « نطق الراعي بالقم نعيقا : صاح بها زجرا . ونطق الغراب ينطق نعاقا ونعيقا » فصيغة نعيق للإنسان والغراب ، وصيغة نعاق مقصورة على الغراب ، ويقول : « قبع الخنزير بصوته قبا وقباعا ، وقبع الإنسان قبوعا أي تخلف عن أصحابه » .

الصفات :

وسائر الظاهرة السابقة ، ظاهرة أخرى تليها في الموضوع مباشرة هي إيراد الصفات بعد إيراد الأفعال والمصادر في كثير من الأحيان ، يقول « كعر الصبي كعرا فهو كعير » ويقول « كلع البعير كلعا وكلاعا : انشق فرسنه والنعت كليع » ولا تهوله كثرة الصفات في بعض المواد فيوردها جميعا ، ويقول « الرقيق : الأحمق يتمزق عليه رأيه وأمره . . . ويقال رجل أرقع ومرقعان ، وامرأة رقعاء ومرقانة » و « العنق : من سير الدواب ، والنعت میناق ومُعِنق وِعِنق وسير عنيق » و « لِكِع الرجل يلكع لكما ولكاعة فهو ألكع وألكع ولكيع ولكاع وملكعان ولكوع » . ويانتفت من آن لآخر إلى المذكر والمؤنث ، والمفرد والجمع في هذه الصفات ، كما مر في « أرقع » وكما في قوله « المهجوع : نوم الليل دون

النهار . . . وقوم جمع وهجوع وهاجعون وامرأة هاجعة ونسوة (جمع) وهواجع وهواجعات .

جموع القلة والكثرة :

يحاول الخليل أن يفصل بين جموع القلة والكثرة ، كقوله « العقب : مؤخر القدم . . . وتجمع على أعقاب وثلاثة أعقبه » و « العقاب : طائر . . . ويجمع على عقبان ، وثلاثة أعقب » و « العجان . . . ثلاثة أمجنة ، ويجمع على عُجْن » .

القياس :

الخليل من النحويين الذين أولعوا بالقياس ولما شديدا ، وعمموه في جميع أقوالهم فكان لا يسير في النحو إلا على هدى من عله ومقاييسه التي استنبطها بفضل معرفته الواسعة باللغة . والقياس أهم ميزة لعلماء العراق في ذلك الوقت في كثير من فروع المعرفة التي كانت توجد عندهم . فمثل الخليل في النحو مثل معاصره أبي حنيفة في الفقه . وقد اصطحب الخليل أقيسته معه في اللغة ، ذلك العلم الذي يقول عنه ابن الأنباري في كلامه عن قياسية^(١) النحو « فوجب أن يوضع (النحو) وضعا قياسيا عقليا لا نقليا ، بخلاف اللغة فإنها وضعت وضعا نقليا لا عقليا . فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل » ، ولكن الخليل استعمل القياس في اللغة ، وأحسن استعماله .

ويستمد الخليل في أقيسته كلها على أساس من الاشتقاق . ويورد هذه الأقيسة في مواطن مختلفة . فيوردها حيننا لتعليل بعض الصيغ . قال « امرأة عاقر . . . وقد هَقَّرَتْ تَمَقَّرَ ، وَهَقَّرَتْ تَمَقَّرَ أَحْسَنَ ، لَأَنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ يَنْزِلُ بِهَا وَيَلِيسُ مِنْ فَعْلِهَا بِنَفْسِهَا » وقال « لَعَنَهُ أَلَعَنَهُ لَمَعَنًا ، لِأَنَّهُ تَحْرُكُ مَصْدَرُهُ ، لِأَنَّهُ فَعْلٌ وَقَعَ (أَيَّ مَتَعَدِّ) »

(١) السبوطي : الاقتراح ٤٦ .

ومثل هذا لا يحرك مصدره . وأما عَجَلَ عَجَلًا وندِمَ وندَمًا ، فيحرك ، لأنك لا تقول :
عَجِلت الشيء ، ولا ندمته ، لأن هذا فعل غير واقع (أى لازم) .

وهذه الصيغ التي عليها موجودة ، ولكنه يورد أيضا أقيسة لتعليل غير
الموجود . قال : « يقال : تقموا النقيعة ، ولا يقال : أقموا لأنه لا يريد إقاعها
في الماء » . وقال : « جدعته أجدعه جدعا . . . ولا يقال جدع ، بل جدع .
ألا ترى أنك تقول رجل أقطع ، وبه قطع ، ولا يقال قطع ولكن قطع » .

ويقرب من ذلك أن يورد الأقيسة لافتراض الصيغ التي لم يسمها ويمكن
اشتقاقها من المادة ، قال « الممكن : الأطواء في بطن الجارية السمينه ، ويجوز جارية
عكناه . . . ولكنهم يقولون مُعَكَّنَةٌ » وقال : « ولو قيل عكف في المسجد
لكان صوابا ولكن يقولون اعتكف ، قال الله عز وجل : ﴿ وَأْتِمُّوا كِفُونَ
فِي الْمَسْجِدِ ﴾ » .

ويجد الخليل صيفا مسموعة تعارض بعض أقيسته ، فماذا يفعل بإزائها ؟ إنه
لا يقف حائرا ، بل يقتلها فحشا ، حتى يصل فيها إلى قياس جديد ، يعدل قياسه
للقديم ، ولكنه لا ينتفضه . قال : « الأقطع : المقطوع اليد والجمع قطعان . والقياس
أن تقول قُطِعَ ، لأن جمع أفعال فعل إلا قليلا ، ولكنهم يقولون قُطِعَ الرجل ،
لأنه فعل به » فرد هذا الجمع هنا إلى أنه صفة من فعل مبنى للمجهول . أو يفسرها
على أنها لغة قال مرة : « فَعِيلٌ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ يَسْتَوِي فِيهِ الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى ،
تقول رجل قتيل وامرأة قتيل . وربما خالف القياس من باب الشذوذ والندرة على
لغة بعض العرب » . أو يفسرها بالشذوذ ، قال : « رجل أعجم وامرأة عجماء
وتجمع على عجماف ، ولا يجمع أفعال على فعال غير هذا ، رواية شاذة عن العرب ،
حلوها على لفظ مبان » .

التفسير الاشتقاقى :

ومن الأمور التي وجه التحليل إليها عنايته التفسير الاشتقاقى للمواد التي يعالجها قال « الإخداع : إخفاء الشيء . وبه سميت الخزانة مخدط » وقال : « والمليج حمار الوحش لاستعلاج خلقه ، أى غلظة » . وكان يهتم بإيانه الاشتقاق فى الأعلام خاصة ، قال : « عكاظ : اسم صنوق وسمى به لأن العرب كانت تجتمع فيه كل سنة فيعكظ بعضها بعضا بالمفاخرة والتناشد أى يدعك ويدعك » . وكان يحاول أن يبين الأصل من الصيغ والفرعى ، قال : « العقيقة : الشعر الذى يولد الولد به ، وتسمى الشاة التى تدبج لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام كما وقع اسم الجزور التى تنقع على النعيقه » . وقال : « والمقلعة من السفن العظيمة تشبه بالقلع من الجبال . . . لعظمتها وارتفاعها » . وإذا كان العلماء اختلفوا فى تفسير اشتقاق أحد الأسماء ، أتى بهذه الآراء المختلفة كلها ، قال : « قضاة . هو اسم رجل سمي بذلك لانقضاه عن أمه ، وقيل هو من القهر لأنه قهر قوما فسمى به . . . » وقد أفادته هذه الطريقة كل الفائدة فى استخراج الفروق الدقيقة بين الصيغ ، قال : « أمر عجيب وعُجَاب . قال التحليل : بينهما فرق ؛ أما العجيب فالحجب ، وأما للعجَاب فالذى يجاوز حد العجب ، مثل الطويل والطوال » .

الشواهد :

أقام التحليل شروحه للمواد القوية على دعام قوية هى الشعر ، والحديث ، والأمثال ، والقرآن ، مرتبة بحسب ورودها فى كتاب العين :

والشعر هو الدعامة الأولى التى تقابلنا فى الكتاب ، بل فى السطر الثالث ، من المادة الأولى فيه ، وهو يعتمد عليه اعتمادا كبيرا ، ويكثر منه ، بل أحيانا يأتى بالبيتين أو الثلاثة ، شاهدة على أمر واحد ، وإذا بحثنا طريقته فى الاستشهاد ،

لم نجد لها منسقة في جميع الأحوال ، فقد يأتي بالكلمة المعنى بها أولاً ثم يعقبها
بشاهدها ، مثل « ملك أعزّ أي عزيز ، قال الفرزدق :

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائه أعزُّ وأطولُ »

وقد يأتي بالشاهد في وسط شروحه للكلمة لا بعدها مثل « العين لا تأتلف
مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما ، إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل
« حتى على » كقول الشاعر :

ألا ربَّ طيفٍ منك بات مُعَاتِقِي إلى أن دعا داعي الفلاح فحَيِّمًا

يريد قال : حتى على الفلاح . أو كما قال الآخر :

فبات خيال طيفك لي عَنِيْقًا إلى أن حَيَّلَ الداعي الفلاحا

أو كما قال الثالث :

أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حَيْعَلَةُ المنادي »

فهذه كلمة جمعت من « حتى » ومن « على » ، وتقول منه حَيْعَلٌ يُحَيْعِلُ حَيْعَلَةً ،
وقد أكثر من الحَيْعَلَةُ أي من قول « حتى على » . ذكر الكلمة واشتقاقها
أولاً ، ثم الشواهد ، ثم رجع إلى الاشتقاق ، ثم فسرها . وقد يأتي بالشاهد أولاً ،
ثم يستخلص منه الكلمة ، كما ترى في الشاهد الثالث السابق الذي استخلص منه
المصدر « حَيْعَلَةُ » دون أن يرد له ذكر سابق ، ومثل « القعقة : حكاية صوت
السلاح والترسة والحلى . . . قال :

يَسَّهْدُ من نَوْمِ العشاء سَلِيْمًا لِحَلِيِ النساءِ في يديه قَمَاعُ

القَمَاعُ جمع قَعْمَةٍ . فالشاهد ورد بعد صيغة للفرد ، ولكن الكلمة فيه بصيغة
الجمع ، فأشار إلى ذلك بعد البيت . وهناك ملاحظة لما أهميتها في الشواهد الثلاثة
التي أتى بها على النعت في « حَيْعَلُ » ، فهو حين فسّر داعي الصباح في الشاهد
الأول ، أتى بالثاني شاهداً للتفسير الجديد ، كما تصرّح بذلك عبارته : يريد داعي

الفلاح ، أو كما قال الآخر . . . وربما دفعه إلى ذلك أن نفس الشاهد الثاني يحتوي على الكلمة الأولى التي يعالجها « حيعل » . وقد لا يحسن وضع الشاهد ، مثل قوله ، « والعقيقة الشعر الذي يولد الولد به . وتسمى الشاة التي تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام ، كما وقع اسم الجزور التي تنقع على النقيعة . وقال زهير في العقيقة :

أذلك أم أقطب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء »
فهذا البيت شاهد على المعنى الأول للعقيقة ، ولكنه موضوع بعد المعنى الثاني ، وهذا الخلل لا يحدث كثيرا .

ولا تطرد طريقة تناول الأبيات الشعرية على نظام واحد عند الخليل ، فهو في أكثر الأحيان يورد الشاهد دون أن يتعرض له أدنى تعرض ، قال :
« والأخضع والخضماء : الراضيان بلذل ، قال العجاج :

وصرتُ عبدا للبعوض أخضما يَتَّصِنِي مِصُّ الصَّبِيِّ الرُّضِيعَا »

وقال : « والعرق : جبل صغير ، قل الشماخ :

ما إن يزال لها شأو . يقدمها مجرد مثل طود العرق مجدول »

وأحيانا يشير إلى كلمات فيه بالشرح ، قال « والعنقل من الرمال والتلال : ما ارتكمت واسع ، ومن الأودية : ما عرض واسع بين حافتيه ، والجمع عقائل وعقائل ، قال العجاج :

إذا تلقته الدهاسُ خَطَرًا فإن تلقته العقائلُ طَافًا

يصف الثور الوحشي وظفروه . وقال « والعكيس من اللبن : الحليب يصب عليه الإهالة ثم يشرب . ويقال بل هو مرق يصب عليه اللبن ، قال :

فلما سقيناها العكيس تملأت مذاخرها وازداد رشقا ويريدُها

ونادرا ما يشرح البيت شرحا كاملا ، قال : « التعمقة جكاة صوت السلاح والترسة والحلى والجلود اليابسة والخطاف والبكرة ، قال :

يسهد من نوم العشاء سليمان الحلى النساء في يديه قعاقع
للتعمق جمع قعقة . . وذلك أن المدوخ يوضع في يديه شيء من الحلى حتى يحركه
فيسلى عنه الهنم ، ويقال يُمنع النوم حتى لا يدب فيه السم » وهو لا يفعل ذلك
تبعا لغموض البيت وصعوبة فهمه أو وضوحه وسهولة إدراك معانيه ، ولكن
وقفا لما يمليه عليه مزاجه الخاص ، فمن الواضح أن بيت الشماخ الذي لم يشرحه
غامض ، أو يحتوي على كلمات غريبة كثيرة . وقد يعنى في شواهد الروايات
المذكورة فيها ، مثل^(١) : « وقال ذو الرمة :

وقد لاح للسارى سهيل كأنه قريع هيجان عارض التّول جافر

ويروى : وقد عارض الشعرى سهيل .

ولجأ الخليل في بعض الأحيان إلى اتزاع شاهده الشعرى مما يحيط به من
ظروف فأورده مع إشارة موجزة إليها ، فغمض الشاهد وأشكل . ولعل السبب
في ذلك انتشار المعرفة بتلك الظروف في عصره . نرى ذلك في مادة هقع التي
سبقت الإشارة إليها .

ونراه في مادة « قعد » أيضاً ، قال : « ورجل قعدد وقعددة : جبان لثيم قاعد
عن الحرب ، قال الخطيئة للزبرقان :

دع المكارم لا ترحل لبقيتها واعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

قال حسان لعمر : ما هجاه ، ولكن ذرق عليه « فنحن لولا معرفتنا بقصة الخطيئة
والزبرقان مع عمر بن الخطاب ، ما أدركنا شأن حسان هنا ، ولا معنى قوله .
ولعل المرء يلاحظ أيضاً في هذا البيت أنه ليس بشاهد على الصيغة التي يفسرها

(١) البين ٧٨ وانظر ٣٥ ، ٢١ ، ٩٠ ، ١٠٩ وغيرها .

المؤلف ، وهي القعدد ، ولكنه شاهد على الفعل منها أو من كلمة أنت في تفسيره ،
أعنى بها قاعد عن الحروب والمكارم » .

وقد أخذ اللغويون والنحويون الشعر العربي شاهدا على أقوالهم وآرائهم منذ
عهد مبكر ، إذ « كان الشعر » في رأى عمر بن الخطاب ^(١) « علم قوم ، ولم يكن لهم
علم أصح منه » أو كان ، في رأى ابن فارس ^(٢) « ديوان العرب ، وبه حفظت
الأنساب وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة . وهو حجة فيما أشكل من غريب
كتاب الله ، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته
والتابعين ، وقد يكون شاعر أشعر ، وشعر أحلى وأظرف ، فأما أن تتفاوت الأشعار
القديمة حتى يتباعد ما بينها في الجودة فلا ، وبكل يحتاج ، وإلى كل يحتاج . . .
والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ، ويمدون المقصور ، ويقدمون
ويؤخرون ، ويومنون ويشيرون ويختلسون ، ويعيرون ويستعيرون ، فأما لحن
في إعراب ، أو إزالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك » .

ومن الطبيعي أن يعنى اللغويون بدراسة هذه الشواهد ، وما يصح الاعتماد
عليه منها ، وما لا يصح . وكانت نتيجة دراساتهم أن صنّفوا الشعراء طبقات ^(٣) :
الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، الطبقة الثانية : المخضرمون الذين أدركوا
الجاهلية والإسلام ، الثالثة : الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في العصر الأموي
كجرير والفرزدق ، والرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون أيضا ، وهم من بدم .
فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعا . وأما الثالثة فصارت بعض
اللغويين مثل أبي عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، والمعاصرة
حجاب ، فدوم مولدين ، وأخذوا عليهم بعض الهنات . وكان أبو عمرو يقول :

(١) السيوطي : الاقتراح ٢٧ .

(٢) السيوطي : الزهر ٢/٢٣٥ .

(٣) خزانة الأدب ١/٤ .

لقد حَسُنَ هذا المولد حتى لقد همت أن أمر صبياننا برواية شعره، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق . وقال الأحمى : جلست إليه (إلى أبي عمرو) عشر حجج ، فما سمعته يحتاج بيت إسلامي . وما أكثر المنازعات التي قامت بين ابن أبي إسحاق والفرزدق . ولكن هذه المنازعات والمجادلات لم تؤثر في اللغويين المتأخرين ، واستشهدوا بأشعار هذه الطبقة أيضا . أما الطبقة الأخيرة فلم يحدث فيها ما حدث في سابقتها من جدال ، إذ ذهب أكثر اللغويين إلى منع الاستشهاد بها ولكن فئة قليلة وعلى رأسها الزمخشري ، رأت أن تستشهد بكلام من يوثق به منها ، وعلمائها باللغة ، مثل أبي تمام ، قال فيه الزمخشري : « وهو ، وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية فأجمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لو ثوقهم برواية إتقانه » . واعترض عليه بأن قبول الرواية مبنى على الضبط والوثوق ، أما اعتبار القول فمبنى على أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها ، ولو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء المحدثين كالحريري وأضرابه .

وعلينا الآن أن نرى موضع الشعراء الذين احتج بهم الخليل من هذه الطبقات . نجد عنده كثيرا من شعراء الطبقة الأولى من أمثال شعراء الملقات ، وأوس ابن حجر وساعدة بن جؤية ، ودريد بن الصمة ، وأميرة بن أبي الصلت ، وعدى ابن زيد العبادي ، وغيرهم ، وشعراء الطبقة الثالثة من أمثال الأحوص والأخطل والفرزدق . وجرير وجميل وذو الرمة والراعي والرجاز المشهورين أبي النجم والبعاج وروبة ودكين ثم نجد من شعراء الطبقة الأخيرة حفصا الأموي^(١) وبشار بن برد .

فالخليل إذن يجرى على النهج المعروف بين اللغويين في الاستشهاد بالطبقتين الأوليين استشهادا مطلقا . بل هو يخالفهم في تعميم الاستشهاد إلى جميع الأفراد

(١) ياقوت : معجم الأدبا . ١١٥/٤ .

المنضويين تحت هاتين الطبقتين ، لأن بعض النحويين يخرج منهما شعراء لم ظروف خاصة . فيستشهد بأبي فواد الإيادي^(١) ، وعدى بن زيد العبادي^(٢) ، وأمّية ابن أبي الصلت^(٣) . ولكن الأصمعي يقول^(٤) : « عدى بن زيد وأبو دواد الإيادي لا تروى العرب أشعارهما ، لأن ألفاظهما ليست بنجدية » والمفضل يقول^(٥) : « كانت الوفود تفتد على الملوك بالحيرة ، فكان عدى بن زيد يسمع لغاتهم ، فيدخلها في شعره » ومحمد بن سلام الجعفي يقول^(٦) : « كان عدى بن زيد يسكن الحيرة ويرأكن الريف فلان لسانه وسهل منطقته ، فعُمل عليه شيء كثير ، وتخليصه شديد » ويقول ابن قتيبة^(٧) : « وآتى بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب ... وعلماؤنا لا يرون شعره حجة على الكتاب » . ولكننا يجب أن نعترف بأن الخليل لم يكثر من الاستشهاد بهؤلاء الشعراء الثلاثة .

ونجد الظاهرة نفسها تتكرر في الطبقة الثالثة ، إذ يوسع الخليل ألقه ، فيستشهد بالفرزدق والكميت والطرماح . وقد رأينا ما دار حول شعر الفرزدق من نزاع مشهور ، وكان الأصمعي يقول عن شعر الكمي^(٨) : « ليس هذا بكلام فصيح » ويقول^(٩) : « الكمي بن زيد ليس بحجة ، لأنه مولد ، وكذلك الطرماح » ويقول^(١٠) : « الكمي تعلم للنحو وليس بحجة ، وكذلك الطرماح ، وكانا يقولان ما قد سماه ولا يفهمانه » .

ثم نصل إلى طبقة الولدين فنجد الخليل يستشهد بمفصص الأموي^(١١) وبشار ابن برد^(١٢) . والحق أن هذا الاستشهاد لا يرضى عنه أكثر اللغويين . حتى أن المعاجم

- | | |
|---|------------------------------|
| (١) المرجح قه . | (٢) العين ٢٢ ، ٩٤ . |
| (٣) العين ٧٩ . | (٤) للرزباني : الموضع ٧٣ . |
| (٦ ، ٥) قس المرجح . | (٦) الشعراء والشعراء ١٠٧ . |
| (٨) للرزباني : الموضع ١٩٢ . | (٩) قس المرجح ١٩١ ، ٢٠٨ . |
| (١٠) قس المرجح ١٩٢ ، ٢٠٩ وانظر يوهان فك العربية ٣٣ - ٤٣ . | (١٢) العين ١٤٠ . |
| (١١) العين ٨١ ، ٩٠ . | |

الأخرى كالتاج مثلا أوردت التفسير التي أوردتها الخليل، ولكنها حذفت الأبيات الشواهد عليها. وقد اشتهر أن بشار بن برد استشهد به سيبويه والأخفش ولكن خوفا من لسانه^(١). فالخليل نظر إلى من استشهد به من المولدين نظرتة إلى العلماء بالعربية الموثوق بهم، فقد اشتهر عن بشار خاصة فصاحته العربية، حتى قال فيه الأعمى المتزمت^(٢): «لم يُتطَقَّ على بشار بشيء، وتعلق على الكميت» فهو إذن أوسع أفقا من غيره من اللغويين، وأكثر تساهلا وتسامحا. ولعل السبب في ذلك تقدم عصره، فكان في ميسوره الحكم الصحيح على المعنى العربي وغيره، ولو عند غير العرب. ولم تكن قواعد الأخذ والاستشهاد قد حُدِّدت تماما، واتخذت صرامتها، التي تشكلت فيما بعد. ومع ذلك فقد سار المتقدمون والتأخرون من اللغويين على نهج الخليل في الاستشهاد المطلق بجميع أفراد الطبقات الثلاث الأولى بدون استثناء كما يظهر في الرسائل اللغوية الصغيرة. واستشهد بعض المتأخرين بأفراد من المولدين، مثل إسحاق بن إبراهيم الموصلي وأبي تمام الذين استشهد بهما الجوهرى^(٣)، والشريف الرضى استشهد به ابن منظور^(٤).

وفي جانب هذه الأبيات المعروف شعراؤها، يوجد كثير من الأشعار، أوردتها الخليل دون أن يصرح بأسماء قائلها. وهذه الأبيات تثير مشكلة أخرى، لأن بعض العلماء رأوا أنه لا يجوز الاحتجاج بشعرا أو نثر لا يعرف قائله، خوف أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته^(٥). وردوا لهذا السبب كثيرا من مسائل اللغة والنحو. ولكن بعض العلماء تعمقوا في المسألة، وفصلوا فيها القول. فهناك أشعار يعرف قائلوها، ولا يحتاج المؤلفون إلى ذكرهم، حين يستشهدون بهم في تأليفهم. ويبدو أن الخليل كان يميل إلى عدم ذكر الشعراء

(٢) الرزبان: الموضع ١٦٤.

(١) الخزانة ٤/١.

(٣) الصحاح واللسان مادتا حلا ومضر.

(٤) اللسان مادة ألا. وانظر فهرس الشعراء المذكورين في لسان العرب.

(٥) السيوطي: الاقتراح ٣٢.

الذين يستشهد بهم ، واشبعه في بعض ذلك الليث ، واتبعه اتباعا تاما تلميذه الآخر
سيبويه . قال صاحب خزانة الأدب^(١) : « فإن سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر
ناظمه . وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائلها ، فالنسبة حادثة بعده ، اعنى
بنسبتها أبو عمر الجرمي . قال الجرمي : نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف
وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت أسماء قائلها فأثبتها ، وأما خمسون فلم أعرف
أسماء قائلها . وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر ،
وبعض الشعر يروى لشاعرين ، وبعضه منحول لا يعرف قائله ، لأنه قدم
العهد به ، وفي كتابه شيء مما يروى لشاعرين » . فهذه الأشعار ربما لا نعرفها
نحن ، ولكن الخليل عرفها ، وعرف قائلها ووثق بهم ، وهو ثقة يؤخذ بتعديله
وتجرمه . ونجد هذه الظاهرة نفسها عند معاصري الخليل والمتأخرين عليه في المعاجم
والرسائل اللغوية .

وقد ثارت ضجة حول شواهد العين ، ورماه أبو بكر الزبيدي بالاستشهاد
بالردول من أشعار المحدثين^(٢) . ولكن هذا الأمر غير صحيح ، لأننا رأينا الخليل
في الجزء المطبوع لم يستشهد بغير من وثق بهم من أمثال بشار وحفص ، فإذا كان
الزبيدي رأي في نسخته شيئا من ذلك فهو ولا شك من زيادات النساخ والقراء .
ولا تختلف طريقة الخليل في الاستشهاد بالقرآن والحديث والأمثال والأقوال
عنها في الشعر كثيرا ولكننا نلاحظ عليه فيها بعض أمور نشير إليها في هذه
الكلمة . قد كان أميل في الشواهد القرآنية إلى التعليق عليها وشرحها ، وذكر
ذات مرة القراءات في الآية^(٣) : « وأكثر من الاستشهاد بالحديث ، وكان هذا مشار
نزاع كبير شغل النحويين حتى عصرنا الراهن ، بين مؤيد للاستشهاد به ومنكر .
يواسق هذا النزاع الطويل إلى رأي متوسط ، شرحه وهذبه وأكمله الشيخ محمد

(٢) السيوطي : الزهر ١/٤٢ .

(١) خزانة الأدب ١/١٧٨ .

(٢) العين ١٧٣ .

حضر حسين عضو مجمع اللغة المصري^(١) ، إذ صنف الأحاديث في ثلاثة أصناف :
(أ) الصنف الأول لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة لأن رواته
اهتموا بألفاظه لغرض خاص ، أو لأن الأدلة قامت على أنه لم يغير ، وهي الأحاديث
التي تتعلل بالشروط التالية :

١ - الأحاديث التي يستدل بها على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام
والأمثال النبوية ، وما أُطلق عليه عبارة جوامع الكلم ، مثل « حَمِي الوَطِيس »
و « مات حتف أنفه » وغيرها ، لأن روايتها اعتنوا بألفاظها لأنها المقصودة من
روايتها ، ولأنها قصيرة يسهل حفظها .

٢ - الأحاديث التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت
والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

٣ - الأحاديث التي كان يخاطب بها كل قوم بلغتهم ، إذا صح سندها
ومتنها ، لأن الألفاظ هي المهمة فيها .

٤ - الأحاديث التي وردت بأسانيد مختلفة ، واتحدت ألفاظها ، مما يدل على
أن روايتها لم يتصرفوا فيها . وليس من المهم أن تعدد الأسانيد حتى يصل الحديث
إلى الرسول أو إلى الصحابي ، لأن الصحابي ، العربي نفسه يستشهد بكلامه .

٥ - الأحاديث التي دونها المحدثون قبل فساد اللغة ، مثل عبد الله بن عمرو
وأبان بن عثمان ، أو المحدثون الناشئون في بيئات عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة .

٦ - الأحاديث التي رواها محدثون لا يجيزون الرواية بالمعنى كابن سيرين
والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني .

(ب) الصنف الثاني ، لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي :

الأحاديث التي تأخر تدوينها إلى ما بعد فساد اللغة ، ولم تتعلل بأحد شروط

اللغة الأولى من الأحاديث ، سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا . وذلك لبعدها
تدوينها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها وخاصة إذا أضيف إلى ذلك كثرة الأعاجم
في رجال سندها .

(ج) الصنف الثالث ، تختلف الآراء في الاحتجاج به ، وهو الحديث المدون
في وقت مبكر ، ولكن بعد فساد اللغة ، أي في القرن الثالث تقريبا ، لقلة عدد
الرواة الذين لا يحتج بهم في سنده ، مثل أحاديث البخاري ومسلم . ويكون هذا
الحديث على نوعين :

- ١ - حديث يرد لفظه على وجه واحد ، والظاهر صحة الاحتجاج به .
- ٢ - حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه ، فيجوز الاستشهاد بما جاء في
روايته المشهورة التي لم يصحها المحدثون ، أما الروايات الشاذة التي يصحها المحدثون
أنفسهم فلا يستشهد بها ، مثل كلمة « ناعوس » في الحديث « إن كلماته بلغت
ناعوس البحر » الذي يروى أيضا « بلغت قاموس البحر » والواضح أنها تصحيف
قال محمد بن أبي بكر الأصفهاني : فاعل الراوي لم يوجد كتب كلمة قاموس . وكذلك
لا يستشهد بالروايات الشاذة التي يشك فيها روايتها أنفسهم مثل كلمة : « خطيط »
في الحديث : « ثم نام حتى سمعت غطيطة أو خطيطة » فهي غير معروفة في اللغة
قال ابن بطال : لم أجد كلمة « خطيط » بالخاء عند أهل اللغة .

ولكن دراسة الأحاديث التي استشهد بها الخليل في الطبعة الأولى من الجزء
الأول من العين تؤدي إلى القول بأنه لم يكن يتبع مذهبا معينا في هذا النوع من
الاستشهاد ، فعنده حديثان اتفق عليهما الستة^(١) ، وحديث اتفق عليه الخمسة
(لم يورده ابن ماجه) ، وغيرهم^(٢) ، وحديث اتفق عليه الصحيحان^(٣) ، وحديثان
انفرد بهما البخاري (عن مسلم) وأورد أحدهما أيضا ابن حنبل وابن سعد وابن
هشام^(٤) ، والثاني أبو داود وابن حنبل والترمذي ، وقال عنه الأخير : هذا

(٤) ٢٤ .

(٣) ١٤٩ .

(٢) ٥٠ .

(١) ٤١ ، ٤١ .

حديث حسن صحيح^(١)، وحديث انفرد به مسلم (عن البخاري) وأورده النسائي أيضا^(٢)، وأحاديث لم ترد في الصحيحين، ووردت في غيرها من الستة^(٣)، وقال الترمذي عن أحدها: «هذا حديث حسن صحيح». ولكن إلى جانب هذه أحاديث ليست في الكتب الستة، ولا مسند ابن حنبل أو مسند أبي داود الطيالسي وإنما وجدت أحدها في طبقات ابن سعد^(٤) وأكثرها في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير^(٥). وتوجد بعض أحاديث لم أجدها حتى في النهاية^(٦).

ولم ترد هذه الأحاديث جميعها بالصورة التي ذكرها الخليل، بل تختلف الروايات فيها، وتختلف أحيانا في اللفظ الذي يستشهد بها عليه^(٧). وكان الخليل يجمع بين الحديثين في حديث واحد أحيانا، مثل حديث العنق عن الحسن والحسين. فالذي يرويه أبو داود، والنسائي في سننهما^(٨)، وأحمد بن حنبل في مسنده^(٩)، وابن الأثير في النهاية^(١٠): «أن رسول الله (ص) عنق عن الحسن والحسين» وقد يزيد أحدهما «كبشا كبشا». أو بكبشين كبشين وأما التصديق بوزن شعرهما، فروى في حديث آخر أورده أحمد بن حنبل^(١١)، قال عن أبي رافع «لما ولدت فاطمة حسنا قالت ألا أعنق عن ابني بدم؟ قال: لا، ولكن احلقت رأسه، وتصديق بوزن شعره من فضة على المساكين والأوقاض. وكان الأوقاض ناسا من أصحاب رسول الله (ص) محتاجين في المسجد أو الصفة. وقال أبو النضر: من الورق على الأوقاض، يعني أهل الصفة، أو على المساكين: ففعلت ذلك. قالت: فلما ولدت حسينا

(٢) ١٢٤ .

(١) ٥٠ .

(٤) ٩٧ .

(٣) ٤٩، ١٦، ١١ .

(٥) ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٨٦، ٨٥، ٨٣، ٧٥، ٧٢، ٦٨، ٥٦، ٢٧، ٢٠ .

(٦) ١٠٠، ٥٨، ٥١، ٢٧، ١٨ . (٧) ١٠٠، ٥٠، ٣٤ .

(٩) ٣٦١، ٣٥٥/٥ .

(٨) كتاب العقيدة فيهما .

(١١) مسند ٦/٣٩٠، ٣٩٧ .

(١٠) مادة عنق .

فعلت مثل ذلك . فالحديث الذي في كتاب العين يجمع بين هذين الحديثين .
وربما لم يكن الخليل هو الذي فعل ذلك ، لأن الترمذى ذكر الحديث بما يشبه
سياق كتاب العين ، قال ^(١) : « حدثنا محمد بن يحيى القطعي ، ثنا عبد الأعلى ،
عن محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن محمد بن علي بن الحسين ،
عن علي بن أبي طالب ، قال : عرق رسول الله (ص) عن الحسن بشاة ، وقال
يا فاطمة احلتي رأسه وتصدقي بزنة شعره فضة ، فوزنته فكان وزنه درهما أو بعض
درهم . » ولكنه عقب على الحديث بقوله : هذا حديث حسن غريب ، وإسناده
ليس بمتصل ، أبو جعفر لم يدرك علي بن أبي طالب فالحديث فيه غمز على
أى حال .

وإذن فالأحاديث الشواهد عنده تختلف قوة وضعفا ، ولم يبلغ أحدها مبلغ
التواتر (لأن الأحاديث التي أجمعت عليها الكتب الستة كانت تنتهي إلى ثلاثة من
الصحابة في أكثر تقدير ، ما عدا ٤١ ، ٤٩ على وجه الظن) . وتختلف الرواية في
ألفاظها اللغوية ، مما يجعل المرء لا يطمئن إليها . ولعل هذه الأمور هي التي جعلت
أبا حاتم بن حيان يقول عن الخليل : « يروى المقاطيع ^(٢) . » ولكننا يجب ألا ننظر
أن الخليل وحده الذي فعل ذلك . فالحق أن بعض العلماء كانوا ينظرون إلى الأشياء
نظرة غير عملية فيضعون القواعد والأحكام ، ولكن الممارسين للعلوم كانوا لا يعيرون
هذه القواعد النظرية أدنى التفات . فجميع اللغويين الذين ألفوا في المعاجم بعد الخليل
ساروا على طريقته في الاستشهاد بالحديث ، والإكثار من ذلك . أما الذين تشددوا
، الحديث ، فهم النحويون ، لأن الراوى أو المحدث أكثر تعرضا للخطأ النحوى
منه للخطأ اللغوى .

ونشير في ختام القول في هذه المشكلة أن النزاع كان قائما بين النحويين على

(١) باب العبقة من كتاب الأضاحى فيه ١/١٨٤ .

(٢) الدعوى : الأنساب ٤٢١ .

الاستشهاد بالحديث في النحو . أما الاستشهاد به في اللغة فقد كان أمرا مباحا ، قام به معاصرو الخليل ومن قبله ، ومن بعده ، في رسائلهم اللغوية الصغيرة ، ولكن على قلة نسبية ، فالخليل ليس فذا ولا مبتدعا في الاعتماد على الحديث في معجمه .

الأقوال :

جميع الأقوال التي استشهد بها في الجزء المطبوع لعرب فصحاء إسلاميين إلا الحسن البصري فهو فارسي توفي عام ١١٠ هـ ، والحق أن الحسن بلغ من اللغة والفصاحة شأوا بعيدا ، أعجب البصريين كل الإعجاب ، حتى قال عنه أستاذ الخليل أبو عمرو بن العلاء : « لم أرقروين أفصح من الحسن والحجاج » . ولا شك أن الخليل تأثر بنظرة أستاذه إليه ، وتسويته بينه وبين الحجاج ، الذي كان يعتبر من أفصح خطباء العرب في عهد بني أمية . ومقابلة هذه الشواهد بشواهد الرسائل اللغوية الصغيرة التي كانت شائعة في عهد الخليل تبين الاتفاق التام بين الشواهد في النوعين ، وفي طريقة الاستشهاد نفسها . فالخليل لم يأت بشيء من عنده في هذا الميدان ، إلا أنه وسع المجال ، فاستشهد بالفرس والمولدين الفصحاء العالمين ، ولم يكن يفعل ذلك معاصروه ، ولا من بعده .

مأخذ :

كتاب العين أول معجم عربي ، ومن الطبيعي ألا تخلو الأمور المتكررة من مأخذ ونقص ، لا يحس بها أصحابها لانشغالهم بهذا الوليد الجديد وتصويره على غير مثال ، ولا بد أن يكون قاصرا ضعيفا شأنه شأن كل وليد . وكذا كان شأن كتاب العين ، وخاصة أنه اجتمع إلى ذلك وفاة مؤلفه قبل أن يتمه ، فقام بذلك العمل أحد تلاميذه ، فكان ذلك السبب الأول لأكثر هذه المآخذ ، وقد أوردت كتاب العين بعض هذه المآخذ المعجمات العربية كلها ، وبعضها الآخر مدرسته التي أخلصت لمنهجها . وأحاول في هذا الفصل أن أصف ما أخذه العلماء عليه خاصة ، أما ما شاركته

فيه مدرسته فنؤخره إلى ختام الكلام عنها ، وكذلك ما شاع بين معاجم العربية تؤخره إلى أواخر هذه الرسالة^(١) .

١ - أول هذه المآخذ التصحيف ، الذي اتهمه به أكثر الباحثين بل كلهم . وعلاه الدكتور أحمد أمين^(٢) بأن الكتابة في ذلك العصر لم تكن تُنقَط ، وحروف اللغة العربية متقاربة في الشكل ، فبين الفاء في الوسط والفين تقارب ، والتاء والنون كذلك ... الخ . فأوقع هذا اللغة العربية ومؤلفاتها في كثير من اللبس . وقد أورد السيوطي في مزهره^(٣) ما أخذ على كتاب العين من التصحيف ، وتعداده قريب من السبعين مأخذا ، وقال في آخره : « هذا غالب ما ذكر أنه صحَّف فيه صاحب العين » . وأظن أن هذا العدد لا يستحق كل هذه الضجة ، التي أحدثها الأزهرى في مقدمة تهذيبه ، وكاد يقضى بها على صوت التحليل الوقور المتزن ، الذي لا يدعى زهوا ولا كبرياء ، لاني معجبه ولا في مقدمته . قال الأزهرى^(٤) : فلنذكر ... أقواما اتسموا بسمة المعرفة وعلم اللغة ، وألقوا كتباً أودعوها الصحيح والسقيم ، وحشوها بالزوال الفسد ، والمصحَّف المغير ، الذي لا يتميز ما يصح منه إلا عند الثَّقاب المبرز ، والعالم الفطن ، لنحذر الأعمار اعتماد ما دونوا ، والاستنامة إلى ما ألقوا . فمن المتقدمين الليث بن المظفر الذي نحل التحليل بن أحمد تأليف كتاب العين والحق أن الإنسان يشعر عند قراءة مقدمة التهذيب والتهذيب نفسه ، أن الأزهرى كان متحاملا على الليث ، كما تحامل على معاصريه ، وكأنما أراد أن يغض من معاجم سابقيه ومعاصريه جميعا ليرفع من شأن معجبه هو ، الذي ضعد به إلى عنان السماء ، ووضع في مرتبة سنية .

وهذا العدد من المآخذ ، يُنازع في بعضه ، أو كثير منه ، فالسيوطي

(٢) ضي الاسلام ٢/٢٦٩ .

(٤) تهذيب اللغة ١ : ٢٨ .

(١) وانظر وصف الكتب التي نقدته .

(٣) ١٩٣/٢١٣ .

يقول^(١) : « وذكروني (باب حنك) يقال للعود الذي يضم العراصيف حنكة وحناك . . . والرواية عن أبي زيد حنكة وحناك ، فيما أخبرني به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ، فصحف كتصحيح صاحب العين » . ويقول أيضا^(٢) : « وذكروني (باب رغل) رغلها رغلًا رضمها في عجلة ، والصواب بالزاي ، عن أبي زيد ، وقد صحف أبو عبيد هذا الحرف أيضا » . فمن أدرام بأن أبا زيد لم يصحف ، والتحليل وأبا عبيد أصابا ؟

ويقول الأب أنستاس الكرملي^(٣) معاقًا على أحد نقود الأزهرى للعين : « قال الخليل في مادة (خ ص ب) الخصب (ومضبوطة ضبط قلم بكسر الخاء المعجمة ، وإسكان الصاد المهملة ، وفي الآخر باء موحدة تحتية) حية بيضاء تكون في الجبل . قال الأزهرى : وهذا تصحيف ، وصوابه الخضب بالخاء والصاد . وقال : وهذه الحروف وما شاكلها ، أراها منقولة من صحف سقيمة إلى كتاب الليث ، وزيدت فيه ، ومن نقاها لم يعرف العربية فصحف وغير ، فأكثر .

« على أن الخضب بمعنى حية بيضاء جبلية واردة أيضا في قاموس الفيروز أبادي ، إلا أنه ضبطها بضم الأول في هذا المعنى . ونظن الصواب مع اللسان ، لأن الكلمة من قبيل احتباء التصحيف ، أي أن نقطة الكلمة تنتقل من حرف إلى حرف ، فقد قالوا مثلا العبرب ، والعزب ، والعترب (أي السحاق) ، وقالوا الحال والخال والجال ، بمعنى الراية . ومثل هذه التصحيفات كثيرة ، وسببها تشابه الحروف بعضها لبعض .

« وهناك سبب آخر ، هو أن الخضب للحية تجانس Aspis فإذا حذفنا من آخرها الـ s وهي علامة الإعراب عندهم رأينا الكلمتين واحدة في اللفظ والمعنى ، أي خضب أو خضب وبلسان العام Coluber Haic وقال العلامة بوازاق

(٢) الزمر ٢/١٩٥

(١) الزمر ٢/١٩٣

(٣) مجلة الثقافة ، السنة الأولى ، العدد ٢٢٠ ص ٤٢ .

E. Boisacq : إن أصل الكلمة اليونانية مجهول ، وقد ظن لاوى Lewy أن الكلمة عبرية النجار من (صفا) أى الأصلة . ونحن نقول إنها من العربية كاترى .

وآخر الأمر فإننا نقول مع السيوطى^(١) : « إن سلم فيه ما ادعى من التصحيف ، يقال فيه ما قالته الأئمة : ومن ذا الذى سلم من التصحيف » . زد على ذلك أن الليث ربما صحف بعض الألفاظ وهو يقرؤها من الصحف التى تركها الخليل .

٢ - أخذ عليه أبو بكر الزبيدى فى استدراكه وأحمد بن فارس انفرادهم بكثير من الألفاظ ، مثل قوله^(٢) : « التاسوعاء اليوم التاسع من المحرم . وقال الزبيدى ... لم أسمع بالتاسوعاء ، وأهل العلم مختلفون فى عاشوراء ؛ فمنهم من قال إنه اليوم العاشر من المحرم ، ومنهم من قال إنه اليوم التاسع » .

ولكن الانفراد ببعض الأشياء أمر طبيعى ، وقد انفرد كثير من اللغويين بأشياء ، كما يظهر من النوع الخامس فى مذهب السيوطى ، الذى يقول^(٣) : « وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان كأبى زيد والخليل والأصمعى ... وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه » .

٣ - أخطاء صرفية اشتقاقية كذكر حرف مزيد فى ملادة أصلية ، أو مادة ثلاثية فى مادة رباعية^(٤) ، ونحو ذلك . ومثاله قوله : « التحفة مبدلة من الواو ، وفلان يتوحف . قال الزبيدى^(٥) : ليست التاء فى التحفة مبدلة من الواو ، لوجودها فى التصاريف . وقوله يتوحف ، منكر عندى » . وربما أدخل الناقدون فى هذا الصنف إيراد الثنائى الخفيف والثلاثى المضاعف المفكوك المثلين (تحت مثلا) والرباعى المضاعف فى الثنائى المضاعف ، وأمثلة دهدع من

(٢) المرجع فيه ٦٦/١ .

(٤) قس المرجع ٤٣/١ .

(١) الزمر ٤٤/١ .

(٢) قس المرجع ٦٣ .

(٥) قس المرجع ٥٥ .

الرباعى فى الثلاثى ، وأبواب الفيف ، وخططه الرباعى بالخامسى ، والمعتل الواوى باليائى والمهموز . ومن هذا المصنف أيضا خطؤه فى بعض القواعد ، مثل قوله ^(١) : « ليس فى الكلام نون أصلية فى صدر كلمة . قال الزبيدى فى استدراكه : جاءت كثيرا فى صدر الكلمة نحو نهشل ونهسر وتغتم » .

٤ - اختلاف نسخه واضطراب رواياته وما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين ، والامتنع بالمرذول من أشعار المحدثين . وقد علل ثعلب هذا بأنه من زيادات الناس فيه ، وبأن الكتاب لم يؤخذ من العلماء الذين حشوه وإنما وجد بنقل الوراقين ^(٢) . وقد أدخل البصرة على يد أحدهم . ومن الطبيعى أن ذلك لا يعيب الخليل ، ولا كتابه الأصيل ، ولكن على مستعمله أن يخلصه من هذه الشوائب . وقد فعل ذلك العلماء الذين رجعوا إليه ، من أمثال الأزهرى والقالى وأحمد بن فارس ولذلك لا نجد عندهم فى مقتبساتهم من العين ، أغلب الأسماء المذكورة فى الجزء المطبوع ، ولا ماروى عنها .

ويتصل بهذا المآخذ إيراده الألفاظ المولدة ، قال ^(٣) : « بس بمعنى حسب . قال الزبيدى فى استدراكه : بس بمعنى حسب غير عربية » وقد رأينا الخليل ميلا إلى أمثال تلك الألفاظ مع معرفته بعدم التكلم بها فى البوادرى .

٥ - إهماله أبنية مستعملة فى اللغة ، لم يذكرها لأنه لم يسمع فيها شيئا ، ووصفها بأنها مهملة . وقد استدرك عليه اللغويون كثيرا من هذه الأبنية ؟ وأشاروا إلى أنها مهملة عند الخليل . قال أحمد بن فارس ^(٤) : « وفى كتاب الخليل أن هذا البناء مهمل . وقد يشذ عن العالم الباب من الأبواب » والسبب فى هذا النقص عند الخليل معروف فهو أول من جمع فى اللغة كتابا كبيرا ، فالعلم لا يزال بادئا فى

(٢) نفس المرجع ١/٤٢ .
(٤) مقاييس اللغة ، مادة عكش

(١) نفس المرجع ٢/٤١ .
(٣) نفس المرجع ١٤٨ .

عهده . وقد أكل من جاء بعده من اللغويين هذا النقص في معاجمهم العامة
أوردودهم على الخليل ، وتكلامهم له .

٦ - يتصل بالنقص السابق ، نقص آخر داخل المواد نفسها التي ذكرها
ووصفها بأنها مستعملة ، فهذه المواد لم يستوف صيغها ، ولا معانيها المختلفة الكثيرة .
وقد أحاط بهذا النقص نفس الظروف التي أحاطت بسابقه ، وناله ما ناله من علاج
من المتأخرين . ويكفي أن تضاهى أى مادة من مواد العين بمثلتها من أى معجم
متأخر ، لترى الفرق واضحاً بارزاً .

وأختم المآخذ بالإشارة إلى أن طبعة الكتاب سيئة ، تكثر فيها العبارات
المتوترة ، وخاصة في المقدمة ويختل الترقيم ، ووضع الأشرطة الشعرية . ويبدو أن
النسخة ، أو النسخ التي اعتمد عليها الناشر لم تكن جيدة ، ولم تكن المراجع متوفرة
بين يديه . ولكننا على الرغم من ذلك نشكر له جهده ، وإخراجه لنا هذا الجزء
من كتاب يعتبر من أقدم الكتب العربية .

وصفة القول بعد شرح هذه المآخذ قول السيوطي^(١) : « أما أنه يُخطأ
في لفظه من حيث اللفظ ، بأن يقال هذه اللفظة كذب ، أو لا تعرف ، فعاذ الله ،
لم يقع ذلك ، وحينئذ لا قدح في كتاب العين » . ولكن السيوطي في قوله هذا
مغال بعض الشيء ، فقد افرد الخليل بالفاظ غريبة ، نُبّه عليها في المعجم ، ومر
علينا بعضها .

ولكن أئني للمتأخرين أن يفهموا هذه الحقائق فقد كان يكفي أن يُذكر
أمامهم كتاب العين حتى تنهال الشتائم والتهم جزافاً . وأقرب مثال لذلك الأشموني،
الذي قال عن لفظ افرد به الخليل^(٢) : « وندر قرعبلانة ، لأنه زيد فيه حرفان

(١) الزهر ١/٤٤ .

(٢) حاشية البيان على الأشموني ٤/١٥٥ .

[أى فى الخامس] وأحدهما نون . وقيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ، فلا يلتفت إليه .

ومن الطبيعى أن يشاركه الصبان محشيه فى شتائه ، قال : « قوله (إلا من كتاب العين) أى المحشو بالخطأ » . ومن الواضح أنه يقصد أخطاء لغوية ، والكتاب مبرأ من ذلك ، ولكنها الشهرة السيئة .

مؤلف العين :

أثار كتاب العين ضجة عظيمة حال وصوله إلى البصرة ، وتشعبت فيه الآراء بين الهم والمدح ، وافتقرت أيضا بين تصديق نسبه إلى الخليل وردها . وبقي هذا الخلاف عهدا بعيدا ولكنه كاد أن يستقر اليوم . فقد ذهب الناس قديما فى مؤلف الكتاب إلى فرق ثلاثة : تؤيد أولاها أن الخليل هو مؤلف الكتاب ، وتنكر فيه ثانيها ذلك ، أما الثالثة فتقف موقفا وسطا . وتتبع آراءهم فى هذا الموضع لأنها لقي أصحابا كثيرة على الكتاب نفسه ، وما فيه من خصائص .

أما الفريق المؤيد فتألف قديما من المبرد ، وابن درستويه ، والزجاجي ، وابن دريد ، وابن فارس ، وابن عبد البر ، وابن خير ، وابن الأنباري ، وابن خلدون ، وحديثا من جورجى زيدان ، ومحمد بن شنب ، ومحمد صديق حسن خان^(١) . ولا داعى لذكر أقوالهم .

المنكرون :

أما من تنسب إليه أقوال تنكره فكثيرون أشهرهم النضر بن شميل ، ومؤرج السدوسي ، ونصر ابن على الجهضمي ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو حاتم

(١) ابن دريد : الجهرة ٣/١ . ابن فارس : المفاتيح ٣/١ ابن الأنباري : نزهة الألبا ٥٥٥ . ابن خلدون المقدمة ٤٥٥ . للسيوطي : الزهر ٥/١ . جورجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ١٢٢/٢ ، دائرة المعارف الإسلامية ، مادة خليل .

السجستاني ، وابن دريد ، وابن فارس ، وابن جنى ، والقالى ، والأزهري ، وغيرهم^(١) . ولم تزولنا أقوالهم جميعا ، ولذلك أسوق هنا ما وصلت إليه من أقوال :

١ — سئل النضر بن شميل^(٢) (٢٠٤ هـ) عنه فأنكره ، فقيل له : « لعله ألفه بعدك ؟ » فقال : « أو خرجت من البصرة حتى دفنت الخليل بن أحمد ؟ » .

٢ — روى أبو علي القالى^(٣) : « لما ورد كتاب العين من بلد خراسان في زمن أبي حاتم ، أنكره أبو حاتم وأصحابه أشد الإنكار ، ودفعه بأبلغ الدفع » .

٣ — قال ابن النديم^(٤) : « لم يُرَوَّ هذا الكتاب عن الخليل بن أحمد ، ولا زوى في شيء من الأخبار أنه عمل هذا البتة » .

٤ — قال الأزهري^(٥) : « كان الليث رجلا صالحا عمل كتاب العين ، ونسبه إلى الخليل لينفق كتابه باسمه ، ويرغب فيه » .

٥ — قال ابن فارس^(٦) : « قال بعض الفقهاء كلام العرب لا يحيط به إلا نبي ، وهذا كلام جرى أن يكون صحيحا . وما باغنا أن أحدا ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها . فأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما في خاتمه من قوله : « هذا آخر كلام العرب » ، فقد كان الخليل أروع وأتقى لله جل ثناؤه من أن يقول ذلك » .

٦ — قال ابن جنى في الخصائص^(٧) : « أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمَل على أصغر أتباع الخليل فضلا عن نفسه . ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره . . . وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أنه أوما إلى عمل هذا الكتاب إيماء ، ولم يله بنفسه ولا قوره ولا حرره .

(١) السيوطي : الزهر ١/٣٨ — ٤٥ . (٢) ياقوت : معجم الأدباء ٦/٢٢٧ .

(٣) السيوطي : الزهر ١/٤٢ . (٤) ابن النديم : الفهرست ٤٢ .

سيوطي : الزهر ١/٣٩ . التهذيب ١ : ٢٨ . (٦) للصاحبي ١٨ .

(٧) ٣ : ٢٨٨ . السيوطي : الزهر ١/٤٠ .

ويدل على أنه قد كان نحا نحوه أنى أجد فيه معانى غامضة ونزوات للفكر لطيفة ،
وصنعة فى بعض الأحوال مستحكمة . وذاكرت به يوما أبا على فرأيت منكره له ،
فقلت له : إن تصنيقه منساق متواتر ، وليس فيه التعسف الذى فى كتاب الجهرة .
فقال : الآن إذا صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيدا ، أيؤخذ به فى العربية .
أو كلاما هذا نحوه .

٧ - استدلال أبو بكر محمد بن حسن الزبيدى^(١) على أنه ليس للخليل :

(أ) بما وقع فيه من الحكايات عن التأخرين والاستشهاد بالردول من
أشعار المحدثين .

(ب) وبأن جميع ما وقع فيه من معانى النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ،
وبخلاف مذهب البصريين .

الرد عليهم :

١ - أما قول النضر بن شميل فيجب أن تقف أمامه حذرين . فهو ينكر على
الخليل تأليف الكتاب وينكر أنه ابتعد عنه حتى وفاته . ولكن النضر نفسه
قال^(٢) : « أقيمت بالبادية أربعين سنة » . ولما أضر به المقام فى البصرة من ضيق
المعيشة رحل إلى خراسان ، واتصل بالمأمون ، وأقام بها وبمرو^(٣) . فهل هذه
الرحلات فى البوادي ، إن قلنا إن رحلته إلى خراسان كانت بعد وفاة الخليل ،
لم تكن غيبة عن الخليل ؟ أظن أنها غيبة ، وغيبة طويلة ، كان فى وسع الخليل أن
يؤلف فيها كتبها لا كتابا واحدا . ويتضح من تاريخ وفاة النضر (٢٠٤ هـ) أنه
لم يقم بهذه الغيبة الطويلة ، ثم سفره إلى خراسان جميعا بعد وفاة الخليل ، ولذلك
لا نوافق النضر على قوله . يضاف إلى ذلك أن الروايات مضطربة بصدده موقفه

(٢) ابن الأنبارى : نزعة الألبا ١١١ .

(١) نفس المرجع ٤٢ ، ٤٣ .

(٣) السبوطى : البنية ٤٠٤ .

وموقف تلاميذ الخليل الآخرين فهو معارض ، ومؤلف لكتاب يسمى « المدخل إلى كتاب العين » ومكمل للعين نفسه^(١) .

٢ - وأما قول أبي علي القالي بإنكار أبي حاتم له ، فهو يدل على رأى أبي حاتم وأصحابه في الكتاب ، وما وقع فيه من اضطراب وزيادات ، جعلتهم يرفضونه ولا يرضون عنه . ولكن هذا لا يجعلنا ننكر على الخليل إسهامه فيه ، وخاصة أن القالي نفسه وثق به ، وأدخله في بارعه ، ونسب مواده إلى الخليل .

٣ - أما قول ابن النديم فيقوم على شقين : عدم رواية أحد الكتاب عن الخليل ، وعدم إخبار أحد بأنه من تأليفه . والشق الأول تبطله الروايات التالية :
صرح ابن فارس^(٢) بأنه روى كتاب العين عن علي بن إبراهيم القطان ، عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم المدائني ، عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لزة الأصفهاني ومعروف بن حسان ، عن الليث عن الخليل . وذكر أبو محمد بن درستويه^(٣) أنه سمع كتاب العين عن أبي الحسن علي بن مهدي الكسروي ، عن محمد بن منصور المعروف بالزجاج المحدث ، عن الليث بن المظفر ، عن الخليل . وسمعه مع ابن درستويه من علي بن مهدي ابن العلاء السجستاني ، ثم أخذ دعلج نسخته : ورواه أيضا أبو علي^(٤) النساني ، عن الحافظ أبي عمر بن عبد البر ، عن عبد الوليث بن سفيان ، عن القاضي منذر بن سعيد ، عن أبي العباس أحمد ابن ولاد الفحوي ، عن أبيه ، عن أبي الحسن علي بن مهدي ، عن أبي معاذ عبد الجبار بن يزيد ، عن الليث بن المظفر بن نصر بن سيار ، عن الخليل . ورواه عن هذا السند أيضا أبو بكر محمد بن خير^(٥) . ومنذر بن سعيد البلوطي هو صاحب النسخة المشهورة التي كتبها بالقبروان وعورضت بنسخة شيخه بمكة . ولكن الليث بن المظفر ، على الرغم من عدم معرفتنا بتاريخ وفاته ، يرجح أنه توفي

(٢) القاييس ٣/١ .
(٤) السيوطي : الزهر ١/٤٦ .

(١) وفیات الأمان ١/٢٥٣ .
(٣) ابن النديم : الفهرست ٤٣ .
(٥) فهرسة ما رواه عن خيوخه ٣٤٩ .

عام ١٨٠) (١). وتوفي راويته قتيبة بن سعيد عام ٢٤٠ ، عن حوالى تسعين سنة (٢) .
فيرجح إذن أن أبا معاذ عبد الجبار بن يزيد ، راويته الثانی ، توفي حوالى هذا
التاريخ . ولما كان على بن مهدي توفي فيما بين عامي ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، في أثناء ولاية
بدر المعتضدى على أصبهان . فقد جعل هذا المستشرق برونلش (٣) يميل إلى أنه اطلع
على كتاب العين في النصف الثاني من القرن الثالث ، أى بعد وفاة أبي معاذ .
واستنتج من ذلك أن رواية ابن النديم أصح ، أى أن على بن مهدي لم يأخذ عن
أبي معاذ مباشرة ، وإنما أخذ عن حفيد الليث محمد بن منصور . ويميل بنى إلى
هذا الاستنتاج ، حياة على بن مهدي في عهد حفيد الليث ، وانفصاله عنه .
بجليلين ، لا جيل واحد ، كما في رواية أبي معاذ . وروى الكتاب أيضا شمر ،
عن محارب من أهل سهو (٤) .

اجتماع هذه الروايات يجعلنا ننكر على ابن النديم قوله الذى وافق فيه ثلب (٥)
ونقبل قول السيوطى (٦) : « وقدما اعنى به القدماء ، وقبله الجهابذة » ، ونرجح
أنه يعنى أنه « وجد بنقل الوراقين » ، ولم يروه عن الخليل والطاء المذكورين فيه .
علماء ثقات (٧) ، أو أنه عنى أن جميع رواياته تنتهى إلى الليث وحده ، ولم يروه
أحد غيره من تلاميذ الخليل . وسبب ذلك ظروف تأليف الكتاب . والشق الثاني
تنكره أقوال الطائفة الثانية من العلماء الذين ذكرناهم ، وأقوال الطائفة الثالثة .

٤ — أما عبارة الأزهرى التى رواها السيوطى ، فبتورة من موضعها فى مقدمة
تهذيب اللغة فلم يتضح مقصوده منها ، فقد قال (٨) : « فمن المتقدمين الليث بن
المظفر الذى نقل الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين جملة ، لينفقه باسمه ، ويرغب
فيه من حوله » . فهو لا ينكر نسبة الكتاب إلى الخليل ، وإنما ينكر أن كل

(١) صديقه الفارسى : العرب فى الفصحى ، مجلة إسلاميات ٦٩ .

(٢) مجلة إسلاميات ٦٩ .

(٣) قس المرجع ٧٠ .

(٤) تهذيب اللغة ١ : ٤٠ .

(٥) السيوطى : الزمر ١/٣٩ .

(٦) قس المرجع ٤٥ .

(٧) قس المرجع ١/٣٩ ، ٤٢ .

(٨) تهذيب اللغة ١ : ٢٨ .

ما فيه وجملته له . ومما يوضح رأيه هذا ، أنه يتبع قوله السابق الخبر التالي « وأثبت لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي القتيه أنه قال : « كان الليث بن المظفر رجلا صالحا ، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين ، فأحب الليث أن ينفق الكتاب كله ، فسى لسانه الخليل . فإذا رأيت في الكتاب : سألت الخليل بن أحمد ، أو أخبرني الخليل بن أحمد ، فإنه يعني الخليل نفسه . وإذا قال : قال الخليل ، فإنما يعني لسانه نفسه » . فالخبر يبين لنا رأى الأزهرى في الكتاب ، بغض النظر عن صحة هذا الخبر أو زيفه ، فهو يرى أن الخليل أسهم فيه بقسط ، ثم أكمله الليث . ويقول الأزهرى أيضا في مقدمة التهذيب^(١) : « لم أر خلافا بين اللغويين أن التأسيس المحمل في أول كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تاتفه إياه عن فيه » .

٥ - وأما قول ابن فارس فلا يدل على إنكراهه على الخليل تأليف العين ، وخاصة إذا ضمنا إليه ما قاله في صدر كتابه مقاييس اللغة . والأمر الوحيد الذي يدل عليه ، هو نفي صدور هذه العبارة عن الخليل ، لورعه وتقواه . يضاف إلى ذلك أن ابن فارس أساء فهم عبارة الخليل ، قال الأزهرى في مقدمة تهذيبه^(٢) : « وإنما أراد الخليل رحمه الله أن حروف اب ت ث عليها مدار جميع كلام العرب ، وأنه لا يخرج شيء منها عنها ، فأراد بما ألف منها معرفة جميع ما يتفرع منها إلى آخره ، ولم يرد أنه حصل جميع ما لفظوا به من الألفاظ على اختلافها ، ولكنه أراد أن ما أسس ورسم بهذه الحروف ، وما بين من وجوه ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا في سالمها ومعتلها ، على ما شرح من وجوهها . أولا فأولا ، حتى انتهت الحروف إلى آخرها ، يعرف به جميع ما هو من ألفاظهم ، إذا تدبّع ، لا أنه تتبعه كله فحصله ، أو استوفاه فاستوعبه ، من غير أن فاته من ألفاظهم لفظة ، ومن معانيهم اللفظ الواحد معنى . ولا يجوز أن يخفى على الخليل مع ذكاء فطنته ، وثقوب فهمه ،

(١) ٤١ : ١

(٢) قس المرجع ١ : ٥٣ .

أن رجلا واحدا ليس بنبي يوحى إليه [لا] يحيط علمه بجميع لغات العرب وألفاظها على كثرتها حتى لا يفوته منها شيء . وكان الخليل أعقل من أن يظن هذا ، وإنما معنى جماع كلامه ما بينته ، فتفهمه .

وقد أساء فهم العبارة كثيرون غير ابن فارس ، قال الأزهرى أيضا^(١) : « قد أشكل معنى هذا الكلام على كثير من الناس ، حتى توهم بعض المتحذلقين أن الخليل لم يف بما شرط لأنه أهمل من كلام العرب ما وجد في لغاتهم مستعملا . وقال أحمد البشتى الذى ألف كتاب التكملة : نقض الذى قاله الخليل ما أودعناه كتابنا هذا أصلا ، لأن كتابنا يشتمل على ضعفى كتاب الخليل ويزيد ، وسترى تحقيق ذلك إذا حزت جملته وبجئت عن كنبه » . قال الأزهرى : « ولما قرأت هذا الفصل [أى هذا الكلام] من كتاب البشتى استدلت به على غفلته وقلة فطنته وضعف فهمه ، واشتفتت أنه لم يفهم عن الخليل ما أراده ، ولم يفطن للذى قصده » .

فالخليل قصد الأبنية ، أما ابن فارس فظن أنه قصد ألفاظ العربية ومعانيها جميعها ، ولذلك قال ما قال ، ولو فهمها على وجهها الصحيح ما أنكر منها شيئا .

٦ — أما عبارة ابن جنى فتبين لنا أنه هو نفسه كان يميل إلى أن فكرة الكتاب ومنهجه من عمل الخليل ، وأن أبا على الفارسي اعترض على ذلك ، وأتى بمثاله الذى لا ينطبق على هذه الحالة هنا ، ولذلك ندع قوله إلى غيره .

٧ — أما رأى أبى بكر محمد بن حسن الزبيدى فيستند فى الحق على دليابين قوين . ولكن قبان مناقشتهما نجب أن نقول إنه هو نفسه يستخلص منهما^(٢) أن « أكثر الظن فيه أن الخليل سبب أصله ، وثقف كلام العرب ثم هلك قبل كماله ، فتعاطى إمامه من لا يقوم فى ذلك مقامه » . ويستمد الدليل الأول أهميته من الأقوال المذكورة فى الكتاب ، منسوبة إلى من عاش بعد وفاة الخليل ، أو بعبارة أبى بكر

(١) نفس المرجع ٥٣ .

(٢) السيوطى : الزهر ١/١٤١ .

للزبيدي نفسه^(١) « اختلاف نسخة ، واضطراب رواياته ، إلى ما وقع فيه من الحكايات عن التأخرين والاستشهاد بالردول من أشعار المحدثين . فهذا كتاب منقول بن سعيد القاضي الذي كتبه بالقيروان وقابله بمصر بكتاب ابن ولاد ، وكتاب ابن ثابت المنسخ بمكة ، قد طالعناهما فالتقينا في كثير من أبوابهما . أخبرنا المصري عن أبي عبيد ، وفي بعضها ، قال ابن الأعرابي . وقال الأصمعي : هل يجوز أن يكون الخليل يروي عن الأصمعي وابن الأعرابي أو أبي عبيد فضلا عن المصري ؟ وكيف يروي الخليل عن أبي عبيد ، وقد توفي الخليل سنة سبعين ومئة ، وفي بعض الروايات سنة خمس وسبعين ومئة ، وأبو عبيد يومئذ ابن ست عشرة سنة ، وعلى الرواية الأخرى ابن إحدى وعشرين سنة ، لأن مولد أبي عبيد سنة أربع وخمسين ومئة ، ووفاته سنة أربع وعشرين ومئتين ؟ ولا يجوز أن يسمع عن المصري علم أبي عبيد إلا بعد موته . وكذلك كان سماع الخشني منه سنة سبع وأربعين ومئتين فكيف يسمع الموتى في حال موتهم أو ينقلون عن ولد من بعدهم ؟ »

ونحن نسلم للزبيدي بكل ما أتى به ، ونوافقه أن جميع هذه الروايات ليست للخليل ، ولكن هذا لا يعني إنكار تأليف الخليل للكتاب جملة ، وإنما يعني أن هناك زيادات أدخلت في الكتاب بعد تدوينه . وليس هذا بالأمر الغريب في الكتب العربية . ولنضرب المثل بكتاب النوادر لأبي زيد المطبوع في بيروت ، فهو على بالمواد المنسوبة إلى غير أبي زيد من تلاميذه وغير تلاميذه ؛ أو بنوادر الأصمعي التي حدث لها في خزائن آل طاهر ما حدث للعين في خزائنهم ، ولكن الأصمعي بين ما زيد في نوادره ، أما الخليل فتوفي قبل ذلك .

يضاف إلى ذلك أن الكتاب تسربت إليه أشياء ليست من الخليل في أثناء تدوينه وتبسط الكلام عليها في حينها .

والدليل الثاني يشرحه الزبيدي فيقول^(١) : « ومن الدليل على صحة ما ذكرناه أن جميع ما وقع فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ، وبخلاف مذهب البصريين . فمن ذلك ما بدى الكتاب به وبنى عليه من ذكر مخارج الحروف في تقديمها وتأخيرها ، وهو على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل في كتابه ، وسيبويه حامل علم الخليل وأوثق الناس في الحكاية عنه ، ولم يكن ليختلف قوله ولا ليناقض مذهبه . ولسنا نزيد تقديم حرف العين خاصة للوجه الذي اعتل به ولكن تقديم غير ذلك من الحروف وتأخيرها . وكذلك ما مضى عايه الكتاب كله من إدخال الرباعي المضاعف في باب الثلاثي المضاعف وهو مذهب الكوفيين خاصة . وعلى ذلك استمر الكتاب من أوله إلى آخره ، إلى ما سنذكره من نحو هذا . ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الثنائي الخفيف من الصحيح والمعتل ، والثنائي المضاعف من المعتل ، والثلاثي المعتل بعلتين ، ولما جعل ذلك كله في باب سماء اللفيف فأدخل بعضه في بعض وخطط فيه خلطاً لا ينفصل منه شيء عما هو بخلافه ، ولو وضع الثلاثي المعتل على أقسامه الثلاثة ليستبين معتل الياء من معتل الواو والهمزة ، ولما خطط الرباعي والخماسي من أولها إلى آخرها . »

وتبين لنا سابقاً من دراسة مذهب الخليل في مخارج الحروف وأبنية الأفعال المختلفة بالتفصيل في وصف مقدمة كتاب العين ، أن أبا بكر الزبيدي غير دقيق في كلامه ، وأن ليس بصحيح أن مذهب الخليل موافق فيها لمذهب الكوفيين . ولكنه خالف البصريين فيها أحياناً ، ووافقهم أحياناً أخرى . فنظر المتأخرون إلى ما خالف فيه البصريين على أنه كوفي ولو لم يوافق الكوفيين كما حدث في نظام مخارج الحروف . ولو كان ما جاء في الكتاب من نحو يوافق مذهب الكوفيين ما عابه هؤلاء . ولكننا نسمع عكس ذلك : المبرد البصري يرفع من قدره ، وتعلب والمفضل ابن سلمة الكوفيان يعيبانه^(١) .

(٢) تهذيب اللغة ١ : ٢٩ .

(١) البيهقي : الزهر ١ / ٤٣١ .

الطائفة الثالثة :

ويؤدى بنا ذلك إلى الطائفة الثالثة ، وتألقت قديما من ثعلب وإسحاق بن راهويه والسيرافى والأزهري وابن المعتز وأبى الطيب اللغوى وأبى بكر الزبيدى ، وغيرهم ، وأخيرا من السيوطى والأب أنستاس الكرملى وغيرهما . وتؤخر قول ثعلب لأنه يحتاج إلى وقفة طويلة . أما ابن المعتز فقال^(١) : « كان الخليل منقطعا إلى الليث فلما صنف كتابه العين خصه به . فخطى عنده جدا ووقع منه موقعا عظيما ووهب له مئة ألف . وأقبل على حفظه وملازمته ، فحفظ منه النصف . واتفق أنه اشترى جارية نيسة ففارت ابنة عمه ، وقالت : والله لأغيظنه ، وإن غظته فى المال لا يبالى ، ولكن أراه مكبا ليه ونهاره على هذا الكتاب ، والله لأفجعه به ؛ فأحرقته . فلما علم اشتد أسفه . ولم يكن عند غيره منه نسخة ، وكان الخليل قد مات ، فأملى النصف من حفظه ، وجمع علماء عصره وأمرهم أن يكملوه على نمطه ، وقال لهم : مَثَّلُوا واجتهدوا . فعملوا هذا التصنيف الذى بأيدى الناس » . وهذه القصة « الرومسية » لها دلالتها . . . دلالتها على حياة القصور والبلاط ، حيث تختلف الجوارى ويكيد بعضهم لبعض ، وحيث لا تكفى نكبة المال للإغظة . . . نعم حياة القصور التى عاش فيها ابن المعتز لا الليث . ولها دلالتها أيضا على أن كثيرا من معلومات الكتاب ترجع إلى علماء أرواة غير الخليل .

وقال محمد بن عبد الواحد الزاهد^(٢) : « حدثنى فتى قدم علينا من خراسان وكان يقرأ على كتاب العين ، قال : أخبرنى أبى ، عن إسحاق بن راهويه ، قال : كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلا صالحا ، وكان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده ، وأحب الليث أن ينفق سوق الخليل فصنف باقى الكتاب وسمى نفسه الخليل . وقال لى مرة أخرى : فسمى لسانه الخليل من حبه

(١) للسيوطى : الزهر ١ ٤٩ .

(٢)

للخليل بن أحمد ، فهو إذا قال في الكتاب قال الخليل بن أحمد فهو الخليل ،
وإذا قال ، وقال الخليل مطلقا ، فهو يحكى عن نفسه . فكل ما في الكتاب من
خلل فإنه منه لا من الخليل . وقد واقه الأزهرى على هذا الخبر ، ولكننا
لا نوافق على هذا ولا نقبل ما يرويه هذا الفتى الخراسانى عن أبيه ، ولا نظمن إلى
الخليلين ، أو الأخلاء الثلاثة ، إن تحرينا الدقة في التعبير ، كما تحراها فتاهم ، فمعظم
ما في مقدمة العين التي رأى الأزهرى أن جميع العلماء يتفقون على أنها للخليل بن
أحمد منسوب إلى الخليل « فقط » لا الخليل بن أحمد . وفي الكتاب (١) حوار
يدور بين الليث والخليل « فقط لا ابن أحمد » فهل نطبق على ذلك قاعدة الفتى
الخراسانى ، أو نطبقها حيث نهوى ، ولا نطبقها حيث يقودنا مزاجنا إلى ذلك ؟

وقال السيرافى (٢) : « عمل [الخليل] أول كتاب العين المعروف المشهور ،
الذى به يتبها ضبط اللغة » وعاق السيوطى (٣) على قوله بما يلى : « وهذه
العبارة من السيرافى صريحة في أن الخليل لم يكمل كتاب العين » .

وقال بعضهم (٤) : « عمل الخليل من كتاب العين قطعة من أوله إلى حرف
الغين ، وكله الليث ولهذا لا يشبه أوله آخره » . وسار على هذا رأى
كثيرون . ولكننا لا نستطيع أن نسايرهم استنادا إلى الجزء المطبوع من من
كتاب العين ؛ لأن فيه كثيرا من الآراء النسوية إلى غير الخليل . ولذلك
نقول إن الجزء الأول نفسه ليس كله من عمل الخليل . وحده أيضا .

ويشبه هذا القول بعض الشيء ما قاله ابن خلكان (٥) : « وأكثر العلماء
العارفين باللغة يقولون إن كتاب العين في اللغة المنسوب إلى الخليل ليس تصنيفه ،
وإنما كان قد شرع فيه ، ورتب أوائله وسماه العين فأكله تلامذته النصر بن

(٢) أخبار النحويين البصريين ٢٠ .

(٤) نفس المرجع ٢٩ .

(١) العين ٥ .

(٣) الزهرى ١/٢٨ .

(٥) الوفيات ١/٢٥٣ .

شميل ، ومن طبقته كمثورج السدوسي ونصر بن علي الجهمي وغيرها ، فما جاء
علمهم مناسباً لما وضعه الخليل في الأول ، فأخرجوا الذي وضعه الخليل منه ،
وعملوا أيضاً الأول . فهذا وقع فيه خلل كثير يبعد وقوع الخليل في مثله .
وهذا القول لا يمكن تصديقه بسهولة ، لأن النضر وأمثاله من تلاميذ الخليل
بلغوا في اللغة والعلم مرتبة سنوية ترباً بهم عن الوقوع في مثل هذا الخطأ والتشويه
لتأليف أستاذهم .

أما ثعلب ، فروى عنه أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي في كتاب
مراتب النحويين ، والصولي في ذكر فضائل الخليل^(١) ، أنه قال : « إنما وقع
الغلط في كتاب العين لأن الخليل رسمه ولم يحشه . ولو كان حشاه ما بقي فيه شيئاً
لأن الخليل رجل لم ير مثله . وقد حشا الكتاب قوم علماء إلا أنهم لم يؤخذ منهم
رواية ، وإنما وجد بنقل الوراقين ، فاختلف الكتاب » . وارتضى أبو الطيب
اللغوي في كتاب مراتب النحويين هذا الرأي ، وفسره قائلاً « أبدع الخليل بدائع
لم يسبق إليها ، فمن ذلك تأليفه كلام العرب على الحروف في الكتاب المسمى
« بكتاب العين » فإنه هو الذي رتب أبوابه ، وتوفى من قبل أن يحشوه » .

والحق أن رأي ثعلب هذا أقرب الآراء إلى الصحة ، ونحن نطمئن إليه ،
وإلى المفهوم العام من أقوال هذه الطائفة الثالثة بل الثانية أيضاً ، وخاصة أنه هو
الذي تؤيده أقوال الليث ، وتؤيده دراسة الكتاب . قال الليث^(٢) : « وكنت
أسير إلى الخليل بن أحمد ، فقال لي يوماً : لو أن إنساناً قصد وألف حروف ألف ،
وباء ، وتاء ، وتاء على ما أمثله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب ... فقلت له :
وكيف يكون ذلك ؟ ... فجعلت أستفهمه ويصف لي ولا أقف على ما يصف ،
فاختلفت إليه في هذا المعنى أياماً ، ثم اعتل وحججت ... فرجعت من الحج ،

(١) المراتب ٣٠ .

(٢) ابن النديم : الفهرست ٤٢ .

وسرت إليه فإذا هو قد ألف الحروف كلها على ما في صدر هذا الكتاب ، فكان يملئ على ما يحفظ ، وما شك فيه يقول لي سل عنه فإذا صح فأثبتته ، إلى أن عملت الكتاب . وإذن فالخليل ابتكر النهج واستحضر المواد في ذهنه ، وأخذ يملئ على الليث . ولما رأى نفسه أنه لم يستطع تهذيب الكتاب وتمحيص المشكوك فيه ، وربما إتمامه ، حرضه على سؤال العلماء ، إلى أن أنهى الليث لاخليل الكتاب .

وتظهر هذه الظاهرة في الكتاب أيضا ، فترى حوارا بين الخليل والليث^(١) :
« قال الخليل : فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية . . . قال الليث : قلت له : فكيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوبة بشيء من هذه الحروف ؟ فقال : نحو الكشعشج والخصشج وأشباههن . . . » . وقال الليث : « قلت لاخليل : « ما السراج^(٢) . . . » وقال^(٣) : « قلت للخليل : من أين قلت عكش مهمل ، وقد تسمت العرب بعكاشة ؟ قال : ليس على الأسماء قياس . . . » .

وتصرح رواية الليث أيضا إلى جانب الإملاء والحوار ، بمحض الخليل إياه على السؤال عما شك فيه وإثباته في الكتاب . وكان لهذه النصيحة أثرها الخطير في العين إذ يبدو أن الليث أخذ يسأل من قابله من الأعراب والعلماء ، ويبحث عن روايات غير الخليل من الأثبات ، ويدخلها دون تخرج . فنجد كثيرا من الروايات يصرح أنها ليست من الخليل . يقال^(٤) : « قال غير الخليل : العواهن : السعف الذي يقرب من لب النخلة . . . » أو « عن غير الخليل : لبن مكثع : أي قد ظهر زبده فوقه^(٥) » أو « وقال غيره : العذق : الكباشمة^(٦) . . . » أو « وقال بعض الناس^(٧) . . . » أو « وقال بعضهم^(٨) . . . » أو « وقيل . . . » وهي كثيرة الدوران ولا يمكن تمييز ما صدر منها عن الخليل أو عن الليث ، أو عن غيرها .

(٢) العين ٩١ .
(٤) العين ٢٣ ، ٦٢ .
(٦) العين ٣٠ .
(٨) العين ٥٩ ، ٨٦ ، ٢٦ .

(١) العين ٥ .
(٣) العين ١٠٣ .
(٥) العين ١٠٨ .
(٧) العين ١٢٥ .

وتظهر إلى جانب هذه الإضافات المهمة ، إضافات أخرى كثيرة منسوبة إلى لغويين ، منهم المعروف ومنهم غير المعروف ، ومنهم من روى الخليل عنه ، ومنهم من لم يرو عنه ولا الليث في غالب الظن . وهاك ثبتا بأسمائهم ، ومواضع ورودهم في الكتاب ، مع ترتيبهم على الألف بـ (١) :

أبو أحمد ١٠٧

أبو أحمد حمزة بن زرعة ٣ ، ٥

ابن الأعرابي ٩٨

ثعلب ١١٥

حاس ١٠٨

أبو الدقيش ٣ ، ١٠٣

مرزائدة ١٤ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٧١ ، ٩٣ ، ٩٣٠

أبو سعيد ٣٧ ، ٤٤ ، ١٠٥

سيبويه ١١٠ ، ١٢٦

الضرير ٣٦ ، ٦٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩

أبو عبد الله ١٣

عرام ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ١٠٣ ، ١١٦ ،

١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٦

عيسى ١٨

أبو ليلى ١١٩ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٤٣

مبتكر الأعرابي ٦٣ ، ٧١ ، ١٣٦

أما ابن الأعرابي وثلعب وسيبويه وأبو عبيد فلا يحتاجون إلى تعريف .
وأما أبو الدقيش فأعرابي « كان أفصح الناس » روى عنه الخليل وكثير غيره (٢)

(١) انظر مقال « دراسة في كتاب العين » في المدد العاشر من مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد .

(٢) السيوطي : الزمر ٢/٢٠٢ .

وأبو سعيد ظن الأستاذ برونلش أنه الأصمعي^(١) ولكنني أرجح أنه أبو سعيد الضرير الذي تردد اسمه كثيرا في الكتاب ، وهو أحمد بن أبي خالد لقي ابن الأعرابي وأبا عمرو الشيباني وحفظ عن الأعراب ، واستقدمه طاهر بن عبد الله ابن طاهر حين قلده المأمون ولاية خراسان ٢١٧ هـ فأقام بنيسابور وصار بها إماما يختار المؤدين لأولاد قواد ابن طاهر ، وأملى بها كتباً في معاني الشعر والنوادر ، وكان شمر بن حمدويه الهروي وأبو الهيثم يوثقانه ويشنيان^(٢) عليه . وعرام بن الأصمعي السلمي الأعرابي من الذين أقدمهم ابن طاهر إلى نيسابور أيضا مع أعراب آخرين^(٣) . وأبو ليلى هو الخراساني روى عن ابن عكاشة الهمداني^(٤) . وأما أبو أحمد فهو فيما يرجح حمزة بن زرعة المذكور بعده ، وظن الأستاذ برونلش أن عيسى هو ابن عمر أستاذ الخليل ، ولكنها في عبارته يرد على أبي أحمد الذي يرجح أن أقواله مما أضيف إلى الكتاب ولم تكن فيه أصلا ، فلا يجوز أن يكون عيسى إذن هو ابن عمر . وورد اسم مبتكر محرفا إلى منكر ، ولكن تاج العروس ذكره بالصيغة الأولى^(٥) . وكل هؤلاء وحماة وزائدة وأبو عبد الله لا أدري عنهم شيئا ، ولعلمهم من الأعراب الذين وردوا على خراسان في عهد ابن طاهر . وواضح من الثبوت السابق أن زائدة وأبا سعيد الضرير وعراما وأبا ليلى أكثرهم ورودا في الجزء المطبوع .

وتنقسم هذه الإضافات إلى ثلاثة أنواع : اعتراضات ، وزيادات في المعاني ، وزيادات في الشواهد . ويشترك في النوع الأول أبو أحمد وزائدة والضرير وعوام وعيسى ومبتكر الأعرابي . وكانت اعتراضات أولهم نحوية ، فلعله من النحاة إذن . واعترض زائدة ذات مرة على قول للضرير^(٦) ، كما اعترض عيسى على

(١) مجلة إسلاميات ٨٤ .
(٢) تهذيب اللغة ١ : ٢٤ .
(٣) ياقوت : معجم الأدباء ١٧/٣ .
(٤) تاج العروس ، مادة عكش .
(٥) مادة وقب .
(٦) مادة عهق .

أبي أحمد. ويشترك في النوع الثالث ابن الأعرابي وثلث وأبو ليلى ، ويشترك أغلبهم في النوع الثاني .

ولم أجد شيئا من هذه الإضافات في المعاجم المتأخرة عن العين منسوبا إلى صاحبه إلا قولاً واحداً من عرام^(١) . ولكن ابن فارس روى أقوال أبي ليلى في العين ونسبه إلى « قوم » ، ورواه الأزهري أيضاً مع نسبه إلى ابن السكيت^(٢) ، وذكر ابن فارس أيضاً أن في مادة عبك « كلمات عن أعراب مجهولين لا أصل لها » . فله كان يقصد قول عرام في العين . ونسب الأزهري إلى الليث أقوالاً في كتاب العين منسوبة إلى زائدة وابن ليلى ، كما فعل ابن فارس في قول الأخير منهما^(٣) . وبدل كل هذا على اختلاف نسخ العين التي وقعت إلى العلماء في معاملتها لهذه الإضافات .

وهناك نوع آخر من الإضافات أكبر خطراً ، إذ لا تفرقة بينه وبين النص الأصيل في شيء . نجد في العين مثلاً^(٤) : « وهي (أى القتعة) الأرضة أيضا ، والطَّحْنَةُ والعوانة والحطيطة والبطيطة واليسروعة والمهرنصانة . وقاتله الله مثل كاتمه ، وقيل هو على البدل » . ونسب الأزهري العبارة بنصبها مع إصلاح تحريفها إلى ابن الأعرابي وأبي عبيد ، قال : « أبو العباس عن ابن الأعرابي : هي السرفة والقتعة والمهرنصانة والحطيطة والبطيطة والسروعة والعوانة والطحنة . أبو عبيد قاتمه إذا قاتله » ونجد في العين أيضاً « ويقال ماله هلع [ولا هلمة] أى ماله جدى ولا عناق » ، ونسبها الأزهري في تهذيبه إلى أبي زيد . ويقال في العين « الناعجة من الأرض : السهلة المستوية مكرمة للنبات ، تنبت الرمث » وهي بنصبها في التهذيب منسوبة إلى أبي خيرة الأعرابي . ونسب ابن دريد إحدى العبارات الموجودة في العين إلى أبي مالك عمرو بن كركرة ونص على أنه تفرد بها^(٥)

(٢) مادة هرج .

(٤) مادة فتح .

(١) مادة قدح .

(٣) مادة هجر وضمك .

(٥) مادة لهج .

ونستطيع أن ننسب عبارة أخرى إلى أبي عمرو بن العلاء^(١). وربما كان الخليل أو الليث هو الذي أدخل عبارات أبي خيرة وأبي مالك وأبي عمرو دون أن ينسبها إليهم؛ لأنهم جميعا ممن روى عنهم الخليل، ويكون هذا نهج الخليل في كتابه. ولكن - لاشك - أن عبارات ابن الأعرابي وأبي عبيد من الزيادات غير الأصلية في الكتاب، إلا إذا كان هذان العالمان أخذاهما منه واشتهرا بها حتى نسبها الأزهرى إليهما. ومهما يكن من شيء فإن وجود هذا النوع من الزيادات له خطره إذ قد يوقعنا في أخطاء، فننسب إلى كتاب العين الأصيل ما هو برىء منه.

ونخرج من هذا البحث بأن الخليل وضحت لديه فكرة المعجم، ووضع المنهج الذي يحققها وأخذ في تنفيذه. ولكن القدر لم يمهله حتى يتمه، فعهد به إلى تلميذه الليث ونصحه بسؤال العلماء. فبذل هذا جهده في السير على خطة أستاذه، والإفادة مما كتبه من مادة، وممن يلقاه من العلماء. ثم صار الكتاب إلى خزانة آل طاهر بخراسان، فاطلع عليه القراء، وقيدوا على هوامشه - وربما في متنه أيضا - تعليقاتهم المكلمة أو الموضحة أو المعارضة. فدخل في الكتاب - في أثناء ذلك كله - مواد غريبة وتصحيفات وأخطاء، وزيادات من غير صاحبه الأول والثاني. وقد سبق أن رأينا الأمر نفسه يحدث لنوادير الأسمعي في خزانة آل طاهر أنفسهم.

واختلفت نسخ العين في التنبيه إلى هذه الإضافات، إذ نقاهم وراقون لا عالمون محققون؛ فمنها ما نبه على صاحبه، ومنها ما أهمل ذلك فيه إهمالا تاما أو جزئيا، ومنها ما عزل في الهامش، ومنها ما أقحم كله أو جزء منه في المتن، ومنها ما ألحق في ختام المواد. ووقعت هذه النسخ المختلفة إلى اللغويين ففطنوا إلى بعض هذه الإضافات، وأبهم عليهم بعضها الآخر. فاختلف موقفهم منها، فأجدهم حذفها لأنه تنبه إلى اختصاصها، وآخر أخذها ونسبها إلى صاحبها أو إلى « قوم » وثالث اقتبسها ظانا أنها من العين نفسه، فنسبها إلى مؤلفه.

أما النسخة التي عثر عليها الأب أنستاس الكرملي فلا شك أنها من كتاب العين لكثرة الاتفاق بينها وبين ما اقتبسته المعاجم منه ، على الرغم من وجود بعض خلاف بين ما فيها من آراء ، وما عرف من آراء الخليل^(١) . وهي مع ذلك زاخرة بالإضافات التي رأيناها ، والتي كان أهم من قام بها عرام وزائدة وأبو سعيد الضريير وأبو ليلى .

دراسات حول كتاب العين :

أثر العين ، بصفته المعجم الأول عند العرب ، في جميع المعاجم التي ظهرت بعده ، وإن اختلف هذا الأثر في كل منها . فقد تأثرت جميعها بخطته في اعتبار الحروف الأصول وحدها في ترتيب الكلمات ، ولم يحد واحد منها عن هذه الخطة . وتأثرت به جميعها في عدم ترتيب موادها من الداخل ، وفي علاج أمور مختلفة فيها تتصل بالحيوان والنبات والأعلام وغير هذه الموضوعات إلى جانب الموضوعات اللغوية من تفسيرات ولغات قبلية ومعرب ومولد ، حتى إننا لنجد كثيرا من عباراته بنصها في أكثر المعاجم المتأخرة . وتبنت جميعها — أو معظمها — الغرض الذي أراد أن يحققه وهو جمع اللغة كلها ، بواضحها وغريبها . ولم يشذ عن ذلك إلا الجهرة وربما الصراح والأساس . ولكن الجهرة ادعى صاحبها أنه يجمع جمهور الكلام لا غريبه ، ولم يحقق دعواه هذه ، بل ناقضها . وتمسك كثير منها بنظام الأبنية الذي سار عليه . بل كان له آثار أخرى ، نتيجة ما يثبته في تضاعيف كتابه من آراء ، أو نتيجة النظام الذي سار عليه ، ولا تقتصر على المعاجم . فقد أخذ منه أحمد بن فارس البدور الأولى لفكرتي الأصول في الألفاظ الثلاثية المتصرفة ، والنحت فيما زاد عليها ، وعلى أساسه في الغالب أقام ابن جنى نظريته في الاشتقاق الأكبر . ولكننا لا يعنينا غير آثاره المباشرة في المعجمات .

(١) العين ٦١ . وشرح ابن عيينة للفصل ٧٧٢ ، طبع أوروبا .

وقد التزمت بعض المعاجم منهجه بخدافيره ، مع بعض إصلاحات طفيفة في التفاصيل والجزئيات . وهذه المعاجم التي سمينها مدرسة العين . وتضم بارع القالي ، وتهذيب الأزهرى ، ومحيط الصاحب بن عباد ، ومحكم ابن سيده . وهناك معاجم وكتب أخرى اتخذت من كتاب العين موضوعا للدراسة ، منها ما رأى فيه نقصا فأراد أن يملأه ويكمله ، ومنها ما رأى عيبا فأراد إبرازه والدفاع عنه ، ومنها ما رأى إطالة فأراد الاختصار ، وما رأى الإجمال فأراد الإيضاح ، وقد عثرت على اسم حوالى ١٥ كتابا منها .

وأهم الكتب التي أرادت أن تكمل ما مكشفت فيه من نقص :

١ - كتاب فائت العين للخليل بن أحمد نفسه ، نسبة إليه ابن النديم ، وتبعه معظم من ترجم للخليل من القدماء^(١) . ولكن عدم إتمام الخليل كتاب العين فيه الدلالة الكافية على أنه لم يطل به العمر لاستدراك ما فاته . ويؤكد هذا أيضا ، عدم إيراد القفطى^(٢) اسم هذا الكتاب في ثبت الكتب التي تحقق أن الخليل صنفها .

٢ ، ٣ - ذكر ابن النديم في فهرسته أن أبا فيد مؤرج السدوسى ونصر بن على الجهضمى استدركا على كتاب العين ولم يذكر لنا شيئا آخر عن استدراكيهما ، كما لم أجد أحدا يشير إليهما غيره . وربما كانت استدراكتهما مجرد تعليقات حروية لا كتباً مدونة . وربما لم يستدركا شيئا ، فوقف تلاميذ الخليل من كتاب العين مضطرب غامض غير معروف على وجه الدقة ، فابن كثير مثلا يقول في البداية والنهاية^(٣) : إن الخليل ابتداء كتاب العين « وأكمله النصر بن شمیل ، وأضراجه من أصحاب الخليل كمؤرج السدوسى ونصر بن الجهضمى » . وابن النديم يذكر أنهم استدركوا عليه . وكثيرون يذكرون أنهم أنكروا كون الكتاب من تأليف الخليل .

(١) الفهرست ٤٣ ، ياقوت : معجم الأدباء ٧٥/١١ ، السيوطى : البنية ٢٤٥ .

(٢) ١٦١/١٠ .

(٣) إنباه الزواة ٣٤٦/١ .

٤ - كتاب الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل لأبي تراب ،
« خطأ الخليل في أما كن ، وزاد ما زعم أنه نقصه من اللغة في أبوابه ، ونقض
ما زعم أن الخليل زاده في غير بابه ، وهذب ذلك تهذيباً زعم أنه الصواب » .
ورد عليه جماعة من العلماء .

٥ - كتاب ما أغفله الخليل في كتاب العين ، وما ذكر أنه مهمل وهو
مستعمل وما هو مستعمل وقد أهمل ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الكرمانى
النحوى الوراق (٣٢٩ هـ) وقد سمي ياقوت والسيوطى هذا الكتاب « الجامع
في اللغة » . ولكن ابن النديم والتفطى جعلاهما كتابين منفصلين . واتبعت تسمية
ابن النديم ؛ لأنه المرجع الأول الذى أخذ عنه ياقوت .

٦ - كتاب فائت العين لأبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز (٣٤٥ هـ)
وكان من أئمة اللغة وأكابر أهلها وأحفظهم لها ، فيسرت له معارفه الواسعة
الاستدراك على كتب اللغة التى وقعت إليه ، فالف فائت الفصيح ، وفائت
المستحسن ، وفائت الجمهرة ، إلى جانب فائت العين ، وكتبه اللغوية الأخرى .

٧ - كتاب التكملة لأبي حامد أحمد بن محمد البشتى الخوارزمى (٣٤٨ هـ)
ونستطيع أن نقبين له بعض الملامح مما أورد الأزهرى في مقدمته^(١) من مواد ونقده
لها . فالبشتى جعل للكتاب مقدمة ، أثبت فيها المراجع التى اعتمدها في نقده ،
وغرضه من كتابه ، والطريقة التى اتبناها ، ودافع عنها . وصرح بأنه ليس له سماع
عن اللغويين الكبار ، ولكنه يعتمد على ما عثر عليه من كتب ، وعلى قدرته على
التمييز بين الغث والسمين .

وأما الكتاب نفسه فكان مرتباً على ترتيب الخليل وكان يلجأ فيه إلى النقد
حين يجد الخليل خطأ ، والتكملة حين يجد ناقصاً . وفي نقده كان يقدم قول

(١) تهذيب اللغة ١ : ٣٢ وما بعدها .

الخليل ثم يليه النقد ، مثل « قال الخليل العُنة : الحظيرة وجمعها العُنن ، وأنشد
* ورطب يرفع فوق العنن * . قال البشتي : العنن ما هنا حبال تشد ويلقى عليها اللحم
القديد » . وفي التكملة كان يورد التفسيرات التي تركها الخليل ، سواء كانت
هذه التفسيرات من عنده كقوله في باب العين والماء والجيم : « الموهج : الحية ،
في قول رؤبة :

* حَصَبُ الفِوَاةِ المَوْهَجِ المَنسُوسَا * »

أو من لغوى آخر ، كقوله في باب العين والباء « أبو عبيد : العبيبة : الرائب
من الألبان » . ولم يذكر الخليل هذين التفسيرين . ويظهر لنا أن نقده كان موجها
إلى التفسيرات ، فبين خطأها أو نقصها ، وكان همه كله أن يوضح ما في العين
من نقص ، حتى اشتمل كتابه على ضعف ما في كتاب العين وأزيد .

ويتبين من المقتطفات التي أوردها الأزهرى أنه لم يكن يورد أقوال الخليل
بنصها ، بل يتصرف فيها . ومثال ذلك قول الخليل الذي أورده في شرح « العنة »
المذكور آنفا ، فهو في العين كما يلي : « العنة : الحظيرة من الخشب أو الشجر ، تُعمل
للإبل أو الغنم أو الخيل ، تُكون على باب الرجل ، والجمع العنن . قال الأعشى :

ترى اللحم من ذابل قد ذوى ورطب يُرْفَعُ فوق العنن »

فحذف الشطر الأول من الشاهد . وربما كان ذلك الاختصار من الأزهرى

لا البشتي .

ويتضح من الأزهرى أن نقد البشتي للخليل لا يقوم على أسس ثابتة ، فهو
كثيرا ما لا يحسن قراءة المراجع التي بين يديه ، فتصحف عليه الألفاظ . وأحيانا
يشكل عليه فهم اللفظ ، إذا كان له معنيان ، ويذهب إلى المعنى الذي لا يليق
بالسياق . وهناك أمر آخر له أهميته ناتج عن عدم سماع البشتي اللغويين وعدم
اتصاله بالحياة البدوية ، ذلك الأمر ، هو فهمه للألفاظ فهما عاما يشوبه الغموض .

ويتعذر فيه الوصول إلى الدقائق . فهو يفسر « الثنع » بقوله « إنه شيء له حب يزرع » فما هو هذا الشيء ؟ وما أوصافه ؟ أو ليس المعنى الذي نفهمه منها أنه نبات : وأين النبات الذي ليس له حب يزرع ؟ وإذا كان نباتا ، فلماذا هذا الدوران في العبارة ، ولم يقلها صريحة ؟ فتصوراته للألفاظ ومعانيها غامضة ، يتقصها الجلاء والوضوح كما يظهر في تعريفه للعنة أيضا أجلى ظهور .

وقد تعقب الأزهرى البشتى وكتابه تعقبا عنيفا . كما سبق أن عرفنا أنه لم يحسن فهم الغرض الذي رمى إليه الخليل من كتابه « في استيعاب كلام العرب » ورد الأزهرى عليه .

ولكننا برغم هذا النقد العنيف ، نحترس من تصديقه تماما ، والاعتماد عليه كل الاعتماد ، لأن غير الأزهرى من العلماء مدحوا هذا الكتاب وأعجبوا به ، قال القفطي^(١) : « إمام أهل الأدب بخراسان في عصره بلا مدافعة ، ولما حج بعد الثلاثين والثلاث مئة شهد له أبو عمر الزاهد ومشايخ العراق بالتقدمة وكتابه المعروف « بالتكلمة » البرهان في تقدمه وفضله » . وقد وسم القفطي الأزهرى بالهوى في نقد معاصريه كما سنرى في الكلام عن الكتاب التالي .

٨ - كتاب الحصائل لأبي الأزهر البخارى ، من أهل القرن الرابع الهجرى ، ومن معاصري الأزهرى . وكان هدفه نفس هدف البشتى ، ولذلك سمى كتابه بهذا الاسم ، أى أنه يريد تحصيل ما أغفله الخليل . ويؤسفنا أن الأزهرى لم يعطنا مقتطفات من هذا الكتاب ، حتى نحاول أن نستنبط منها أشياء عنه . ولكن القفطي^(٢) رأى الجزء الأول منه ، ووصفه بأنه كان يشتمل على ما فات الخليل في حرف العين خاصة ، وكان المؤلف يذكر منه ما أدخل به صاحب كتاب العين ، بدون أن يبيد كلامه ، إلا حين الضرورة . وتعقبه الأزهرى تعقبا عنيفا مجملا .

(١) إنباه الرواة ١/١٠٩ .

(٢) باب الكنى من المخطوط بدار الكتب من إنباه الرواة .

قال^(١) : وأما أبو الأزهر البخاري ، الذي سمي كتابه الحصائل ، فإني نظرت في كتابه الذي ألفه بخطه ، وتصفحته ، فرأيتُه أقل معرفة من البشتي ، وأكثر تصحيحاً . ولا معنى لذكر ما غير وأفسد لكثرتِه ، وإن الضعيف المعرفة عندنا من أهل هذه الصناعة ، إذا تأمل كتابه ، لم يخفَ عليه ما حايته به ، ونعوذ بالله من الخذلان ، وعليه التكلان . ولم يقبل القفطى هذا النقد ، وقال عن الكتاب : « فنظرتُه . كتاباً جليلاً . . . وقد وقع الأزهرى في هذا الرجل ، وفي تصديقه بغير حجة . وإيما حمله على ذلك معاصرته له ، ومشاركته في القصد إلى مثل ما صنفه . وكذلك فعل مع البشتي المعروف بالخارزنجي في كتابه الذي سماه التكملة وكان معاصراً له أيضاً ، ومشاركاً في تصنيف ما قصد إلى مثله . ونسأل الله ترك الهوى والبعد من التماهى على الأغراض الفاسدة » .

٩ - كتاب المستدرک من الزيادة في كتاب البارع لأبي علي البغدادي علي كتاب العين للخليل بن أحمد ، تأليف أبي بكر الزبيدي ، رواه عنه أبو بكر عبادة ابن ماء السماء^(٢) .

١٠ - كتاب الاستدراك لما أغفاه الخليل لأبي الفتح محمد بن جعفر الهمداني المرائي (٣٧١ هـ) .

١١ - الموعب ، لأبي غالب تمام بن غالب المعروف بابن التياني (المتوفى عام ٤٣٦ هـ) وقد كثر الخلاف في اسم هذا الكتاب ، بين تنقيح العين ، وتلقيح العين وغيرها . والسبب في ذلك أن ابن حيان قال في صدد الترجمة له فيما يخيل إلى : « وله كتاب جامع في اللغة سماه [الموعب] بفتح العين » . وسقط من الصارفة لفظ (الموعب) فصارت تقرأ : سماه بفتح العين ، ثم حرف إلى هذه الصور . وقد يجعلنا نظمنا إلى هذا الفرض قول المؤرخين^(٣) بأنه « كتاب مشهور جوهري » .

(١) تهذيب اللغة ١ : ٤٠ . (٢) فهرسة مارواه عن شيوخه ٤٥٠ .

(٣) القفطى : إنباء الرواة ١ / ٢٥٠ .

اللغة» ولم يذكر أحد أن له كتابين فيما عدا الاختلال في الاسم. ووصف الكتاب بأنه^(١) «جم الإفادة... لم يؤلف مثله اختصارا أو إكثارا».

وأعطانا أبو الحسن الشاربي سبب تأليف ابن التياني كتابه ووصفا مجملا لخطته قال^(٢): «الزيدي أخذ بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه. ولما علم ذلك من مختصر العين الإمام أبو غالب تمام بن غالب المعروف بابن التياني عمل كتابه العظيم الذي سماه [الموعب] بفتح العين.

«وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة الذي لا اختلاف فيه على وجهه دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب. وطرح فيه من الشواهد المختلفة، والحروف المصفحة والأبنية المختلة، ثم زاد فيه ما زاده ابن دريد في الجهرة، فصار هذا الديوان محتويا على الكتابين جميعا. وكانت الفائدة فيه فصل كتاب العين من الجهرة، وسياقه بلفظه لينسب ما يحكى منه إلى الخليل.

«إلا أن هذا الديوان قليل الوجود لم يعرج الناس على نسخه... ولم يعرجوا أيضا على بارع أبي علي البغدادي... وهما من أصلح ما ألف في اللغة على حروف المعجم».

وأشهر كتب النقد:

١- كتاب الرد على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمحال لأبي طالب النفضل بن سلمة الكوفي (٣٠٨ هـ) وسمى بعضهم الكتاب «البارع» ولكن الصفاني فرق بينهما، حين سرد مراجعه في التكملة فبين أنهما كتابان لا واحد. ويظهر عنوان الكتاب ما في نفس النفضل تجاه الخليل، فقد كان يريد هدم كتابه كله، حتى الأساس الذي أقام عليه الترتيب، كما يظهر من قوله الذي نقلناه آنفا في نقد نظام الخارج في كتاب العين. ولعل ذلك الذي ساقه إلى نقد

(١) نفس المرجع ٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) الصيوطي: الزهر ١/٤٤٠.

أشياء صحيحة من العين ، قال أبو الطيب اللغوي^(١) : « رد شيئا كثيرا من كتاب العين أكثره غير مردود » يضاف إلى ذلك أنه كان يذهب مذاهب ضعيفة في اللغة ، ويقال عنه^(٢) : « واختار اختيارات في اللغة والنحو ومعاني القرآن غيرها المختار » . وكان هذا الكتاب كبيرا ، ومات أبو طالب قبل إتمامه ، فلم يخرج منه غير الهمزة والهاء والعين والحاء والفاء والغين والحاء . ويتضح من هذا الترتيب أن المؤلف لم يسر فيه على ترتيب الخليل للحروف ، وإنما ترتيب سيبويه . وأثار هذا الكتاب ضجة كبيرة في أوساط البصريين والبغداديين فألفوا الكتب في الرد عليه والدفاع عن الخليل .

٢ - كتاب الرد على الليث لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠ هـ) ولم يذكر هذا الكتاب غير ياقوت . . ونحن نستطيع أن نستشرف إلى النقد الذي ضمنه الأزهرى كتابه ، مما قاله في مقدمة تهذيبه عن العين ونقلته آنفا .

٣ - كتاب استدراك الفلظ الواقع في كتاب العين ، لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي الأندلسي (٣٧٩ هـ) . وهو مجلد لطيف ، ألفه في بيان أغلاط كتاب العين ، ردا على بعض من نقدوه وعابوا عليه اعتراضه على الخليل في مختصره . ويظهر أنه كان مُصدِّرا بمقدمة ، نقل إلينا السيوطي في مزهره^(٣) قدرا كبيرا منها . ويشرح الزبيدي في هذا النص سبب تأليفه الكتاب ، وتقديره العظيم للخليل ، ويعدد ابتكاراته في النحو والموسيقى والعروض . ثم ينبئ كون كتاب العين له ، ويذكر الآراء المختلفة في ذلك ويرتضى أن فكرته من ابتكاره ، ثم حشاه أناس ضعاف ، ويدون أدلته على رأيه . ولم يبق لنا من كتاب الاستدراك هذا غير ما اقتطفه السيوطي منه ، وهو لحسن الحظ يعطينا آثارا تكفيها لتكوين صورة عامة عنه .

يتبين لنا من الفصل الذي عنوانه السيوطي في مزهره (ذكر بعض ما أخذ على كتاب العين من التصحيف^(٤)) وذكر فيه كثيرا من ما أخذ الزبيدي ، أن هذا المؤلف سار في ترتيب كتابه على ترتيب الخليل بدون أى اختلاف .

(٢) نفس المرجع .

(٤) ١٩٣/٢

(١) مراتب النحويين ٩٧

(٣) ٤٠/١

وكان المؤلف في أغلب الأحيان يقدم نص العين مختصرا ويعقب عليه بالنقد^(١) « قال أبو بكر الزبيدي في استدرأكه : ذكر في (باب همع) الهميع : الموت ، فصحفه ، والصواب الهميع ، بانعين المعجمة . و ذكر في باب (قفع) القفاعي من الرجال : الأحمر ، وهو غاط ، والصواب قفاعي ، يقال هو أحمر قفاعي للذي يخالط حرته بياض » ، ونص نسختنا المطبوعة من العين « الهميع : الموت الوحي » و « القفاعي : الرجل الأحمر الذي يتقشر أنفه من شدة حرته » . وكان في أحيان أخرى — فيما يبدو — ينقد مباشرة دون تقديم النص قال^(٢) : « النارجيل : جوز الهند ، أعجمي على غير أبنية العرب ، وأحسبه من كلمتين ... المترس : خشبة توضع خلف الباب تسمى الشجار ، وهي أعجمية » .

وكان في كثير من نقده ، يصرح بتصحيح العين أو غلطه ، ويذكر الصواب ، دون إشارة إلى مرجعه الذي يروى عنه ، كما تبين المقتبسات السابقة . ولكنه كان في أحيان أخرى ينص على مرجعه ، قال^(٣) : « وذكر في (باب وعق) الوعيق : صوت قتب الدابة . وإنما هو الوعيق ، بالعين معجمة ، رويناه عن إسماعيل [القالي] مسندا إلى العياني ... وذكر في (باب خزل) الاحتزال : الاحتزام بالشوب . وهو باللام غلط ، إنما هو الاحتزاك ، عن أبي عمرو الشيباني ... »

وفي أحيان نادرة كان يذكر لغويين واقفوا الخليل في تصحيحه ، قال^(٤) : « وذكر في (باب حنك) يقال للعود الذي يضم العراصيف : حنكة وحنك . والرواية عن أبي زيد حنكة وحنك ، فيما أخبرني به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ، فصحف كتصحيح صاحب العين ... »

سواء قام الزبيدي نقده لمواد العين على عدة أسس منها الصرف مثل الأوزان غير الموجودة كإخو نصل . وكثيرا ما كان يضع القواعد العامة المتصلة بهذا الجانب ،

. ١٣٤/١ (٢)

. ١٩٣/٢ (٤)

. ١٩٢/٢ (١)

. ١٩٣/٢ (٣)

قال^(١) : « ليس في الكلام فيعل ولا فعولن ولا تفعيل بكسر التاء ، اسما ولا صفة . فأما تفعيل ، فقد جاء اسما نحو تمتمين وتتبيب ، وهو في المصادر كثير . قال : ولا أعلم في الكلام شيئا على مثال فعلولة ، ولا على مثال افونعل من الأفعال . ولا أعلم في الكلام فعلا على وزن أفعال ، ولا شيئا على مثال فعلول ولا فيعلة . ولا أعلم اسما مظهرًا على حرف واحد موصولًا بهاء التانيث ، ولا فعلا على مثال أفعيل ، ولا نعلم في الرباعي ما على مثال افعلل خفيًا . ولا نعلم في الكلام أفعلل ، ولا منفعيلا ولا شيئا من الرباعي على مثال فيعلل ولا فعلل ، ولا شيئا على مثال فعلة ، ولا فعلنان ، ولا فعلوت ، ولا افعل نعتا ، ولا فيعلل ولا فعلل » ومن الصرفيات أن يكون بناء الكلمة أمجما لا عربيا ، كما رأينا في النارجيل . ومن الأسس التي أقام عليها الزبيدي نقده ، الانفراد والخطأ في الاشتقاق والقواعد ، وذكر انولد من الألفاظ ، والتصحيح (وهو الجزء الأكبر من الكتاب) . وقد نقلنا أكثر أمثلة المآخذ على الخليل من هذا الكتاب ، ونكتفي بها .

ولم أجد ذكر هذا الكتاب في غير هذه المواضع من كتاب المزهر . أما تراجم الزبيدي فليست فيها أية إشارة إليه ، حتى في بغية الوعاة للسيوطي . وقد ذكر الزبيدي بعض هذا النقد في مختصره للعين ولم يتعرض لبعضه الآخر اكتفاء بنقله الألفاظ المصحفة - في رأيه - إلى موضعها الصحيح .

٤ - كتاب غاط العين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (٤٢٠ هـ) وكان أحد أصحاب الصاحب بن عباد ، وله تصانيف حسنة . طبع منها « مبادئ اللغة » .

والكتب التي تدافع عن العين أو تحاول إنصافه هي :

١ - كتاب التوسط لابن دريد . وخبر هذا الكتاب أن ابن مقلة وأبا

(١) ٢٦٢ ، واطر ٣٤ ، ٤١ ، ٥٩ .

حفص قرأ استذراك المفضل بن سلمة ، على ابن دريد ، فكان هذا يؤيد بعض النقد ، ويرد بعضه . فجمع أبو حفص هذا الكلام في نحو مئة ورقة ، وسماها بالتوسط^(١) .

٢ - كتاب الرد على المفضل في نقضه على الخليل لإبراهيم بن محمد نبطويه (٥٣٢٣) .

٣ - كتاب الرد على المفضل في الرد على الخليل لعبد الله بن جعفر بن درستويه (٥٣٤٧) . ونسب إليه أيضا كتاب اسمه الرد على من نفي كتاب العين عن الخليل . وأظن أنه الكتاب الذي وصفه ابن كثير^(٢) بأن المؤلف « وصف فيه ما وقع [للنضر بن شميل ومؤرج السدوسي ونصر الجهضمي حين أرادوا إتمام العين] من الحلل ، فأفاد » . وقال القفطي^(٣) إنه استوفى فيه الخلاف في تأليف الخليل للعين . وجعل كثير من الذين ترجموا لابن درستويه هذا الكتاب وسابقه كتابا واحدا ، وربما كان الصواب معهم . وأورد غيرهم الكتابين بأسماء متغايرة ، مثل الرد على المفضل الضبي ، والرد على المفضل ، والرد على الخليل في طبقات ابن قاضي شعبة ، ونقض كتاب العين عن الخليل في فهرست ابن النديم^(٤) . وكل هذا يدل على الاضطراب في شأن هذا الكتاب ، وعلى أنه ضاع منذ عهد بعيد ، فلم يقع إلى أيدي هؤلاء الكتاب .

٤ - رسالة الانتصار للخليل فيما رد عليه في العين لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي (٥٣٧٩ هـ) نسبها إليه القفطي^(٥) ، ولم أعثر على وصف لها ، أو إشارة إليها عند غيره من المؤلفين .

وأضيف إلى ذلك الكتب التي قيل إن جماعة من العلماء ردوا بها على أبي تراب في نقده للخليل ، والكتاب الذي قيل إن النضر بن شميل تلميذ الخليل

(٢) البداية والنهاية ١٠/١٦١ .

(٤) ٦٣ .

(١) ابن النديم : الفهرست ٦٢ .

(٣) إنباه الرواة ١/٣٤٣ .

(٥) إنباه الرواة ١/٣٤٦ .

المتوفى عام ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ ألفه ويسمى « المدخل إلى كتاب العين » ولم أستطع أن أصل إلى أى وصف له . فإذا كان النضر ألف حقا هذا الكتاب فلا بد أن ذلك بعد رحلته إلى خراسان لأن الكتاب لم يصل إلى البصرة إلا بعد وفاة النضر بزمان طويل . وربما كان هذا الكتب فى حقيقة الأمر مجموعة من اعتراضات النضر على ما فى كتاب العين من أمور لم يقرأها ابن شميل ، وجمعها أحد تلاميذه أو بعض الرواة . فقد عرفنا أنه كان ينكر على الخليل تأليف العين ، وينزهه عن نسبتها إليه . ولكن عنوان الكتاب لا يؤيد هذا الاستنتاج كثيرا ، والحق أنى أميل إلى الشك فيه ، ميل إلى الشك فى معظم الكتب التى أضيفت إلى تلاميذ الخليل حول العين ، ولم توصف ، بل لم يصل إلينا أسماؤها ، مثل ما نسب إلى أبى فيد مؤرخ السدوسى ونصر بن على الجهضمى .

وأخير اختصر الكتاب اثنان تقدم منهما أبا الحسن على بن القاسم السنجانى ، ذكره الباخرزى ومدح مختصره ، فقال : « هو صاحب كتاب مختصر العين ، ومحلّه من الأدب محل العين من الإنسان ، ومحل الإنسان من العين . وقد سهل طريق اللغة على طالبها ، وأدنى قطوفها من متناولها باختصاره كتاب العين . ولا تكاد ترى حجور المتأدين منه خالية » .

أما الثانى فأشهرهما ، وهو أبو بكر محمد بن حسن الزبيدى (٣٧٩ هـ) وتمتلك دار الكتب المصرية ثلاث نسخ من هذا الكتاب تحت رقم ٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٥٩٧ لغة ، وتقتنى مكتبة المجمع اللغوى مصورة للكتاب مأخوذة عن فيلم لخطوط فى مكتبة فيض الله بالأستانة تحت رقم ٢٠٩٨ ، وتلك هى النسخة التى اعتمدت عليها فى بحثى .

بيّن المؤلف فى مقدمته الداعى له إلى اختصار العين وأسباب ذلك ومنهجه فى الاختصار قال : « هذا كتاب أمر بجمعه وتأليفه أمير المؤمنين الحكيم المستنصر بالله ، وذهب فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العين ، المنسوب إلى الخليل

ابن أحمد الفراهيدي بأن تؤخذ عيونه ، ويُبلَّغُ لفظه ويُحذف حشوه ، وتسقط فضول الكلام المتكررة فيه ، لتقرب بذلك فائدته ، ويسهل حفظه . فالخطبة التي رسمها المؤلف للاختصار غاية في الوضوح : تختار العيون وتاخض التفسيرات ويحذف الفضول والتكرار .

ولكن المؤلف لم يقصد إلى الاختصار وحده ، يقول : « ومذهبنا أن نصاح ما ألفناه مختلا في الكتاب ، وأن نوقع كل شيء منه موافقه ، ونضعه في بابه إن شاء الله تعالى » وإذن فقد أباح المختصر لنفسه أن ينقل المواد من أبوابها إلى أبواب أخرى أليق بها ، والألفاظ التي قيل إنها مصحفة إلى موادها وما شابه ذلك :

وقد عرض لأشياء من منهجه في الخاتمة القصيرة التي عقدها للكتاب ، وتكلم فيها عن عدد الأبنية المستعملة والمهملة ، وإهماله بعض الصيغ القياسية وعدم استقصائه ما أهمله المؤلف من كلمات ، وضمه كل شيء إلى نوعه .

ويبدو أن أبا بكر أخرج نسختين من المختصر إحداهما للخليفة وثانيتها لعامة الناس . ولا تختلفان في المعجم ، بل في المقدمة حسب . قال صاحب الوشاح^(١) « وجمعني الله أيضا على نسخة من مختصر العين للإمام القاضي أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، قال كاتبها بعد ذكر خطبة المؤلف : وقعت هذه الخطبة بخط القاضي الزبيدي رحمه الله في آخر النسخة الكبرى من مختصر العين التي اختصرها للمستنصر بالله ، وذكر فيها عدد المستعمل والمهمل في كلام العرب ، وحذف ذلك من النسخة التي بأيدي العامة . قلت : وأول هذه النسخة العامة بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي : الحمد لله حمدا يبلغ رضاه . . . » ويورد المقدمة بأكملها . ويبين لنا من ذلك أن النسخة التي وصلت إلينا هي النسخة العامة لا الخاصة ، ولكن زيد في آخرها عدد المستعمل والمهمل .

وصفوة القول إن أبا بكر الزبيدي أجرى في كتاب العين ثلاثة أمور ليخرج مختصره : أولها لتنظيمه ، وثانيها لتصحيحه ، وثالثها لاختصاره .

١ - فأقام التنظيم على الأسس التالية :

سار المختصر على ترتيب العين للحروف بكل دقة ، وارتضى تقسيمه للمعجم إلى كتب بحسب هذه الحروف ، فجعل الأبواب ٧ هي بالترتيب : المضاعف الثنائي من الصحيح ، والثلاثي الصحيح ، والمضاعف الثنائي المعتل ، والثلاثي المعتل ، واللفيف ، والرابعي ، والخماسي . وكانت الأبواب في كتاب العين تبعا لوصفه لها أربعة هي بالترتيب : الثنائي المضاعف من الصحيح ، والثلاثي الصحيح ، واللفيف ، وما زاد على ثلاثة أصول .

واتبع صاحب المختصر الخليل في إيراد أنواع مختلفة من الألفاظ في أبواب الثنائي المضاعف صحيحا كان أو معتلا ولكنه أفرد أنواعا منها بأقسام خاصة بها . فقد أدخل الرباعي المضاعف في الثنائي المضاعف ولم يدخل عليه أي تغيير ، ولكنه أفرد ما ضوعف فاؤه ولامه ، وما ضوعف فاؤه وعينه ، والثنائي الخفيف عنهما . وكان الخليل يورد كل هذه الأنواع معا بدون تمييز فيما عدا تأخيرها إلى آخر المادة . ورضى صاحب المختصر عن الخليل في اعتباره الهمزة من حروف العلة ولكنه نظم هذه الحروف تنظيما رائعا ، وجعل لكل منها قسما خاصا به ، لا يختلط فيه بأخيه وقدم الهمزة منها ، فالياء ، فالواو . وكان الخليل يخلطها جميعا في الموضع الواحد .

ولم يضع صاحب المختصر أي لفظ في بابه إلا بعد تمحيصه ودراسته ، فوقع كل واحد منها في الباب اللائق به ، وخاصة أن كثرة الأبواب عنده ووضوحها يستر عليه هذه المهمة .

٢ - وأقام التصحيح على الأسس التالية : (وأَعْتَمِدُ على ما وصمه بالتصحيح

أو الضعف في استدراكه لئلا يكون غير متنبه له) :

حذف المواد المصحفة أو للشكوك فيها من المعجم كله، مثل « العرق العانك
بمعنى الأصفر » التي قيل إن صوابها بالتاء لا النون، و « رَغَلها أى رضعها
في عجلة » التي قيل إن صوابها بالزاي لا الراء، و « بس بمعنى حسب » التي قيل إنها
غير غريبة .

وضع المادة في موضعها الصحيح مثل « الهميع بمعنى البوت »، أوردتها المختصر
في حرف الفين المعجمة وكانت عند الخليل بالعين المهملة تصحيفا؛ و « الفقاعى
وهو الأحمر يخالطه بياض »، أوردتها المختصر على هذه الصورة وكانت في العين
بتقديم القاف على الفاء تصحيفا؛ و « الاحتزك أى الاحتزام بالثوب » أوردتها
المختصر بالكاف وكانت في العين باللام تصحيفا.. وقد اعترف المختصر بهنما
التغيير في كتابه .

ترك المادة في موضعها ونبه عليها مثل قوله في مادة « حثل » : « المَحْثَلُ :
الذى غضب وتنفس للقتال ، قال محمد : هو المَحْثَلُ بالجيم عن الأصمى ، والمَحْثَلُ
رباعى لأنه ليس فيما جلب سيبويه من الأفعال فعل على مثال أفعال ، ولو أن قائلها
قال إنها بنية من أبنية الأفعال لكثرة ما أتى من هذا الضرب نحو المَجْزَلُ
والمَكَيْتَلُ والمَقْطَلُ والمَسْمَلُ وغيرها لذهب مذهبا ؟ »

ولم يستطع أن يحكم على بعض ما اختلف فيه صاحب العين عن غيره من
اللغويين فأورد القولين معا كما نرى في قوله في مادة « عهب » : « العَيْهَبُ
من الرجال : الضعيف عن طلب وتره . وقد حكى بالعين المعجمة » . ونرى ذلك
في كثير من المواضع .

وضع المادة في موضعها الصحيح ونبه على غلط كتاب العين فيها مثل قوله
في مادة « تحف » : « التُّحْفَةُ : مبدلة من الواو وفلان يتوحف . قال محمد قوله :
« التحفة مبدلة من الواو » محال عندى لأن التاء متصرفة في أتحت وتاقت ولو

كانت واو العادت في التصريف إلى أصلها كما عادت واو تراث وتجاه إلى أصلها في واجهت وورثت . وقوله : « يتوحف » منكر عندي » .

وآخر الأمر لم ينتبه إلى تصحيف بعض المواد فأوردها في مواضعها من كتاب العين دون تنبيه مثل : « الوعيق : صوت قتب الدابة » إنما هي بالعين المعجمة . و « الحنكة والحنك : العود الذي يضم العراصيف » إنما هو بالباء . وتاسوعاء أنكرها في استدراكه . وقال : « لم أسمع بالتاسوعاء . . . » .

٣ - وأقام الاختصار على الأسس التالية :

(أ) الحذف : حذف المصادر والأفعال المضارعة والأبنية القياسية كما نبه في خاتمته ، والتنبيهات على المستعمل والمهمل من المواد التي كان يقدمها الخليل في صدر مواده ، والشواهد ، وبعض الألفاظ والقواعد والأحكام اللغوية والأقوال التي أضيفت إلى الكتاب عن غير الخليل من اللغويين . ونبه صاحب المختصر على كل هذا في مقدمته .

استثنى صاحب المختصر بعض الشواهد القرآنية القليلة وما فيها من قراءات فلم يحذفها كما نرى في قوله : « وقوله عز وجل : فعزنا بثالث ، أي شددنا ، وقد قرئت بالتخفيف » . و « وما أعيا بهذا الأمر أي ما أصنع به ، ومنه يعيا بكم ربي » . واستثنى أيضا بعض الأحكام اللغوية .

(ب) الإيجاز : اختصر عبارات التفسير الطويلة في الأصل ، وغير ترتيب المواد ليتمكن من اختصارها ، وجمع الألفاظ ذات المعنى الواحد لتفسيرها مرة واحدة ، ولكنه كان في بعض الأحيان يكرر اللفظ حين تتكرر معانيه . وبرغم حذفه واختصاره زاد بعض الألفاظ والمواد المهمة في العين التي كانت تحت متناول يده دون أن يتكلف في ذلك مشقة بحث أوكد .

أعجب كثير من الناس بمختصر العين لهذه المزايا التي تحلى بها ، وقدح بعضهم الآخر فيه بسببها . وهاك ما يقوله السيوطي في هذا الصدد^(١) : « قال أبو الحسن الشاربي في فهرسته : كان شيخنا أبو ذر : يقول المختصرات التي فضلت على الأمهات أربعة : مختصر العين للزبيدي ، ومختصر الزاهر للزجاجي ، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام ، ومختصر الواضحة للمفضل بن سلمة .

قال الشاربي : وقد لهج الناس كثيرا بمختصر العين للزبيدي فاستعملوه وفضلوه على كتاب العين ، لكونه حذف ما أورده مؤلف كتاب العين من الشواهد المختلفة والحروف المصحفة والأبنية المختلة ، وفضلوه أيضا على سائر ما ألف على حروف المعجم من كتب اللغة مثل جمهرة ابن دريد وكتب كراع ، لأجل صغر حجمه ، وألحق به بعضهم ما زاده أبو علي البغدادي في البارع على كتاب العين فكثرت الفائدة .

قال : ومذهبي ومذهب شيخني أبي ذر الخثني وأبي الحسن بن خروف أن الزبيدي أدخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه » .

ومهما كان الخلاف فيه فالكتاب يجب أن يوضع في مرتبة عالية بين معاجم اللغة بفضل ذلك الترتيب الرائع الذي سار عليه ، والخطوة الواضحة التي اتبعها في التنظيم والتصحيح والاختصار .

الفصل الثاني

كتاب البارع

للقالي (٢٨٨ - ٣٥٦)

في القرن الرابع ظهر في الأندلس معجمها الأول « البارع في اللغة » لإسماعيل ابن القاسم القالي البغدادي . وكان ابتداء عمله فيه عام ٣٣٩ هـ ، وعاونه فيه وراق يسمى محمد بن الحسين الفبري من أهل قرطبة منذ عام ٣٥٠ هـ واستمر يجمع موادها ويدونها حتى توفي عام ٣٥٦ قبل أن يتمه ويهذبه ، فتولى تهذيبه وراقه مع محمد ابن معمر الجياني . فاستخرجاه من الصكوك والرقاع ، وهذباه من أصوله التي بخط القالي ، وخطيهما مما كتبها بين يديه . ولما كمل رُفِعَ إلى الحكم المستنصر بالله^(١) وبرغم اشتهار هذا المعجم لم يمل الناس إليه منذ زمن قديم . يقول السيوطي^(٢) عن أبي الحسن الشاربي في فهرسته « ولم يعرجوا أيضا على بارع أبي علي البغدادي » . ولعل ذلك هو السبب في أننا لم نصل إلينا نسخة كاملة من المعجم ، وإنما قطعتان إحداهما في المكتبة الأهلية بباريس بخط أندلسي يرجع إلى عهد يتأخر عن زمن تأليف الكتاب بقرن تقريبا ، فيما يرجح الأستاذ فلتن Fulton ، وقطعة أكبر في المتحف البريطاني تحت رقم ٩٨١١ شرقيات . وهي مكتوبة بخط أندلسي أيضا . يرجع إلى نفس عصر القطعة الفرنسية ، مع اختلاف النسخين . وتشتمل قطعة المتحف البريطاني على قريب من ثلاثة أمثال قطعة باريس ونصفها . ولا تشتركان إلا في قدر صغير

(١) ابن خير : فهرسة مارواه عن شيوخه ٣٥٤ . ابن الأبار : التكملة ١٠٦ . القفطي :
لبناه الرواة ١ : ٢٠٩ .
(٢) للزهر ١ : ٤٥ .

يبلغ ٨ صفحات من مصورة فلتن . وقطعة لندن نفسها غير متصلة الحلقات .
فقد وجدت أوراقا مختلفة كل الاختلاف . ولما رتبت تبين أن بها كثيرا من
الأسقاط ، وأنها تحتوى على قطع متفرقة من بعض الأبواب .

هدفه :

ليس في هاتين القطعتين مقدمة الكتاب ، مما يفوت علينا كثيرا من الأفكار
والآراء التي كنا نستطيع أن نستخلصها منها ، وتهدينا في دراسة هذا المعجم . فإيس
لدينا أقوال عن غرضه ، وهدفه ، وخطته ، ونظرته إلى ما سبقه من معاجم ،
إلى آخر تلك الأمور التي تتعرض لها المقدمات عادة . ولكننا قد نظن أنه كان
يرى في معجمه إلى تلافي النقائص التي رآها في كتاب العين ومعجم أستاذه ابن دريد
أى يرى إلى الترتيب والصحة . وقد نظن أيضا أنه أراد أن يتيح الفرصة
للأندلس للإسهام في حركة المعاجم التي ظهرت في الشرق ، وأخذ تيارها في
التدفق والتلاطم ، حتى رأى القرن الذى عاش فيه القالى « القرن الرابع » هذا
العدد العظيم منها . فهذا الوافد الشرقى على الأندلس كان يريد أن ينقل معارف
المشاركة إلى تلاميذه ومحبيه من المغاربة : فألف لهم ما ألف ، وما حاز الشهرة التي
طبقت الآفاق كبارعه هذا وأماله . وكلها يقوم على ثقافات الشرق العربى وحدها .
فأماله صورة لأمالى المشاركة ، وبارعة صورة لمعاجمهم .

منهجه : ترتيب الحروف :

غض القالى نظره عن التقدم الذى أدخله ابن دريد في منهج المعاجم ، ورجع
إلى ترتيب الحروف بحسب الخارج ، كما فعل الخليل . ولكنه لم يتبعه تماما ، بل
أدخل عليه كثيرا من التغييرات . فلم يقم كتابه على ترتيب الخليل لخارج الحروف
بل ترتيب سيبويه ، مع بعض خلاف طفيف . فقد رتب القالى الحروف على النحو
التالى ، كما يستنتج من المواد : ه ع غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س

ظ د ث ف ب م و ا ي ء . . . وتقدمي للهاء ، ووضع العين بعدها لا أريد به أنهما متعاقبان ، بل أريد أن الهاء مقدمة على العين فقط . وليس هناك ما يدل على أنهما متصلان في الترتيب أو منفصلان بحرف أو أكثر . ووضعت الهمزة مع حروف العلة لأنه جعل المهموز مع المعتل^(١) ، ولأننا نجد عنده العنوان التالي^(٢) : « الهاء واللام والواو والألف والياء في الثلاثي المعتل » وأرجح أنه يريد بالألف الهمزة لا حرف العلة لأنه يذكر المهموز تحت العنوان . ولا أدري كيف أخطأ الأستاذ فلتن فقال عن الهمزة^(٣) : « كذلك ليس لدينا أى شاهد مخطوط عن موضع الهمزة ، ذلك الصائت الذى سبب كثيرا من المتاعب للقدماء من النحويين واللغويين في تحديده ولا بد أن القالى تناوله في بداية الألقباء أو في فصل خاص في النهاية . فهو لا يضع الألفاظ التى تحتوى على هذا الساكن بين الأصول المعتلة من الكتاب كما فعلت معاجم الخليل والأزهري وابن سيده » ويبقى لدينا حرفان هما الخاء والحاء لم يردا في أية لفظة في القطع الباقية من الكتاب (ما عدا الخاء التى ورد لها باب في الثلاثي المعتل في نسخة باريس) ، ولذلك لم نستطع الحكم على موضعهما في ترتيب القالى . وقد افترض الأستاذ فلتن أن الحاء بين الهاء والعين ، والحاء بين العين والفاء . وقال بصدد ذلك^(٤) : « ولا تبين لنا نسخة المتحف البريطاني ولا نسخة باريس من كتاب القالى الوضع الصحيح للحرفين الساكنين ح ، خ . والوضع الذى نسبناه لهما هذا افتراضى ، ومن المحتمل صحته » ولم يبين لنا علام استند في افتراضه هذا الوضع لهما ، ولكن أرجح أنه استند إلى ترتيب الخليل وسيبويه ، لوجود بعض الشبه بين الأوضاع الثلاثة .

ومن مظاهر الخلاف بين سيبويه والقالى في ترتيب الحروف تأخير القالى حروف العلة مع جمعها وتفريق سيبويه لها ونثره إياها بين الحروف . والخلاف .

(١) البارع ١ ، ٤ ، ٨ ، ٢٦ ، ٨٦ وضميرها .
(٢) (٢) ٦ .
(٣) المقدمة الإنجليزية للبارع ٨ .
(٤) نفس الوضع .

التالى وضع القالى الهمزة مع حروف العلة ، وتقديم سيبويه لها فى أول الحروف .
وآخر خلاف بينهما تقديم القالى للضاد وجعله إياها بين الكاف والجيم ، على حين
آخرها سيبويه وجعلها بين الياء واللام . والحق أن مخرج الضاد ليس مركزا فى حيز
واحد ، بل ممتد فى الفم ، حتى سميت طويلة ، لأن مخرجها من أقصى حافة اللسان
إلى أدناها ، أى يستغرق أكثر الحافة . فالقالى نظر إلى أقصى مخرج لها ، ونظر
سيبويه إلى أدناه ، وفيما عدا هذه الأمور الثلاثة يتفق سيبويه والقالى . ومن
الطريف أن الخلافين الأولين كان القالى فيهما يوافق الخليل . أما الضاد فالخلاف
يوافق فيها سيبويه . ولكننا رأينا أن الخلاف فيها ظاهرى . وجعل القالى كل حرف
من هذه الحروف كتابا ، مع ترتيب هذه الكتب على ترتيبه السابق للحروف .

ترتيب الأبواب :

حاول المؤلف إصلاح بعض الاضطراب فى أبواب الخليل . ففرق بين بعض
الأبنية المختلفة التى جعلها الخليل فى باب واحد . وخصص لكل منها بابا فأصبحت
الأبواب عنده ستة ، هى بالترتيب : أبواب الثنائى المضاعف — يسميه الثنائى
فى الخط والثلاثى فى الحقيقة — أبواب الثلاثى الصحيح ، أبواب الثلاثى المعتل ،
أبواب الخواشى أو الأوشاب ، أبواب الرباعى ، أبواب الخماسى ؛ أى زاد أبواب
الثلاثى المعتل والخماسى .

وحسب الأستاذ فلتن أن المؤلف وضع الرباعى والخماسى فى باب واحد ، لأنه
لم يعثر فى القطع التى أمامه على أبواب خاصة بالخماسى . ولكن هذا الظن فى حاجة
إلى ما يدعمه ، بل أرجح أنه خاطئ ، لأن المؤلف صريح فى تسمية أبواب الرباعى
« بالرباعى^(١) » فقط ، ولأنه لا يذكر فى هذه الأبواب ألفاظا خماسية ، وأخيرا لأن
أواخر الأبواب الرباعية الثلاثة التى عثرنا عليها فى القطع الموجودة من الكتاب
ساقطة ، فلا ندرى أى باب كان بعدها .

(١) البارع ٢٨ ، ٧٧ ، ٩٥ .

ويشبه باب الحواشي عند القالي باب الليف عند الخليل بعض الشبه فيما يحويان من صيغ ، ولكن القالي حاول أن ينظم الصيغ المختلفة في داخل هذا الباب . فقسمه في بعض الحروف إلى الفصول الآتية : الثنائي المخفف ، الثلاثي الصحيح ، المضاعف الفاء واللام ، الثلاثي المعتل الليف ، المضاعف الرباعي . ومن الواضح أنها تقابل ترتيب أبواب الكتاب كله . ولكنه أهمل هذه الأقسام في بعض أبواب الحواشي ، وأتى بالصيغ المختلفة منها بدون تمييز .

التقالب :

ملأ القالي هذه الأبواب بالتقالب ، على نمط الخليل دون أدنى تغيير ، وميز كل قلب بتصديره بكلمة « مقلوبه » .

وصفه :

كان الكتاب أصلاً إذاً حجم كبير . قيل إنه كان يتألف من ٤٤٤٦ أو ٥٠٠٠ ورقة ، تنقسم إلى ١٦٤ جزءاً^(١) . ولعل مهديه الفهرى والجيانى هما اللذان قاما بهذا التقسيم تيسيراً على نفسيهما ، ولكي ينشراه تباعاً على الناس . وتقسيم الكتب الكبيرة إلى أجزاء صغيرة من الظواهر الملحوظة في التأليف العربى عامة ، وعند اللغويين والمحدثين خاصة . ولم يصل إلينا وصف لمقدمة البارع التى لم نثر عليها فندعها إلى وصف القطع الباقية منه فيما نشره الأستاذ فلتن . وتحتوى هذه النسخة على قطع من حروف الهاء والفين والقاف والجيم والطاء والذال والتاء ، تتخللها خرُوم كثيرة .

أما المعجم فيستهل « بباب الثنائى فى الخطّ والثلاثى فى الحقيقة لتشدّد أحد حرفيه » . ووصل إلينا منه بعض أبواب الجيم مع ما ثناها . ويكرر المؤلف العنوازي

(١) ابن خير : فهرسة ٣٥٤ ، القفلى : إنباء الرواة ١ : ٢٠٦ .

بنصه السابق كله مع كل حرف ، مثل الجيم والراء ، والجيم والسين -
ولا خلاف بينه وبين الخليل فيما وضعه كل منهما في هذه الأبواب ، فقد وضع
الصيغ الآتية : الثنائي المضاعف ، الثنائي المضاعف الفاء واللام مثل كعك ، الثنائي
الخفيف مثل هجج ، الرباعي المضاعف . وكان يميل - كالخليل - إلى تأخير
المضاعف الرباعي ، ولكنه يهمل ذلك كثيرا . وكذا حاله مع بقية الصيغ .
ولا خلاف بينه وبين الخليل في أبواب الثلاثي أيضا إلا أنه لم يشر إلى المهمل
والمستعمل في هذين النوعين كما فعل الخليل .

أما أبواب الثلاثي المعتل فجديدة ليست عند الخليل ، إذ كان جعلها مع اللفيف .
وذكر فيها القالي الثلاثي المعتل بحرف واحد ، حتى انتهى منه ، فذكر الثلاثي
المعتل بحرفين بحسب ترتيب الحروف عنده . وخاطب فيها المهموز بالمعتل ، والمعتل
الواوي باليائي ، ونبه في بعض الأحيان على كل نوع منها . واضطرب في بعض
الألفاظ الثنائية الخفيفة المعتلة ، مثل الضميرين هو وهى ، فذكرها في هذه الأبواب .

وشرح القالي^(١) أبواب الحواشي أو الأوشاب بقوله : « هذه أبواب تتصل
بالثلاثي المعتل مما جاء على حرفين أحدهما معتل ، أو ثلاثة منها حرفان معتلان » .
وشرحه بأوضح من هذا في قوله^(٢) : « إنما سميناها أوشابا لأننا جمعنا فيه الحكايات
والزجر والأصوات والمنقوصات ، وما اعتل عينه ولامه أو فاؤه ولامه أو فاؤه
وعينه ، أو كان فاؤه ولامه ، أو فاؤه وعينه ، أو لामه وعينه ، بلفظ واحد » .
فأتى فيه بالثنائي المخفف الصحيح أو المعتل بحرف ، واللفيف والمضاعف بحرفين غير
مدغمين . وقد رأيناها يوضع كثيرا من هذه الأصناف في الأبواب السابقة ، مثل
الثنائي المخفف الصحيح والمضاعف بحرفين غير مدغمين إذ وضعهما في الثنائي
المضاعف ، والثنائي المخفف المعتل واللفيف إذ وضعهما في باب الثلاثي المعتل . وقد
أدى هذا إلى أمرين : تكرر بعض الصيغ في أكثر من باب ، ووضع الألفاظ من

النوع الواحد في أبواب متفرقة . ولعل سبب هذا الاضطراب تأثره بباب الليف عند الخليل الذي تضمن هذه الأنواع جميعا ، ونسيانه بعض التجديدات التي أدخلها على منهجه . وقد أشرنا قبل إلى أنه قسم بعض الأوشاب بحسب الأبنية كما في حرف الفين والقاف ، وأهمل ذلك في حروف أخرى كالهاء . وقد أتى بأقسام في داخل أبواب الأوشاب المضطربة من الهاء ، ولكن بدون أساس للتقسيم .

وراعى في ترتيب أبواب الرباعي الحرفين الأقصين مخرجا من الكلمات وحدها ، ولا خلاف فيها بينه وبين الخليل . ولكنه ذكر بعض الألفاظ الرباعية المضاعفة في هذه الأبواب ، وجعل في بعضها أقساما لا تقوم على أساس . وكان ذلك من دواعي الاضطراب في الكتاب ، وتفريق الصيغ ، إذ عالج الرباعي المضاعف في الثنائي المضاعف أيضا ، كما مر ذكره . وليس في القطعة المنشورة شيء من أبواب الخماسي نعتمد عليه في وصفه .

ويخرج المرء من هذا الوصف بأن القالى أراد إصلاح بعض وجوه النقص في كتاب العين ، فغير في منهجه بعض الأمور ، ولكنه حين أراد تطبيقها عمليا اضطرب وأخفق في كثير منها .

تحليل المواد :

ولنحاول الآن أن نتبع علاج القالى لبعض مواده ، والأمر الذي يؤسف عليه أن القطعتين المطبوعتين من العين والبارع لا تشتركان إلا في مادة واحدة هي « عهب » أخذها القالى برمتها من الخليل ، ولم يزد عليها . فنحن مضطرون إلى اختيار مواد غير التي اخترناها من كتاب العين .

قال القالى في مادة « هيع » : « قال أبو علي : قال يعقوب : يقال لمن أخصب وأثرى : وقع في الأهميقين بالعين المعجمة ، أى الطعام والشراب . وقال الخليل : لإهيق : أرغد العيش وأخصبه ، قال رؤبة :

عنكم وأيديكم طوال المبلغ يغمسن من غمسه في الأهيغ »

والمادة قصيرة ، ولكنها تعطينا بعض الأضواء التي نستطيع أن نتبين على هداها خصائص ذلك الكتاب . وأول هذه الأضواء أن المادة كلها ليست للقال بل لابن السكيت والخليل ، والمؤلف له فضل الجمع حسب ، وثانيها أن المؤلف أمين في اقتباساته ، يرد كلا منها إلى صاحبه صراحة ، وثالثها أنه ضبط الحرف الذي خاف تصحيفه بالعبارة .

وقال في مادة « سججج » : « قال أبو علي : قال يعقوب : يقال سَجَّ بساجه : إذا خزف به . وقال أبو زيد : تقول لا أفعال ذلك سَجَّيس الليالي ، ويقال سَجَّيس عطفه : إذا ظهرت رائحته ، قال الراجز :

يا ليته بأنخود قد تمرسا وشمَّ عطفيه إذا ما سجسا

يعنى ابنه ، يقول ليته قد صار رجلا . وقال يعقوب : يقال ماء سَجَّيس بفتح السين وسكون الجيم ، وسجس بكسر الجيم ، وسجيس على مثال فَمِيل : إذا كان كدرا متغيرا . وقال أبو زيد : يقال سقانا سجاجة له ، بفتح السين وجماعها السجاج ، بفتح السين على مثال قَتَام : وهو الذي ثأناه ماء وثلثه لبن ، ويكون ذلك من جميع اللبن حقيقه وحليبه ، من جميع الماشية إبلها وغنمها . وقال الأصمعي : إذا جعل اللبن أرق ما يكون بالماء فهو السجاج ، وأنشد :

ويشربه مَذَقًا ويسقى عياله سَجاجا كأضراب الثعالب أوراقا

وقال الخليل : في الحديث : « الجنة سججج ، لا فيها حر مؤذ ولا برد مؤذ » . ويقال في مثل « لا آتيك سَجَّيس عَجَّيس » ومعناه الدهر .

ويظهر من هذه المادة مما ظهر في سابقها اعتماده على غيره ، وأمانته في نسبة الاقتباس . ويظهر فيها أمر جديد لم نره عند غيره من قبل ، ذلك هو الضبط بالعبارة فينص على شكل الحرف أو وزن الكلمة ، وقد سبق له في المادة الأولى النص

على الحرف نفسه أمعجم هو أم مهمل . وتلك خطوة لازمة في سبيل الوثوق من عدم التصحيف ، وصحة نطق الكلمات ، وخاصة في الخط العربي ؛ والقالي له فضلها . ويظهر لنا من المادة أيضا أنه اتبع الخليل فيما وضعه تحتها ، فهو لا يقتصر على الثنائي المضاعف الذي كان يشير دواما إلى تشدد أحد حرفيه بل كان يضع معه الثلاثي المضاعف الفاء واللام مثل سجس ، والرباعي المضاعف ، مثل سجسج ، وهو نفس ما فعله الخليل . ويبدو أنه كان يؤخر المضاعف الرباعي إلى نهاية المادة . ونرى في هذه المادة أيضا أنه كان يحاول أن يجمع أكبر عدد من أقوال اللغويين ، من أمثال يعقوب بن السكيت ، وثابت بن أبي ثابت وراق أبي عبيد ، وأبي زيد الأنصاري ، والأصمعي ، والخليل . وقد أثر هذا فيه أثرا ليس في مصلحته ، من تكرار بعض الصيغ مثل سجيس عجيس ، لتكرار المراجع التي يأخذ عنها ؛ واضطراب الشرح كما فعل في صيغة سجيس عجيس إذ تركها في المرة الأولى دون تفسير ؛ واستتار شخصيته وراء أشخاص هؤلاء الذين ينقل عنهم ، حتى إننا لا نستطيع أن نثبت له ما يظهر في الكتاب على أنه من خصائصه التي امتاز بها شخصيا . ونحن ربما لا نقالي إذا قلنا إن القالي كان يرمى في كتابه إلى الجمع ، لا جمع الألفاظ ، كما كان غرض الخليل وابن دريد إلى حد ما ، بل جمع أقوال السابقين عليه من المؤلفين فيما يثبته من ألفاظ . ونرى في المادة بعض الاضطراب في الترتيب ، إذ يبدو المؤلف بالصيغ المشتقة من سج ، ثم ينتقل إلى سجس ، ثم يعود إلى سج ، ويختتمها بسجسج . وكان حقه أن يفرد كل صيغة بالكلام ، فإذا انتهى منها تماما انتقل إلى غيرها .

ونأخذ من أبواب الثلاثي الصحيح مادة « الفين والطاء والميم في الثلاثي الصحيح » . قال : « الأصمعي : يقال غمط ذلك يغمطه غمطا : إذا استصغره ولم يرضه . وقال أبو العباس : قال ابن الأعرابي : غمط الحق . وقال الخليل : تقول : غمط

النعمة والعناية : إذا لم يشكرها . والغمط بفتح الفين وسكون النون كالغمج ، ه الفعل
يفامط ، وقال الرازي :

* غمط غماليط غمطات *

والإغماط والإغباط : الملازمة والمداومة ، تقول أغبطت عليه الحمى وأغمطت :
إذا دامت . وغمط الناس : احتقارهم واستصغارهم . وفي الحديث « أن رجلاً قال
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما يسرنى أن أحدا يفضلني بشيرا كئيب ، أذلك من
البنى ؟ قال : ذلك من سفه الحق وغمط الناس أى احتقارهم ، ويجوز أن يكون قلة
شكرهم . ويقال غمض الناس بمعنى غمط » .

ويختفى من هذه المادة يعقوب لينسخ مكانا الأصمعي وابن الأعرابي ، ولكن
الخليل باق لا يريم . وتتضح عناية المؤلف بالروايات ، فالإغماط مع الإغباط ، والغمط
مع الغمض . ونراه في الفعل الأول أتى بماضيه فمضارعه فمصدره ، وضبط المصدر
بالعبارة واستشهد بالحديث ، كما فعل في مادة سابقة ، فذكره كاملاً ولم يقتصر على
العبارة التي فيها الشاهد ، كما كان يفعل الخليل أحيانا .

ظواهر : جمع التفسيرات :

أول ظاهرة تفتجاً القارى في البارع الكثرة الهائلة من أسماء اللغويين الذين
يرد ذكرهم في المواد . وهذا إحصاء بمن وردت أسماءهم في الصفحات العشر الأولى :
أبو زيد الأنصاري ، الخليل بن أحمد ، يعقوب بن السكيت ، أبو السمع ،
الأصمعي ، أبو عبيدة ، الكسائي ، الرزاحي ، أبو حاتم السجستاني ، أبو عمرو ،
الأحر ، أبو العباس ، الأموي ، الفراء ، ابن الأعرابي ، الأحرزي . وهذا الإحصاء
لا يبين لنا تماماً كثرة ورود أسمائهم لأنه لا يظهر مرات وجودهم ، وهي كثيرة .
فلم يرد منهم في صفحة واحدة من هذه الصفحات العشر غير أبي السمع والرزاحي
والأحر وأبي العباس والأحرزي والأموي . وظهر اسم ابن الأعرابي في صفتين ،
والكسائي وأبو عمرو والفراء في ثلاث ، وأبو حاتم في أربع ، وأبو عبيدة في

ست ، ويعقوب في سبعة ، والأصمعي في ثمانية ، والخليل وأبو زيد في جميع الصفحات . ولم يكن الاسم يظهر في الصفحة مرة واحدة ، بل أكثر من مرة . ومنهم من كان يظهر في جميع المواد كالخليل ، ويقاربه في ذلك أبو زيد ، ويليهما الأصمعي ويعقوب . وكان في بعض الأحيان يأتي بالمادة كلها من قول الخليل ، وأبي زيد^(١) . ومن الطبيعي أنه لم يكن المذكورون آتفا جميع من رجع إليهم . فهناك غيرهم ظهروا بعد الصفحات العشر الأولى ، من أمثال الباهلي ، والنضر بن شمیل ، واللحيانى ، وسلمة بن عاصم ، والرؤاسى ، وقطرب ، ولزاز ، وابن كيسان ، وابن قتيبة ، وثابت ، وابن دريد وغيرهم من اللغويين ، وأبي الجراح ، وأبي العطف الغنوى ، وأبي خيرة ، وأم الحمارس الكلبيية ، وأبي زياد الكلابى ، وأبي جميل الكلابى ، وأبي صاعد ، ورداد الكلابى ، وأبي الغادية النميرى ، وأبي مسمع ، وغنية ، من الأعراب والرواة . فالتقارنى يحس أمام أية مادة من مواده أنه بإزاء رجل يجمع له الأقوال المختلفة التى أدلى بها اللغويون فى هذا اللفظ ، ويتقصى فى الجمع . وهذه إحدى خصائص البارع التى لم نرها فيما قبله من معاجم . وكان التقالى أميناً فيما ينقله لا يتصرف فيه ، وينسبه إلى أصحابه ، حتى مدحه القفطى بذلك^(٢) .

الصحة :

الظاهرة الثانية الخوف من اللحن والتجريف أن يطرأ على الألفاظ ، ومحاولة إحاطتها بالضمانات التى تقيها ذلك . فالتزم للمرة الأولى فى المعاجم ضبط الألفاظ التى يخاف عليها اللبس بالعبارة . وسار فى ضبطه فى طريقتين أولهما بيان الشكل مثل قوله : « قال الأصمعي : يقال كنا على جذة النهر بكسر الجيم وتشديد الدال وبالهاء وأصله أعجمى نبطى كذا فأعرب . . . وقال الأصمعي وغيره : يقال رجل له جد بفتح الجيم أى له حظ فى الأشياء . » والطريق الثانى بيان الوزن مثل قوله : « يقال : زج

(١) ٢٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ وغيرها .

(٢) لآباء الرواة ١/٦٠٦ .

وزججة ورجاج ، على مثال قُقل وقلة بكسر الفاء وفتح العين ، وفعال بكسر الفاء « وكان في ذلك ضبط للحروف أنفسها أيضا وضمن لها من التصحيف . وإنه لجدير بأن يقول عنه الحميدى^(١) » كانت كتبه على غاية التقييد والضبط والإتقان » .

ومن مظاهر حبه للصحيح والتزامه إياه ، اختياره المراجع التي اعتمد عليها من المشهور بالصحة . فقد اعتمد أول ما اعتمد على الخليل ، وهو الرائد الأول الذي لا ينكر قوله وإن قيل في كتابه ما قيل ، وما ينصب على اضطرابه ورد بعض غريبه خاصة . ثم اعتمد على أبي زيد والأصمعي ويعقوب ، وهم أعلام اللغة الثلاثة . أما أستاذه ابن دريد فقد لقي معارضة كثيرة من اللغويين وخاصة فيما نسه إلى اليمن من لغات . ويبدو أن مؤلفنا آثر السلامة ، فلم يستق منه كثيرا ، على الرغم أنه أستاذه ، حتى إنه لا يظهر اسمه إلا في الصفحة الرابعة والثلاثين ثم في فترات متباعدة . وقد وقع الأستاذ كرنكو Krenkow في خطأ فاحش حين قال في مقاله في مجلة « إسلاميات Islamica^(٢) » : « أما كتاب البارع فالحق أنه خاب أملنا فيه ، لأنني لم أعر فيه على جديد . لقد استقى القالي معلوماته من مرجعين أساسيين هما : أبو بكر بن دريد ، وأبو بكر بن الأنباري . وكل من يتجشم مشقة دراسة أسانيد كتابه الهام « الأمالي » دراسة دقيقة يجد أن ما ينيف على نصفه مأخوذ من كتب ابن دريد .. » . فقد خلط الأستاذ بين البارع والأمالي ، فإدام الكتاب الثاني معتمدا على ابن دريد ، فلا بد أن الأول كذلك . ولكن خاب قال الكاتب للمرة الثانية ، كما خاب أولا — في رأيه — باعترافه . فالمؤلف لم يعتمد أساسا على ابن دريد ، ولم يسو بينه وبين غيره من اللغويين الذين اعتمد عليهم ، بل أخرجه عنهم في المرتبة . ويؤيدنا في ذلك قول السيوطي^(٣) : « وقد آخذه [آخذ ابن دريد] أبو علي الفارسي النحوي وأبو علي البغدادي القالي » ، ولم يعتمد المؤلف

(١) ياقوت : معجم الأدباء ٣١/٨ .

(٢) المجلد السابع ١١٦ .

(٣) الزهر ٤٥/١ .

يضاعلي ابن الأنباري اعتمادا أساسيا . واعترف الدارسون لكتاب البارع بهذه الصحة ، فقال السيوطي فيه^(١) : « وأصح كتاب وضع في اللغة على الحروف بارع أبي علي البغدادي وموعب ابن التياني » .

ظواهر أدبية :

وإذ ذكرنا الأستاذ كرنكو بكتاب الأمالي ، فإننا نذكر هنا بعض الظواهر في البارع التي تتصل بالأمالي بسبب . فالقالي علامة ذو معارف أدبية ولغوية متسعة شاملة ، كما يظهر في أماليه ، ولذلك تنارت هذه المعارف في بارعه ، وتأثر منهجه بمنهج الكتب الخاصة بها من أمثال الأمالي . فمن هذه المظاهر التي تتصل بهذه الظاهرة الأدبية ، كثرة الشعر الذي يستشهد به وطول مقطوعاته . وهذه إحدى موادها شاهدة على ذلك . قال أبو علي : « قال الأصمعي : الأقفه والقاه : الطاعة ، وأنشد غيره قول الأزرق بن أبي نخيلة السعدي :

أما رأيت الأيدي السباطا والقاه والأسنة السلاطا

قال : ومنه يقال قد أبقه الرجل : أي أطاع ، قال المحبّل السعدي :

فَرَدُّوا صُدُورَ الخيلِ حَتَّى تَنْهَيْتَ إِلَى ذِي النُّهَى وَاسْتَيْقَهُوا لِلْحَلْمِ

أي أطاعوا الحلم ، وهو الذي يأمرهم بالحلم ، وقال أبو زيد : مالك علينا قاه : أي سلطان ، قال الراجز :

والله لولا النارُ أن أضلاها أو يدعوا الناس علينا اللاها

لما سمعنا لأميرِ قاهما ما خطرت صُؤد على مناها »

وهذا أحد شواهد الطويلة ، قال : « وجهوة الرجل : استه ، قال بعض

الأعراب :

(١) نفس المرجع .

بئس القرين للكبير زوجته . إذا رآته قد تولت جدته
وانتصت من بعد شزر مرته وهي عقر ناة الشباب جلدهته
إذا عدا منها فلا تبيته تدعو له الله بداء يكفته
قد ملناه وطالت صحبتة وتنتحى لخلقته قتلاته
وتدفع الشيخ فتبدو جهوته .

تنتحى : تعتمد ، وتسانه : تخنقه .

والقالى من هذا الجانب قريب الشبه بأبي عمرو الشيباني في جيمه . ومن أسباب
كثرة الشواهد في البارع رجوع مؤلفه إلى كثير من اللغويين ، وأخذ شواهدهم
كلها . وكان من أثر ذلك تكرار بعض الشواهد في المادة الواحدة ، كما في « عوه »
و « وهل » . واضطر في كثير من الأحيان إلى الإشارة إلى أن الشاهد قد مضى ^(١) .
ومن ذلك أيضا ذكره النوادر والأخبار التي تقوم عليها كتب الأمالي والنوادر
مثل قوله ^(٢) : « قال ابن الأعرابي وغيره : نزل الخجل السعدى ، وهو في بعض
أسفاره على ابنة الزبرقان بن بدر ، وقد كان يهاجى أباه . فعرفته ، ولم يعرفها .
فأنته بفسول ، ففصل رأسه ، وأحسنت قرآه ، وزودته عند الرحلة فقال لها : من
أنت ؟ فقالت : وما تريد إلى اسمي ؟ قال : أريد أن أمدحك ، فما رأيت امرأة من
العرب أكرم منك . قالت : اسمي رهو . قال : تالله ما رأيت امرأة شريفة سميت
بهذا الاسم غيرك . قالت : أنت سميتني به . قال : وكيف ذلك ؟ قالت : أنا عايدة
بنت الزبرقان . وقد كان مهاجا في شعره فسماها رهوا ، وذلك قوله :

فأنكحتهم رهوا كأن عجانها مشق إهاب أوسع السليخ ناجله

فجعل على نفسه ألا يهجوها ولا يهجو أباه أبدا ، وأنشأ يقول :

لقد زل رأبي في خليفة زلة سأعتب قومي بعدها فاتوب

(١) ١٠ ، ١١ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٤٥ ، وغيرها . (٢) ١٠ .

وأشهد والمستغفر . الله أنتى كذبت عليها والمجاء كنفوب »
وقد يستفرقه منهج كتب الأمالى ، فيسير عليه فى معجمه ، فيقدم نصا من
النصوص اللغوية ويعقبه بتفسير غريبه ، قال (١) : « قال عيسى بن عمر ، قالت أم
تأبط شرا وهى تبكى عليه : وابناه وابن الليل ! ليس بزُميل ، شَرُوب للقليل ،
شروب بالذيل ، كمُقَرَّب الخير ، وابناه ! ليس بعلفوف ، تلفه هُوف ، خشى
من صوف . قولها : وابن الليل أى أنه صاحب غارات . بزُميل أى بضعيف .
شروب للقليل : تقول ليس هو بمهياف يحتاج إلى شربة نصف النهار . وقولها
يضرب بالذيل إذا عدا صفر برجليه فى إزاره من شدة عدوه . وقولها حشى من
صوف : تقول ليس هو بنحوار أجوف . والهوف : من الهيف ، وهى الريح الحارة .
فتقول ليس هو بعلفوف ، والعلفوف : الجافى للمسن ترضه الرياح ، فلا يغزو
ولا يركب ، قال الشاعر :

* فى القوم غير كُجبة علفوف * »

وربما يتصل بتلك المظاهر الأدبية عنايته بالتعبيرات الخاصة وإيراده ما يفسره
من ألفاظ فى عبارات ، حتى يحيطه بجوه الخاص . ولكننا لا نعطى ذلك أهمية
خاصة ، لأننا شاهدناه عند كثير غيره من اللغويين ، منذ بداية التأليف فى المعاجم .

اللغات :

عنى إقالى باللغات عناية فائقة ، فأكثر منها وبالغ . وإنما نرى عنده من
اللغات المنسوبة لغات الكلابيين والنميريين والطائيين والقيسين والأسديين
والتميميين وبنى غنى ، وأهل مصر والمدينة والحجاز والجزيرة والعراق .
والكلابيون خاصة لم خطرهم فى كتابه ، إذ يرد اسمهم فى ٥ صفحات من الصفحات
العشر الأولى ، ويكثر بصورة واضحة فى جميع أنحاء القطعة الباقية . وليس هذا وحده ،

ل تكثر أسماء الأعراب والرواة الكلابيين عنده أيضا ، مثل أم الحمارس وأبي زياد وأبي جميل ورداد . ومن أسباب هذه الظاهرة إكثار المؤلف الاقتباس من أبي زيد الأنصاري ، الذي يروى عنهم كثيرا ، يقول « قال أبو زيد : قال الكلابيون : ومن الرجال الهيق ، الهاء مفتوحة والياء ساكنة ، وهو المفرط طولاً ، ولم يعرفوه في الأبتى » ، ويقول : « قال أبو زيد : قال الكلابيون : ومن الرجال الأهوك ، على مثال أحق ، وهو الذي فيه حمق ، وفيه بقية » .

ورجح في بعض الأحيان بين اللغات المختلفة التي يذكرها ، مثل قوله « يقال : وهجت توهج بكسر الهاء في الماضي وفتحها في المستقبل ، وهي وهجة ، والعالي من كلامهم توهجت » . وقوله : « قال الخليل : التيه والتوه لغتان ، يقال : تاه يتيه توها وتيها ، والتيه أعمها » . والحق أن ترجيحاته قليلة ، ومعظمها لم يكن من كيسه ، وإنما مما اقتبسه من اللغويين ، فليس له غير فضل الاختيار . ولا شك أن الاختيار فيه دلالة على العناية والاهتمام .

ويتصل بذلك دقته في التفرقة بين الصيغ المتقاربة من المادة الواحدة ، كما نرى في قوله : « وكل شيء هاج فمصدره الهيج ، غير الفجل ، فإنه يقال يهيج هيجانا . . . ويقال : هاج الفجل هياجا ، واهتاج اهتياجا إذا ثار وهدر . وكل شيء يثور للمثقة والضرر فهو كذلك ، تقول : هاج الدم ، وهاج الشربين القوم » .

النقد :

عند القائل شيء من النقد قليل ، نراه في قوله « قال الخليل : تقول العجهوم طائر من طير الماء ، كأن منقاره جلم الخياط . قال أبو علي ولا أدري صحته » وقوله : « قال الخليل : والعلهز بكسر العين والهاء وسكون اللام : أن يعالج الوبر بدماء الحلم كأن يُدق الصوف مع القردان فيؤكل ، كانت الجاهلية تفعل ذلك في الجذب . . . وقال غيره : المعلهز والمنزهل : الحسن الغذاء ، قال أبو علي : وهذا تفسير سوء » وبلغت إلى بعض العبارات العامية وينقدها ، مثل قوله : « والعامية يقولون : هاتم شهودكم ،

وهذه أخص الخطأ » وقوله : « وقال الأصمى وأبو زيد : تقول العرب قعدت على فوهة النهر الفاء مضمومة والواو مشددة مفتوحة ولا يقال فوهة بضم الفاء وسكون الواو ، كما تقول العوام » .

ومهما يكن من قول ، فإن هذا الجهد الخاص هزيل ، بالنسبة لكتاب في حجم البارع وشهرته ، ولذلك لا نستطيع أن ندعى للمؤلف شخصية بارزة فيه ، وإنما تبرز شخصيته في جمعه واختياره بكل وضوح .

ولا يختلف القائل عن الخليل فيما عالج في مواده من الفاظ تتصل بالحيوان أو النبات أو البقاع أو ما إلى ذلك من موضوعات . ومثلها في ذلك مثل بقية أصحاب المعاجم العربية . كذلك لا خلاف بينهما في طريقة العلاج والاستشهاد وما إلى ذلك ما عدا ما أشرت إليه آنفا .

مآخذ :

لم ينخل البارع من أمور أخذها عليه الأقدمون ، ومعظمها يشترك معه فيها أفراد مدرسته فنؤخرها إلى حينها . ولكن كان من أثر الخطة التي اتبعها المؤلف من جمع أكبر عدد من أقوال اللغويين في اللفظ المفسر خلال أولها التكرار ، الذي ظهر في التفسيرات وفي الشواهد . وقد ألمعنا إلى ذلك آنفا ، ووضحنا أنه تخاض أحيانا من تكرار الشواهد بتصريحه أن قد مضى إيرادها . وثانيهما إيراد التفسيرات المختلفة أو المتعارضة دون أن يبذل أى جهد ليوفق بينهما أو يرجح قال : « قال الأصمى ... فرس أشوه وفرس شوهاه : إذا كان يُرْفَع إليهما الطرف من حسنها ... قال الخليل : الشوه بفتح الشين والواو مصدر الأشوه ، والشوهاه والأشوه هما القبيحا الوجه والخلقة .. وفرس شوهاه : وهي التي في رأسها طول وفي منخرها وفي فمها سعة .. وقال أبو عمرو : فرس شوهاه : حديدة النفس . وقال الأصمى : الشوه : امتداد العنق وارتفاعها ، الذكر أشوه والأثى شوهاه . غيره :

امرأة شوهاء : حسنة ، ومنه الحديث المرفوع أنه (ص) قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة شوهاء إلى جنب قصر ، فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر بن الخطاب . وقال : « قال يعقوب : المسلم : الذي قد ذبل ويس ، إما من مرض وإما من مَم ، لا ينام على الفراش يجيء ويذهب ، وفي جوفه مرض قد يَبسه وغير لونه .. وقال الأصمعي : المسلم : الضامر ، وزاد ثابت : من غير مرض . وقال الخليل : اسلمهم المريض : إذا عُرِف أثر مرضه في جسده . »

ونجد في البارع اختلالا بالتكرار ، ولكنه لا يرجع إلى خطته ، وإما هو اختلال غير معروف السبب اللهم إلا السهو والنسيان . فتراه يكرر بعض المواد نفسها ، مثل « غدم » ، فقد ذكرها منفردة بعد « غسم » وتقالبيها^(١) ، وهو موضعها الطبيعي من الكتاب . ولكنه عقد لها مادة ثانية بعد « ثقب » وتقالبيها^(٢) . والسياق مختلف في المادتين اختلافا كبيرا ، فلا يشتركان إلا في قول واحد عن الخليل . وخاطب بين هينغ وهوغ ، فظهر كأنه كرر مادة « هوغ » . ولم يصل إلينا مآخذ أخرى ، ولعل السبب في ذلك عدم إقبال الناس عليه وعلى دراسته .

وصفوة القول في كتاب البارع أنه خطأ بحركة التأليف في المعاجم إلى الأمام خطوات في المادة ، قال عنها ابن خير^(٣) : « زاد على كتاب الخليل نيفا وأربع مئة ورقة مما وقع في العين مهملا فأملاه مستعملا ، ومما قلل فيه الخليل فأملى فيه زيادة كثيرة ، ومما جاء دون شاهد فأمل الشواهد فيه » . وقال ابن الأبار^(٤) : « فلما كمل الكتاب وارتفع إلى الحكم المستنصر بالله ، أراد أن يقف على ما فيه من الزيادة على النسخة المتجمعة عليها من كتاب العين ، فبلغ ذلك إلى خمسة آلاف وست مئة وثلاث وثمانين كلمة » . وفي المنهج ترك نظام ابن دريد المختل ، ورجع إلى نظام

(٢) ٥٧ .

(٤) التكملة ١ : ١٠٦ .

(١) ٥٦ .

(٣) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٤ .

الخليل بعد أن أدخل عليه بعض تحسينات ، وعنى بالصحيح من المراجع ، وضبط ألفاظه لوقايتها من التصحيف ، وعزا كل قول اقتبسه إلى قائله ، وربط بين المعجمات وكتب الأدب .

ولم أجد أحداً اتخذ البارع موضوعاً للدراسة ، غير تلميذه أبي بكر الزبيدي الذي ألف كتاب المستدرک من الزيادة في كتاب البارع على كتاب العين . وقد أشرت إليه فيه . والسبب هو ما ذكرناه في المآخذ من قلة الإقبال عليه .

الفصل الثالث

كتاب التهذيب

للأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠)

في القرن الرابع ظهرت الموسوعة اللغوية الأولى التي بقيت عندنا ولم تندثر فيما
اندثر من تراثنا ، تلك هي معجم « تهذيب اللغة » لأبي منصور محمد بن أحمد
الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ) . وتجمع في هذا المعجم جميع التيارات التي غلبت
على حركة التأليف اللغوية في هذا القرن .

عرضه :

كان المؤلف يرمي في كتابه إلى تنقية اللغة من الشوائب التي تسربت إليها
على يد سابقيه ومعاصريه ، ومن ثم سماه كما يقول في مقدمته^(١) : « وقد سميت
كتابي هذا تهذيب اللغة لأنني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب
من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها وغيرها الفتم عن سَنَنِها فهذبت
ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي ، ولم أحرص على تطويل
الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله ، والغريب الذي لم يستند الثقات إلى العرب » .
وقد دعاه إلى هذا التأليف أمور ثلاثة وجدها في نفسه وفي المعاجم ووضحها
في المقدمة ، قال^(٢) : « وقد دعاني إلى ما جمعت في هذا الكتاب من لغات العرب
والفاظها ، واستقصيت في تتبع ما حصلت منها والاستشهاد بشواهد أشعارها
المعروفة لفصحاء شعرائها التي احتج بها أهل المعرفة للمؤمنون عليها ، خلال ثلاث :

منها تفيد نكت حفظها ووعيتها عن أفواه العرب الذين شاهدتهم وأمت بين
ظهرانهم سُنَيَات، إذ كان ما أثبتته كثير من أئمة اللغة في الكتب التي ألفوها
والنوادير التي جمعوها لا ينوب مناب المشاهدة ولا يقوم مقام الدربة والعادة ..
ومنها النصيحة الواجبة على أهل العلم لجماعة المسلمين في إفادتهم ما لعلمهم يحتاجون
إليه . وقد روينا عن النبي (ص) أنه قال « ألا إن الدين النصيحة لله ولكتابه
ولأئمة المسلمين وعامتهم » . والخلة الثالثة التي لها أكثر القصد أني قرأت كتباً
تصدى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب فيها مثل كتاب العين المنسوب إلى الخليل
ثم كتب من احتذى حذوه في عصرنا هذا ، وقد أدخل بها ما أنا ذا كره من دخلها
وعوارها ... وألفت طلاب هذا الشأن من أبناء زماننا ، لا يعرفون من آفات
الكتب المصحَّفة المدخولة ما عرفته ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزته . وكان
من النصيحة التي التزمها توخياً للثبوت من الله عليها أن أنضح عن لغة العرب
ولسانها العربي ... وأن أهذبها بجهدى غاية التهذيب ، وأدل على التصحيف
الواقع في كتب المتحاذقين ، والمعور من التفسير المزال عن وجهه ، لئلا يفتربه
من يجمله ولا يعتمده من لا يعرفه » .

فرضه: إثبات ما سمعه بنفسه من الأعراب ، وتصحيح ما دخل كتب اللغة
من أخطاء وتصحيفات . وكان لهذا أثره في المنهج الذي التزمه ، قال في أواخر
المقدمة^(١): « ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعاً منهم
أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خط ذى معرفة ثاقبة ، اقترنت إليها معرفتى ،
اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما فبينت شكى فيها وارتياحى
بها . وستراها في مواقعها من الكتاب ووقوفى فيها » فالأسس التي اعتمد عليها في
الصحة ثلاثة : السماع من العرب ، والرواية عن الثقات ، والنقل عن خطوط
العلماء بشرط موافقتها لمعرفته . وكان معظم لغويي القرن الرابع يبحثون عن صحة

الألفاظ التي يدوتونها ويلتزمون بها فقد هالتهم كثرة ما وجدوه أمامهم ، وشعروا بأن كثيرا منه لم يكن يعرفه العرب . وأقام المؤلف أحكامه على السماع بسبب وقوعه في أسر القرامطة . وكان آسروه من الأعراب الخالص الذين لم تفسد لغتهم فأفاد منهم كثيرا ، قال في المقدمة^(١) : « وكنت امتحنت بالإسار سنة عارضت القرامطة الحاج بالهبير ، وكان القوم الذين وقعت في سبهم عربا عامتهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد بالهبير ، نشثوا في البادية يتتبعون مساقط الغيث أيام النجع ، ويرجعون إلى أعداد المياه ، ويرعون النعم ، ويعيشون بالبانها ، ويتكلمون بطبايعهم البدوية وقراءتهم التي اعتادوها ، ولا يكاد يقع في منطقتهم لحن ولا خطأ فاحش ، فبقيت في إسارهم دهر أطويلا . وكنا نتشتى الدهناء ، وتربع الصمان ، وتقيظ الستارين . واستفدت من مخاطباتهم ومحاوره بعضهم بعضا ألفاظا جمّة ، ونوادير كثيرة أوقعت أكثرها في مواقعها من الكتاب ، وستراها في موضعها إذا أتت قراءتك عليها إن شاء الله » .

وكان هذا الجهد يرمى إلى هدف ديني خالص ، قال^(٢) : « لغات العرب التي نزل بها نزل القرآن ، ووردت سنة المصطفى النبي المرتضى عليه السلام . . . أنزله الله جلّ ذكره بلسانهم وصيغة كلامهم الذي نشثوا عليه ، وجبلوا على النطق به . . . لا يحتاجون إلى تعلم مشكله وغريب ألفاظه ، حاجة المولدين . . . وبين النبي صلى الله عليه وسلم والمخاطبين من أصحابه رضى الله عنهم ما عسى الحاجة إليه من معرفة بيان لمجمل الكتاب وغامضه ومتشابهه وجميع وجوهه التي لا غنى بهم وبالأمّة عنه . فاستغنوا بذلك عما نحن إليه محتاجون من معرفة لغات العرب واختلافها ، والتبحر فيها ، والاجتهاد في تعلم العربية الصحيحة التي بها نزل الكتاب وورد البيان ، فعلينا أن نجتهد في معرفة ضروب خطاب الكتاب ، ثم السنن المبيّنة لجمال التنزيل الموضحة للتأويل ، لتنتفي عنا الشبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الزيغ

والإلحاد ، ثم على رموس ذوى الأهواء والبدع ، الذين تأولوا بأربابهم المدخولة فأخطئوا ، وتكلموا فى كتاب الله عز وجل بلسانهم العجمية دون معرفة ثاقبة فضلوا وأضلوا .

منهجه :

كان هذه الأهداف والأغراض آثارها فى علاج الأزهرى لمواده ، ولكنه فى تقسيم الكتاب اتبع المنهج الذى وضعه الخليل فى مقدمة العين بحذايره . فالتزم ترتيب الخارج الذى ابتكره الخليل فى العين ، وقسم وفقه المعجم إلى كتب ، وجعل كل كتاب فى ٦ أبواب : الثنائى المضاعف ، والثلاثى الصحيح ، والثلاثى المعتل ، واللفيف ، والرباعى ، والخماسى . وراعى فيها التقاليب ، ونبه على المستعمل والمهمل منها . وحشا هذه الأبواب بما حشاها به الخليل أيضا ، فوضع فى باب الثنائى الأبنية الثنائية ، والرباعى المضاعف وما ضوعف من فائه ولامه ، والخفيف ، وخطب بين المعتل الواوى واليائى والمهموز ، وإن حاول فى الأخير أن يميزه أحيانا . ووضع البناء الثنائى الخفيف « عَن » مثلا فى الثلاثى المعتل أيضا ، وربما فعل ذلك الخليل ، كما يظهر من وصف الزبيدى له . وإذن فوصف كتب العين وأبوابه وتقاليبه وما يحتوى عليه كل منها يعنى تماما عن وصف أقسام التهذيب . أما الاختلاف فى المواد أنفسها التى تضخمت كثيرا عند الأزهرى . وسيظهر هذا فى تحلياننا للمادى عقق وهقق ، وفيما عالج كل منهما فى مقدمته وفى خاتمته .

وصف المقدمة :

يفتح الأزهرى التهذيب بمقدمة طويلة تليق بموسوعة مثله ، وتعالج موضوعات متنوعة . فيستهلها بحمد الله على ما أسبغه عليه من علم وفضل ، ويربط بين العربية والقرآن والسنن ، ويشير إلى فهم العرب قديما لها ، وحاجة المولدين فى عصره إلى من يشرح لهم ، وسعة اللغة العربية وينقل فى ذلك كلام الإمام الشافعى ، واضطرار السكتين فيها إلى الاختصار بسبب هذه السعة ، وللدواعى التى جعلته يؤلف

كتابه ، واللغويين الذين اعتمد عليهم مرتبين طبقات ، وسند روايته عنهم ، وهم على وجه التقريب أغلب اللغويين المتقدمين عليه ، فيتكلم عن كل واحد منهم ويوثقه أو يضعفه ، ويفصل الثقات عن الضعفاء ، وينقد الأخيرين في قسوة ، ويضع فيهم الليث وابن دريد وابن قتيبة وغيرهم ، ثم يقتبس معظم مقدمة العين . ولا نستطيع أن نتبعه في هذه الموضوعات لطولها ، ولأنها تخرجنا عن ميدان بحثنا زمننا طويلا . ويظهر الأزهرى في هذه المقدمة معتدا بنفسه ، معجبا بما حصل عليه من معرفة ، إلى درجة كبيرة .

وننتقل إلى وصف آخر كتاب في التهذيب وخاتمة ، إذ أن وصف الأبواب الأولى شبيه بوصف كتاب العين كما قلنا .

ينتهي التهذيب بكتاب « الحروف الجوف » وهو خاص بالألفاظ الثلاثية التي جميع حروفها معتلة ، ويذكر فيه أيضا ما يتعلق بالياء والواو ؛ فالياء تأتي للتأنيث ، والتثنية والجمع والإشباع ، والواو للجمع والعطف والقسم والاستنكار والإشباع وغيرها . يتناول المؤلف كل هذا ، وما يتصل به من أحكام لغوية ونحوية . ويؤتى هذا الكتاب الأخير من المعجم الأصلي . ولكن لا زال أمامنا أبواب ثلاثة تتناول أحكاما لغوية ونحوية خاصة .

فالباب الأول المسمى « باب تصريف أفعال حروف اللين » يبين أحكام الصيغ المختلفة المشتقة من الأجوف الواوى واليائى ، وما يشتق من حرفى الواو والياء نفسيهما ، ولا يقتصر على الأفعال وحدها ، كما قد يفهم القارى من العنوان . وهناك نبذة من مفتاح الباب « قال الكسائى : كل ما كان من الحروف على ثلاثة أحرف أو وسطه ألف ، ففي فعله لغتان الواو والياء ، كقولك دَوَّلت دالا ، وقوَّفت قافا ، أى كتبتها ، إلا الواو فإنها بالياء لا غير لكثرة الواوات ، تقول فيها وَّيت وَاوا حسنة . وغير الكسائى يقول : أَوَّيت ووَوَّيت . قال الكسائى : تقول العرب كلمة مُوَوَّاة مثل معوَّاة أى مبنية من بنات الواو . وقال غيره : كلمة مُوَوَّاة من بنات الواو وكلمة مُيَوَّاة من بنات الياء . قال : وإذا صغرت الياء قلت :

أبيّة ، وإذا صغرت الواو قلت أويّة . . . » وما في هذا الباب شبيه بما يضعه المؤلف في أبواب الليف . فستطيع أن نطلق على هذا الباب « باب الليف من المعتل » ، فهو لا يمتاز عن هذه الأبواب إلا بكثرة الأحكام فيه .

والباب الثاني المسمى « باب في تفسير الحروف النقطعة في القرآن » يتناول أموراً مشهورة كثر الكلام عنها بين المفسرين ، وأفرد لها السيوطي في إتيانها باباً خاصاً ، تلك هي تفسير الحروف التي افتتح بها بعض السور وما يهتد الباحثون إلى معنى يجمع عليه فيها إلى يومنا هذا . ويجمع المؤلف فيه أقوال من سبقه من المفسرين أما الباب الأخير فخاص بالهمزة تحقيتها وتخفيفها وحذفها وأنواعها واستعمالاتها المختلفة . وأشاد في آخره بفضل كتابه على كتاب العين في الهمز فقال : « قلت : ميزت في معتلات كل كتاب ما يهمز وما لا يهمز تمييزاً لا يتعذر عليك معرفته ، وحققت ما وجب تحققه في مواقعه من أبواب المعتلات ، وفصلت ما يهمز مما لا يهمز تفصيلاً يقف بك على الصواب إذا تأملت بها . وأما الليث بن المظفر فإنه خلط في كتابه الهمز بغيره حتى يعسر على الناظر فيه تمييز ما يهمز مما لا يهمز لاختلاط بعضه ببعض . والله الحمد على حسن توفيقه وتسديده ، لا شريك له » . ويشعر المرء شعوراً قوياً بإزاء هذه العبارة أن المؤلف كان يضع نصب عينيه كتاب العين ويريد أن يتفوق عليه بأي ثمن . ومن أهم الأسباب في ذلك أن هذا الكتاب كان الدعامة الأولى التي أقام عليها الأزهرى تهذيبه : أخذ منهجه وترتيبه ، واغترف من مواده وعب ، فلا بد إذن من اللجوء إلى النقد ومن محاولة الاستعلاء . وكان هذان من الأزهرى .

ويصل المرء بعد عبوره هذه الأبواب الثلاثة إلى الخاتمة . وهي خاتمة قصيرة يتناول المؤلف فيها أموراً سبق له علاجها في المقدمة : نظرته إلى الصحيح من الألفاظ ونقده مراجعه ورميه إلى تهذيب العربية وعدم استكثاره . ويحتم بأنه لا يدعى جمع لغات العرب كلها ، وأن كتابه إذا كان فيه تقصير فلعجز الإنسان عن الكمال ، ويستثيب الله الأجر ، ويصلى على النبي وآله .

تحليل المواد :

حان الوقت لنحلل مادة عتق من « باب العين والقاف » ويصرح المؤلف بأن وجهيه مستعملان فيقول : « عتق وقع مستعملان » ثم يتناول أولاهما بالبحث . وتبدأ المادة بحديثين غير اللذين ذكرهما الخليل « روت أم كرز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في العقيقة : (عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة) . وروى عنه سليمان بن عامر أنه قال صلى الله عليه وسلم : (مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى) . قال أبو عبيد فيما أخبرني به عبد الله بن محمد بن هاجك عن أحمد بن عبد الله بن جبلة عنه أنه قال : قال الأصمعي وغيره : العقيقة أصلها الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد ، وإنما سميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحال عقيقة لأنه يُحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح ، ولهذا قال : في الحديث (أميطوا عنه الأذى) يعني بالأذى ذلك الشعر الذي يحلق عنه . قال : وهذا مما قلت لك إنهم ربما سمو الشيء باسم غيره إذا كان معه أو من سببه فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر » . وواضح هنا أن المؤلف أهل الخليل وأخذ أحاديثه وشرحها من أبي عبيد المتخصص في غريب الحديث ، وإن لم يخرج الكلام الطويل الذي أتى به عما قاله الخليل موجزا في مادته . ويتضح أمر آخر هو عناية الأزهري بذكر راوي الحديث ، وكان الخليل يهمل ذلك . والسبب معروف وهو أن منهج الأزهري يعتمد في أحكامه على الرواة وتوثيقهم .

ثم يقول : « قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة وعقة ، وأنشد زهير :

أذلك أم أقب البطن جأب^١ عايه من عقيقته عفاء

^١ فجعل العقيقة الشعر لا الشاة . وقال الآخر يصف العير :

تجسرت عقة عنه فأنساها واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا

يقول : لما تربع ورعى الربيع وبقوله : أنسل الشعر المولود معه وأنبت آخر
فاجتابه أي لبسه فاكتساه . قلت : ويقال لهذا الشعر عقيق بغير هاء ، ومنه
قول الشاعر :

أَطَارَ عَقِيقَهُ عَنْهُ نَسَالًا وَأَذْمَجَ دَمَجَ ذِي شَطَانٍ بَدِيعَ

أراد شعره الذي وُلِدَ وهو عليه أنه أنسله عنه أي أسقطه . ويشترك الأزهري
مع الخليل في البيت الأول ، وإن لم يقل الخليل بأن العقيقة شعر كل مولود من
البهائم ، وينفرد الأزهري بالبيتين التاليين كما انفرد الخليل بيت لامرئ القيس
الكندي . ويعلق الأزهري على كل شاهد شارحا للفظ المراد أو عدة ألفاظ
منه ، ويزيد على الخليل صيغة عقيق أيضا : ولما كانت المادة مختصرة مبتورة
عند ابن دريد فلا وجه لمقارنتها بما عند الأزهري من إفاضة .

ثم يقول : « قلت : وأصل العق الشق والقطع ، وسميت الشعرة التي يخرج المولود
من بطن أمه وهي عليه عقيقة لأنها إن كانت على رأس الإنسي حلت عنه فقطعت ،
وإن كانت على بهيمة فإنها تنسلها . وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح ويشق حلقومها
ومرئها وودجاها قطعا كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق » . ومن المعروف أن القائل
بأن أصل العق الشق هو الخليل لا الأزهري ، أما تعليقه تسمية الشعر والشاة بالعقيقة
فلا بأس به ، وإن سبقه أبو عبيد إلى تعليل تسمية الشعر بعله لطيفة نقلها المؤلف آتفا .

ثم يصل إلى الفعل فيقول : « وأخبرني أبو الفضل المنذرى عن الخرائي عن
ابن السكيت أنه قال : يقال عق فلان عن ولده : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه » ، وهي
عبارة الخليل بالتقريب فلم هذا العدول عنه ؟ لعل ذلك لأن عبارة ابن السكيت
أكمل إذ بينت أن هذا التقليد يحدث في اليوم السابع من مولد الصبي .

وينتقل إلى معنى آخر للمادة قال : « وعق فلان أباه يعقه عقا ، وأعق الرجل
أي جاء بالعقوق ، وقال الأعشى :

فإني وما كلفتموني وربكم ليعلم من أمسي أعق وأخربا

أى جاء بالحرب ». والفعل الأول عند الخليل وابن دريد، ولكن الثانى والشاهد ليسا عندهما . وبين المؤلف فى الفعل الأول منهما مضارعه ومصدره ، وأهمل ذلك فى الثانى لأنها قياسيان ، ولكنه أهملها أيضا فى « عق عن » مع أنها ليسا بقياسيين فيه . فهو إذن لا يسير على وتيرة واحدة فى ذلك .

ويرجع إلى صيغ من المعنى الأول فيقول : « قال : ويقال أعقت الفرس فهى عقوق ولا يقال مُعِق وهى فرس عقوق : إذا انفتق بطنها واتسع للولد » . ويخالف فى هذه العبارة الخليل مرتين : أولاها فى عدم وجود معق ، والثانية فى تفسير عقوق . وربما كان تفسيرهما يثولان إلى معنى واحد هو قرب الوضع .

ويرجع إلى معنى الشق أيضا فيأتى ببعض صيغه ، ويقول « قال : وكل انشقاق فهو انشقاق ، وكل شق وخرق فهو عَقّ ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقة » . وكان حقه أن يضع الصيغ التى ترجع إلى معنى واحد فى موضع واحد ، ولكنه كرر واضطرب . وسبب هذا واضح ، وهو نقله من عدة أشخاص فكان ينقل قول الأول كله ، ولو احتوى على صيغتين مختلفتين ثم ينقل قول الثانى وقد يكون محتويا على صيغة تشترك مع الصيغة الأولى فى القول السابق ، فتأتى الصيغتان بينهما صيغ غريبة عنهما . وكل الأقوال السابقة منذ أشار المؤلف أنه يقتبس من ابن السكيت ، من هذا العلامة بدليل تصدير كل صيغة منها ؛ بلفظ (قال) وتصدير الصيغة الآتية بعبارة (وقال غيره) والمؤلم أنه سيرجع إلى صيغة سابقة .

« وقال غيره : عق فلان والديه يعقهما عقوقا : إذا قطعهما ولم يصل رحمه منهما » . وربما كانت هذه العبارة من قول الخليل مع بعض زيادات بدليل العبارة التالية وهى من الخليل : « وقال أبو سفيان بن حرب لحمزة سيد الشهداء يوم أحد حين مر به وهو مقتول (ذق عقق) معناه ذق القتل يا عاق كما قتلت ، يعنى من قتلت يوم بدر » ، والعبارة مختصرة عما هى عليه فى العين وإن كانت فى الجمهرة أكثر اختصارا

ويذكر جمع عاق وهو مهمل عند الخليل وابن دريد « وجمع العاق القاطع
لرحمه عَقَّة » .

ثم ينتقل إلى معنى آخر فيقول : « ويقال أيضا هذا رجل عَقَّ وقال الزبيان
الراجز :

أنا أبو المرقال عقا فظا لمن أعادي محكا مِلَظًا
وقيل : أراد بالعق المر من الماء العُقاق وهو القُعاع . وأخبرني المنذرى عن
محمد بن يزيد الثمالي أنه قال في قول الجعدي :

بحرّك عذب الماء ما أعقه سيبك والمحروم من لم يُشقه
قال : أراد ما أقه ، يقال ماء قعاع وعقاق : إذا كان مرا غليظا ، وقد أقه الله
وأعقه « وتوجد صيغة عق وعقاق وأقع والشاهد الثاني في الجمهرة ، ولكن لا يوجد
في العين إلا ما يتصل بقع . وتفسير المادة بالماء المر الغليظ مأخوذ من الخليل لا ابن
دريد . ويتبين من الشواهد السابقة كلها أن الأزهرى كان يلتزم تقريبا التعاقب
عليها بخلاف الحال عند سابقيه .

ثم يذكر صيفاء عن ابن الأعرابي وأبي زيد ، ليست في العين ولا الجمهرة « وقال
ابن الأعرابي فيما روى عنه أحمد بن يحيى البغدادي : العَقَق : الأعداء . قال : والعقق
أيضا قاطعو الأرحام . وقال أبو زيد في نوادره : يقال عاقت فلانا أعاقه عاقا : إذا
خالفته « ويظهر في عبارته حرصه على ذكر المراجع ، وأسماء الكتب أحيانا .
ثم صيغة موجودة في الجمهرة « قال : والعمق : الحفرة في الأرض ، وجمعها
عقات » وزاد المؤلف الجمع كما زاد ابن دريد أنه يقال فيها العقة والعقق أيضا .

ويرجع إلى انعقاق السحاب ويذكر تشبيه السيوف به الذي ذكره ابن دريد
« وقال أبو عبيد قال الأصمعي في باب السحاب : الانعقاق : تشقق البرق ، ومنه قيل
للسيف كالعقيقة شبه بعقيقة البرق . قال : ومنه التبوج ، وهو تكشف البرق » .

ويستطرد إلى الفعل الثلاثي مرة أخرى فيقول « وقال غيره يقال : عقت الريح
المنز تعقه عقا : إذا استدرته كأنها تشقه شقا ، وقال الهذلي يصف غيثا :
حار وعقت مِرْزَه الرِّيحُ وانَّ قمارَ به الغرضُ ولم يُشْمَلِ

حار : أى تحير وتردد ، يعنى السحاب .. واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به
الشمال فتشعه . وقوله وانقار به العرض : أى كأن عرض السحاب انقار أى وقعت
منه قطعة ، وأصله من قرئت جيب التيمص فانقار ، وقرت عينه إذا قلعتها . ويقال :
سحابة معقوفة : إذا عقت فانعتت أى تبعجت بالماء ، وسحابة عقاقة إذا دفت
مائها ، وقد عقت . وقال عبد بنى الحساس يصف غيثا :

فَمَرَّ عَلَى الْأَنْهَاءِ فَانْتَجَّ مَرْزُهُ فَمَقَّ طَوِيلًا يَسْكَبُ الْمَاءَ سَاجِيَا

ويقال اعتقت السحابة بمعنى عقت ، وقال أبو وجزة :

* واعتق منبعج بالوبل مَبْقُور *

ويقال للمعتذر إذا أفرط في اعتذاره : قد اعتق اعتقاقا . وروى شمر عن
بعض أصحابه أن معقر بن حمار البارقي كفّ بصره فسمع يوما صوت راعدة ومعه
بنت له تقوده فقال لها ماذا ترين ؟ فقالت : أرى سحباء عقاقة كأنها حولاء ناقة ..
فقال لها : وائلى بي إلى جانب قفلة ، فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيليم والقفلة
نبته معروفة . وكل هذا زائد على العين والجمهرة ، ما عدا صيغة عقاقة وخبر
معقر بن حمار ، فإنهما باختصار في الجمهرة . ويتضح فيه تنصيلة أحيانا في ذكر
الشاهد وشرحه وإتيانه بالفعل الماضي فالمضارع فالمصدر في تفسير الأفعال . ويتضح
أيضا اضطرابه إذ فصل بين صيغة سحابة عقاقة وشاهدها في خبر معقر بن حمار
بصيغة اعتقت السحابة واعتق المعتذر . وقد نفر له الفصل بالصيغة الأولى لأنها
بنفس المعنى ولكن كيف نفر له ذلك في الصيغة الثانية ، وهى ذات معنى
مختلف تماما . والذي جعله يضعها هنا أنها تتفق في الصيغة مع اعتق السحاب .
فكأنه يريد أن يضع الصيغ للتفقة في الوزن معا ، ولو اختلفت معانيها . وإنه
لترتيب حسن لو التزمه ، ولكنه لم يفعل .

ويتناول العتيق ، العلم الجغرافي الذى ذكره الخليل وابن دريد ولكنه يفصل

فيه الكلام كثيرا فيقولهما بشأو بسيد . قلت : وللهرب تقول لكل مسيل ماء

شق ماء السيل في الأرض فأنهره ووسع عقيق . وفي بلاد العرب أربعة أعقة ، وهي أودية عادية شقتها السيول . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلي العرمة تتدفق فيه شعاب العارض ، وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل . ومنها عقيق آخر يدفق سياه في غوري تهمامة ، وهو الذي ذكره الشافعي فقال : « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلي » ومنها عقيق القنان . تجرى إليه مياه قال نجد وجباله . وذكر الباهلي عن الأضمعي أنه قال : الأعقة : الأودية » . وواضح اتساع معارف الأزهرى وحسن تعريفه للأعلام الجغرافية ، وجودة تعاليه لاسم العقيق ، وإن كان ابن دريد أشار إلى هذا التعاليل إشارة موجزة مبهمه .

وينتقل المؤلف إلى الفعل الثلاثي ككرة أخرى ، فيقول : « ويقال للصبي إذا نشأ في حي من أحياء العرب حتى شب وقوي فيهم : عُمْتُ تميمه فلان في بني فلان . والأصل في ذلك أن الصبي مادام طفلا تعلق عليه أمه التمام ، وهي الخرز ، تعوده بها من العين ، فإذا كبر قطعت عنه ، ومنه قول الشاعر :

بلاد بها عقى الشباب تميمتى وأول أرض مس جلدى ترابها «
ولا يوجد هذا التفسير في العين والجمهرة .

بلى هذا عدة معان للعقيقة لم يرد لها ذكر في المعجمين « وروى أبو عمر عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي أنه قال : العقيقة : الزادة . والعقيقة : النهر . والعقيقة : العضابة ساعة تشق من الثوب . والعقيقة : خرزة حمراء . والعقيقة : نواة رخوة من نوى العجوة تؤكل . قال : والعقيقة : سهم الاعتذار . قال أبو العباس : قلت لابن الأعرابي : وما سهم الاعتذار ؟ فقال : قالت الأعراب : إن أصل هذا أن يُقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فيجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألونهم العفو عن الدم . قالت الأعراب : فإن كان وليه أيا حيا أبي أخذ الدية ، وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته ، فيقولون

للطالبين : إن بيننا وبين خالقنا علامة للأمر والنهي . قال فيقول الآخرون :
ما علامتكم ؟ فيقولون نأخذ سهما فنركبه على قوس ثم نرمي به نحو السماء :
فإن رجع إلينا ما طخنا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية ، وإن رجع إلينا كما صعد
فقد أمرنا بأخذ الدية . قال ابن الأعرابي قال أبو المكارم وغيره : فما رجع هذا
السهم قط إلا نقيا ، ولكن لم بهذا عذر عند جهالم . قال : وقال الأسعرج الجعفي
من أهل القتيل وكان غائبا عن هذا الصلح :

عَقَّوْا بِسَهْمٍ ثُمَّ قَالُوا سَالُوا يَا لَيْتَنِي فِي الْقَوْمِ إِذْ مَسَحُوا اللَّحَى

قال : وعلمة الصلح مسح اللحى . قلت : وأنشدني عبد الملك البغوي عن الربيع
عن الشافعي :

عَقَّوْا بِسَهْمٍ وَلَمْ يَشْعُرْ بِهِ أَحَدٌ ثُمَّ اسْتَفَاءُوا وَقَالُوا حَبْذَا الْوَضَحِ

أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم ، والوضح : اللبن هينا .
ويتضح في هذه المادة سعة إحاطة ابن الأعرابي بما يجري بين البدو في تقاليدهم
المختلفة ، وتوفيق المؤلف في ذكر هذا التقاليد بتفاصيله وإلا لغمض عينا التفسير ،
ولم نفهم المقصود من الأشعار السابقة .

ويرجع إلى الفعل الثلاثي في معنى جديد غير موجود في المعجمين « ويقال
اللدلو إذا طلعت من البئر ملأى : قد عقت عقا ، ومن العرب من يقول عقت
تعقية ، وأصلها عقت ، فلما توالي ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء ، كما قالوا تظنيت ،
من الظن . وأنشد ابن الأعرابي فيما أخبرني المنذرى عن ثعلب عنه :

* عقت كما عقت دَؤُوفُ العقبان *

شبه الدلو إذا نزلت من البئر وهي تعق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب إذا انقضت
على الصيد مسرعة» وعنى في هذا الفعل بذكر مصدره ، وإيراد حكمه اللغوي الصرفي .
ويكر إلى العقيقة بمعنى الشعر ، في معنى خاص آخر « وروى الحراني عن ابن
السكيت أنه قال : العقيقة : صوف الجذع ، والجنيبة صوف : الثني » وكان حقه

أن يضع هذا التفسير مع أخواته التي سبقت . ويستطرد إلى بعض المعاني المتصلة بهذا التفسير ، ومنها الممهل في المعجمين ، ومنها المذكور « وقال أبو عبيد : العِقَاقُ : الخوامل من كل ذات حافر ، والواحدة عقوق . وقال ابن المظفر : يقال أعقت الفرس والأتان فهي مُعِقٌ وعقوق ، وذلك إذا نبتت العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته ، وأنشد لرؤبة :

قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معق
وأنشده أيضا في لغة من يقول : أعنت فهي عقوق وجمعها عُقُقُ
* سرا وقد أون تاوين العتق *

والعِقَاقُ والعَقَقُ : الحمل ، قال عدى :
وتركت العير يدمى نحره ونحوها تَمَجَّجا فيها عتق
وقال أبو خراش :

أَبْنٌ عَقَاقًا نَمَّ يَرْمَحُنْ ظَلَمَهُ إِبَاءً وَفِيهِ صَوْنَةٌ وَذَمِيلٌ
وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين : إذا تبين حماتها . قلت : وهكذا قال الشافعي العتاق بهذا المعنى في آخر كتاب الصرف . وأما الأصمعي فإنه يقول : العتاق مصدر العتوق . وروى عن أبي عمرو أنه كان يقول : عقت فهي عقوق ، وأعقت فهي معق . قلت واللغة الفصيحة أعقت فهي عقوق ، قاله ابن السكيت وغيره . وقال أبو حاتم في كتاب الأضداد : زعم بعض شيوخنا أنه يقال للفرس الحامل : عقوق . قال ويقال للحائل أيضا : عقوق . قال أبو حاتم : وأظن هذا على التفاؤل . قلت : وهذا يروى عن أبي زيد « ويظهر الليث هنا للمرة الأولى في هذه المادة ، وينسب إليه ما يرد فيها لا للخليل .

ثم يرجع كرة أخرى إلى العقيقة والعقوق « وقال أبو عبيدة : عقيقة الصبي : غزله إذا ختن . وقال الليث : نوى العقوق نوى هش رخولين الممضفة تأكله العجوز وتلوكه وتعلمه العقوق إطفالها ، ولذلك أضيف إليها ، وهو من كلام أهل

البصرة ولا تعرفه الأعراب في باديتها . وقال ابن الأعرابي : العتيقة : نواة رخوة
لينة كالعجوة تؤكل . « أما الصيفة الأولى فليست في المعجمين ، وأما الثانية فنسبها
إلى الليث ، وقد تصرف فيها أيضا ، وأما الثالثة فقد سبق له أن ذكرها قبل ، فلم
يكن هناك من داع لإيردها ثانية لولا الصلة التي بينها وبين ما قاله الليث ، وكان
حقه تقديم قول الليث هناك .

ثم قول لشرزائد على المعجمين « وقال شمر : عقان الكروم والنخيل :
ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعتت النخلة
والكرمة : إذا أخرجت عقانها . . . » والجميل في هذه المادة أن يذكر الاسم
والفعل ، اللذين بمعنى واحد معا ، حتى يكمل أحدهما الآخر .

ويصل إلى الرباعي المضاعف ، فيذكر المادة التي ذكرها الخليل قبله دون أن
يشير إلى ذلك « المقعق : طائر معروف ، وصوته المقعقة » والتفسير هنا مجمل
قاصر بالنسبة لتفسير الخليل ، مع أنه أخذه منه بدليل تصريحه بذلك في مقلوب المادة .

ثم مثل لم يذكره الخليل ولا ابن دريد « ومن أمثال العرب السائرة في الرجل
يسأل مالا يكون ومالا يقدر عليه (كلفتني الأباق العقوق) ومثله (كلفتني بيض
الأنوق) والأبلى ذكر . والعقوق : الحامل ، ولا يحمل الذكر ، وأنشد اللحياني :
طلب الأباق العقوق فلما لم يجده أراد بيض الأنوق »

ثم الفعل المزيد بحرفين في أخوات ترادفه بمعنى جديد ، وليس في العين
ولا الجهرة « وفي نوادر الأعراب : اهتلب السيف من غمده وامترقه واعتقه
واختلظه : إذا استله » .

ويرجع إلى البرق « وأما قول الفرزدق :

قفي ودعينا يا هنيئاً فإنني أرى الحى قد شاموا العقيق اليمانيا

فإن بعضهم قال : أراد شاموا البرق من ناحية اليمن » .

ثم يأتي بعلم جغرافى ليس في المعجمين « والعقوق : موضع . وأنشد ابن السكيت :

ولو طلبوني بالعقوق أتيتهم بألف أوديه إلى القوم أقرعا
يريد ألف بعير .

ثم معان جديدة للعقائق « وأنشد لكثير يصف امرأة :
إذا خرجت من بيتها راق عيها مَعُوذُهُ وأعجبتُها العقائق
يعنى أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوذ النبت حوالى بيتها . والمعوذ
من النبت : ما ينبت فى أصل شجر أو حجر يستره . وقيل : العقائق : الغدران ،
وقيل : هى الرمال الحمر .

وأخيرا علم ليس فى المعجمين أيضاً : « وعقّة : بطن من النمر بن قاسط ، قال
الأخطل :

وموقع أثر السّفار بخطمه من سود عقّة أو بنى الجوّال
وبنو الجوّال فى بنى تغلب .

وتحمّ المادة بقوله : « وقال الليث : انعقّ البرق : إذا انسرب فى السحاب » .

يخرج المرء من هذه المادة بأن هناك بونا شاسعا بين الأزهرى والخليل وابن
دريد ، فالمادة عند الأزهرى طويلة عريضة تستغرق ثمانى صفحات ، وقصيرة عند
الآخرين ، لا تزيد على الثلاث . والأزهرى مكثّر جدا من اقتباس آراء اللغويين ،
يستقصى الأقوال فى المسألة الواحدة . وقد ظهر عنده هنا أسماء أبى عمرو ،
والأصمغى ، وأبى عبيد ، وابن السكيت ، والمبرد ، وابن الأعرابى ، وأبى زيد ،
وشمر ورواتهم . ولكن ذلك جعل الصيغ مختاطة مضطربة متكررة ، لا نظام بينها ،
فلا يجمع ما اتحد معناه بعضه إلى بعض ولا ما اتحد صيغه ، وتميزه كثرة الصيغ
التي عنده ، وليست عند السابقين ، وكثرة الشواهد الجديدة التي لم يذكرها
سابقاه ، وخاصة أنه كان يعتمد ذلك فيما يخيل إلى . وكان بخلاف سابقيه يلتزم
التعليق على الشواهد التي يأتى بها . ولا جدوى من التساؤل عن ترتيب المادة
عنده ، أيقدم الأفعال أم الأسماء ، والمجرد أم المزيد ، وغير ذلك ، فإن هذا

لا حساب عنده ، وربما كان الأقرب أن نبحت عن ترتيب اللغويين الذين يقتبس من أقوالهم ، لأن ذلك هو ما يعني به ، ولكنه لا يراعى فيهم ترتيبا خاصا . وبين لنا من اقتباساته من كتاب العين أنه كان يتصرف فيها ، بحيث لا يخرج عن المعنى ، ومن الطبيعي أنه كان يفعل ذلك في أقوال غير الخليل من اللغويين . ولم يذكر المؤلف ابن دريد ، وإن كانا اشتركا في بعض الصيغ وربما رجع إليه واقتبس منه ، دون أن يصرح باسمه ، كما فعل مع الخليل أحيانا . وإذا ما تركنا هذه المواد الثنائية إلى الأبواب الثلاثة ، وأخذنا مادة « هقع » التي حللناها في العين ، وضع الفرق بارزا بين المعجمين في قدر المواد التي يذكرها كل منهما .

يفتح الأزهرى المادة بالنت (فَعَلَة) وما فيه من خلاف ، ثم يدل برأيه معرزا بالدعائم فيقول : « أبو عبيد عن الأموى : رجل هُقْمَة : يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم . وقال شمر : لا أعرف هُقْمَة بهذا المعنى . قلت : هو صحيح وإن أنكره شمر . أخبرني المنذرى عن الحرانى عن ابن السكيت عن الفراء قال : يقال للأحمق إذا جاس لم يكذب يبرح إنه لهكمة . وقال بعض العرب : اهتكع فلانا عرق سوء واهتقمعه واهتنعه واختضعه وارتكسه ، إذا تعقله وأقعده عن بلوغ الشرف والخير . وروى أبو عبيد عن الفراء أنه قال : الهكعة : الناقة التي استرخت من الضبعة . وقد هكعت هكعا . وقال أبو عبيدة : هقمت الناقة هقما فهي هُقْمَة ، وهى التي إذا أرادت الفعل وقعت من شدة الضبعة . قات : فقد استبان لك أن القاف والكاف لغتان في الهقعة والهكعة . ويقال : قشط فلان عن فرسه الجل وكشطه ، إذا كشفه ، وهو القشط والكشط للعود . وقد تعاقبت القاف والكاف في حروف كثيرة ليس هذا موضع استقصاء لذكرها ، فما قاله الأموى في الهقعة صحيح لا يضره إنكار شمر إياه » فالمؤلف في سبيل إثبات صيغة هقعة بمعناها الذي ذكره الأموى ، أورد الفعل لهتقع وهقع ، والمصدر هقعا ، والصيغة هقعة وفسرها . ولا توجد كل هذه الصيغ

عند الخليل ولا ابن دريد ، ما عدا الصفة الأخيرة التي وردت في أحد أبواب النواذر من الجمهرة . وقد يدل هذا على أن الأزهرى أخذها من بعض كتب النواذر . ويعود المؤلف إلى الفعل الثلاثي المزيد بحرفين فيأتي له بتفسيرين جديدين يقول : « وقد روى شمر عن ابن شميل أنه قال : يقال سانّ الفعل الناقه حتى اهتقها يتقوعها ثم يعيسها . قلت : معنى اهتقها أى نوحها ثم علاها وتسداها . وروى أبو عبيد عن الفراء وغيره : اهتقع لونه وامتقع لونه : إذا تغير لونه » . ولا يوجد التفسير الأول في العين ، أما التفسير الثانى فيأتى عرضا فى أبواب أخرى فيها .

ثم يتناول صيغة أخرى من الفعل المزيد « وقال غيره : تهقع فلان علينا وتترع وتطيخ بمعنى واحد ، أى تكبر وعدا طوره . وقال رؤبة * إذا امرؤ ذو سورة تهقعا * » ويظهر فى هذه المادة إيراد المترادفات بعضها وراء بعض ، كما يظهر فى اهتكعه عرق سوء ، ومرادفاتها . وهذا التفسير مهمل فى المعجمين .

ولكنه يعود إلى الصيغة السابقة من المزيد فى معنى جديد « والاهتقاع فى الحى : أن تدع المحموم يوما ثم تهتقعه ، أى تعاوده فتثخنه ، وكل شىء عاودك فقد اهتقك » وواضح أن الفصل بين هذا المعنى وما سبقه من معانى « افتعل » لا داعى له ، والأفضل جعل المعانى كلها مجتمعة ، فما هو إلا نتيجة الاضطراب ، أو عدم وجود خطة معينة لترتيب الصيغ داخل المادة . وهذا المعنى أيضا مهمل فى المعجمين .

وهنا نصل إلى الصيغة التى بدأ بها الخليل وابن دريد مادتهما يقول : « والهقعة : منزل من منازل القمر ، وهى ثلاثة كواكب تكوّن فوق منكبى الجوزاء ، كأنها أثافٍ ، وبها شبهت الدائرة التى تكون بجانب بعض الدواب فى معدّه ومرّكله ، وهى دائرة يتشام بها يقال : هقّع الفرس فهو مهقوع ، وأنشد أبو عبيدة :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعطت حائلته وازداد حرا عجانها »

موكان المؤلف في هذه الصيغ أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد ، وإن لم ينبه على أنه يأخذها من الأول .

ثم صيغة توجد عند ابن دريد وحده « والهيئة : حكاية أصوات السيوف في معركة القتال إذا ضرب بها . وقد ذكره الهذلي في شعره فقال :

الطعنُ شَفْشَغَةٌ والضرب هَيْتَعَةٌ ضربُ المَعْوَلِ تحتِ الدِّيمَةِ المَضْدَا

شبه أصوات المضاربة بالسيوف بضرب العَضَادِ للشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر » . واشترك المؤلف وابن دريد في الصيغة والشاهد ، ولكنهما اختلفا في التفسير إذ عمم الثاني فجعل الحقيقة « موقع الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وما أشبهه » وخصص الأول فجعلها أصوات السيوف في المعارك .

والغريب أن المؤلف يحتم هذه المادة الثلاثية بصيغة رباعية تماثلت فاؤها ولامها الأولى ، وهي « قهقع » يقول : « روى ابن شميل عن أبي خيرة قال : يقال قهقع الدب قهقعا ، وهو حكاية صوت الدب في ضحكه ، وهو حكاية مؤلفة » . ويبدو في هذه الصيغة تأثير المؤلف بآراء الخليل في أصل المضاعف الرباعي وفي وضعه في المعجم . ولكن هذه الصيغة ليست مضاعفا رباعيا صحيحا ، أي تماثل صدره بعجزه ، لاختلاف الهاء عن العين . ولكن ربما رأى المؤلف أن الهاء مبدلة من عين ، وأن أصل الكلمة « قهقع » أو أن العين مبدلة من هاء ، وأصلها « قهقه » . وهو رأى قريب من الصواب لأن معنى الكلمة القهقهة أو الضحك .

واقتبس الأزهرى في هذه المادة جميع الصيغ والمعاني التي ذكرها الخليل ولكنه أهمل بعض ما أورده ابن دريد ، مثل قوله : « الهقاع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض . . . تهقعت الضأن حرمة ، أي كلها ، إذا أرادت الفحل ، وكذلك تهقعوا أي وردوا كلهم » .

ونستنبط من هذه المادة أن المؤلف لم يقتصر على الصيغ التي أوردها الخليل هو ابن دريد بل زاد عليها كثيرا ، وكثيرا جدا ، وأنه كان يستقي من كتب

النوادير ويكثر من ذلك فظهرت أسماء الذين ألفوا فيها كثيرا عنده ، وظهرت بعض الفقرات التي تكثر من إيراد المترادفات ، كما تفعل كتب النوادر . وكان المؤلف أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد في الصيغ التي يشترك فيها الثلاثة . أما ما عدا الصيغ التي زادها ابن دريد على الخليل ، فكان المؤلف يوردها من طريق آخر غير صاحب الجمهرة ، ويؤيخالفه بعض الشيء . كما كان متأثرا بأحكام الخليل اللغوية والنحوية . ولم يكن الأزهرى ينبه على كل ما يستعيره ممن قبله ، وخاصة الخليل . وليست لديه خطة معينة في ترتيب الصيغ في داخل المادة ، فمثله مثل جميع أصحاب المعاجم قبله ، وبعده .

ظواهر : الإكثار من الأقوال :

أول ما يلفت نظر القارئ في مادة من مواد التهذيب اتساعها الفسيح فقد وضع المؤلف أمامه من المعاجم السابقة عليه كتابي العين والجمهرة ، ومن الرسائل اللغوية الكثير الذي أشار إلى بعضه في مقدمته ، وأشار إلى بعضه الآخر في تضاعيف المعجم ، وأخذ يستقي منها ويعب حتى يرتوى . وقد رأينا في مادة « عق » يذكر حوالي ثمانية من اللغويين مع إهمال تلاميذهم الذين يروون عنهم ، ويستقي هو عن طريقهم ، ويضع كلام كل منهم بحسب وروده على خاطره . ولذلك تجد بعض الأقوال المتشابهة أو المشتركة تتكرر عنده ، لأنها صدرت من لغويين كثيرين ، بل تتكرر وتتناثر في مواضع متفرقة . وقد اغترف الأزهرى من العين جميع ما ورد فيه أو معظمه ، فأدخله في كتابه . ما ضح عنده منه أدخله دون تخرج ، مع نسبه إلى الليث ، أو مع إهمال ذلك . وما لم يصح أوردته ، ونقده ، قال مثلا^(١) : « وقد جاء هذا الحرف في باب التاء والعين من كتاب الليث ، وهو خطأ ، وصوابه بالتاء » . وقال^(٢) : « قال ابن المظفر : المد : موضع يتخذها الناس يجتمع فيه ماء كثير ، والجميع الأعداد . . . قلت : غلط الليث في تفسير العد ، والصواب في تفسير العدا ما رواه

أبو عبيد عن الأصمعي أنه قال : الماء العد : الدائم الذي لا انقطاع له مثل ماء العين وماء البئر . فلا تكاد تخلو مادة من التهذيب من اسم الليث ، الذي ينسب إليه مواد العين حين يصرح بأخذه منه . وقد ورد ذكره في العشرين الصفحة الأولى من الكتاب أكثر من خمس عشرة مرة .

والحق أن الباحث يستطيع أن يقول بدون مبالغة إن كتاب العين كان الدعامة الأولى التي أقام الأزهرى عليها تهذيبه^(١) ، ثم أضاف إليه زيادات من الكتب والرسائل اللغوية الأخرى . ولم يعن الأزهرى باستقصاء أكثر ما في الجهرة كما فعل في العين ، ولعله كان يشك فيما أهمله منها . وكان يبيح لنفسه حق التصرف في مقتبساته ، وخاصة بالاختصار .

وتوجد بعض فروق بين مقتبساته وما في العين . كأن ينسب إلى الليث أقوالا ليست في النسخة المطبوعة ، أو أن ينسب إلى غير الليث أقوالا موجودة فيها . ولكن التعليل سقناه في الكلام عن العين وهو اختلاف نسخ هذا الكتاب .

ومن نتائج توسعه في الأخذ عن اللغويين الكثيرين إتيانه بكثير من المواد والصيغ التي أهمها الخليل وابن دريد قبله ، وكان يتير إلى ذلك في المواد . ومن النتائج أيضا الفوضى الضاربة أطنابها في داخل المواد ، فمن العبث أن يحاول امرؤ أن يتبين الخطة التي سار عليها المؤلف في ترتيب الصيغ في داخل المواد . فلا خطة هناك ولا منهج ، وإنما سرد لأقوال أكبر عدد من اللغويين سردا يتحكم فيه تداعي المعاني حسب فكلمها ورد على خاطره القول ، أو برز أمام عينه في كتاب ، سجله داخل مادته . ومن الواضح أيضا أن أكثر الظواهر التي في الكتاب ، وأتكلم عنها الآن ، ليست من ابتداع الأزهرى ، وإنما جاءت عن طريق هذه الاقتباسات ، فهو تابع فيها لغيره ، أو مشارك له فيها . ولكني أتناولها ، لأنها ظواهر في كتاب التهذيب سواء أكانت من المؤلف أم من مراجعه .

(١) أشار إلى ذلك أيضا لين في مقدمة معجمه XIV .

الشواهد القرآنية والحديثية :

ومن الظواهر الهامة في الكتاب أيضا عناية المؤلف بالشواهد القرآنية والحديثية عناية كبيرة فاق فيها غيره من اللغويين الذين رأينا آثارهم . والسبب في ذلك قريب واضح ، يدل عليه عناية المؤلف نفسه بربط القرآن والدين باللغة . فهذا الارتباط هو الذي ولدَ عنده هذه العناية الفائقة .

وكان يستشهد بالقراءات المختلفة أيضا ، مثل قوله^(١) : « قال الله عز وجل « وعزّني في الخطاب » . معناه غلبني . وقرأ بعضهم « وعزّزني في الخطاب » أي غالبني وأما قول الله عز وجل « فمّزّنا بثالث » فمعناه قويناه وشددناه . وقال الفراء ويجوز عزّزنا مخففا بهذا المعنى كقولك شددنا » وقال في « كذب » : « قال الفراء في قول الله عز وجل « فإنهم لا يكذبونك » وقرئ « لا يكذبونك » قال معنى التخفيف — والله أعلم — لا يجعلونك كذابا ، وإن ما جئت به باطل ، لأنهم لم يجربوا عليه كذبا فيكذبوه ، وإنما كذبوه أي قالوا إن ما جئت به كذب لا يعرفونه من النبوة وقوله تعالى : « حتى إذا استنأس الرسل ، وظنوا أنهم قد كذبوا » قراءة أهل المدينة ، وهي قراءة عائشة ، بالتشديد وضم الكاف وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر . وقرأ عامر وحمزة والكسائي كذبوا بالتخفيف وقرأ بعضهم « وظنوا أنهم قد كذبوا » وقال الله تعالى « ما كذب الفؤاد ما رأى » وقرئ « ما كذب الفؤاد ما رأى » وقول الله عز وجل « وكذبوا بآياتنا كذابا » ، وقال « لا يسمعون فيها لغوا ولا كذابا » قال الفراء خففها على بن أبي طالب جميعا كذابا كذابا . قال : وثقلها عامر وأهل المدينة ، وهي لغة يمانية فصيحة ، يقولون كذبت كذابا ، وخرقت القميص خرقا ، وكل فعلت فمصدره فَعَال ، في لغتهم مشددة وقال الفراء : كان الكسائي يخفف « لا يسمعون فيها لغوا ولا كذابا » لأنها ليست

مقيدة بفعل يصيرها مصدرا، ويشدد « وكذبوا بآياتنا كذبا » لأن كذبوا يقيد الكذاب، والذي قال حسن .

وقد أحس بهذه الناحية أحمد فارس الشدياق فقال^(١) : « كلف الأزهرى في التهذيب بتفسير الآيات القرآنية ». وليس بغريب أن يعنى الأزهرى بهذه الناحية وهو الذى ألف فى غريب ألفاظ الفقهاء، وما أشد الصلة بين كتب الفقه والحديث والتفسير .

بروز شخصيته :

ولعل الظاهرة الثانية فى الوضوح هى بروز شخصية المؤلف بروزا كبيرا فى جميع المواد . وهذا على خلاف ما يتوقعه الباحث من رجل يعنى أول ما يعنى بالجمع . ولكنه كان يتدخل فى كل مادة، وفى كل نقاش وخلاف، فيدلى بدلوه بين الدلاء مفندا ومرجعا وواضعا القواعد . ويصدر نشاطه الخاص بعبارة « قلت » التى تظهر فى كثير من المواد . وكانت أقواله الخاصة هذه تتألف من مجرد تعليقات مثل قوله « التعضوض : تمر أسود ... قلت : وقد أكلت التعضوض بالبحرين ، فما أعلمنى أكلت ترأحت حلاوة منه ، ومنبته هجر وقراها » وقوله : « قال الليث : الدعاعة حبة سوداء يأكلها فقراء البادية إذا أجذبوا ، قال : ويقال لنملة سوداء تشاكل هذه الحبة دعاعة ، والجميع دعاع ... قلت : هما خبتان بريتان إذا جاع البدوى فى القحط دقهما وعجنهما واختبزهما فأكلهما » . وتوضح هذه التعليقات التفسير ، وتزيد الوصف قربا إلى الأفهام . وتألقت أقواله أيضا من أحكام لغوية ونحوية ، مثل قوله فى مادة « ضع » « وأصل الباب من الوضع » يريد معانى الضيغ جميعها ترجع إلى هذا الأصل ، وقوله « قال الليث : الذعذعة : التفریق . قلت : وأصله من باب ذاع يذيع وأذعته أنا ، فنقل إلى المكرر المضاعف ، كما يقال نخخ بعيره فتنخخ من

(١) الجاسوس ٤٨ .

الإناخة» وواضح أنه يطبق مبادئ الخليل على مواده ، ويستنبط منها الأحكام ، حتى أن المثال الذي ذكره أتى به من كتاب العين . وإلى جانب هذا يتضح مجهوده الشخصي في النقد ، وهو كثير جدا عنده ، أجماله في مقدمته ، وفصله في المواد . وكان ينقد بالتصحيح ، مثل قوله « وقال بعضهم : رجل مذدع : إذا كان دعيا . قلت : ولم يصح لي هذا الحرف من جهة من يوثق به ، والمعروف بهذا المعنى رجل مدغدغ » . وبالمثل قوله « قال : والعاس : اسم يقع على الواحد والجمع . قلت : العاس واحد وجمعه العسس كما يقال خادم وخدم ، وحارس وحرس » ومثل قوله السابق الذي نقلته في العد . وينقد بعدم سماعه هذا التفسير مثل قوله « وقد روى في باب الخماسي [من العين والحاء] حرفان ذكرتهما في أول الرباعي من العين ، ولا أدري ما صحتهما لأنني لم أحنظهما للثقات » وقوله « قال بعض الأعراب : يقال لأم حبين : دعد . قال الأزهرى : لا أعرفه » وقد استند إلى ذلك لروايته عن الأثبات من اللغويين ، وسماعه من الفصحاء من الأعراب . ويظهر هذا من روايته عن العرب مباشرة كما في قوله « وسمعت أعرابيا من بني تميم يقول : هجعنا هجعة خفيفة وقت السحر » . وكان في بعض نقده يعتمد على أقوال غيره مثل قوله « أبو عبيد عن الفراء : الفجاجة : الإبل الكثيرة . وقال شمر : لا أعرف العجاجة بهذا المعنى » وقوله « وقرأت بخط أبي الهيثم :

وعذارىكم مقلصة في ذراع النخل تجترمه

قال أبو الهيثم : الرواية في ذراع النخل ، قال : ودعاع تصحيف » .

والأمر الذي يستر له هذا الجهد الشخصي ، والبروز الجلي في معجمه ، معيشته مدة طويلة بين الأعراب الفصحاء في البادية ، وهو أسير في أيدي القرظمة .

النوادر :

ومن الظواهر الهامة في التهذيب عنايته بالنوادر ، وافراده إياها بالذكر والتنبيه .
قال : « وفي النوادر : عَجَّ القوم وأعجوا ، وهَجَّوا وأهجوا ، وخَجَّوا وأخجوا :
إذا أكثروا في فنون الركوب ، اللحياني : رجل تجعاج بجياج : إذا كان صياحا »
وقال : « وفي النوادر : هذا بلد به عِضٌّ وأعضاض وعَضَّاض ، أى شجر ذو شوك » .
ومن مظاهر هذه العناية كثرة ظهور أسماء المؤلفين في النوادر في الكتاب ، مثل
ابن الأعرابي واللحياني وشمر وأبي زيد وغيرهم . ومنها أيضا كثرة إيراد
الترادفات في الموضع الواحد وتفسيرها معا ، مما يشيع في هذا النوع من الرسائل
اللغوية . يظهر ذلك من العبارات السابقة ومما يلي ، قال : « قال ابن الأعرابي
فيما حكى عنه أحمد بن يحيى : القعقة والعقمة ، والخشخشة والشخشخة ، والخفخفة
والفخفة ، والنشنة والشننة ، كله حركة القرطاس والثوب الجديد » ، وقال :
« ابن الأعرابي : أنشع الذئب في القم وأنشل فيها ، وأنشن ، وأغار فيها ، واستغار
بمعنى واحد » . وأمثال ذلك كثيرة لا يحصيها العد ، ولا تقتصر هذه المرادفات
على ما اقتبس ، بل تعدته إلى ما دونه نفسه ، قال : « سمعت العرب تقول : كنا
في عنة من الكلاؤ وقنة وثنة وعانكة من الكلاؤ بمعنى واحد أى كنا في كلاً
كثير وخصب » .

ما سبق من الظواهر هو الهام في المعجم ، ولكن التهذيب بطبيعة الحال ،
لا يخلو من ظواهر أخرى صغيرة ، يشاركه فيها معظم المعجمات الأخرى مثل
الانتباه إلى اللغات والأمثال والأماليب الخاصة وألفاظ الإتياع والأضداد
وما إليها .

مأخذ :

يبدو أن كبر حجم التهذيب جعل الناس تهابه ولا تقدم عليه بالدراسة والتحصيل ، فلم يصل إلينا من القدماء نقد عليه . وأهم ما يؤخذ عليه هو ما يؤخذ على مدرسة العين كلها بسبب الترتيب الذي اتبعته وتناوله في حينه . أما ما عدا ذلك فمأخذان : التكرار والتعصب . أما التكرار فنتيجة جمعه الأقوال الكثيرة في تفسير اللفظ الواحد لصدورها من لغويين مختلفين ، فورد أكثر من قول للمعنى الواحد ، بدون زيادة في كل منها ، وربما انفصل بعضها عن بعض بعبارة وصيغ أخرى . وأما الهوى فرماه به القفطي كما رأينا في الكلام عن كتابي التكملة والحصائل فيما دار حول العين من دراسات . ورماه به من المحدثين الأب أنستاس الكرملي وأيده بالأدلة ، قال الخليل^(١) : « المسجد الجامع نعت به لأنه يجمع أهله ، ومسجد الجامع خطأ بغير الألف واللام ، لأن الاسم لا يضاف إلى النعت ، إذ لا تقول زيد الفقيه » وقال الأب : « جاء في لسان العرب في مادة « جمع » ما حرفة : روى الأزهري عن الليث قال : « ولا يقال مسجد الجامع » ، ثم قال الأزهري : النحويون أجازوا جميعا ما أنكره الليث . والعرب تضيف الشيء إلى نفسه وإلى نعتة إذا اختلف اللفظان كما قال تعالى : « ذلك دين القيمة » ، ومعنى الدين الملة ، كأنه قال : وذلك دين الملة القيمة . وكما قال تعالى : « وعد الصدق ، ووعد الحق » : وما علمت أحدا من النحويين أبي إجازته غير الليث . قال : وإنما هو الوعد للصدق والمسجد الجامع والصلاة الأولى . قلنا : الذي منعه الليث منعه أيضا ثقات النحويين واللغويين ، والذي منعه هو إضافة الاسم إلى نفسه ، وإضافته إلى نعتة بدون تقدير محذوف أو تأويل معنى خفي كما يتحصل من قرينة كلامهم ، والحال في « وذلك دين القيمة » كلمة مقدره هي الملة ومعناها دين الملة القيمة ، كما رأيت . وكذلك يقال في سائر أمثال هذا التعبير . فالذي منعه الليث

إذن هو أن تعتبر الجامع نعتا ، والمسجد منعوتا ، وتضيف الاسم إلى نعته ،
وإلا فإن أولته بالبدل أو جعلت الجامع اسما جاز القول ، فمضى المسجد الجامع
غير معنى مسجد الجامع ، تدبر قليلا تر الحق مع الليث . . . ولعل الأزهرى جاء
بكلام الليث مبتورا لغرض في النفس وإلا فصریح كلام الليث أن الاسم لا يضاف
إلى النعت ، إذ لا تقول زيد الفقيه ، بإضافة زيد إلى الفقيه . فهل جاء مثل هذا
الكلام في لغة العرب ؟ » .

وخلاصة القول في تهذيب اللغة أنه لم يقدم شيئا إلى التأليف في المعاجم من
ناحية النهج ، إذ سار على نظام الخليل بخذافيه ، ولم يحد عنه البتة ، غير أنه سار
على النظام المشروح في مقدمة العين لا المطبق فيه ، ففصل المعتل بحرف عن اللقيف ،
والرابعى عن الخماسى ، بخلاف الحال في كتاب العين . وأضاف إلى ذلك محاولته
تمييز المهموز أحيانا .

أما الجديد الذى أتى به فى المواد ، إذ زاد على مادة العين والجمهرة كثيرا من
المواد والمعانى بل الأقوال التى تفسر لفظا واحدا ذا معان متقاربة وربما واحدة ،
وصدرت من لغويين مختلفين . وخص ألفاظه فحشا شديدا ، وقد أفاض سابقيه ،
فصحح كثيرا من مفردات اللغة . ويتصل بذلك الشواهد القرآنية والحديثية
الكثيرة التى أدخلها فى معجمه ، فأصبحت من التراث المعجمى .

ولم أجد كتابا اتخذ من التهذيب أساسا للدراسة غير مختصره لعبد الكريم
ابن عطاء الله الإسكندرى (٦١٢ هـ) ، ولكن كثيرا من اللغويين أدخلوا
التهذيب فى معاجمهم مثل الصفانى فى العباب ، أو أفادوا منه مثل الرازى فى مختار
الصحيح ، أو جمعوا بينه وبين معجمات أخرى مثل ابن منظور فى لسان العرب ،
وتاج الدين محمود أبى المعالى الحوارى (كان يعيش ٨٥٠ هـ) فى ضالة الأديب
فى الجمع بين الصحيح والتهذيب ، وتهذيب التهذيب لأبى التتاء محمود بن أبى بكر بن

حامد التنوخي الأموي (٥٧٢٣) . ويظهر من الأخبار التي نقلها ياقوت^(١)
من ضالة الأديب أن مؤلفه عاج في مقدمته ظروف تأليف صحاح الجوهري وعدم
إكمله ومدح أستاذه الميداني ، وأخذ فيه على الجوهري بعض مآخذ في عدة
مواضع . ووصف السيد مرتضى الزبيدي تهذيب التهذيب فقال^(٢) : « خمس
مجلدات . . التزم فيه الصحاح والتهذيب والمحكم ، مع غاية التحرير والضبط
المحكم » . وكان يصدر كل مادة بأقوال ابن سيده ، فيما يقول لين^(٣) .

(١) معجم الأدباء ٤٧/٥ ، ١٦١/٦ ، ١٣٥/١٩ .

(٢) تاج العروس ٤ .

(٣) مقدمة معجته XVI .

الفصل الرابع

كتاب المحيط

للساحب بن عباد (٣٢٤ - ٣٨٥)

شاهد القرن الرابع معجما آخر يسير على آثار كتابي العين والتهذيب ، ذلك هو المحيط للساحب أبي القاسم إسماعيل بن عباد الوزير الأديب المشهور . وتقتنى دار الكتب المصرية مجلدا منه (تحت رقم ٤٢ لغة) ، يقال إنه الجزء الثالث . ولا ندرى إلام كان يرمى الساحب من معجمه هذا إذ فقدت مقدمته التي ربما صرح فيها بفرضه وميدان بحثه ، ومنهجه ، وما إلى ذلك . ولم نجد فيمن ترجم له من أشار إلى ذلك لعنايتهم بموهبته الأدبية التي كانت عماد شهرته الأولى .

منهجه :

يبدو أن ساحب المجلد المحفوظ في دار الكتب ، أو الدار نفسها ، جمعه من أوراق مدشوتة ولم يحاول ترتيبها أو فعل ذلك وأخفق . فالحروف مرتبة فيه على النحو التالي ف ر ز ط د ت ظ ذ ك ج ش ض ص س . وهو ترتيب جديد لم نر مثله عند الخليل أو القالي أو الأزهرى أو غيرهم . ويؤدى بحث المواد نفسها والحروف التي تتألف منها وترتيبها إلى أن هذا الترتيب لا أصل له ، وإلى أن الترتيب الصحيح هو ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م . وهو ترتيب الخليل والأزهرى لها . أما ما قبلها فليس في المجلد الباقي ما يشير إليه . ولكن اتفاق ابن عباد مع الخليل في هذا القدر الكبير من الحروف يسمح لنا بالاطمئنان أو ترجيح أنها تفق معه فيها أيضا . والدليل على ذلك ترتيب المواد أنفسها ومقدارها في كل حرف . فعلى حين يتناول حرف الكاف للهوى قدرا كبيرا جدا لا يتناول حرف

الفاء الشفوي غير القليل جدا ، على الرغم من ابتداء المجلد بالحرف الثاني ، ووضع
الأول قريبا من النهاية . والسبب في ذلك سير المؤلف على نظام التقاليد فدخلت
معظم مواد حرف الفاء فيما سبقه من حروف . أما حرف الكاف فلهوى لا يسبقه
إلا عدد ضئيل من الحروف الخلقية فبقيت مواده وافرة بل إنه هو نفسه يجور على
ما بعده من حروف ويأخذ موادها . ونتحقق بذلك من أن ابن عباد سار في
معجمه على ترتيب الخليل ومنهجه . وأوضح من ذلك في الدلالة وجود حرف
الزاي في المجلد على حين ينبه الناسخ في آخره على أن هذا الحرف يبدأ به الجزء
الرابع . فمجلد دار الكتب المصرية إذن لا يحتوي على الجزء الثالث وحده ، بل
على جزء من الرابع أيضا . ويؤكد ذلك أن هذا المجلد يحتوي على ٩ حروف كاملة
و ٥ حرف بها خروم فليس من المعقول أن يكون هذا كله جزءا واحدا والكتاب
يوصف بأنه سبعة أجزاء^(١) .

ترتيب الأبواب والتقاليد :

اتبع صاحب ترتيب الخليل والأزهري للحروف ، واتبع الأزهري وحده
في تقسيم الأبواب على النحو التالي : الثنائي المضاعف ، الثلاثي الصحيح ، الثلاثي
المعتل ، اللنيف ، الرباعي ، الخماسي . ووافقهما في نظام التقاليد أيضا . وإذا كان الأمر
كذلك فنحن في غنى عن وصف هذه الأبواب هنا اكتفاء بوصفها في التهذيب .
ونتبع علاج صاحب لمادتين من مواده لنرى طريقته فيهما . ولن نستطيع أن نرى
ذلك في مادتي « عقق » و « هقع » لأنهما في الأجزاء الضائعة من الكتاب .

تحليل المواد :

أول مادة اخترتها من باب المضاعف هي « بَضَّ » . ويستعملها المؤلف ببعض
الصفات المشتركة المعنى ، والفعل منها قال : « امرأة بضة : تارة مكنتزة اللحم في نصاعة

(١) المقتضى : إنباه الرواة ٢٠٦/٦ .

لون ، وبضيضة مثله ، وأبيض بض^ب : شديد البياض . وامرأة باضة وغازة . وبضضت .
وغضضت يا امرأة . « وفي هذا المعنى قال الأزهرى فى تهذيبه : « يقال للمرأة إذا
كانت لينة الجلد ظاهرة الدم : إنها لبضة ، وقد بضت تبض بضاضة ... قال الليث :
امرأة بضة تارة مكتنزة اللحم فى نضاعة لون ، وبشرة بضة بضضة . وامرأة بضة
وبضاض ... قال [ابن الأعرابى] : والبضة : المرأة الناعمة سمراء كانت أو بيضاء .
والبضة : التى تؤذيها الكلمة أو الشئ اليسير . أبو عبيد عن الأصمعى : البضة من
النساء : الرقيقة الجلد كانت بيضاء أو أدماء . وقال أبو عمرو : هى اللحيمة البيضاء .
وقال الأصمعى : البض من الرجال الرخص الجسد وليس من البياض خاصة ولكنه
من الرخوصة والرخاصة . وقال غيره : هو الجيد البضة السمين . وقد بضضت
يا رجل تبض بضاضة » . والفرق بين الرجلين غاية فى الوضوح . فالأزهرى يجمع
من الأقوال المفسرة للفظ ما يستطيع وابن عباد يكتفى بقول واحد ، والأزهرى
ينسب كل قول إلى صاحبه ، وابن عباد يستعير قول الخليل دون تنبيه ، والأزهرى
ينفرد بصيغة بضاض وابن عباد ينفرد بصيغة باضة . ويذكر ابن عباد بض ومرادفها
غض كما كان يفعل الأزهرى أحيانا كثيرة .

ثم يذكر أفعالا بمعنى آخر « وبض الحجر : إذا خرج منه ماء شبه العرق ،
ويقولون للبخیل : ما يبض حجره : أى ما يندى بحجر . وبض له من العروف
بشىء . وابتضضت نفسى : أى استزدتها له » وهذه الأفعال معظمها مجازى ولا يعنى
المؤلف فيها بإبانه مضارعها من ماضيها ولا مصدرها ولا الصفة منها وكلها ليست
عند الأزهرى ما عدا قوله « أبو عبيد عن أبى زيد : بضضت له أبض بضا : إذا
أعطاه شيئا يسيرا وأنشد شمر :

ولم تبضض النكد للجاشرين وأنقدت النمل ما تنقل

قال هكذا أنشدنيه ابن أنس بضم التاء وهما لغتان بضم يبض وأبض يبض .
ورواه القاسم : ولم تبضض . فالأزهرى عنى باللغات فى اللفظ وبالاستشهاد عليه .

أما ابن عباد فلم يفعل شيئا من ذلك وأورد صيغاً لم يوردها غيره ، وتلك نسب صاحب التاج إحداها إليه قال : « ابتضضت نفسي له ابتضاضا : استزدتها له ، كائتضضتها له . نقله الصاغاني عن ابن عباد . . . »

ثم يذكر بعض الأسماء والصفات التي معظمها بمعنى واحد أيضا « والبضة من الألبان : الحامضة الحارة . وما في البئر باضوض : أي ما فيها بللة . والبضض : الماء القليل . والبضيضة : المطر القليل . وما عنده حضض ولا بضض : أي يسير . وبئر باضوض يخرج ماؤها قليلا قليلا » . ولم يذكر الأزهرى من كل هذه الصيغ إلا الأولى والأخيرة إذ قال « قال ابن شميل : البضة : اللبنة الحارة الحامضة وهي الصقرة . وقال ابن الأعرابي : سقاني بضاوبضة : أي لبنا حامضا .. وبئر باضوض : يحىء ماؤها قليلا قليلا » والفرق بين المؤلفين هو ما لاحظناه آنفا عليهما : يعنى الأزهرى باللغات والأقوال المتعددة ، ويركز ابن عباد عنايته في قول واحد ويعتمده ، وينسب الأزهرى كل قول إلى صاحبه ، ولا يفعل ذلك ابن عباد فيأخذ قول ابن شميل دون تنبيه . ويحيل إلى أن الصيغة الثانية من كتاب العين إذ يوردها الأزهرى بعد أقوال من الليث . وينفرد ابن عباد بأكثر الصيغ ولذلك ينسبها إليه صاحب التاج فيقول « وما في البئر باضوض : أي بللة عن ابن عباد . . . والبضيضة : المطر القليل ، نقله الصاغاني . . . والبضض : محرقة الماء القليل ، نقله الجوهري » وما نقله الصاغاني هو في حقيقة الأمر من ابن عباد .

ثم يذكر فعاين بمعنى واحد « وابتضضهم أي استأصلهم . وتبضضته : أخذت كل شيء له » والفعالان غير موجودين في التهذيب ، ونقلهما مرتضى الزبيدي عن الصاغاني عن ابن عباد قال : « وابتضضت القوم استأصلتهم ، نقله الصاغاني عن ابن عباد . وتبضضته : أخذت كل شيء له ، عن ابن عباد » .

ويحتمل المادة ببعض العبارات المجازية « وما في السقاء بضاضة من الماء أي شيء يسير ، وكذلك بضيضة وجمعها بضائض ، وأخرجت له بضيضتي أي ملك يدي .

وما علمك أهلك إلا مِضًا وِضًا وِبيضا وِميضا وهو أن يُسأل الحاجة فيتمطق بشفتيه فيقول القائل إن في مض لظما » ولا يذكر الأزهرى من هذا كله إلا « قال أبو سعيد في السقاء بوضاضة من ماء أى شيء يسير » وذكر صاحب التاج بعضها حين قال : « قال أبو سعيد : ما في السقاء بوضاضة من ماء بالضم أى شيء يسير ، وقال غيره (هو ابن عباد) ما في السقاء بوضاضة كسفيئة أى يسير ماء ... والبضاضة أيضا : ملك اليد ، يقال : أخرجت له بضيضتى ، أى ملك يدي ... ويقال : ما علمك أهلك إلا مضًا وِضًا وِبيضا وِميضا بكسرهن ، وهو أن يسأل عن الحاجة فيتمطق بشفتيه ، نقله الصاغاني عن الفراء » وتنتهى المادة في المحيط بذلك ولكنها لا تنتهى فى التهذيب إذ ينفرد هو الآخر ببعض الصيغ .

يتضح من هذه المادة أن ابن عباد استمد من الخليل وابن شميل وأبى سعيد والفراء دون أن يشير إلى ذلك ، وأنه ينفرد بكثير من الصيغ دون الأزهرى صاحب أكبر معجم فى القرن الرابع ، ويعنى عناية كبيرة بالعبارات المجازية ، ويذكر أحيانا المترادفات ولا يورد شواهد . وفى مقابل ذلك يعنى الأزهرى بالأقوال الكثيرة التى أدلى بها اللغويون فى كل صيغة من صيغه ، وبنسبة كل قول إلى صاحبه ، وباللغات ، وينفرد ببعض الصيغ دون ابن عباد ولكنها أقل مما ينفرد به هذا .

المادة الثانية « مجد » من الثلاثى الصحيح ، ويستهلها المؤلف بالمصدر فصيفتين من الفعل المجرد الثلاثى فالزيد بحرف ومعنى آخر لهذا الرباعى فالصفة فمثل ، يقول « المجد : نيل الشرف ، مجد الرجل ومجد وأمجد : كرم فعاله . وأمجد فلان لولده فى الأمهات ، والله المجديد . وفى المثل لكل شجرة نار واستمجد المرخ والغفار » . والجزء الأول من تفسيره مأخوذ من كتاب العين ، يقول الأزهرى فى التهذيب « قال الليث : المجد : نيل الشرف ، وقد مجد الرجل ومجد لغتان ، والمجد كرم فعاله » . وإنما زاد المؤلف « أمجد » بمعنى مجد ، وليس عند غيره من اللغويين ، ولم يفسر المؤلف « أمجد » الثانية ولم أجدها عند معاصريه ، وفسرها أساس البلاغة

قال « وأمجّد فلان ولده ولولده : إذا تخير لهم الأمهات ، وهؤلاء قوم أجدد أبوهم » ، وعبارة « الله المجيد » التي أهل المؤلف تفسرها لقيت عند الأزهرى كثيرا من العناية والاهتمام فقال في صدها « والله تبارك وتعالى هو المجيد تمجّد بفعله وتمجّده خلقه لعظمته ، وقال جل وعز : « ذو العرش المجيد » . قال الفراء : خفضه يحيى وأصحابه كما قال : « بل هو قرآنٌ مجيدٌ » فوصف القرآن بالمجادة ، وقال غيره يقرأ « بل هو قرآنٌ مجيدٌ » والقراءة « قرآنٌ مجيدٌ » ومن قرأ « قرآنٌ مجيدٌ » فالعنى بل هو قرآن رب مجيد . ثعلب عن ابن الأعرابي : قرآنٌ مجيدٌ . المجيد : الرفيع ، وقال أبو إسحاق : معنى المجيد الكريم فمن خفض المجيد فمن صفة العرش ، ومن رفع فمن صفة ذو » والفرق بين المؤلفين ظاهر يؤكد ما رأيناه في المادة السابقة من اختصار عند ابن عباد وعناية من الأزهرى بالأقوال المختلفة في اللفظ الواحد ، وبرغم هذا التطويل من الأزهرى لم يذكر ما أورده ابن دريد حين قال « المجد لله تبارك وتعالى : الثناء الجميل ، يقال سبح الله وتمجّده أى ذكر آلاؤه » ، ولم يفسر ابن عباد المثل أيضا مع أن ابن فارس فستره في الجمل الذى كان يعنى فيه بالاختصار عناية كبيرة فقال : « إنهما قد تناهيا في ذلك حتى يقبس منهما » وهذا التفسير أكثر وضوحا في مقاييس ابن فارس حين قال « أى استكثرنا من النار وأخذنا منها ما هو حسبها فهما قد تناهيا في ذلك حتى إنه يقبس منهما » والذي فرق بين المؤلفين برغم ميلهما إلى الإيجاز عناية ابن عباد بإيراد صيغ وألفاظ ومعان لم يذكرها غيره على حين لا يعنى بذلك ابن فارس . وأورد الأزهرى المثل أيضا وفسره بما يقرب من تفسير ابن فارس قال : « أى استكثرنا من النار فصلحا للاقتداح بهما » .

ثم الفعل في معنى آخر والصفات منه والاختلافات في معناه قال : « وتمجّدت الإبل والغنم مجودا : إذا نالت من الكلاً قريبا من الشبع ، وأمجّد القوم إبلهم وذلك في أول الربيع . نوراحت الإبل والماشية تمجّدا ومواجد ، وقيل هو أز تاكل حتى تمتلئ بطونها . وأهل العالية يقولون : تمجّدت الدابة : إذا علفتها ملء

بطنها . وأهل نجد يقولون تجدتها بالتشديد : إذا علقها نصف بطنها ، وأجدتها : إذا أجدت علقها » وكل هذه الصيغ ليست من كيس ابن عباد بل استمدها من لغويين صرح بأسمائهم الأزهري في قوله : « أبو عبيد عن أبي عبيدة قال : أهل العالية يقولون : مجدت الدابة : إذا علقها ملء بطنها مخنفة . وأهل نجد يقولون : تجدتها : إذا علقها نصف بطنها . شمر عن ابن الأعرابي : مجدت : الإبل إذا وقعت في مرعى كثير واسع ، وأجدها المرعى وأجدتها أنا . قال وقال ابن شميل إذا شبعت الغنم مجدت الإبل تمجدا مجدا . والمجد نحو من نصف الشبع . . . وقال الأصمعي : أجدت الدابة علقا : أكرت لها ذلك . وقال الليث : مجدت الإبل مجودا : إذا نالت من الكلاء قريبا من الشبع وعُرف ذلك في أجسامها ، وأجد القوم إبابهم وذلك في أول الربيع » . وإذا تتبعنا هذه المادة في بعض المعاجم الأخرى تبين لنا الفرق بين مناهجها ، فابن دريد يعني بإبانة المعنى الأصلي والفرعي فيقول « المجد : الشرف . . . وأصل المجد أن تأكل الماشية حتى تمتلئ بطونها يقال راحت الإبل مجدا ومواجدا . . . » وابن فارس في المقاييس يعني بالترجيح بين المعاني المختلفة بالاعتماد على مقاييسه وأصوله فيقول « الميم والجيم والإبدال أصل صحيح يدل على بلوغ النهاية ولا يكون إلا في محمود . منه المجد بلوغ النهاية في الكرم ، والله الماجد والمجيد لا كرم فوق كرمه . . . وأما قولهم مجدت الإبل مجودا فقالوا معناه أنها نالت قريبا من شبعها من الرطب وغيره . وقال قوم : أجدت الدابة : علقها ما كفاها ، وهذا أشبه بقياس الباب » .

فابن عباد لا يعني بالأقوال المختلفة للغويين إلا في النادر ولا بالشواهد الشعرية أو الأعلام الكثيرة التي ذكرها ابن دريد والأزهري ، ويورد أقوال الخليل (أو الليث) مختصرة ، ويهمل الإشارة إلى أسماء من يقتبس منهم ، ويهمل شرح بعض العبارات والألفاظ أحيانا .

ظواهر : الاختصار وعدم الاستقصاء :

يختلف من غير محيط ابن عباد كثيرا عن الموسوعات اللغوية التي ظهرت في القرن الرابع . فهو يعتمد على تفسير واحد للفظ لا يتعداه ولا يحاول أن يأتي في كل لفظ بالأقوال الكثيرة المتفقة والمختلفة التي أدلى بها اللغويون بشأنه . فالاستقصاء في التفسيرات التي تتعاق باللفظ الواحد معدوم عنده ، وأكسبه هذا مظهر المختصرات برغم كبر حجمه .

ومن آثار عدم استقصائه اختفاء أسماء اللغويين من ثنايا مواده اختفاء يكاد يكون تاما . وليس السبب في ذلك اعتماده على نفسه . فقد تبين لنا بموازنته بغيره من المعاجم وتهذيب الأزهرى خاصة أنه استمد من الخليل وابن دريد وغيرها دون أن ينبه على ذلك . فميله إلى الاختصار هو الذي دفعه إلى عدم ذكر أسماء اللغويين الذين يرجع إليهم .

ولا نستثنى من ذلك غير الخارزنجي فهو الوحيد الذي يتردد اسمه في تضاعيف المعجم يستمد منه وينقله أحيانا وينبئه على المهمل عنده أحيانا أخرى . ولم أستطع الوصول إلى رأى يقينى فى سبب اهتمامه هذا بالخارزنجي . ولعل السبب أن ما أورده كان مما انفرد به ولم يأت عند كثيرين من أصحاب المعاجم .

وبخلاف ذلك لا نجد صلة واضحة بين ابن عباد وأستاذه أحمد بن فارس الذى كان يعجب به المؤلف . فالصلة معدومة أو غير ظاهرة بين مقاييس ابن فارس ومجمله من جهة والمحيط من جهة أخرى . وكذلك لا تتضح الصلة بين المحيط وتهذيب الأزهرى برغم أن أبا أسامة جنادة بن محمد الأزدي من تلاميذ الأزهرى ورواة تهذيبه كان من أصحاب ابن عباد .

ويظهر ميل ابن عباد إلى الاختصار فى تقليده الشواهد إلى درجة بعيدة .

فالقارى لا يكاد يرى فيه شعرا إلا فى أحيان نادرة جدا . فإذا أورد شاهدا شعريا
أورده شطرا أو جزءا من بيت .

يقول مثلا « والأرنة فى قول ابن أحر فى صفة الحرباء :

* وتفتنح الحرباء أرنته *

هى ما لف على رأسه . ولم يسمع بهذه الكلمة إلا فى شعره . فتراه يأتى بالشطرن
من الشعر مضطرا لأن اللفظ لم يرد إلا فيه . ويقول « وقول أبى ذؤيب « أربت
لأرنته » أى كانت له أربعة فى الغزو » . والأحاديث النبوية قليلة فيه أيضا ،
وأكثر منها أحاديث الصحابة ، يقول « الفروة : الخمار . ومنه حديث عمر أن الأمة
ألفت فروة رأسها وراء الجدار » . « وفى وصية أبى بكر لعمر زحهما الله : عليك
بالرائب من الأمور ، وإياك والرائب منها . قال : الرائب الأول : الأمر الحق الذى
لا شبهة فيه كالرائب من الألبان . والثانى هو الأمر الذى فيه شبهة فيريبك » .
وكان يورد الآيات القرآنية شاهدة فى أحيان قليلة ، وقد يذكر القراءات المختلفة فيها
أيضا ، يقول « وقول الله عز وجل « إذا الشمس كورت » أى ذهب ضوءها ،
وقيل سقطت . وقوله « يكور الليل على النهار » أى يفتشى الليل النهار . « ولكن
الأمثال تشذ عن قاعدته ، وتكثر كثرة لافتة للنظر بالنسبة لأخواتها من الشواهد .

الانفراد بالألفاظ :

أما الذى جعل الكتاب يتضخم ويكبر حجمه فتلك الألفاظ والصيغ والمعانى
التي ينفرد بها صاحبه دون غيره من مؤلفي معاجم القرن الرابع وما قبله ، حتى أنه
امتاز بكثير منها على التهذيب وهو أكبر معجم ظهر فى هذا القرن . ويبدو أن معظم
هذه الزيادات كانت من عند ابن عباد نفسه ، الذى تبالغ الأخبار فى قدر الكتب
المعروفة التي كانت عنده ، ولذلك كانت المعاجم — فيما بعد — تنسبها إليه ، كما رأينا

في تاج العروس . وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار القدماء فقال قائلهم^(١) « صنف [ابن عباد] كتابا في اللغة العربية أكثر فيه الألفاظ ، وقلل الشواهد ، فاشتمل من اللغة على جزء متوفر » فهو أشبه أن يكون استدراكا على العين والتهديب .

المجاز :

ومن الظواهر الهامة في الكتاب أيضا عنايته الكبيرة بالعبارات المجازية ، وقد رأينا آثار هذه العناية فيما وصفنا من مواد ، وهذه بعض آثارها في مواد أخرى . يقول « ناقة ذات أنيار : أي كثيفة اللحم متظاهرة . وحرب ذات نيرين : أي شديدة . وبين القوم منيرة ونائرة ونيرة : أي شر ومنافرة . وأنار فلان بفلان : بمعنى صات به . . . وفلان رنؤ فلانة : إذا كان يديم النظر إليها ، ورنو الأمانى أي صاحب أمنية يتوقعها . . . وأرناني حسن ما رأيت : أعجبني . . . وترنني الرجل : إذا أدام نظره إلى من يحبه ، ومنه كأس رنؤناة : أي دائمة الدور على الشرب » وكان يذكر كل ذلك دون أن يشير إلى أنه من المجاز .

فالظواهر الهامة إذن في المحيط هي الاختصار ، والانفراد بكثير من الألفاظ والمعاني والعناية بالمجاز . ولكن هناك بعض الظواهر الأخرى القليلة الأهمية مثل ذكره الألفاظ المترادفة أحيانا كما كان يفعل الأزهرى ، ولكن هذا يفوقه كثيرا فيها ؛ ومثل الالتفات إلى اللغات ، يقول « المبزوم : السن بلغة اليمن . . . والزور : عسيب النخل ، بلغة اليمن . . . الزير : حب الماء بلغة الشام . . . الكلوة لغة في الكلية » ؛ ومثل عدم توجيه عنايته إلى الأعلام فلم يكثر منها إكثار زملائه من أصحاب المعاجم ، ولم يحاول التدقيق في تحديد الأعلام الجغرافية ، يقول « أراب : من مياه العرب . . . وزمل أبرين ويبرين : موضع معروف . . . شمنصير : موضع » .

(١) القسطنطيني : الإنباه ١/٢٠١ .

وفي المحيط بعض عبارات تدل على اتساع معارف مؤلفه ، مثل قوله « وللعرب نيران كثيرة نحو نار المهول توقد عند التحالف ، ونار المسافر توقد خاف من لا يُحْتَرَجوعه ، ونار الحرتين كانت ببلاد بني عبس ، ونار السعالي وهي الجن ، ونار الجباحب ، ونار البراعة ، ونار الحرب ، ونار السليم والمجروح ، ونار المشركين يعني الرأي ههنا » .

مآخذ :

يبدو أن القدماء لم يخضعوا المحيط لدراساتهم ، ولذلك لم تصل إلينا منهم أقوال في وصفه وصفا دقيقا أو نقده ، أو كتب حوله وما إلى ذلك . ولكن خطته جلبت عليه بعض أمور يأخذها عليه اللغويون ونجملها فيما يلي ، مرجئين المآخذ المتصلة بالمدرسة كلها :

يختلف بعض الناس مع ابن عباد في خطته التي اتبعها في الشواهد ، فيرون أن تقليها على هذه الصورة يعيب المعجم . وقد يزداد هذا العيب حدة حين ننظر إلى أن المؤلف لم يدون في كتابه ما اتفق عليه اللغويون من ألفاظ ، بل انفرد بكثير منها .

ويختلفون معه في إهماله التصريح بذكر المراجع عامة في كتابه ، ومراجع ما انفرد به من ألفاظ ومعان خاصة . ويرى الباحث أن المأخذين الأخيرين ينصبان على انفرده بما انفرد به دون استشهاد عليه أو ذكر لمراجعه . وقد تكلم الناس في أفراد الخليل وابن دريد من القدماء ؛ فما بالك بابن عباد الذي عاش في أواخر القرن الرابع ؟

واضطربت عليه بعض المواد فعدها من الرباعي والخماسي ووضعها في كلا النوعين . نرى ذلك في شمنصير ، والفتكرين ، والبلندك ، وأمثالها . واضطرب في بعض الألفاظ المعتلة فوضع « زيرنساء » في « زير » بالياء ، ووضعها في « زور » أيضا ، وهو بالواو فقط ..

وقد رأيت صاحب التلج يتهمه في بعض المواضع بالتصحييف ، قال « ضيات
للمرأة بتشديد الياء التحتية : كثر ولدها . قاله ابن عباد في المحيط ، وهو تصحييف ،
والمعروف ضنات ، بالنون والتخفيف . وقد نبه عليه الصاغاني وابن منظور
وغيرهما » وقال أيضا « التنتل ، بالكسر : القدر العاجز من الرجال ، وقيل هو
الضخم الذي يرى أن فيه خيرا ، وليس فيه خير . نقله ابن عباد . قلت : والصواب
فيه التنبل » وقال « الزخوط بالضم أهمله الجماعة ، وقال ابن عباد هو : الرجل
الخسيس من السفلة . هكذا ذكره في انحاء المعجمة ، أو الصواب بالخاء كما تقدم
عن ابن دريد ، ونبه عليه الصاغاني » . وقال « قال ابن عباد : وقد جرط بالطعام
كفرح : إذا غص به .. . قلت : وهذا تصحييف من ابن عباد ، والصواب فيه
خرط بالخاء معجمة ..

* * *

وصفوة القول : أن ابن عباد لم يجد في حركة المعاجم من ناحية التنظيم شيئا ،
وكل ما أضافه إلى هذه الحركة كان في جانب المودة : إذ أتى بكثير من الألفاظ
والمعاني التي لم يذكرها من قبله . فهو كالاستدراك على المعاجم التي سبقته . ولم أعر
على أسماء كتب أقامت دراستها حوله ، غير أن الصاغاني أفاد منه في العباب كثيرا .

الفصل الخامس

كتاب المحكم

لابن سيده (٣٩٨ - ٤٥٨ هـ)

آخر معجم ندرسه من هذه المدرسة المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي. وقد ألتفه في إمارة أبي الجيش مجاهد بن عبد الله العامري على دانية، وأهداه إليه، أي بين عامي ٤٠٨ و ٤٣٢ هـ.

هدفه :

قصد ابن سيده في محكمه إلى هدف يختلف عن هدف الخليل والأزهري، إذ رمى إلى جمع المشتت من المواد اللغوية في الكتب والرسائل في كتاب واحد يقنى عنها جميعها، إلى دقة التعبير عن معانيها، وتصحيح ما فيها من آراء نحوية خاطئة ولكنه اتفق مع الأزهري في ربطه اللغة بالقرآن والحديث..

قال في مقدمته : « فتأمل (الأمير أبو الجيش) لذلك كتب رواتها وحفاظها فلم يجد منها كتابا مستقلا بنفسه، مستغنيا عن مثله، مما ألف في جنسه، بل وجد كل كتاب منها يشتمل على ما لا يشتمل عايه صاحبه، وشئ لا تعاند عليه وراده، وكلا لا تحاقد في مثله وراده، لا تشبع فيه ناب ولا فطيمة... ثم إنه لحظ مناظر تعبيرهم ومسافر تحبيرهم، فما اظبي شيء من ذلك له ناظرا، ولا سلك منه جنانا ولا خاطرا... وكان أكثر ما نغمه - سده الله - عليهم عدولهم عن الصواب في جميع ما يحتاج إليه من الإعراب. وما أحوجهم من ذلك إلى ما منبوه... »

منهجه :

أخذ ابن سيده منهج الخليل بعد ما أدخله أبو بكر الزبيدي عليه من إصلاح في مختصره ، وسار عليه دون أدنى تغيير ، ومن ثم نجد كتابه ينقسم إلى حروف مرتبة على ترتيب الخليل للمخارج ، وكل حرف منها ينقسم إلى الأبواب التالية : الثنائي المضاعف الصحيح ، الثلاثي الصحيح ، الثنائي المضاعف المعتل ، الثلاثي المعتل ، الثلاثي اللفيف ، الرباعي ، الخماسي ، ولكنه زاد على الزبيدي بناء آخر هو السداسي ، ذكره في حرف الهاء والحاء والجيم . وأتى في الأول بكلمة (شاهفرم) وفي الثانية بكلمة (حبططق) وفي الثالثة بكلمة (جنباق) وجعل الأخيرتين من الملحق بالسداسي . والكلمة الأولى فارسية على غير أبنية العرب ، ومؤلفة من كلمتين (شاه) و (اسبرغم) بمعنى الربحان السلطاني^(١) . أما الكلمتان الأخريان فليستا لفظين متصرفين لهما معناها الذاتي ، وإنما هما تصوير صوتي ، أو حكاية صوتية لما تحدثه قوائم الخليل وصفق الباب ، فليس من الصواب جعلهما في الكلام البين المعاني المتصرف ، وتخصيصهما — مع اللفظ الأجنبي — ببناء لم يعرفه العرب ، ومخالفة قواعد النحو التي افتخر بمراعاتها . وعلى الرغم من ذلك فهذا التقسيم أحسن ما وصلت إليه مدرسة العين وأحكمه ، والفضل في ذلك لأبي بكر الزبيدي .

وملأ هذه الأبواب بالتقاليب وحدها إلا أبواب الثنائي المضاعف الصحيح والمعتل فقد اتبع فيها منهج الزبيدي . وجعل في المادة منها أقساما خاصة للثنائي الخفيف مثل *مِنْ وَصَّةٍ* ، والمضاعف الفاء واللام مثل *كعك وهيه* ، والمضاعف الفاء والعين مثل *هَوْهَاء* ، وألف أن يؤخر هذه الأقسام إلى آخر مادتها إلا حين يفتت منه الزمام فيضعها في غير موضعها اللائق بها ، كأن يضعها بعد المقلوب أو ماشابه ذلك . وأدخل في أبواب الثنائي المضاعف الرباعي كززل ولكنه كان يضعه حيناً في المواد نفسها ، وحيناً آخر فيما ضوعف من فائه ولامه . والتزم المؤلف أن يفصل بين الأنواع المختلفة من المعتل ، فقدم المهموز ثم اليائي ثم الواوي ثم المعتل بألف أصلية غير مقلوبة مثلها التنبيه . وقد أخذ هذا النظام من الزبيدي .

(١) أدى غير : الألفاظ الفارسية ١٠٤ .

خطته في داخل المواد :

رسم ابن سيده لنفسه في المقدمة خطة محكمة ليسير عليها في انتقاء الألفاظ التي يدخلها تحت موادها وترتيبها ، فحذف أمورا ، ونبه على أخرى ، وميز بين المتشابهات ، ورتب الألفاظ .

أما ما حذفه فالمشتقات القياسية لا يضطرادها مثل « الجمع المسلم إلا أن يكون تشبيها بالكسر في كونه سماعيا نحو أرضين وإحارّين وغير ذلك مما جمع بالواو والنون ، وقد كان حكمه ألا يسلم إلا بالالف والتاء » ، وجمع التكسير من الثلاثي والمزيد والرباعي ، وجمع اسم الفاعل من الأجوف على فَعَلَة ، أو الناقص على فُؤَلَة ، أو المؤنث على فواعل ، والمصدر الميمي واسمي المكان والزمان ، وأفعال التعجب ، والصيغ الأصيلة التي يورد المقصور منها لدلالته على وجودها . ولا يذكر من كل ذلك إلا الشاذ .

وأما ما نبه عليه فالشاذ ، مثل اسم المفعول الذي لا فعل له أو المبنى من الفعل اللازم ، والأفعال التي لا مصادر أو لا ماضي لها ، أو لها مصدر من غير لفظها ، والصيغ التي يغلب عليها معان خاصة أو تلزمها ، والجموع التي لم تكسر على واحدتها ، والنسب الشاذ ، والمؤنث بغير علامة أو ما تدخله الهاء شذوذا ، والمثنى على غير واحده والألفاظ التي يشعر ظاهرها أنها للمفرد والجمع ، وما لا يصغر ، وما لا يستعمل إلا ظرفا والأعلام المأخوذة من الصفات ، أو بعبارة مجملة من قوله : « شاذ النسب والجمع والتصغير والمصادر والأفعال والإمالة والأبنية والتصاريح والإدغام » .

وميز أسماء الجموع من الجموع وجموع الجموع ، واسم الفاعل الجارى على فعله بعطفه عليه بالفاء من اسم الفاعل غير الجارى عليه بعطفه بالواو ، والقاب من الإبدال واللغات ، والمهموز أصلا من المهموز شذوذا ، والتخفيف البدلي للهمزة من التخفيف القياسي ، والمعتل الواوى من اليائى ، وتخليص الثلاثى من الرباعى والخماسى . ولكن بعض ما تكثرت به هنا من فصل بين المعتل الواوى واليائى ، وتخليص للأبنية المختلفة ليس

من ابتكاره ، وإنما قلده فيه أبا بكر الزبيدي . وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل
المواد تقديم المفرد على الجمع ، وجمع القلة على الكسرة ، والمجرد على المزيد .
تلك هى الخطة التى رسمها لنفسه ، ولم نر مثلاً أو ما يقاربها عند من قبله من
أصحاب المعاجم . وواضح فيها تأثير النحو والصرف ، إذ يعتمد عليهما فى الأمور
الأربعة التى صورها فى خطته . واعترف المؤلف بذلك فى قوله « وليست الإحاطة
بعلم كتابنا هذا إلا لمن مهر بصناعة الإعراب » . ويتفق ذلك كله مع ميله إلى
تصحيح الآراء النحوية الخاطئة فى كتب اللغة ، ومع غلبة علم النحو عليه كما يقول
هو : « إني أجد علم اللغة أقل بضائعي وأيسر صنائعي ، إذا أضفته إلى ما أنا به من
علم حقيق النحو » أو كما يقول السيوطي^(١) : « لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو » .

مراجعته :

رجع ابن سيده إلى أصناف مختلفة من المعرفة ليؤلف كتابه : اللغة والنحو
والتفسير والحديث . وهاك بعض ما ذكره منها فى مقدمته : « وأما ما ضمناه كتابنا
هذا من كتب اللغة فمصنف أبى عبيد والإصلاح والألفاظ والجمهرة وتفاسير القرآن
وشروح الحديث والكتاب الموسوم بالعين ماصح لدينا منه وأخذناه بالوثيقة عنه ...
وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعلة العجيبة ، الماخصة الغريبة ...
وهو حلى كتابى هذا وزينه ، وجماله وعينه ... وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين
التأخرين ، المتضمنة لتعليل اللغة ، فكتب أبى على الفارسي : الحليات والبغداديات
والأهوازيات ... وكتب أبى الحسن بن الرّماني كالجامع والأغراض ، وكتب أبى
الفتح عثمان بن جنى ... » .

وصفه - المقدمة :

قدم ابن سيده بين يدي معجمه مقدمة طويلة شرح فيها المنهج الذى يريد
أن يسير عليه شرحاً وافياً واضحاً مفصلاً ، كما رأينا . وعالج فيها مدح الأمير أبى الجيش

ومزايا كتابه ، وعيوب كتب اللغويين الأقدمين ، وخاصة أبا عبيد وابن الأعرابي وابن السكيت . وغلا في الفخر بنفسه وكتابه فخرًا يطاول ما في مقدمة الأزهري .

المعجم :

لا تختلف الصورة العامة لأبواب المحكم عن مختصر العين إلا من حيث الحجم . والمنهج في الكتابين دقيق بحيث يفنى عن وصف الأبواب ولكن أسجل بعض ملاحظات . فأبواب الثنائي عند المؤلفين تحتوي على أقسام كثيرة صغيرة ، ويقتضى المنهج منهما أن يلحقا هذه الأقسام بتادتها ، ولكن الأمر كثيرا ما اضطرب فرأينا ابن سيده يلحقها بقلوب آخر للكلمة ، أو يذكرها بعد التكاليف جميعا . كذلك لا نرى نظاما معينًا لإيرادها ، فهو في أكثر الأحيان يأتي بالخنيف ثم المضاعف الفاء واللام ثم المضاعف الفاء والعين ، ويغير هذا النظام في أحيان أخرى . واضطرب في بعض الأبواب فادخلها تحت أكثر من قسم ، مثل المضاعف الرباعي ، فهو يرد في المادة أو فيما ضوعف من فائه وعينه .

ونهج في أبواب الثنائي المضاعف المعتل أن يذكر الثلاثي الذي يتألف من حرف صحيح وحرفي علة متماثلين (مع اعتبار الهمزة من حروف العلة) وذكر في الثلاثي المعتل ما فيه حرفان صحيحان وحرف علة ، وفي اللفيف ما فيه حرف صحيح وحرفا علة مختلفان كالهمزة والواو أو الواو والياء . والتزم في هذه الأبواب جميعها ترتيبه لحروف العلة ، فقدم المهموز منها فالياثي فالواوي . فنجد في باب الثلاثي المعتل من حرف العين مثلا يقدم العين والهمزة مع الحاء ، ثم العين والهمزة مع الهاء ، ثم مع القاف ... الخ ، مع حذف ما لم يرد منها في كلمات مستعملة ثم ينتقل إلى العين والياء مع الحاء ، فالعين والياء مع الهاء ... الخ . ولكننا لا نجد مثل هذه الأقسام في الباين الآخرين لتأليف كلماتها من حرفي علة وحرف صحيح واحد ، بدلا من حرف علة وحرفين صحيحين كما هو الحال في هذا الباب .

والتزم المؤلف ترتيب حروف الكلمة الأصول كلها في أبواب الثلاثي الصحيح والرباعي والخماسي . ولكن يسمى الفصول بالحرفين الأولين مخرجا . ولم يستثن من ذلك إلا الخماسي أحيانا ، إذ لم يجد منه إلا ألفاظا قليلة ، فأوردتها كلها في مكان واحد دون أن يقسمها فصولا ، ولكن مع مراعاة ترتيبها .

تحليل المواد :

آن الوقت لنتبع علاجه لمادتي عتق وهتق .

بدأ المؤلف المادة الأولى بالفعل الثلاثي المجرد ، واستقصاه فذكر ماضيه فمضارعه فمصدره فصفتين منه ، وتلاه بعلمين جغرافيين ، هما في الحقيقة من صفات الفعل ، قال : « عتقه يعقه عتقا ، فهو معقوق وعتيق وعتيق : شقه . والعتيق : واد بالمدينة كأنه عتق أى شق . غلبت الصفة عايه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه على ما ذهب إليه الخليل في الأسماء والأعلام التي أصابها الصفة كالحارث والعباس . والعتيقان : بلدان في بلاد تبي عامر من ناحية اليمن ، فإذا رأيت هذه اللفظة مشتاة فإنما يعنى بها ذانك البلدان ، وإذا رأيتها مفردة فقد يكون أن يعنى بها العتيق الذي هو واد بالحجاز ، وأن يعنى بها أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين ، قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل

وإن كانت التثنية في مثل هذا أكثر من الإفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع لتساويهما في النبات والخصب والقحط ، وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر . ولهذا ثبت فيه التعريف في حال تثنيته ، ولم يجعل كزيدين فقالوا هذان أبانان بينين . ونظير هذا إفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام في العتيقين فعلى حد ثباتهما في العتيق « ذكر المصنف المصدر واسم المفعول وهما قياسيان ، فكان واجبا عليه حذفهما وفقا لمنهجه . وقد نتجاوز عن ذكره اسم

المفعول لأنه ربما خاف إن ذكر عقيق وحدها ، أن يظن أنه لم يسمع فيه اسم المفعول استغناء بهذه الصفة عنه . وأخذ المؤلف تفسير الفعل والعقيق من الجمهرة والعين وصاغه صياغة جديدة مختصرة . ونستنبط من هذا أنه يقتبس الألفاظ ومعانيها من غيره دون تصريح ، أما القواعد فيصرح بأصحابها . وبدأ المؤلف مادته كبداية ابن دريد لا الخليل . ولم يذكر عن روى تحديد العقيقين وهما غير موجودين عند الخليل . ولا الأزهرى الذى أورد أعقة أربعة فى مادته ، ولكنها يدخلان تحت قوله : « والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه ماء السيل فى الأرض فأنهره ووسعه عقيق » .

ونخرج من الأعلام إلى المصادر والأسماء وما يشتق منها من أفعال قال : « والدق : حفر فى الأرض مستطيل سمي بالمصدر . والعقة : حفرة عميقة فى الأرض . وانفق الوادى : عمق . والعقائق : الأنهاء والغدران فى الأخاديد المنعقة ، حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوذة وأعجبت بها العقائق »

أخذ ابن سيده الصيغة الأولى من إحدى نسخ الجمهرة التى سماها المحققون هـ ، أما الثانية فليست فى العين ولا فى الجمهرة ولا فى التهذيب ، ولكن معناها شائع فى المادة كلها ، وقريب من بعض ما ساقه ابن دريد والأزهرى ، وكذا الفعل المشتق منها غير موجود . ولم يرو أحد من الثلاثة أيضا قول أبى حنيفة الدينورى الذى حكاه المؤلف .

ثم ذكر الصفة وخبر معقر بن حمار الذى أورده ابن دريد والأزهرى ، قال المؤلف : « وسحابة عقاقة : منشقة بالماء ومنه قول المعقر بن حمار لبنته وهى تقوده وقد كف وسمع صوت رعد : أى بنية ماترين ؟ قالت : أرى سحابة عقاقة كأنها حولا . ناقة ذات هيدب دان وسيروان قال : أى بنية وائل إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل . شبهت السحابة بحولا ناقة فى تشققها بالماء كتشقق الحولا ،

وهو الذي يخرج منه الولد . والقنلة : الشجرة اليابسة ، كذلك حكاه ابن الأعرابي .
بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة . وأورد ابن دريد هذا الخبر مختصرا مبتورا
ورواه الأزهري عن شمر لا عن ابن الأعرابي وهو مختصر عما هنا أيضا ولم يشرح
الأزهري الحولاء ولا روى الخلاف في القنلة .

ثم انتقل المؤلف إلى معنى العقوق وأورد ما فيه فقال : « عوق والده يعقه عقا
وعقوقا : شق عصا طاعته ، وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر
كالمصدر ورجل عَقَّقَ وعُقِّقَ وعَقَّ : عاق أنشد ابن الأعرابي :

أنا أبو المقدم عقا فظا لمن أعادى ملطسا ملظا
أكظه حتى يموت كظا نمت أعلى رأسه الملوظا

صاعقة من هب تظلي

الملوظ : سوط أو عصا يلزمها رأسه . كذا حكاه ابن الأعرابي . والصحيح
الملوظ ، وإنما شدد ضرورة . والمعقة : العقوق ، قال النابغة :

أحلام عادٍ وأجسام مُطهرة من المعقة والآفات والأثم .

وفي المثل : أعق من ضب . قال ابن الأعرابي : إنما يريد به الأثى ، وعقوقها
أنها تأكل أولادها ، عن غير ابن الأعرابي . وروى الخليل أكثر الصيغ الواردة .
هنا ، وروى ابن دريد والأزهري أشياء منها وزاد ثانيهما « الجمع المعقة » كما روى
رجز ابن المقدم دون شرح وانفرد ابن سيده بالمثل .

ورجع المؤلف إلى معنى العق الحسى مرة أخرى فقال : « وعوق البرق وانعق :
انشق ، وعقيقته : شعاعه ومنه قيل للسيف كالعقيقة . وقيل العقيقة والمعقق : البرق .
إذا رأته في وسط السحاب كأنه سيف مسلول . وانعق الغبار : انشق ووسطع ، قال :
« إذا العجاج المستطار انعقا » . وانعق الثوب : انشق عن ثعلب » ، وهذه الصيغ
موجودة في المعاجم السابقة مع اختلاف في العبارة .

ثم انتقل إلى الشعر وما اتصل به وهو الذي بدأ به الخليل مادته قال :
« والعقيقة : الشعر الذي يولد به الطفل لأنه يشق الجلد قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

والعقة كالعقيقة ، وقيل العقة في الناس والحمر خاصة ، وجمعها عقق قال رؤبة :

* طير عنها النسء حولي العقق *

وأعقت الحامل : نبتت عقيقة ولدها في بطنها ، وعق عن ابنه يعق ويوق :
حلق عقيقته أو ذبح عنه شاة ، واسم تلك الشاة العقيقة . وتلاع عقق : منبتات
يشبه نباتها العقيقة من الشعر قال كثير عزة :

فَا كُمُ النَّوْفِ وَحَشَّ لَا أَنْيْسَ بِهَا إِلَّا الْقَطَا فَتْلَاعِ النَّبْعَةِ الْعَقْقِ

والعقوق من البهائم : الحامل ، وقيل : هي من الحافر خاصة والجمع عقق
وعقاق ، وقد أعقت وهي معق وعقوق ، فمعق على القياس وعقوق على غير القياس
وقيل « الإعقاق بعد الإقصاص » فالإقصاص في الخيل والحمر : أول الحمل
ثم الإعقاق بعد ذلك . ونوى العقوق : نوى رخو المضغة تأكله العجوز أو تلوكه ،
وتعلقه الناقة العقوق إطافا لها . فذلك أضيف إليها . وإذا طلب الإنسان فوق
ما يستحق قالوا : « طلب الأبلق العقوق » فكانه طلب أمرا لا يكون أبدا لأنه
لا يكون الأبلق عقوقا . ويقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه فقال : أمرها
إليها وقد أبت أن تتزوج ، قال : فولني مكان كذا . فقال معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما لم ينله أراد بيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض في قنن الجبال فيبيضه في حرز إلا أنه يطعم فيه ، فعناه أنه
طلب ما لا يكون فاما لم يجد ذلك طلب ما يطعم في الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد ،
يقوله — أنشده ابن الأعرابي :

فلو قبلوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلى العقوق ما قبلوني ، وقال ثعلب : لو قبلوني بالأبلى العقوق ،
لأتيتهم بألف . أما الخليل فحكى معظم هذه الصيغ وشواهدا في مواضع متفرقة
من مادته عدا التلاع العقق والأمثال وأقوال ابن الأعرابي وثعلب وخبر معاوية ،
وكذا فعل الأزهري ، وروى هذان شواهد من الحديث ليست عند ابن سيده .

ثم انتقل إلى معنى المرارة ، فقال « وماء عُقَّ وعُقَّاق : شديد المرارة ، الواحد
والجميع فيه سواء ، وأعقت الأرض الماء : أمرته ، وقوله :
بمرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

معناه : ما أمره . وأما ابن الأعرابي فقال : أراد ما أققه ، من الماء القمع ،
وهو المر أو الملح ، فقلب . وأراه لم يعرف ماء عقلا لأنه لو عرفه لحمل الفعل عليه .
ولم يحتج إلى القاب » ولم يرو الخليل هذا المعنى ، وإشارة ابن دريد إليه قاصرة ،
أما الأزهري ففصل القول فيه .

وتحتم المادة بمعنيين آخرين وعلم ، فالمضاعف الرباعي ، قال « والعقيق : خرز
أحمر تتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة . والعقة : التي يلعب بها الصبيان .
وعقة : قبيلة من النمر بن قاسط قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سود عقة أو بني الجوال

وعقق الطائر بصوته : جاء وذهب . والعقق : طائر معروف من ذلك » .
وفي هذه الأقوال بعض اختلال إذ توضع الصيغة الثنائية « عقة » للقبيلة بين
الصيغتين الرباعيتين ، ويقدم الجمع « العقق » على المفرد « العقيقة » ومنهجه يقتضى
تقديم المفرد على الجمع ، ولكن السبب في خروجه على منهجه اتباعه قول الخليل
في تفسيره . وتعريف هذا للطائر أجمل وأوضح من تعريف ابن سيده ، غير أنه لم
يتعرض لاسم القبيلة .

ويتضح من هذه المادة أن ابن سيده أورد جميع ما ذكره الخليل وابن دريد
من الصيغ والمعاني وزاد عليهما فيها غير أنه حذف بعض شواهد الخليل الشعرية

وكل شواهد من الحديث ، وأنه لم يورد جميع ما أورده الأزهرى من صيغ أو معان أو شواهد فإن هذا يفوقه بشكل جد ظاهر ، ولكن ابن سيده انفرد دونه ببعض ذلك أيضا ، ويظهر فيها إكثاره من الاتجاهات النحوية مثل أقواله فى العقيق والعقيقين والناقة المقوق وميله إلى توضيح شواهد وشرحها ويظهر فيها أيضا إخلاله بمنهجه فالصيغ المجردة والمزيدة تتناثر فى جميع الأنحاء ولا يضبطها ضابط كما ادعى من تقديم المجرى وتأخير المزيد ، وصيغ المفرد والجمع لا يراعى فيها تقديم على الجمع ، وفقا لوعده . يضاف إلى ذلك نثره للأعلام فى أول المادة ووسطها وآخرها . فنحن لا نستطيع أن نصدق أنه ذو منهج معين فى ترتيب داخل المادة كما تقول مقدمته المفتخرة .

وبدا مادة « هقع » بالاسم الذى بدأت به فى كتاب العين واقتبس منه وسار على طريقه ، قال : « الهقعة : دائرة فى وسط زور الفرس وهى دائرة الحزام تستحب ، وقيل هى دائرة تكون يجنب بعض الدواب يتشام بها ، وقد هقع هقعا ، قال : إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليلته وازداد حرا عجانبها فأجابه مجيب :

قد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان الهقعة : ثلاثة كواكب فى منكب الجوزاء كأنها أثافي وهى من منازل القمر » وكل هذا من العين بدون تصريح مع بعض إيجاز قليل ، ومع إضافة المعنى الأول للهقعة الذى قيل فيه إنها مستحبة ، وهو قول لم نره فى غير المحكم من المعاجم .

ثم صيغة اشترك فيها هو والأزهرى قال : « والهقعة : الكثير الاتكاء والاضطجاع بين القوم » وقد رواه الأزهرى عن أبى عبيد عن الأموى ، والفرق شاسع بين المؤلفين فى علاجهما . فابن سيده اعتمد هذا القول وأنفذه ، أما الأزهرى فتأورد فيه خلافا كبيرا استقصى فيه أقوال شمر والقراء والأدلة ترجح أحد الأقوال .

ثم انتقل إلى معنى آخر ذكر فيه الأمثال والمصادر والصفات وكان سبب تأخيره أن فعله مزيد قال : « والاهتقاع : مُسَانَةُ الفحل الناقة التي لم تضع ، واهتق الفحل الناقة : أبركها . وتهقعت هي بركت ، وناقة هَقِعة ، إذا رمت بنفسها بين يدي الفحل من الضبعة كهكيمة » ولا توجد هذه الأقوال عند الخليل ولا ابن دريد ولكنها عند الأزهري مع نسبة كل منها إلى قائله .

ثم أورد لصيغة « تفعل » معنيين آخرين فقال : « وتهقعت الضأن : استحرمت كلها ، وتهقعوا وردا : جاءوا كلهم » وهما في الأبواب الأخيرة من الجهرة وليسا عند الخليل ولا الأزهري .

ثم انتقل فقال : « والهيقة : ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهي أيضا حكاية لصوت الضرب والوقع ، وقيل صوت السيوف ، قال عبد مناف بن ربع الهدلي :

فالطن شغشفة والضرب هيقة ضرب المعول تحت الديمة العَضدا

الشغشفة : حكاية صوت الطعن . والمعول : الذي يبني العالة ، وهي شجر يقطعه الراعي على شجرتين فيستظل تحته من المطر . والعَضد : ما عُضِد من الشجر أي قَطِع » والمعنى والشاهد وتفسيره موجودة في الجهرة والتهذيب .

ورجع المؤلف في آخر المادة إلى صيغة الفعل المزيد « اهتقع » ثم ذكر اسما جديدا قال « واهتقع لونه : تغير من خوف أو فزع ، لا يجيء إلا على صيغة فعل ما لم يسم فاعله . والتقاع : غفلة تصيب البدن من هم أو مرض » وتوجد الصيغة الأولى منهما مع بعض مرادفات لها غير مشروحة في الجهرة ، ونقلها في التهذيب عن الفراء وغيره ، وشرحها شرحا مجملا . أما الثانية فمأخوذة عن الجهرة وحدها .

ونخرج من هذه المادة بأن ابن سيده أتى على ما في العين والجهرة ولم يترك منهما شيئا بخلاف غيره من اللغويين حتى الأزهري المحب للجميع والاستقصاء .

وزاد عليهما كثيرا بل زاد على التهذيب أيضا . ولكنه لم يذكر كل ما فيه من صيغ ومعان . وزيادات الأزهرى أكثر من زيادات ابن سيده . ولم يكن المؤلف حريصا في مادته على نسبة كل قول إلى صاحبه كما لم يكن حريصاً على استقصاء المعانى المختلفة لكل صيغة يوردها فأحيانا كان يستقصى وأحيانا كان يقتصر على بعضها أو واحد منها ، يخالف بذلك الأزهرى المستقصى للمعاني وللخلافات اللغويين فيها . وأسوأ ما في الأمر أننا لا نجد فيها ما كنا نتوقع من انتظام سما به صاحبه إلى عنان السماء فالصيغة الواحدة « افعل » ذكر بعض معانيها في أوائل المادة ومعانيها الأخرى في أواخرها ، والمجرد والمزيد لا يُراعَيان تماما كما يوحى النهج المرسوم في المقدمة ، ويكفى أن الحقاع ترد في آخر المادة بعد جميع الصيغ المجردة والمزيدة بحرف وحرفين وربما أكثر .

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة انفرد بها المحكم من غيره من المعاجم اللغوية ، ميل مواده إلى الانتظام في داخلها ، وفقا للنهج الذى وضعه لنفسه . فالأفعال يبين ماضيها ومضارعها ومصدرها والصفة منها ، ولا يهمل من كل ذلك إلا القياسى ، والأسماء يذكر مفردا وجموعا : القلة منها والكثرة الشاذة . وكلا النوعين يقدم منهما — جهد الطاقة — المجرد ، ويؤخر المزيد . وقد بشرح خطوات هذا النهج في المقدمة شرحا وافيا ، وإن خالفه في كثير من الأحيان .

الجمع :

والظاهرة الثانية الهامة في المحكم ، جمعه الأقوال في تفسير اللفظ الواحد ، فهو شبيه من هذه الناحية بالأزهرى إلى حد ما . قال في مادة « حقل » : « الحقل : قراح طيب يزرع فيه . . . والحقل : الزرع إذا استجمع خروج نباته ، وقيل : هو إذا ظهر ورقه وأخضر ، وقيل هو إذا كثر ورقه ، وقيل : هو الزرع ما دام أخضر ،

وقيل : الحقل الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن تغلظ سوقه . وهذه المعانى متقاربة ، ويقال منها كلها : أحقل الزرع ، وأحقلت الأرض . والمحاقل : المزارع ، والمحاقل : بيع الزرع قبل بدوء صلاحه ، وقيل : بيع الزرع فى سنبله بالحنطة ، وقيل : المزارعة بالثلث والرابع أو أقل من ذلك أو أكثر ، وقيل المحاقلة : اكتراء الأرض بالحنطة » . والفرق بين ابن سيده والأزهري أن الأخير منهما يميل إلى نسبة كل قول إلى صاحبه ، بينما يهمل الأول ذلك ، ويميل الأزهرى إلى إيراد المعانى المختلفة التى بدلى بها اللغويون بينما لا يقبل ابن سيده ذلك ، والمادة أكثر صيغا ومعانى عند الأزهرى .

ومن مظاهر الجمع والاستقصاء عند ابن سيده اقتباسه جميع ما فى العين والجمهرة إلا النادر القليل جدا ، وكان المعجميون قبله ، وعلى رأسهم ابن دريد نفسه ، ينتقون من المعاجم التى قبلهم ، ولا يأخذونها برمتها . والأمر الذى حذفه من العين والجمهرة هو الشواهد الشعرية ، التى كان يحذفها أحيانا ، وكان يستعيز عنها فى أحيان أخرى . والأمر الثانى اختصاره بعض التطويلات والحشو الذى لا لزوم له فى هذين الكتابين . وكان فى تفسير النباتات يعدل عن قول الخليل أو ابن دريد ، فى بعض الأحيان ، إلى قول أبى حنيفة الدينورى صاحب كتاب النبات ، لأنه المتخصص فى ذلك . ولم يكن يصرح باسم العين أو الجمهرة فيما اقتبسه منهما فى كثير من المواضع كعادته التى رأيناها منه . وكان من نتائج هذا الاقتباس الواسع النطاق احتضانه بعض الصيغ والمعانى التى أخذها اللغويون على هذين العالمين ، وإن كان المؤلف تنبه إلى كثير مما جاء فى العين منها ، بفضل مختصره لأبى بكر الزبيدى فلم يقع فيها كما وقع الخليل . وقد ظهر هذا فى الفقاعى والعاتك اللتين وضعهما فى موضعهما الصحيح ، ولم يضعهما فى الفقاعى والعاتك ، وهو الموضع الخاطىء على رأى النقاد . وظهر أيضا فى تنبيهه على خلافات اللغويين فى بعض المواضع الأخرى مثل الموت الهميع ورغل ، والذعيق ، وعسا الليل بالعين أو الغين .

كذلك أتى ابن سيده بأكثر ما في بارع القالي من صيغ ومعان . ولكنه حذف من مقتبساته : الشواهد ، والصيغ ، والمعاني المتكررة ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها والمترادفات ، فالبارع أقرب إلى التهذيب من المحكم .:

الاختصار :

لا يتعارض هذا الاستقصاء مع تحريبه الاختصار ، من إيجاز لعبارة التفسير وتجنب للتكرار وحذف للصيغ القياسية كما رأينا فيما التزمه في منهجه ، وكما يشير في قوله : « تحلى به من التهذيب والتقريب ، والإشباع والاتساع والإيجاز والاختصار مع السلامة من التكرار والمحافظة على جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة » وقد دفعه ذلك إلى استخدام خطوة تلقفها منه الفيروزآبادي بعد فيما تلقف وقال : « ومن بديع تاخيصة ، وغريب تخليصة أنى أذكر صيغة المذكر ، ثم أقول ، والأنثى بالهاء ، فلا أعيد الصيغة . وإن خالفت الصيغة أعلمت بخلافها ، إن لم يكن قياسيا نحو بنت وأخت » وقد ابتدع الأزهرى ثم ابن سيده هذا القول بالتزامهما الاختصار ، لأنهما فعلا ذلك حقا (باستثناء ما راعاه ابن سيده) وإنما لأن أهل القرن الرابع عامة هالتهم كثرة الكتب والرسائل اللغوية ، وأثرت فيهم النظرة الدينية إلى العربية ، وملاهم هيبة قول الإمام الشافعي عن سعة اللغة وعدم إحاطة أحد بها إلا نبيا يوحى إليه ، فاتقوا بهذا القول ما قد يوجه إليهم من نقد .

النحويات والصرفيات وغيرها :

الظاهرة العامة الأخرى كثرة الأحكام النحوية والصرفية جدا ، وفاء من المؤلف بوعدده في مقدمته ، وقيامها بحق غرضه من كتابه ، وأكثر ما تكون هذه الأحكام في أقسام الخفيف من الأبواب الثنائية . وقد جذب ذلك أنظار قرائه حتى قال فيه أحمد فارس الشدياق^(١) : « وهذه المناقشات النحوية التي نجدتها في كتب النحو قد كلف بها وارتاح لها ابن سيده في المحكم كثيرا ، فما سئحت له

(١) الجاسوس ٤٧ .

فرصة للخوض فيها إلا اتهمها . ومن أجل ذلك كان كثير من مراجعه كتبنا في النحو كما رأينا .

وعنى المؤلف - إلى جانب هذا العلم - ببعض علوم أخرى بدرجة أقل ، وأشار إلى ذلك في قوله : « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مهر بصناعة الإعراب ، وتقدم في علم العروض والقوافي . . . أنى أجد علم اللغة أقل بضائعي وأيسر صنائعي ، إذا أضفته إلى ما أتأبه من علم حقيق النحو ، وحوشى العروض ، وحنى القافية ، وتصوير الأشكال المنطقية ، والنظر في سائر العلوم الجدلية » وقد أثرت تلك العلوم في طريقة التفسير للألفاظ ، فكان يستخدم اصطلاحاتها مثل تسمية المفرد المجرد البسيط ، والجمع والمزيد المركبات في بعض الأحيان ، وغير ذلك .

أما الظواهر الأخرى في المحكم ، فقد وجدنا فيه التفاتا إلى اللغات ، والأعلام والروايات والمزاوجة والإتباع ، والتعبيرات المجازية ، ولكن ذلك كله ضئيل قليل لا يرتفع إلى درجة الظواهر المميزة ، بل الأعلام التي ينقلها عن غيره من المعاجم يقتضبها ويقتصر فيها على أنها اسم ، أو ما إلى ذلك ، فهو يقول مثلا « عك : قبيلة » بينا يقول الخليل « عك بن عدنان أو معد ، وهو اليوم في اليمن » ويقول « قعقاع : اسم » و « صعصعة : اسم رجل » و « دعد : اسم امرأة » أما الشواهد فمثلها مثل غيره من اللغويين ، وقد حاول في كثير من المواضع أن يجد فيها ، فلا يأتي بما جاء به الخليل أو ابن دريد ، ولكن النقد اللغوي عنده ضعيف ، لا يرتفع إلى الدرجة التي رأيناها عند ابن فارس والأزهري والجوهري ولغويي القرن الرابع عامة من المشاركة .

مآخذ :

أهم مآخذ يصدد القارىء في المحكم ، هو إخلاله بالمنهج الذي ملأ به الجو افتخارا شمخ بأنفه إلى السماء بفضله ، فالباحث يخرج من المقدمة معتقدا أنه سيرى تغييرا لا عن المعاجم القديمة ، وثورة على المناهج البالية ، انظاما ودقة وحسابا لكا

خطوة . ولكن كل ذلك لم يكن إلا بقدر معلوم . فهو أكثر من غيره انتظاما ولكنه لا يصل إلى الدرجة التي ادعاها في مقدمته ، بله الدرجة التي يجب أن يكون عليها المعجم الذي يسر لكل قارى الوصول إلى بغيته .

فنحن لانجد فيه الاضطرابات بين الأبواب الثنائية والثلاثية والرابعة وغيرها ، وموضع كل لفظ منها ، ولكن هذا كله من النظام الخارجى للمواد ، وكان موجودا إلى درجة بعيدة عند من قبله . أما الانتظام الداخلى فكثيرا ما أفلت منه . وَعَدْنَا فى المنهج بتقديم المفرد على الجمع ، ولكنه كثيرا ما فعل العكس . قال (عض) : « قال أبو زيد فى كتاب الكلا والشجر : العضاء ... واحدها عضاهة » ، ونعذرله بأنه ينتقل عن غيره . وكذلك وعد بتقديم المجرد على المزيد ، ولكنه كثيرا ما أخل بهذا الوعد . وكان أحيانا يعنى بتطبيق خطته على الأسماء وحدها ، والأفعال وحدها ، فيأتى كل فرع منها مرتبا ، ولكنها متداخلان فى المادة . فتظهر كأنها مختلفة إذ ينتقل من مجرد فى الأفعال ، إلى مزيد فى الأسماء ، ثم يرجع إلى الأفعال المجردة لأنها لم تكن انتهت . وفى أحيان أخرى كان الاختلال هو سبب عدم وفائه بوعدده .

وعثرت فى هوامش الجزء الأول من المخطوط برقم ٥١ بدار الكتب المصرية على كثير من التعليقات ، وفى الجزء الثانى على ثلاث تعليقات ، بعضها من قلم المجد الفيروزآبادى ، تنقد بعض ما فى المحكم . والأمور التى تعرضت لها هى :

١ - التفسيرات الخاصة ، فقد قال المؤلف : « هُوع وهَيُوع : اسمان ، وهى لغة قديمة لا يعرف اشتقاقها » فعلق على ذلك صاحب القاموس : « قال الفيروزآبادى : لقد أبعد أبو الحسن فى المرام ، وأبعط فى التوم ، وإن هذين الاسمين عربيان حميريان واشتقاقهما من هسع : إذا أسرع ، وهاسع وهُسيع كُصرد مصفرا ، ومهسع بكسر الميم أبناء الهُسيع بن حمير من سبأ ، فليعلم من أين تؤكل الكتف ، ليذنبصل عن ارتكاب الكلف » وقد أخذ ابن سيده قوله عن الجمهرة ، والفيروزآبادى أخذه من تكملة الصغاني^(١) .

(١) تاج العروس ، مادة هسع .

٢ - تصحيف الألفاظ ، قال المؤلف : « وتَقَعُوشُ الشيخ : كبر ، وتَقَعُوشُ البيت : تهدم » ، وقيل في التعليقة : « قال ابن الأعرابي : تقعوش : كبر ، وتقعوش البيت : انهدم ، بالسین غير معجمة . وقال : إن عجمها تصحيف ، ومثله قال ثعلب . وذكرها صاحب التهذيب بالمعجمة عن ثعلب عن ابن الأعرابي » وجعلهما صاحب التاج لغتين .

وقال المؤلف في مادة (عجر) : « وَالْعَجِيرُ : العِنِينُ من الرجال والخيل » وقالت الحاشية « هذا غلط ليس العجير بالراء العنين ، وهو تصحيف ، وإنما هو بالزاي ، وبالسین أيضا . قال الجوهري : بالراء والزاي . وهذا التصريح بالفاظ فيه تساهل فقد روى أبو عبيد أيضا الكلمة بالراء ، وقال الأزهرى : هذا هو الصحيح »^(١) .

٣ - تصحيف في ضبط الألفاظ ، قال المؤلف : « وَعَيْنُهُمُ : اسم موضع بالفور ، قالت امرأة من العرب ضربها أهلها في هوى لها :

ألا ليت يحيى يوم عَيْنُهُمُ زارنا . وإن نهلت منا السياط وَعَلَتِ

وقيل في الحاشية : « ضبطه في التهذيب : عَيْنُهُمُ ، كما ضبطه في البيت فدل على سهو في ضبطه عَيْنُهُمُ بالضم » ، وأورده الفيروز آبادى وياقوت بالفتح ، ولم يذكر الضم . وأورد ياقوت موضعا عن العمرانى يسمى عيهوم ، فرما اختلط هذا الموضع وتصحف على ابن سيده .

وقال المؤلف : « القنوع : والقناع : الطبق يوضع فيه الطعام » . وقيل في التعليق « ضبطه في التهذيب القنوع والقناع : الطبق يؤكل عليه . وقال في الصحاح : القناع الطبق من عسب النخيل ، وكذلك القنع » واللفظ غير مضبوط في الصحاح ولكن جاء في التاج : « القناع : الطبق من عسب النخل يوضع فيه الطعام والفأكة ، جمعه قُنُعٌ بضمين ككتاب وكتب ... وقال ابن الأثير : وقيل إن القناع جمع قنع »

(١) نفس المرجع : عجر :

٤ - تصحيف في الشواهد :

(أ) القرآن : قال المؤلف « منع نفسه ببخعها بجعاً وبخوعاً : قتلها غيظاً أو غماً .
في التنزيل « لعلك باخع نفسك على آثارك » ، ويقال في التعليقة « التلاوة فلعلك »
الحق مع المعلق ، فليس للمؤلف حرية التصرف في الشواهد القرآنية .

(ب) الحديث : قال المؤلف « القلاع : النبش . والقلاع : الساعى إلى
السلطان بالباطل عن أبي زيد ، والقلاع : القواد . والقلاع : الشرطى . والقلاع :
الكذاب . وقوله في الحديث : لا يدخل الجنة قلاع ولا ديوث ، يحتمل تفسيره
جميع هذه الوجوه » . وقيل في التعليق : « ذكر في التهذيب : ديبوب ، وفسره
بالتفات النمام » وارتضى صاحب التاج رواية الأزهري .

(ج) الشعر : قال المؤلف في (عنق) « أنشد ابن الأعرابي :

لا أذبح البازى الشبوب ولا أسلخ يوم القيامة العنقا »

وقيل في التعليق : « إنما هو النازى بالنون وله صفة في الأمثال ، وقائل هذا اسمه
العباد بن عبد الله الضبي ، وذكر في الأمثال أنه التبس وهو مناسب للعنوق » .

٥ - اختلال الشاهد الشعري ، قال المؤلف « الإهاد : الإقامة ، قال :

لما رأتنى راضيا بالإهاد كالكرز المربوط بين الإهداد

وقيل في التعليق « قال الفيروز آبادى : الرجز لرؤية ، وبين المشطورين مشطور

ساقط وهو :

* لا أنتحى قاعدا في القماد *

ويروي ناضيا ، بدل راضيا . وقبله :

بل عجبت من ذلك أم هناد لما رأتنى . . . »

وقد ورد في ديوان رؤبة^(١) كما قال الفيروز آبادى فعلا .

٦ - الخطأ في وضع اللفظ ، قال المؤلف : « دهاع ودهداع : من زجر الغنم ، ودفع

الراعى بالعنوق ودهدع : زجرها بذلك » ، فقيل في التعليق : « هذا غلط وليس دهداع

ولا دهدع من الثلاثى ، وإنما هو من باب الرباعى على مذهبي البصريين والكوفيين

(١) مجموع أشعار العرب ٣/٢٨ .

ولست كالجمعية والقعقة . وقد رأينا هذا الوضع الخاطيء في كتاب العين ومختصره أيضا ، فهما اللذان جرا ابن سيده إلى هذا الغلط .

٧ - الخطأ في الأحكام : قال المؤلف : « العيهل . . الذكر من الإبل ، والأشي عييلة » . فقيل في الرد عليه : « قال الأزهرى والجوهري : لا يقال حمل عيهل » ، ولكن الفيروز آبادى ذكره في قاموسه . ويتصل بهذا الخطأ ، ما تعلق بالأبنية الخاطئة ، مثل رضى المؤلف عن « اعثوجج » على الرغم من عدم وجود « افعولل » فعلا البتة و « ترعيد » بكسر التاء والصواب بفتحها .

٨ - نضيف إلى هذا إيراده الألفاظ والمعانى التى لقيت نقدا سرا من كتابى العين والجمهرة ، مثل طخطح ، وعكنكع ، وجعم ، وقعز ، وغيرها من الألفاظ التى قال عنها ابن فارس : « أرى كتاب الخليل تطامن قليلا عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات » وسماها أيضا هنوات ابن دريد وأعاجيبه وما إلى ذلك . بل كان هذان الكتابان من أسباب وقوعه فى كثير من الأخطاء السابق تعدادها ، لأنه كان يقلدهما ويستعير منهما .

وصفوة القول أن المحكم خطأ بمنهج المعاجم العربية خطوة إلى الأمام ، وهى محاولة تنظيم داخل المواد . ولكنه فيما عدا ذلك كان متأخرا عن المعاجم المشرقية . فقد سار فى ترتيبه على نهج الخليل والزبيدى ، وكان المشاركة قد وصلوا إلى ترتيب آخر أسهل هو ترتيب الجوهري ، واعتمد فى مواده على الخليل وابن دريد والقالى وبعض أصحاب الرسائل الأخرى ، وكان المشاركة وصلوا منذ القرن الرابع إلى الموسوعات الكبيرة مثل التهذيب والمحيط ، بل نقد بعضهم مواد الخليل وابن دريد نقدا سرا مثل الأزهرى وابن فارس . وإذن فما قدمه ابن سيده لحركة المعاجم هو محاولة تنظيم داخل المواد وحده ، وتهذيب ترتيب الخليل باتباع مختصر كتابه للزبيدى ، واعتماده على بارع القالى الذى فقد ولم يره كثير من المشاركة ، واعتماده على علمى الصرف والنحو فى كثير من أحكامه .

دراسات حوله :

أعجب أكثر أصحاب المعاجم المتأخرين بالمحكم وأكثروا من الرجوع إليه ، بل اكتفى بعضهم بالجمع بينه وبين بعض الموسوعات اللغوية الأخرى في تأليف معجماتهم . وأشهر من فعل ذلك ابن منظور (٧١١ هـ) في لسان العرب ، وتاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم (٧٤٩ هـ) في الجمع بين العباب والمحكم ، ومجد الدين الفيروز آبادي ، في اللامع العلم العجائب الجامع بين المحكم والعباب ، الذي أضرب عنه بعد أن أخرج خمسة مجلدات منه ليضع قاموسه المحيط ، وهو قائم على المحكم والعباب أيضا .

وألف أبو المحكم عبد السلام بن عبد الرحمن المعروف بابن برجان (٦٢٧ هـ)

ردا على ابن سيده بين فيه أغلاطه في المحكم^(١) .

(١) ابن الأبار : التكملة ٥٨٥ ، ٦٤٦ وقيل أيضا إن اسم ابن برجان عبد الرحمن ابن عبد السلام .

الفصل السادس

خصائص المدرسة وعيوبها

يؤلف العين والبارع والتهذيب والمحيط والمحكم وما دار حولها من كتب مدرسة واحدة في تاريخ المعجمات العربية . والرابطة المشتركة التي تجمعها ترتيبها حروف الهجاء بحسب مخارجها وجعل هذا الترتيب أساس تقسيمها إلى كتب ، ثم تقسيم هذه الكتب إلى أبواب تبعا للأبنية ، ثم ملء هذه الأبواب بالتقاليب . والتزمت جميعها ترتيب كتاب العين للمخارج إلا البارع الذي سار على ترتيب مخالف أخذ أغلبه من ترتيب سيبويه مع خلطه بأشياء من ترتيب كتاب العين . ولعل كتاب الجيم لشمر بن حمدويه الهروي من هذه المدرسة ، فقد أسسه على الحروف المعجمة وابتدأ بحرف الجيم فيما يقال . ولسنا ندرى سبب هذا البدء ولا بقية الترتيب ، إذ ضن به صاحبه ولم يقع إلى أحد من اللغويين إلا قطع منه^(١) .

ومن الطبيعي أن لم تتحد هذه الكتب جميعا في كل شيء ، بل اختلفت في كثير من الوجوه . وتطورت الأمور التي اشتركت فيها بين الكتاب الأول والأخير ، وحاول المتأخر منها أن يتخلص مما وقع فيه سابقه من عيوب .

فقد كان هدف الخليل حصر اللغة واستقصاء الواضح والغريب منها ، وهدف الأزهرى تهذيبها وتخليصها من الفاظ والتصحييف (مما وقع فيه الخليل وابن دريد وغيرهما) ، وهدف ابن سيده جمع المشتت من اللغة في الكتب المتفرقة وتصحيح ما فيها من أخطاء في التفسيرات النحوية . ويبدو أن هدف القالي يشبه هدف الأزهرى ، وأن هدف الصاحب بن عباد استدراك ما فات سابقه من غريب .

المنهج :

وتطورت أسس التقسيم المشترك بينها ، فكان كتاب العين يحتوي على أربعة أبواب في كل حرف : الثنائي المضاعف ، والثلاثي الصحيح ، واللفيف ، والرابعي والخماسي معا . وكانت الأبواب الأول والثالث والرابع تحتوي على صيغ مختلفة ، فحاول من بعده أن يخلصوها من هذا العيب . وأن يقصروا كلامها على بناء واحد ما أمكنهم ففصل القالي ومن بعده الرابعي عن الخماسي ، وأفردوا لكل منهما بابا ، وأفردوا من باب اللفيف الألفاظ الثلاثية المعتلة بحرف واحد وجعلوها في باب خاص باسم الثلاثي المعتل . ولكن بقي باب اللفيف والثنائي المضاعف يحتويان على أخلاط وأوشاب ، حتى أظهر أبو بكر الزبيدي مختصر العين ، ففصل من الباب الأول الألفاظ الثنائية المضاعفة المعتلة وأفرد لها بابا ، وقسم كل مادة في الباب الثاني إلى : المضاعف الثنائي ، فالخفيف ، فالمضاعف من فائه ولامه ، فالمضاعف من فائه وعينه ، ثم اتبعه في ذلك كله ابن سيده .

وكانت حروف العلة من أسباب الاختلاف ، وتطور علاجها تطورا بارزا فقد جمع الخليل ما فيه حرف علة ، أو حرفان مع الميموز ، وخلطها كلها بعضها ببعض في باب اللفيف ، ففصل القالي ما فيه حرف علة واحد (باعتبار الهمزة من حروف العلة) عما فيه حرفان ، ولكنه لم يفصل الميموز عن اليائي أو الواوي . وحاول الأزهرى فصل الميموز ، وافتخر بذلك ، ولكنه لم ينجح نجاحا تاما . وفصل الصاحب بينهما في باب اللفيف فقدم المبدوء بالحرف الصحيح ، ثم ما أوله همزة ، ثم ما أوله واو ، ثم ما أوله ياء في أكثر المواضع . ولكنه لم يفعل ذلك في باب الثلاثي المعتل ، وخلط الأنواع كلها . وأخيرا نجح في فصلها تماما أبو بكر الزبيدي ، وابن سيده تبعاه .

المنأخذ :

وكان من أثر المنهج الذي سارت عليه هذه المدرسة أن وقعت في بعض الأخطاء والمنأخذ ، التي ظهرت بشكل بارز في الكتب الأولى ، وحاولت الكتب الأخوة أن تلتف منها كثيرا .

وأول هذه المآخذ صعوبة البحث فيها ، ومشقة الاهتداء إلى اللفظ المراد ، واستنفاد الوقت الطويل من الباحث ، بسبب الترتيب على الخارج والأبنية والتقاليب . وكثيرا ما وقع المؤلفون أنفسهم في أخطاء في تلك الخطوات ، بوضع كلمة في غير بنائها أو اعتبار حرف مزيد أصليا ، أو العكس ، أو ما إلى ذلك مما يستحيل معه على القارئ الوصول إلى طلبته .

ولعل تلك الصعوبة هي السبب الأول في قيام المدرسة الثانية من المعجمات ، إذ أحس القدماء بها ، فحاولوا تيسيرها والتخلص منها ، قال ابن دريد - رأس المدرسة الثانية - في مقدمة الجمهرة^(١) : « قد ألف الخليل بن أحمد كتاب العين ، فأتعب من تصدى لغايته ، وعثى من سما إلى نهايته . . . ولكنه رحمه الله ألف كتابه مشا كلا لثقوب فهمه ، وذكاء فطنته ، وحدة أذهان أهل دهره ، وأملينا هذا الكتاب والنقص في الناس فاش ، فسهلناه وعمره ، ووطأنا شأوه » وقال ابن منظور من المدرسة الثالثة^(٢) : « لم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن على بن إسماعيل بن سيده . . . غير أن كلا منهما مطلب عسر المهلك ومنهل وعر المسلك ، وكان واضعه شرح للناس موردا عذبا وحلا لهم عنه ، وارتاد لهم مرعى مريعا ومنعمهم منه ، وفرق الذهن بين الثنائى والمضاعف والمقلوب ، وبدد الفكر باللفيف والمعتل والرباعى والخماسى فضاع المطلوب . فأهل الناس أمرها وانصرفوا عنهما » .

وأبرز أحمد بن ولاد من أهل القرن الثالث مواطن الشكوى في قوله^(٣) « كتاب العين لا يمكن طالب الحرف منه أن يعلم موضعه من الكتاب من غير أن يقرأه ، إلا أن يكون قد نظر في التصريف ، وعرف الزائد والأصلى والمعتل والضحيج والثلاثى والرباعى والخماسى ، ومراتب الحروف من الحلق واللسان .

(٢) لسان العرب ١ : ٢ .

(١) ٣ .

(٣) السيوطى : الزمر ١ : ٤٦ .

والشفة ، وتصريف الكلمة على ما يمكن من وجوه تصريفها في اللفظ على وجوه الحركات وإلحاقها ما تحتمل من الزوائد ، ومواضع الزوائد بعد تصريفها بلا زيادة ، ويحتاج مع هذا إلى أن يعلم الطريق التي وصل التحليل منها إلى حصر كلام العرب ، فإذا عرف هذه الأشياء ، عرف موضع ما يطلب من كتاب العين .

ومن هذه المآخذ الاضطراب في حروف العلة والهمزة ، وبأبي الليف والثنائي المضاعف . فقد لقيت هذه المدرسة من حروف العلة والهمزة عننا شديدا ، بسبب جمعها كلها في موضع واحد ، وحارت فيها بين خاط واضطراب ، وبين فصل وتمييز ، ولم تحسن الكتب الأولى تصور بابي الليف والثنائي المضاعف فأدخلت فيهما كثيرا من الصيغ التي لا تندرج تحتهما أو من اليسير وضعها في أبواب خاصة . واضطرت الكتب المتأخرة إلى فعل ذلك أو إلى تكثير الأقسام تحت الأبواب مما سبب كثيرا من الاضطراب والخلط ، مما نراه بوضوح في المحكم .

وسبب الرباعي المضاعف والأدوات والأصوات كثيرا من المتاعب لهذه الكتب فهي تارة تضع الأول في الثنائي المضاعف ، وأخرى تضعه في الرباعي ، وثالثة تضعه في قسم خاص من الثنائي المضاعف . وتجار في هذا القسم الخاص ، فتضعه في المضاعف من فائه ولامه ، أو المضاعف من فائه وعينه . والأدوات والأصوات توضع في الثنائي المضاعف تارة وفي الثلاثي المعتل أخرى ، حتى عندما تكون ثنائية خفيفة ، وفي الليف ثالثة . فكان ذلك كله من دواعي التشتيت أو التكرير .

ولعلنا نحب أن نتم هذا الفصل بما اختص به كل كتاب من هذه المدرسة فلا نرى في العين شيئا خاصا عنى به أكثر من غيره بسبب أوليته ، أما البارع فيمتاز بالضبط والصحة ، ويمتاز التهذيب بالجمع وانعarf الدينية ، والمحيط بالغريب والاختصار ، والمحكم بالتنظيم والمسائل النحوية والصرفية ، وهو أحسنها ترتيبا لأبوابه ومواده وألفاظه في داخلها وأجلها منها نظريا .

محتويات الكتاب

الجزء الأول

صفحة	
ز	كلمة الطبع
ط	كلمة الأستاذ المشرف على البحث
١	تصدير
١٥	مقدمة : العرب والعربية
٣٧	الكتاب الأول : الرسائل اللغوية على الموضوعات :
٣٩	الباب الأول : كتب الغريبين والفقهاء :
٣٩	١ - غريب القرآن
٥٠	٢ - غريب الحديث
٦٦	٣ - معاجم الفقهاء
٧٠	الباب الثاني : كتب اللغات والعامى والمغرب
٧٣	١ - لغات القرآن
٧٧	٢ - لغات القبائل
٨٤	٣ - المغرب
٩١	٤ - المعاجم المتعددة اللغة
٩٦	٥ - لحن العامة
١١٧	الباب الثالث : كتب الهمز
١٢٣	الباب الرابع : كتب الحيوان
١٢٣	١ - الحشرات
١٢٦	٢ - الخيل
١٣٠	٣ - خلق الإنسان
١٣٥	الباب الخامس : كتب النوادر
١٤٨	الباب السادس : كتب البلدان والمواضع
١٧٢	الباب السابع : كتب الأفراد والثنية والجمع

صفحة	
١٧٦	الباب الثامن : كتب الأبنية :
١٧٧	١ - للصادر
١٨٠	٢ - الصيغ الخاصة من الأفعال
١٨٤	٣ - الأفعال عامة .
١٩٠	٤ - أمثلة الأسماء .
١٩٧	٥ - الأبنية عامة .
٢٠٦	الباب التاسع : كتب الصفات
٢١٥	هذا الكتاب الثاني : المعاجم :
٢١٧	الباب الأول : المدرسة الأولى :
٢١٨	الفصل الأول : كتاب العين
٣١٣	الفصل الثاني : كتاب البارع
٣٣٢	الفصل الثالث : كتاب التهذيب
٣٦٠	الفصل الرابع : كتاب المحيط
٣٧٢	الفصل الخامس : كتاب المحكم
٣٩٣	الفصل السادس : خصائص المدرسة وعيوبها

المراجع

لا يحوى هذا الثبت إلا المراجع التي أكثر من الرجوع إليها ولا يحوى أيضا على مصادر بحثي ، أي الرسائل والكتب والمعجمات التي درستها ووصفتها في الرسالة .

مراجع عامة

- ابن النديم : الفهرست تحقيق فلوجل .
ياقوت : معجم الأدباء طبع مصر .
القفطى : إنباه الرواة طبع دلة الكتب المصرية .
ابن خلكان : وفيات الأعيان طبع بولاق في مجلدين .
ابن الأنبارى : نزهة الألبا في طبقات الأدبا .
زرتستين : مقدمة تهذيب الأزهرى ، مجلة العالم الشرقى ١٩٢٠ م .
Le Monde Oriental, 1920. vol. XIV.
محمد بن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه طبع أوربة .
السيوطى : بغية الوعاة .
حاجى خليفة : المزهرة طبع بولاق ١٢٨٢ هـ .
محمد صديق حسن : كشف الظنون ، طبع أوربة .
لين : البلغة في أصول اللغة ، القسطنطينية ١٢٩٦ هـ .
بروكلن : مقدمة مد القاموس : تاريخ الأدب العربى Brockelmann : Geschichte der Arabischen Litteratur.
كرنكو : بواكير المعاجم العربية حتى عصر الجوهري ، مع الاهتمام بمعجم ابن دريد الملاحق المئوى مجلة الجمعية الأسيوية الملكية ١٩٢٤ م : Krenkow
The Beginnings of Arabic Lexicography tell the time of al- Jauhari, with special reference to the work of Ibn Duraid. Centenary Sup. J. R. A S

المقدمة

- ابن عبد ربه : العقد الفريد المطبعة الأزهرية ١٩٢١ .
الجاحظ : البيان والتبيين .
أحمد أمين : ضحى الإسلام الطبعة الأولى .
الطبرى : تاريخ الأمم والملوك طبع أوربة .
فلهوزن : المملكة العربية وسقوطها (الترجمة الإنجليزية) .
Welhausen : Arabic Kingdom and its fall.
يوهان فك : العربية (ترجمة الدكتور النجار) .

الباب الأول

- طه الراوى : مفردات القرآن ، مجلة المجمع العلمى بدمشق الجزء ٣ و ٤ المجلد ١٦
سنة ١٩٤١ م .
طه الراوى : غريب الحديث ، مجلة المجمع العلمى بدمشق الجزء ٧ و ٨ المجلد ١٦
سنة ١٩٤١ م .
ابن الأثير : النهاية فى غريب الحديث (المقدمة) طبعة بولاق .
ياقوت : معجم البلدان (المقدمة) تحقيق و مستفاد .

الباب الثانى

- برونلش : الخليل وكتاب العين (مجلة إسلاميات) ، المجلد الثانى :
Bräunlich : Al-Halil und das Kitab Al-'Ain, Islamica,
Volumen Secundum .
يوسف العشى : أولية تدوين المعاجم و تاريخ كتاب العين المروى عن الخليل بن أحمد
(مجلة المجمع العلمى العربى الأجزاء ٩ - ١٢ من المجلد ١٦ عام ١٩٤١ م) .
فلتن : مقدمة مصورة البارعى :
A. S. Fulton : A. Facsimile of the
Manuscript of Al-Kitab Al-bari Fi'L-Lughah, 1933.
عبد السلام هارون : مقدمة للقايس .
أحمد فارس الشدياق : سر الليال فى القلب والإبدال (١٢٨٤ هـ) .